الصين والولايات المتحدة الأمريكية

خصمان أم شريكان

تحرير

ليو شيه تشنج

لى شى دونج

ترجمة

عبد العزيز حمدى عبد العزيز

المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومى للترجمة



478

المشروع القومى للترجمة

الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان

تحرير : ليو شيه تشنج ، ولى شى دونج

ترجمة : عبد العزيز حمدى عبد العزيز



٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٤٧٨
- الصين والولايات المتحدة الأمريكية - خصمان أم شريكان
- ليو شيه تشنج ، ولى شى دونج
- عبد العزيز حمدى عبد العزيز
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م

ترجمة كاملة لكتاب

中国和美国

——对手还是伙伴

刘学成 李继东 主编

经济科学出版社

2001 年 2 月第一次印刷

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El., Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo.

Tel. : 7352396 Fax : 7358084.

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

مقدمة

فى هذا الكتاب قدّم لفيف كبير من المتخصصين وذوو المعارف الواسعة شرحا كاملا، وطرحوا على بساط البحث عددا غير قليل من وجهات النظر الدقيقة حول العلاقات الصينية- الأمريكية فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمن الدولى وكافة المجالات الأخرى، فضلا عن مشكلة تايوان. وصاحب هذه السطور يسمح لنفسه أن يقدم بدقة آراءه الشخصية إزاء بعض الملامح الجديدة التى تشهدها العلاقات الصينية- الأمريكية مع انعطافة القرن الجديد.

أولاً : تعميق المعرفة المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة ، وتعزيز وعى الحذر المتبادل

إن التقلبات والتطورات التى شهدتها العلاقات الصينية- الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة جعلت حكومتى البلدين ومجتمعيهما يتمتعان بقدر وافر من التجارب والدروس تجاه العلاقات الثنائية، وتعمق التفاهم إلى حد ما إزاء السياستين الداخلية والخارجية اللتين تنتهجهما الدولتان ، ويتمتع قادة البلدين ومؤسسات صناع القرار السياسى فيهما والجمهور الحريص على العلاقات الصينية- الأمريكية بالمعرفة الواضحة والجلية نسبيا لماهية المجالات والمشكلات التى تنصهر فيها مصالح الطرفين، بالإضافة إلى ماهية الاختلافات والتناقضات بينهما، ويتسم ذلك بأهمية كبرى فى الحيلولة دون حدوث انشقاق كامل فى العلاقات الثنائية من جراء ظهور الأزمات المباغتة، وتخفيف حدة التناقضات التى يمكن تجنبها أصلا والتى تحدث بسبب التقدير الخاطئ لنوايا الطرف الآخر. وفى الوقت نفسه أصبح "تأكيد" البلدين أكثر وضوحا

فيما يتعلق بأهدافهما الإستراتيجية ومصالحهما، وقد لاحت فى الأفق -بصورة بارزة- عقبات تطوير هيكل العلاقات، وتم زيادة تعميق وعى الاحتراس والحذر المتبادلين.

وبالنسبة للجانب الصيني، ونظراً لأن العلاقات الصينية- الأمريكية أصبحت محور نشرات الأخبار، فقد تم توسيع نطاق التبادلات بين الصين والولايات المتحدة حكومة وشعبا توسيعا كبيرا، وشهدت المعرفة الحسية والعقلانية للجمهور والمسئولين تجاه الولايات المتحدة زيادة كبيرة. وبمقارنة نهاية الثمانينات مع بداية التسعينات، يظهر التغيير الذى شهدته معرفة الصينيين بالولايات المتحدة فى النقاط التالية:

١ – لم يعد الصينيون يعتقدون أن الولايات المتحدة دولة يأفل نجمها حاليا، بل لديهم انطباع عميق إزاء سرعة التطور الاقتصادى، والقوة الكامنة للتطور والتقدم التكنولوجى فيها، ويمكن القول -بلغة المصطلح السياسى- إن الاختلال الخطير فى ميزان القوى العالمية، والدولة العظمى الوحيدة، والتعددية القطبية سوف يجتاز عملية طويلة نسبيا.

٢ – يعرف الصينيون أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست جنة ولا جهنم أيضا، ويندثر فى قلوبهم الإحساس بالحيرة والغرابة نحوها. ومازال الشعب الصينى يهتم بالسياسة والاقتصاد والثقافة وجوانب الحياة الاجتماعية المتعددة فيها، ولكن السواد الأعظم من الصينيين يراقبون ذلك برؤيا واقعية وهادئة.

٣ – يرى الصينيون أن الولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد للصين، ولا تأمل الولايات المتحدة فى أن تصبح الصين دولة قوية كبرى، وتنتهج نحوها إستراتيجية "الشقاق والتغريب"، والتذرع بحقوق الإنسان والقوميات والأديان وغيرها من المشكلات الأخرى لتقويض دعائم الاستقرار الداخلى فى الصين، كما أنها تمثل أكبر عقبة خارجية فى سبيل توحيد الصين.

٤ – لم يعد الصينيون يعلقون آمالا عريضة على دفع تحسين العلاقات الصينية- الأمريكية إلى الأمام، وفى الوقت نفسه لا يعتريهم القلق من تدهور تلك العلاقات بصورة خطيرة، ويرى الشعب الصينى أن العلاقات الصينية- الأمريكية "لن تكون سيئة جداً، ولا طيبة جداً أيضا".

٥ – يتمتع الصينيون بمعرفة عميقة بالتعددية السياسية الداخلية فى الولايات المتحدة، وخاصة التناقض بين الكونجرس الأمريكى والإدارة الأمريكية، فضلا عن تعقيدات عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات السياسية الأمريكية تجاه الصين.

ارتفعت مكانة الصين بصورة جلية فى الإستراتيجية الأمريكية العالمية عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها، وشهدت معرفة الأمريكيين بالصين تغيرّات أيضا كما يلى:

١ – أصبح لدى الأمريكيين انطباع عميق جداً إزاء سرعة تنمية البناء الاقتصادى الصينى، وأدركوا أن تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين يتحلى بالفائدة الكبرى.

٢ – أدرك الأمريكيون أن مكانة قادة الحزب الشيوعى الصينى ثابتة وراسخة، وأن الصين تستطيع الحفاظ على الوضع السياسى المستقر، ولكن كافة التيارات السياسية الرئيسة ووسائل الإعلام الرئيسة فى الولايات المتحدة تضمر عداوة تجاه هؤلاء القادة.

٣ – رأى الأمريكيون بأنفسهم وضع تعدد المصالح داخل المجتمع الصينى، و"التحول السلمى" للصين تجاه" الرأسمالية" و"العملية الديمقراطية"، ولكن مازال لديهم أوهام بهذا الخصوص.

٤ – يدرك الأمريكيون أنه من الصعب مقاومة تيار نهوض الصين وتحولها إلى دولة كبرى، ويرى بعض الأمريكيين أن الصين الاشتراكية القوية فى المستقبل تمثل تهديداً إستراتيجياً للولايات المتحدة، بينما يرى بعضهم أن هناك فرصة لتطوير التعاون بين الدولتين حتى عندما تنشأ تحديات متزامنة بينهما.

ثانياً: تصاعد تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الثنائية

يتسع نطاق التبادلات بين الصين والولايات المتحدة اتساعًا كبيراً منذ أكثر من عشر سنوات، فتؤدى المؤسسات الحكومية والتنظيمات المتزايدة دورها وتفيد العلاقات الثنائية؛ ومن ثم أصبح تصاعد تأثير العوامل الداخلية فى البلدين على العلاقات

الثنائية تيارا لا يمكن مقاومته، مما جعل عملية السياسة الخارجية للطرفين تشهد مزيدا من التعقيد.

وفي الولايات المتحدة- بالإضافة إلى إعاقة الكونجرس الأمريكي للرئيس الأمريكي والنظام الإداري الذي انفضح أمره تماما -ظهرت أيضا -بصورة أكثر جلاء- وجهات نظر الأجهزة داخل النظام الإداري المعنية بالسياسة الصينية، والمؤسسات المعنية بالمصالح مع الصين، وفي الوقت الحاضر توجد مؤسسات تؤدي دورا حاسما في عملية رسم السياسة الأمريكية تجاه الصين مثل البيت الأبيض، ومجلس الأمن الفيدرالي الأمريكي، ومجلس الدولة، ووزارة الدفاع، ناهيك عن مؤسسات تتحلى بالتأثير الفعال مثل المجلس الاقتصادي الأمريكي، ووزارة المالية، ووزارة التجارة، ومكتب التمثيل التجاري، والاستخبارات المركزية الأمريكية. ومجمل القول إن تلك المؤسسات تضطلع بالتنسيق، ولكنها تعاني من تناقضات داخلية، وخاصة بعض المؤسسات المسئولة عن المشكلات الوطنية (الهيمنة العسكرية، والتجارة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومكافحة المخدرات،.. وغيرها) للأسف تلحق عادة أضرارا بالعلاقات الصينية، وتدفع أهدافها الوطنية المحدودة إلى الأمام.

ويتعاظم تأثير القوى الاجتماعية الأمريكية الواقعة خارج نطاق الحكومة على العلاقات الصينية- الأمريكية أكثر فأكثر، والأوساط التجارية الأمريكية، وخاصة بعض الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات تضطلع بعمل مهم يتسم بالإيجابية في نطاق العلاقات مع الصين، ولكن رجال الصناعة الأمريكيين في مجالي المنسوجات والإلكترونيات وغيرها من الصناعات الأخرى يقومون بالتعاون مع اتحاد العمال الأمريكي واتحاد الصناعات الأمريكي وغيرها من التنظيمات العمالية بالهجوم على الصين بسبب "خفض الأسعار وإغراق الأسواق بالبضائع" و"تصدير منتجات السجون" وغيرها، ويطالبون بتطبيق "قانون مكافحة الإغراق" لمعاقبة الصين، وأصبحت المنظمات العمالية قوة شديدة البأس تعارض انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، والعلاقات التجارية الطبيعية الدائمة (PNPR) بين الدولتين، وتضطلع مجموعات

الصناعات الحربية – والتى تنطلق من مصالحها الخاصة – بدور يحقق أهدافها المغرضة، وتحرص على تحريض الشر فيما يتعلق "بنظرية التهديد الصينى" والجيش التايوانى.

وقد قيل إن وسائل الإعلام تعد "مركز السلطة الرابعة" فى الولايات المتحدة التى تنفصل فيها السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية وصورة الصين السيئة فى وسائل الإعلام الرئيسة الأمريكية تمثل عقبة كبرى فى سبيل تحسين العلاقات الصينية– الأمريكية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، تشتمل خزينة الأفكار الرئيسة على مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، ولجنة المحيط الأطلنطى، ومعهد أبحاث الأعمال التجارية الأمريكى، والمؤسسة التقليدية، ومعهد أبحاث السلام الأمريكى، وقسم الأبحاث بالكونجرس الأمريكى، بالإضافة إلى مراكز الأبحاث المعنية بالجامعات الأمريكية واتجاهاتها السياسية متباينة تدعى استقلالها عن الحكومة، ولكنها ترتبط بروابط عديدة أو متشابكة بالحكومة، وتبذل قصارى جهدها للتأثير على السياسة الرسمية. وفى معظم الأحايين، تصبح بعض الاقتراحات السياسية لخزينة الأفكار الرئيسية مرجعا مهمًا لصياغة السياسة الحكومية.

ويقبع وراء العديد من المشكلات التى تشهدها العلاقات الصينية– الأمريكية، وخاصة مشكلات القوميات، والأديان، وحقوق الإنسان وتايوان وغيرها من المشكلات الأخرى، ظلال القوى الدينية الأمريكية. وأغلبية التنظيمات الدينية لديها سوء فهم عميق إلى حد ما وفكرة مسبقة تجاه الصين، وتوجد أيضا قوة دفع ضخمة تضطلع بالتسلل الدينى فى الصين، ومن ثم لا تأمل فى سد قنوات التبادلات مع الصين.

وتجسد التقارير الصحفية الدولية فى دوائر الرأى العام الأمريكى حينا بعد حين الدعوى إلى التعصب للقومية القائلة بإن "الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى"، ويستغل بعض المحافظين الهجوم على الصين ليكوّنوا ذخيرة سياسية لديهم. وبرغم أن "الانعزالية الجديدة" تعد نوعا من الثوابت فى ممارسة الولايات المتحدة التوسع والتدخل

فى الخارج، ولكنها تشتمل على حماية الاقتصاد، وإبعاد المهاجرين، ورفض اتجاه التعددية الثقافية، ويعد ذلك من الخلل الاقتصادى والاجتماعى الداخلى فى الولايات المتحدة، ويعزو إلى العالم الخارجى، ومن ثم يشكل أيضا «عوامل الحقيقية والأسباب العميقة للتصادم بين الصين والولايات المتحدة.

أما فى الصين فتوجد ثمة عوامل تؤدى دورا فى العلاقات الصينية - الأمريكية تكمن فى الماركسية اللينينية، وأفكار ماوتسى تونج، ونظرية دينج شياو بنج بصفتها الأفكار الاسترشادية الموحدة الرئيسة، وتتعايش جنبا إلى جنب مع المصالح الاجتماعية، واتجاه القيم، وتنوع الثقافة الأيديولوجية. ويحرص المواطنون الصينيون -الذين لديهم وعى سياسى قوى نسبيا- بشدة على تقدم العلاقات (الصينية- الأمريكية)؛ لأن تقلبات تلك العلاقات وتطورها يرتبط بصورة متبادلة مع الاستقرار السياسى، والتطور الاقتصادى، ومتغيرات المفاهيم الأيديولوجية فى الصين، وينعكس ذلك فى بورصة الأوراق المالية المؤثرة فى المصالح الحيوية للعديد من الأشخاص. ودائما تكون العلاقات الصينية- الأمريكية، والسياسة، والاقتصاد، والتطور التكنولوجى فى الولايات المتحدة بيت القصيد فى تقارير وسائل الإعلام والتقارير الصحفية، وتشهد الأجهزة القيادية فى الحزب الشيوعى الصينى والحكومة الصينية زيادة أعداد المؤسسات التى تشارك فى عملية الاستشارة لرسم السياسة تجاه الولايات المتحدة وتنفيذها، وتؤدى كافة القطاعات الاقتصادية المهمة، وإدارات شئون تايوان، وهونج كونج ومكاو، والدوائر الإعلامية، والأمنية، والقضائية، والقومية، والدينية وحماية البيئة، والأجهزة الشعبية، والعلمية والتكنولوجية والتعليمية وغيرها من الدوائر الأخرى، دورا محددا فى العلاقات الصينية- الأمريكية، ناهيك عن إدارات الشئون الخارجية، والعسكرية، والتجارة الخارجية، وأمن الدولة المسئولة دائما عن المعالجة المباشرة للعلاقات الصينية- الأمريكية.

وفى ضوء آلية رسم السياسة والمناخ الاجتماعى المعقدين على هذا النحو، يكون التنفيذ الشامل والدقيق للتخطيط الإستراتيجى وسياسة اتخاذ القرار من جانب القيادة المركزية الصينية فيما يتعلق بالعلاقات الصينية- الأمريكية، عملية صعبة جداً. وفى

السنوات الأخيرة كان استقرار السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة، والتنسيق المتبادل بين كافة مؤسسات رسم السياسة من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء مدى إمكانية الحفاظ على الاستقرار الرئيس فى العلاقات الأمريكية. وانطلاقا من المشاعر الوطنية العنيفة، يعرب بعض المواطنين الصينيين عن سخطهم للهيمنة الأمريكية، ولكن هناك أيضا بعض المواطنين الصينيين الذين أكدوا بشدة المراقبة الهادئة لمتغيرات الوضع الدولى، والاستمرار فى تطبيق سياسة مستقرة تجاه العلاقات الأمريكية. وفى الوقت نفسه، تضطلع الدوائر الحكومية المعنية بتلك العلاقات بالتنفيذ الصارم للسياسة المركزية؛ حيث تحرص كل دائرة على الاهتمام بالأهداف الجوهرية والمحددة فى مجال عملها. ويمكن أيضا أن نرى صداما بين الآراء ووجهات النظر المتباينة حول السياسة الخارجية الصينية والعلاقات الصينية- الأمريكية فى مجلتى "هوان تشيو شى باو" و"شى جيه جى شى" اللتين تعتبران من أكثر المجالات انتشارا، وفى غيرهما من المجلات والصحف الأخرى، وكذلك فى العديد من الإصدارات الدورية المتخصصة التى تبحث فى المشكلات الدولية، ويعد ذلك ظاهرة طبيعية وعادية جدا.

ولكن يقوم الأمريكيون دائما بالتقييم الذى ينأى عن حقيقة تلك الظاهرة، كما يقومون تباعا بنشر المقالات التى تضم الآراء الشخصية المتباينة فى وسائل الإعلام الصينية بهدف فهم التغّير الذى يطرأ على وجهات النظر الرسمية الصينية تارة، وتارة أخرى يقومون بالتنويه بكُتّاب تلك المقالات الذين يمثلون وحدات عملهم، ومن ثم جسدت الاختلافات بين وجهات نظرهم الآراء المتباينة لكافة المؤسسات الصينية، وجعل ذلك الجانب الأمريكى من السهل جدا أن يظهر الأخطاء فى شرح السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة.

ثالثا: التناقض الحاد فى الأيديولوجيا والنظام السياسى

عندما كانت الحرب الباردة على وشك الانتهاء- وكادت تضع أوزارها- طرح بعض الباحثين وجهة نظر انطلاقا من اعتقادهم بأنه من الآن فصاعدا سيزداد التفكير فى العوامل الاقتصادية والمصالح الحقيقية فى نطاق العلاقات الدولية، وسوف يتدنى التأثير

الأيديولوجى. وإذا تأملنا السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة واليابان والدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى تجاه الصين فى السنوات الأخيرة؛ فسنجد أن وجهة النظر هذه تستحق التأمل والتفكير من جديد، ويطالب الصينيون الولايات المتحدة دائما بالتخلى عن "فكر الحرب الباردة" الذى تحدده الأيديولوجيا، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية، ودفع العلاقات الصينية- الأمريكية إلى الأمام على أساس المصالح الحقيقية للدولتين، ولكن لم تظفر وجهة النظر هذه بالقبول من جانب الولايات المتحدة فحسب، بل تمادت الولايات المتحدة فى إنتهاج استراتيجية "التحول السلمى" تجاه الصين، وتستغل مشكلة تايوان، وحقوق الإنسان، والقوميات، والأديان، وطائفة فالونج، وغيرها من المشكلات للتدخل فى السياسة الداخلية للصين.

وفى رأيى المتواضع، إن أكبر عقبة قوية أمام تطور العلاقات الصينية- الأمريكية تتمثل فى الاختلاف الكبير بين حكومتى البلدين فى النظام السياسى، والأيديولوجيا، ووجهة النظر إلى القيم، وتعانى الحركة الشيوعية العالمية تراجعا من جراء التغيّرات الهائلة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، ولم تقرر الولايات المتحدة بَعْدُ أن الصين هى العدو الإستراتيجى. وليس كافيا إطلاقا أن نُجْمِل ملامح الأيديولوجيا الأمريكية حاليا فى كلمتين وهما "مناهضة الشيوعية".

ومازالت وجهات النظر السياسية، والدينية، والقانونية، والفنية، والفلسفية التى تشكلت فى التاريخ الأمريكى تستطيع التأقلم مع متطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى عصر العولمة، ومازال الأساس المهم للأيديولوجيا الأمريكية عميق الجذور، ويشمل: التقاليد الدينية، والحرية الشخصية، وحماية الممتلكات الشخصية، والوعى الديمقراطى، والمفاهيم القانونية والسياسية، والحكومة ذات السلطات المحدودة، ومطلب السوق يمثل الأيديولوجيا السائدة للتطور الاقتصادى، وأيديولوجيا التجارة الحرة وغيرها. وفى الوقت نفسه، تنبثق من الأيديولوجيا التقليدية لمذهبى المحافظة والليبرالية بعض الخصائص أو المفاهيم الجديدة -ومن الجلى إلى حد ما- أن النزعة المحافظة تؤكد العودة إلى الدين، بينما تؤكد الليبرالية تعدد الثقافات. وتزداد قوة تأثير التيار الدينى اليمينى داخل المجتمع الأمريكى، وتزداد أيضا قوة وحيوية المنظمات

الدينية فى مجالات الحياة الاجتماعية المتعددة، وتطالب النزعة المحافظة من الأمريكيين الحفاظ على وجهة النظر التقليدية للقيم الخاصة بالمسيحيين البروتستانت البيض، وتخشى أن تعدد وجهات النظر للقيم قد يوهن قوة تماسك الأمة الأمريكية، وازدهار تعدد الثقافات قائم على أساس تغيير تكوين الأجناس الأمريكية (تتدنى نسبة البيض، بينما ترتفع نسبة الأجناس الأخرى) ووجهة نظر بعض المفكرين ترى أن الثقافة التقليدية للبروتستانت البيض لا يجب أن تصبح الاتجاه الرئيس للثقافة الأمريكية، بل يجب إقامة نظام جديد للقيم يكون قادرا على استيعاب مميزات كافة الأديان والثقافات، وجعل المجتمع الأمريكى متماسكا، وقد تطور ذلك النظام، الذى ظفر بالاحترام من جهات متعددة، انطلاقا من حركة الحقوق الديمقراطية فى الستينات والتى تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع الأمريكى، وأصبح يطلق عليها "التصحيح السياسى". وهناك روابط وثيقة ومتبادلة بين تعدد المفاهيم و"مبدأ التسامح" الذى يقترح أن استقرار وتوحيد المجتمع الأمريكى يحتاجان إلى التسامح مع القوة والمفاهيم الدخيلة من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع الأمريكى.

وبالرغم من أن مذهبى المحافظة والليبرالية فى التيار الفكرى السياسى الأمريكى يحتدم بينهما النزاع بلا هوادة فى داخل البلاد، لكنهما فى ظل راية الوطنية يوجد بينهما إجماع فى الرأى، فلكل منهما أهدافه الهجومية فى خارج البلاد. وفى أغلب الأحايين أيضا تتفق آراؤهما فى الخارج انطلاقا من حجج وذرائع مختلفة، وحجة التيار الدينى اليمينى فى انتقاد سياسة الصين تجاه طائفة "فالونج" تكمن فى أن الصين "تقمع حرية الإيمان بالأديان"، بينما حجة معارضة الجناح الليبرالى تنطلق من أن "تسامح" الحكومة الصينية ليس كافيا، ولا تستطيع التساهل مع "التعددية" فى المجتمع. وفيما يتعلق بمشكلة تايوان يستند اليمين الجمهورى إلى "حماية الأمن الدولى" للمطالبة بالمضى قُدمًا فى بيع الأسلحة لتايوان، بل إنه حتى يؤيد توفير "ضمان الحماية" لها. ويزداد إعجاب التيار الليبرالى الديمقراطى "بعملية الديمقراطية" فى تايوان، ويهاجم وجهة النظر الصينية القائلة بتوحيد البلاد، ويصفها بأنها "نظام حكم مستبد يضطهد المجتمع الديمقراطى".

ومن السهل التعرف بجلاء على ملامح "العولمة" التي يشجعها الأمريكيون، بيد أن هناك أناسا يعتقدون أن مناهضة الانعزالية الجديدة للعولمة ليست أكثر من وسيلة للدفاع المستميت عن الجبهة الداخلية الأمريكية، ومناهضة التوسع الخارجي، أليس ذلك أمرا جيدا جدا؟ وفي الواقع، يعد ذلك سوء فهم كبير جدا، وتعتبر الانعزالية الجديدة عملية خلط كبيرة لأشكال الوطنية المتطرفة المتعددة، وتؤيد الكثرة الكاثرة من مؤيدي الانعزالية الجديدة أن كل شيء يجب أن يمنح "الأفضلية للولايات المتحدة"، وفي الواقع، يطالبون بمنح الأمريكيين البيض الأفضلية، وإقصاء المهاجرين الجدد، ويعارضون المساعدات الخارجية، ويرفضون دفع متأخرات الولايات المتحدة المستحقة للأمم المتحدة، ولكنهم لا يعارضون بالضرورة زيادة الإنفاق العسكري. ومن الملامح الأخرى للانعزالية حماية التجارة، ومعارضة إقامة منظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، وتأييد انسحاب الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية، والمعارضة الشديدة لتطوير العلاقات التجارية مع الصين.

وتعد الولايات المتحدة من أكثر الدول الكبرى تميزًا بالوعي الديني، كما أنها من أكثر الدول التي تلقي فيها الأيديولوجيا بظلالها الكثيفة في العالم الرأسمالي المعاصر، ومن الآمال العريضة أن تتمكن الولايات المتحدة من تجاوز الخلافات الأيديولوجية في السياسة الخارجية، وتنظر -بعين الاعتبار وبصورة شاملة- إلى تطوير مصالحها مع الدول الأخرى، ويثبت التاريخ التقليدي الأمريكي والحقائق الاجتماعية -في عالم اليوم- أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلص من أيديولوجيتها إطلاقا.

وقد أصبح الصينيون يتمتعون بمعرفة واضحة وصحيحة أكثر فأكثر إزاء ملامح السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الأمريكية تجاه الصين، وتعد الوطنية أكبر قوة فكرية لتماسك الأمة الصينية، وتعتبر الصين الولايات المتحدة أكبر عقبة خارجية في سبيل تحقيق النهوض الوطني وتوحيد الوطن الأم. ومن ثم تكون الولايات المتحدة أول من يتلقى الضربة في منظومة أهداف الهجوم الخارجي للوطنية الصينية، وعندما تمارس الولايات المتحدة التغلغل الأيديولوجي والثقافي تجاه الصين انطلاقا من

سيكولوجيا الغرور والغطرسة والدولة العظمى، فمن المؤكد أن تتعرض للمقاومة الشرسة من جانب المشاعر الوطنية لدى الصينيين، وإذا قلنا القومية Nationalism، فإن الوطنية Patriotism تعد أيضا نوعا من الأيديولوجيا. وعلى هذا النحو، فإن التناقض الحاد بين القومية الأمريكية والوطنية الصينية سيكون عاملا معنويا مهما لايمكن تجاهله فى العلاقات الصينية- الأمريكية المستقبلية.

ولا تؤيد الصين إبراز الخلافات الأيديولوجية فى العلاقات الدولية، ولكن يتمسك الصينيون داخل بلادهم بتوجهات النظرية الماركسية والنظام الاشتراكى تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى، ويتصدون بحزم لمؤامرة "التغريب والتقسيم"، وموقفهم من الآمال الأمريكية بشأن "التحول السلمى"، والتدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية للصين هو العين بالعين والسن بالسن، وأن مسار العلاقات الصينية الأمريكية فى المستقبل سوف يتحدد -إلى حد ما- فى ضوء كيفية تطور ذلك التناقض.

رابعًا: عدم تزامن تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية

منذ أكثر من عشر سنوات، أظهرت الصعوبات الدائمة التى شهدتها العلاقات الصينية- الأمريكية ظاهرة تناقض غير مسبوقة فى تاريخ العلاقات الدولية ومن الصعب شرحها؛ فمن ناحية، تعاظم نطاق التبادلات فى المجال التجارى والمجالات الأخرى، وزاد إجمالى التجارة الثنائية أكثر من أربع مرات منذ عام ١٩٩٠، فقد زاد من ٢٠ مليار دولار أمريكى إلى أكثر من ٩٠ مليار دولار أمريكى حسب الإحصاءات الأمريكية التى تفيد أن الولايات المتحدة ليست أكبر مستثمر فى الصين فحسب، بل أكبر شريك تجارى للصين، كما يتفوق التعاون والتبادلات الأمريكية مع الصين على أى دولة أخرى فى المجالات العلمية والتكنولوجية، والتعليمية والمؤسسات القانونية وكافة المجالات الأخرى، وتعكس الأرقام تعاظم سرعة التبادلات الثنائية، فقد بلغ عدد الرحلات الجوية التجارية القادمة من أمريكا ومتوجهة مباشرة إلى البر الرئيس الصينى ٢٧ رحلة أسبوعيا، وتفيد التقديرات أن عدد تلك الرحلات وصل إلى ٤٥ رحلة أسبوعيا فى عام ٢٠٠١

ومن ناحية أخرى، تشهد دائما العلاقات السياسية الصينية- الأمريكية تغيرات جوهرية، وقد مرت بثلاث أزمات خطيرة هى: اضطرابات أحداث ٤ يونيو عام ١٩٨٩، وزيارة الرئيس التايوانى لى تنغ هوى للولايات المتحدة، وقصف الصواريخ الأمريكية السفارة الصينية فى يوغوسلافيا، ناهيك عن تجاوزها هزات صغيرة وكبيرة لا حصر لها، ولم تعرف الاستقرار بصورة كاملة حتى اليوم.

ويعد التطور الذى يشهده وضع "استقلال تايوان" من أكثر المشكلات التى تثير مشاعر القلق لدى المرء الذى لا يستطيع أن يتصور احتمال نشوب صدام عسكرى مباشر بين الصين والولايات المتحدة، ففى مايو عام ٢٠٠٠ وصل إلى سدة الحكم بصورة رسمية الزعيم التايوانى الجديد الذى كان يتمسك دائما بالنظرية التى تطالب بـ"استقلال تايوان"، ثم شهدت العلاقات بين حكومة تايوان وجانبى مضيق تايوان فيما بعد اضطرابات متواصلة من الصعب تجنبها، وكشف الأوراق بين الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة التايوانية يدل على أن تلك المشكلة ليست إلا مشكلة وقت وأسلوب معالجة.

وقد تقرر نهائيا تعاون الولايات المتحدة مع اليابان لتطوير نظام الصواريخ الدفاعية الميدانية (TMD)، ويجرى حاليا الإعداد لقيام تعاون أمريكى تايوانى فى تطوير ذلك النظام، وزيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان، مما زاد من وتيرة الضغوط العسكرية على الصين. وقد تصبح مشكلة مراقبة التسلح نقطة محورية جديدة فى العلاقات الصينية- الأمريكية فى المستقبل، وتقوم الولايات المتحدة باتخاذ الترتيبات الكاملة لإقامة مراكز للقوى حول الصين، وتحاول استغلال بحر الصين الجنوبى، ومشكلة القوميات والأديان وغيرها من المشكلات الأخرى داخل الصين حتى تجعل الوضع الأمنى فى الصين معقدا، ولم تظهر فى الأفق بوادر كبح جماح قوة الرأى العام المناوئ للصين داخل الولايات المتحدة، وإذا نظرنا إلى تطور مثل تلك الأحوال، فإن العلاقات الصينية- الأمريكية سوف لا تنعم بهدوء العاصفة فى السنوات المقبلة، ولا يمكن استبعاد ظهور مشكلات مباغتة، ومن المرجح انزلاق العلاقات إلى الأسفل مرة أخرى.

ويبدو على هذا النحو، أنه برغم التقدم الذى شهدته العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة من موافقة الأخيرة على اتفاقية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وموافقة الكونجرس الأمريكى على قرار العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة مع الصين وغيرها، بيد أن ذلك كله يتسم بدور محدود لامتصاص الصدمات فى علاقاتهما، ومازالت العلاقات التجارية وعلاقات الأمن السياسى بين الصين والولايات المتحدة تشبه "سيارة سباق تسير على طريقين"، ويفتقر الطرفان إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسى، ويتفاقم بينهما العداء على الصعيد الإستراتيجى، وتوطيد العلاقات التجارية لايمكن أن يرأب الصدع بينهما، ومن المؤكد أن يتم تسييس الصدام الاقتصادى الحقيقى. وبخلاف ذلك فإن قوة الدفع الداخلية وإيجابية تطوير العلاقات بين شعبى البلدين لم يتعرضا لنكسات كبرى من جراء ظهور أشياء مباغتة فى الجانب السياسى والمواجهة فى المشكلة الأمنية. ويعد ذلك ظهورا حتميا لاتجاه العولمة من زيادة سرعة تطوير العلاقات الصينية– الأمريكية، وإذا كانت تلك العلاقات تريد الاستقرار، فإن التعاون الاقتصادى والعلاقات السياسية يجب عليها السير فى اتجاه واحد نحو التطور، ويحتاج ذلك إلى "فترة طويلة من التليين".

خامسًا: تشكيل بعض آليات معالجة الأزمات والحيلولة دون نشوب نزاع فى الاتصالات الشاملة بين البلدين

حصل صاحب هذه السطور على خبرة من خلال الاضطلاع بالأبحاث مفادها أنه أيا كان فهم الصينيين أو الأمريكيين فمن السهل أن يكونوا على دراية بالتناقض الحاد بين البلدين، ولديهم انطباع ظاهرى متواصل بالأزمات إذا طالعوا فقط ما تنشره وسائل الإعلام فى البلدين من تقارير وتعليقات صحفية حول العلاقات الثنائية، وتقصى أسباب ذلك لا يكمن بصورة أساسية فى أن التقارير الصحفية التى تنشرها بعض وسائل الإعلام ليست كاملة بدرجة كافية، بل يكمن فى الاتصالات الشاملة بين البلدين فى كافة المجالات والمستويات، ومن الصعب تجسيد تلك الأسباب عبر وسائل الإعلام، وتشهد العلاقات السياسية الثنائية بعض التقلبات صعودا وهبوطا وعدم استقرار،

ووسائل الإعلام فى البلدين تتقارع بأسنة ونصال ألسنتها يوميا تقريبا، ولكن هذه الحقيقة من السهل أن تخفى حقيقة أخرى مفادها أن اتصالات الولايات المتحدة مع الصين تعد الأكثر عمقا، ونطاق تبادلاتها مع الصين الأكثر اتساعا. وتناقضات الصين مع اليابان وأوروبا الشرقية أقل حدة من التناقضات الصارخة بين الصين والولايات المتحدة. والصين تقدر تقديرا كبيرا العلاقات السياسية والتعاون الاقتصادى مع روسيا الاتحادية وعدد كبير من الدول النامية، ولكن اتصالات الصين مع أى دولة أخرى لم تصل إلى مستوى الاتصالات الصينية- الأمريكية اتساعا وعمقا، ومن الصعب أن تصل إلى هذا المستوى فى المستقبل. وإذا ألقينا نظرة على العلاقات الخارجية الأمريكية، فسنجد أن تناقضات الولايات المتحدة السياسية مع روسيا الاتحادية والهند وإندونيسيا وغيرها من الدول الكبرى ليست بارزة مثل التناقضات الصينية- الأمريكية، ولكن اتصالات الولايات المتحدة مع تلك الدول لم تصل إلى مستوى اتصالاتها مع الصين عمقا واتساعا.

والاتصالات الصينية- الأمريكية العميقة جسدت القوة الكامنة الكبيرة لدفع تطوير العلاقات الثنائية إلى الأمام، كما منعت حدوث تناقض بين البلدين، وتتحول الأزمة إلى "آلية مهمة للإنذار المبكر" للنزاع الشامل. وفى الواقع أقام زعيما البلدين الخط الساخن بينهما ويلتقيان دائما فى الاجتماعات الدولية، فضلا عن أن كافة قنوات الاتصال بين حكومتى وجيشى البلدين قد أقامت بعض خطوط الدفاع للحيلولة دون حدوث مواجهة شاملة. وفى السنوات القليلة الماضية أكدت حكومة الرئيس الأمريكى كلينتون -مرة تلو الأخرى- أنها تنتهج سياسة اتصال شاملة مع الصين. وتحرص السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة حرصا شديدا على إقامة اتصالات شاملة مع كافة أوساط المجتمع الأمريكى. إن مثل تلك الاتصالات الشاملة تتوافق مع زيادة سرعة تطور عملية العولمة، برغم أن الأهداف الإستراتيجية للدولتين مختلفة تماما.

وانج جى سى

أكتوبر عام ٢٠٠٠

الفصل الأول

الصين والولايات المتحده
تبحثان عن التوازن فى الشراكة والخصومة

انقضت عشر سنوات على نهاية الحرب الباردة ودخلت البشرية عتبة القرن الحادى والعشرين، ومع تفكك الاتحاد السوفيتى انهار هيكل العالم ثنائى القطبية بزعامة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والذى تشكل فى مرحلة الحرب الباردة. وتشكيل العالم الجديد يجتاز عملية الانتقال والتكوين، وتكرس الولايات المتحدة جهودها لإقامة عالم أحادى القطبية بزعامتها، بينما تؤيد الصين وغيرها من الدول الأخرى إقامة عالم متعدد الأقطاب. كما لم تدخر الولايات المتحدة وسعا فى سبيل حماية النظامين السياسى والاقتصادى العالميين القائمين حاليا بزعامة الغرب؛ وهما النظامان اللذان يضمان عددا كبيرا من الدول النامية بما فيها الصين والتى تؤيد وغيرها من تلك الدول إقامة نظامين عالميين جديدين وعادلين ومعقولين على الصعيدين السياسى والاقتصادى، والولايات المتحدة صاحبة التطور الاقتصادى طويل الأجل والتى تعتبر الدولة العظمى الوحيدة فى العالم لم توهن مكانتها، بل توطدت أيضا. وتشهد الصين- بصفتها أكبر دولة نامية فى العالم وصاحبة أسرع نمو اقتصادى فى العالم أيضا- تعزيزا لقوتها الشاملة وتوطيداً لمكانتها الدولية بشكل أكبر، ودخلت العلاقات الصينية- الأمريكية ، التى تمتد عبر المحيط الهادىء مفترق طرق جديدة.

وتشهد مؤسسات رسم السياسة العليا فى الصين والولايات المتحدة إحلال الجديد مكان القديم مع انعطافة القرن الجديد. فماهى طبيعة العلاقات بين البلدين فى القرن

الحادى والعشرين؟ وماهو اتجاه تطور العلاقات الثنائية؟ وماهى كيفية إقامة هيكل العلاقات الثنائية؟ وما هو تأثير الطبيعة المختلفة لتطوير العلاقات الثنائية المستقبلية واتجاهها وهيكلها على المصالح الأمنية والتطور الاقتصادى للبلدين فى المستقبل؟ وماهى نتيجة ذلك بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء، والتطور السياسى والاقتصادى فى العالم أيضا؟ ويقود ذلك إلى التفكير الجاد من جانب الساسة ذوى الرؤى بعيدة النظر الذين دخلوا القرن الجديد فى البلدين، وإلى قيام مناظرات حامية الوطيس بين متخصصى المشكلات الدولية فى البلدين حيث يعرب كل واحد منهم عن رأيه بصراحة، ناهيك عن آمال وتطلعات شعبى البلدين لتحقيق الوئام والصداقة والتعاون بينهما.

وأصدر زعيما البلدين بيانا مشتركا فى عام ١٩٩٧، وقررت الصين والولايات المتحدة تكريس جهودهما لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين. ومنذ ذلك الحين- فصاعدا، يؤكد قادة البلدين كثيرا إقامة مثل تلك العلاقة، ولكن يوجد بين كافة القوى السياسية، والتيارات الفكرية المؤيدون الذين يصرخون بأعلى صوتهم ويدقون ناقوس الخطر، والمعارضون الذين يتحدثون بحماسة وتأكيد كأنهم على حق، والمتفائلون الذين لديهم الحقائق والوقائع، والمتشائمون كثيرون أيضا. وتستطيع تلك التيارات الفكرية اختلاق مجموعة من الحجج والبراهين وسرد بعض الحقائق لتأييد آرائها وأفكارها. وهذا المقال يعد انعكاسا حقيقيا لمثل ذلك النوع من العلاقة الإستراتيجية، ويقوم بمعالجة أولية لكافة الأسس النظرية والاستنتاجات السياسية، ويقدم إسهاما من أجل التطور السليم لتلك المناظرات الواسعة النطاق فى هذا الخصوص.

أولاً : خلفية إقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية

قام الرئيس الصينى جيانغ زيمين بزيارة الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٧، وأجرى محادثات مثمرة مع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون. وبعد انتهاء المحادثات أصدر الطرفان "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" حيث توصلا فيه إلى إجماع حول إقامة

علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة الموجه نحو القرن الحادى والعشرين. وفى عام ١٩٩٨، قام الرئيس كلينتون بزيارة دولة للصين، وأجرى محادثات مع القادة الصينيين حول بعض المشكلات الهامة التى تشهدها العلاقات الصينية- الأمريكية، وتعزيز دفع تلك العلاقات للسير فى اتجاه التطور الذى حدده زعيما الدولتين. ومع انعطافة القرن الجديد قام زعيما البلدين بالزيارات المتبادلة وإصدار البيان المشترك الذى حدد هيكل تطوير العلاقات الثنائية، ويعد ذلك حدثا هاما فى السياسة الدولية جذب انتباه العالم من كل صوب وحدب، وله تأثير عميق فى تشكيل ملامح العالم فى القرن الجديد، وأقام إطارا لتطوير علاقات طويلة الأمد ومستقرة وسليمة بين الصين والولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين.

كما أجرى الرئيس الصينى جيانغ زيمين مع الرئيس كلينتون محادثات رسمية فى نيويورك فى يوم ٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وأشار جيانغ زيمين إلى أن الصين والولايات المتحدة دولتان كبيرتان وتتمتعان بتأثير هام فى العالم، وتضطلعان بمسئولية تاريخية مشتركة تجاه القضية النبيلة لتوطيد السلام والتطور فى العالم. وفى السنوات القليلة الماضية، وبرغم أن العلاقات شهدت عقبات ، لكن الاتجاه العام لها كان التقدم إلى الأمام بلا انقطاع، وأن الصين والولايات المتحدة تقومان بحماية وتطوير علاقات سليمة ومستقرة تتلاءم مع المصالح الأساسية لشعبى البلدين، وتسهم فى تحقيق مصلحة آسيا والمحيط الهادىء، والسلام والاستقرار والتطور فى العالم بأسره، والمنعطف التاريخى للقرن الجديد يحتم على حكومتى البلدين وقادتهما أن يتمتعوا برؤيا بعيدة المدى، ويؤكدوا بشدة الوضع العام للعلاقات الثنائية. كما يقومون على أساس البيانات الصينية- الأمريكية الثلاثة المشتركة بتوسيع نطاق التبادلات، وتعزيز التعاون، والمعالجة الدقيقة والبارعة للخلافات الثنائية، وخاصة المعالجة الجيدة لمشكلة تايوان، مما يجعل العلاقات الصينية- الأمريكية تتطور إلى الأمام فى القرن الجديد بصورة سليمة ومستقرة ومطردة، لأن ذلك فى صالح السلام والاستقرار والتطور والرفاهية فى العالم.

وأوضح الرئيس كلينتون أنه خلال مدة ولايته التى امتدت إلى ثمانى سنوات، عرفت الولايات المتحدة والصين التعاون الطيب، وقام قادة البلدين بأنفسهم بتحسين

العلاقات الأمريكية- الصينية وتطويرها، كما قامت الدولتان بتوسيع نطاق كافة قنوات الاتصال، وبذلتا جهودا مضنية من أجل الحصول على مؤازرة الشعبين لتطوير العلاقات الثنائية، ويأمل الجانب الأمريكى بصدق أن يحقق البلدان التعاون الحقيقى، وأن تصبح الصين دولة كبرى وتشارك فى الشئون الدولية مشاركة إيجابية، كما يأمل أن يحرز البناء الاقتصادى والاجتماعى فى الصين النجاحات، وتبين أحاديث زعيمى البلدين الاتجاه الصحيح لتطوير العلاقات الثنائية فى القرن الجديد، وتجسد رغبة الأغلبية الساحقة لشعبيهما، وتتلاءم مع المصالح الأساسية لشعبى البلدين.

وأثناء تواجد الرئيس جيانغ زيمين فى نيويورك، أقامت جمعية الصداقة الأمريكية- الصينية مأدبة غداء فخمة ترحيبا بالرئيس الصينى الذى ألقى كلمة فى المأدبة بعنوان: "بناء العلاقات الصينية- الأمريكية الموجهة نحو القرن الجديد بصورة مشتركة". وأشار الرئيس جيانغ إلى أن البشرية دخلت قرنا جديدا وألفية جديدة، وأن مجابهة العالم الذى يغص بالفرص والتحديات، وكيفية دخول العلاقات الصينية- الأمريكية السليمة والمستقرة والمتطورة بإطراد القرن الحادى والعشرين يضعان أمام شعبى البلدين والسياسيين فيهما موضوعا ملحا، ويجب علينا زيادة تعزيز التفاهم بين البلدين وشعبيهما من أجل دفع تطوير العلاقات الصينية- الأمريكية إلى الأمام، وأن الصين تقوم حاليا بفهم الولايات المتحدة فهما إيجابيا، وتقوم الأخيرة أيضا بفهم الصين فهما إيجابيا.

وفى تقديمه للأحوال فى الصين، أشار جيانغ إلى أن الشعب الصينى يحتاج إلى مناخ دولى ينعم بسلام واستقرار طويلى الأجل، ويركز الجهود على البناء والتحديث، وأن تعزيز السلام والتطور فى العالم يعد نقطة الانطلاق الرئيسية فى سياسة الصين الخارجية، وأن التطور فى الصين يؤدى دورا إيجابيا لتعزيز السلام والاستقرار فى العالم، ولا يشكل أبدا تهديدا لأحد.

واستعرض الرئيس جيانغ زيمين موقف الصين من تعزيز التعاون الدولى فى مجال الأمن العالمى، ومنع الانتشار النووى، وحماية البيئة، ومقاومة الجريمة الدولية

وغيرها من المشكلات الأخرى، وطالب مجددا حكومتى البلدين بمسايرة متطلبات العصر، والإنصات إلى صوت شعبى البلدين، والسعى لإيجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الخلاف جانبا، وتوسيع آفاق التعاون، وبذل الجهود المشتركة لإقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة نحو القرن الحادى والعشرين.

وباستعراض الأحداث التاريخية، ومواجهة الحقائق، واستشراف المستقبل، والإدراك الموضوعى للمجتمع الدولى، فإن تطوير العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، بصفتهما دولتين كبيرتين يمتدان عبر المحيط الهادى يؤثر تأثيرا قويا فى الشئون الإقليمية والدولية، فالصين أكبر دولة نامية فى العالم، وتنهض فى شرق العالم بقوة كاسحة لا يمكن مقاومتها، أما الولايات المتحدة فهى أكبر دولة متقدمة فى العالم، ومازالت تتعالى على كافة الدول الأخرى انطلاقا من مكانتها بصفتها الدولة العظمى الأولى فى العالم، والصين والولايات المتحدة من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهما من الدول الكبرى وتمتلكان أسلحة نووية، والعلاقات الطيبة والسيئة بين الصين والولايات المتحدة لا تؤثر على أمن الدولتين وتطورهما فحسب، بل تحدث أثرا عميق المدى على السلام والاستقرار فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء والعالم أيضا، ومن ثم ومع انعطافة القرن الجديد، قام القادة الصينيون والأمريكيون بدفع مثل تلك العلاقات الصينية- الأمريكية إلى القرن الحادى والعشرين، وسوف يقررون إلى حد كبير النظامين السياسى والاقتصادى فى منطقة آسيا والمحيط الهادى والعالم أيضا فى القرن الحادى والعشرين، وقد أدرك القادة من ذوى النظرة بعيدة المدى وحكماء المجتمع فى البلدين أنه يجب على كل من الصين والولايات المتحدة نبذ أفكار الحرب الباردة ونظريتها وسياستها، واعتناق أفكار جديدة، ونظرية جديدة، وسياسة جديدة لتوجيه العلاقات الصينية- الأمريكية فى القرن الحادي والعشرين؛ وذلك من أجل قيادة عالم يتمتع بالسلام والتطور فى القرن الجديد، ومن أجل أمن ورفاهية الدولتين العُظْمَيين، ويعد ذلك بمنزلة المهمة التاريخية التى تقع على عاتق قادة البلدين اللتين تدخلان القرن الجديد، ويجب أن يصبح الاتصال والحوار والتعاون، وليس اتخاذ المواقف العدائية والاحتواء والمواجهة، المبادئ الرئيسية فى العلاقات الصينية-

الأمريكية. ويعتبر ذلك نداء العصر الذى أطلقته الدولتان الكبيرتان الصين والولايات المتحدة والذى يحدد مصير العالم فى المستقبل إلى حد كبير فى القرن الجديد. ونحن نعلم أن سياسة دخول الانتخابات ترغم الخصم المنافس على تأكيد التميز فى بيان السياسة الخارجية والداخلية، ويتعين على الفائز فى الانتخابات الحرص على مواصلة هذه السياسة حيث إنه لا يمثل سياسة الأحزاب، بل يمثل مصالح الدولة، وهناك إجماع بين الحزبين الأمريكيين على أن تكون العلاقات الأمريكية- الصينية متطورة ومستقرة ومتعاونة، وتتوافق مع مصالح الولايات المتحدة، وأن سياسة إدارة بوش الجديدة تجاه الصين مازالت تعمل فى إطار سياسة الإجماع السابقة للحزبين الأمريكيين.

وقد قرر القادة الصينيون والأمريكيون فى "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" تكريس جهودهم لإقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين، ووضعوا الأساس السياسى، وأقاموا الهيكل الرئيسى، وأبرزوا للعيان الآفاق العريضة لتطوير العلاقات الصينية- الأمريكية فى المستقبل، وذلك من أجل الطبيعة الخاصة التى تتميز بها العلاقات المستقبلية والاتجاه السياسى للدولتين، وسوف يشهد مضمون العلاقات الثنائية المزيد من الثراء والدعم فى ضوء متغيرات تطور الوضع العالمى، والتعميق المتواصل لتلك العلاقات. ويتعين على الصين والولايات المتحدة فى التشكيل الجديد للعالم المتعدد الأقطاب فى القرن الجديد إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة، ويجب عليهما الاضطلاع بالمناقشة العقلانية لإقامة الأساس النظرى لمثل ذلك النوع من العلاقة، كما يجب أيضا القيام بالتحليل العميق للدولتين فى النطاق العالمى والتعايش فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمصالح المشتركة الواسعة القائمة فى كافة المجالات والتى تشهدها العلاقات الثنائية، كما يجب إجراء تحليل عميق لتعارض المصالح واختلاف وجهات النظر القائمة بين الدولتين فى النطاق الداخلى المتباين وعلى كافة المستويات.

إن إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة نحو القرن الحادى والعشرين ليست فكرة طارئة استبدت بالقادة الصينيين والأمريكيين، وليست علاقة شراكة شائعة ومتعددة الأشكال كالتى تسعى كافة الدول فى العالم لإقامتها فى الوقت الحاضر،

ولكنها نتيجة إيجابية للمناظرات الواسعة التى شهدتها الأوساط الداخلية فى البلدين حول السياسة الخارجية، ومطلب حتمى لتطوير مسار التكوين الدولى المتعدد الأقطاب، وتطوير كافة القوى السياسية فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، وتجسيد محدود للعمل المشترك، ونعرض فى السطور التالية تحليلا فى ضوء تكوين عالم التعددية القطبية، والوضع الجديد فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسياسة الدولتين فى الوقت الحاضر.

(١) تطور تكوين عالم التعددية القطبية

منذ وضعت الحرب الباردة أوزارها، انهار التكوين ثنائى القطبية بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ويُظهِر التكوين الدولى التقدم نحو اتجاه تطوير الأقطاب المتعددة، وأظهر التكوين الجديد "دولة عظمى وحيدة وقوية"، وبرغم محاولة الولايات المتحدة إقامة عالم أحادى القطبية بزعامتها أو تحت قيادتها، فإن جهودها تتعرض يوميا للمقاومة والتحدى من جانب الدول الكبرى الأخرى أو التكتلات الدولية. وتقوى يوما بعد يوم المشاعر المناوئة للهيمنة، وسياسة القوة، وتشجيع الديمقراطية السياسية الدولية والمشاركة على قدم المساواة، وتتعرض دائما جهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى استغلال مكانتها المتفوقة للسيطرة والهيمنة على الشئون الدولية للنكسات، وعلى الصعيد العالمى أقامت الصين علاقة شراكة وتعاون إستراتيجية مع روسيا الاتحادية، كما أقامت علاقات شراكة وتعاون كاملة مع الاتحاد الأوروبى، وفرنسا، وأستراليا، وكندا، وأسست أيضا علاقات شراكة وتعاون وصداقة مع اليابان قوامها تكريس الجهود من أجل السلام والتطوير، وأسست الصين كذلك علاقات شراكة وثقة متبادلة وحسن جوار مع رابطة الآسيان، فضلا عن إقامة علاقة شراكة وتعاون مماثلة مع عدد كبير من الدول فى جنوب آسيا، وآسيا الوسطى. وأن إقامة مثل تلك العلاقات عزز تقدم العالم إلى الاتجاه صوب تطوير الأقطاب المتعددة، وعرض جهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إقامة عالم أحادى القطبية بزعامتها للإحباط الشديد.

إن تطور التكوين الدولى المتعدد الأقطاب جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنها إذا كانت تريد أن تؤدى دورا قياديا فى الشئون العالمية والإقليمية، وخاصة منع انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع، وحماية البيئة، ومكافحة الإرهاب الدولى، وتهريب المخدرات وغيرها من مجالات الجريمة المنظمة، فيجب عليها إقامة آلية للحوار والتشاور مع الدول الإقليمية الكبرى المعنية، وجعل السياسة والتصرفات الأمريكية تحصل على التنسيق والمؤازرة من جانب الدول المعنية. ولكن الولايات المتحدة لا تسمح للدول الإقليمية الكبرى أن تشهد تطورا سليما فى مناطقها أو تمثل تحديا للقوة الأمريكية، كما تسعى إلى استغلال تلك الدول الإقليمية القومية وجعلها تنضم إلى الآلية الأمريكية المتعددة الأطراف والأشكال تحت قيادتها من أجل خدمة إستراتيجيتها الخارجية ومصالحها الأمنية. وتبدو للعيان أهمية معاهدة حلف شمال الأطلنطى والمعاهدة اليابانية- الأمريكية لضمان الأمن بصورة جلية. ومن ناحية أخرى، تتمتع أيضا الدول الكبرى بتطور واضح فى مجال التشاور والتعاون فيما يتعلق بالأمن الإقليمى، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تجسد سياسة التنسيق والتعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى مجال شئون شبه الجزيرة الكورية وجنوب آسيا بصورة كاملة أهمية وضرورة قيام الدول الكبرى بتعزيز التعاون فيما بينها لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية. وفى التكوين العالمى الذى يتسم بـ"دولة عظمى وحيدة ومتفوقة"، فإن التعاون والتنسيق بشأن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "دولة عظمى وحيدة" و"تفوقها" يحولا أيضا دون ظهور الحذر من العلاقات المتشابكة والمعقدة يوما بعد يوم، وتتسم تلك العلاقات بالخصائص المتعددة والمتنوعة من المواجهة والمنافسة والتنسيق والتعاون، وإن مراقبة مثل تلك العلاقات ومعالجتها من زاوية أحادية الجانب سيقود إلى الوقوع فى خطأ الانحياز لطرف ضد الآخر.

ومنذ نهاية الحرب الباردة والصين تعترف بالمكانة المتفوقة والقوية للولايات المتحدة من جهة، ومن جهة أخرى تقدر تطوير اتجاه لتأسيس عالم متعدد القطبية حق قدره، وتقوم الإستراتيجية الخارجية للصين على إقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى أو التكتلات الدولية فى العالم، وتطوير الدبلوماسية فى كافة الاتجاهات، وبذل الجهود

الصينية لتجنب حدوث مجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتنشيط وتطوير التعاون معها. والصين تؤازر إقامة عالم متعدد الأقطاب، وتعارض إقامة الولايات المتحدة لعالم أحادى القطبية بزعامتها، ويكمن جوهر ذلك فى مناهضة الهيمنة وسياسة القوة، ويتزامن تكريس جهود الصين من أجل تطوير كافة أشكال علاقات الشراكة والتعاون مع الدول الأخرى أو التكتلات الدولية مع أملها فى قدرتها على تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم تقم الإستراتيجيتان الدولية والإقليمية للصين بإقامة جبهة موحدة لمناهضة الولايات المتحدة الأمريكية. كما إن قيام الصين بتطوير الصداقة والتعاون وعلاقات الشراكة مع الدول الأخرى، ليس موجها ضد الولايات المتحدة، بل من أجل تأسيس نظامين عالميين سياسيا واقتصاديا، ويتسمان بالمساواة والعدل والمعقولية ويتوافقان مع الوضع الدولى الجديد، وفى ضوء هذين النظامين الجديدين، فإن كافة الدول أيا كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة تستطيع المشاركة فى الشئون الدولية على قدم المساواة وتنبذ الهيمنة وسياسة القوة، وتدفع عملية الديمقراطية السياسية الدولية والمسيرة التاريخية للنمو الاقتصادى الدولى المتوازن.

(٢) الحوار متعدد الأطراف فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودبلوماسية التنسيق بين الدول الكبرى

عندما بدأت الحرب الباردة فى الوصول إلى نهايتها، كانت العلاقات الثنائية بين الدول الكبرى فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتسم بعدم الاستقرار والغموض، وأصبح الحوار متعدد الأطراف ميزة كبرى فى عملية التعاون الاقتصادى والأمنى بمنطقة آسيا والمحيط الهادىء، كما أصبحت منظمة التعاون الاقتصادى APEC(أبيك)، والمنتدى الإقليمي لرابطة دول الآسيان ASEAN آليتين للحوار المتعدد الأطراف لتدعيم عملية التعاون الاقتصادى والأمنى فى هذه المنطقة. واشتركت كل من الصين والولايات المتحدة فى هاتين العمليتين لتدعيم التعاون، وفى الوقت الحاضر، تضطلع دول شرق آسيا بتنفيذ آلية "١٠+٣" للتعاون وإقامة الحوار، وهذه الآلية ليست آلية انغلاق بل آلية

انفتاح، وسوف تقوم الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وغيرهما من الدول الكبرى الواقعة خارج تلك المنطقة بالحفاظ على العلاقات مع مثل ذلك النوع من آليات التعاون والحوار ومن خلال انتهاج أسلوب معين، ويستطيع القادة الصينيون والأمريكيون استغلال تلك الآلية للتعاون لعقد لقاءات غير رسمية، ويؤدون دورا إيجابيا من أجل توطيد الثقة والتفاهم المتبادلين. وتستطيع الدولتان دائما عبر تلك الآلية المتعددة الأطراف للتعاون والحوار، وعلى أساس التشاور على قدم المساواة، تخفيف حدة الخلافات، وتعزيز الثقة، وتوسيع آفاق التعاون، وتجنب تواجد عامل المواجهة وتطوره بينهما، وذلك فيما يتعلق بمجالي التعاون الأمني والاقتصادي في هذه المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، وفي ضوء التحسن الذي تشهده العلاقات الثنائية بين الدول الكبرى جراء تطبيع تلك العلاقات، فقد تم أو سيتم تنفيذ الآلية الثلاثية أو الرباعية للحوار بين الصين والولايات المتحدة واليابان، والولايات المتحدة وروسيا واليابان، والصين والولايات المتحدة واليابان وروسيا، وقد أحرزت المحادثات الرباعية للمسألة الكورية نتيجة إيجابية، وبعد أن قامت الهند وباكستان بإجراء التجارب النووية، بذل الدول الأعضاء الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي جهودا مضنية للتنسيق والموافقة على القرار رقم ١١٧٢ بمجلس الأمن من أجل كبح جماح السباق النووي الذي ظهر في جنوب آسيا، والحيلولة دون زيادة تدهور العلاقات الهندية-الباكستانية، وقامت كافة الدول الكبرى بالتعاون الإيجابي فيما بينها وبذل الجهود المضنية للبحث عن إجراءات مواجهة الأزمة المالية الآسيوية والتغلب عليها، وحسب الاقتراح الذي قدمته الصين أثناء انعقاد مؤتمر الألفية الجديدة- الذي دعت إليه الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠- عقدت الدول الأعضاء الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي مؤتمرا لأول مرة، وتوصلت إلى إجماع محدد حول دور الأمم المتحدة في القرن الجديد، وأصدرت بيانا مشتركا في هذا الصدد، ويعد ذلك بداية حتى يصبح ذلك الحوار آليا في المستقبل من أجل توفير الظروف المواتية بين الدول الكبرى للقيام بالتنسيق ومعالجة الشئون الدولية والإقليمية الهامة، كما خلقت دبلوماسية الدول الكبرى مناخا مواتيا على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تطوير العلاقات الصينية-الأمريكية تطورا إيجابيا.

(٣) الاتجاهات السياسية للحكومتين الصينية والأمريكية

تنتهج الصين- منذ نهاية الحرب الباردة- سياسة خارجية سليمة ومستقلة ونابعة من إرادتها، وفى مطلع حقبة التسعينات، برغم أن الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فرضت على الصين العقوبات، بيد أن الأخيرة مازالت تنتهج سياسة قوامها: "تعزيز الثقة، وتقليل الصعوبات، وتطوير التعاون وعدم المجابهة"، وأثناء زيارة الرئيس جيانغ زيمين للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٧ أعلنت الصين أيضا سياسة "تقوية التفاهم، وتوسيع آفاق الإجماع فى الرأى، وتطوير التعاون وصنع المستقبل معا"، وتعتبر الصين العلاقات الصينية- الأمريكية أهم العلاقات الخارجية، وتتمتع السياسة الصينية الخارجية تجاه الولايات المتحدة بالأفضلية القصوى. كما تعتبر الصين -دائما وأبدا- أن المحور الرئيسى للسياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة يرتكز على تقوية الحوار، وزيادة الثقة، وتعزيز التفاهم وتطوير التعاون، وعندما قام "أصحاب نظرية الاحتواء" فى الولايات المتحدة بالترويج لـ"نظرية التهديد الصينى" وتأييد احتواء الصين، هبت الصين أيضا "تعارض نظرية الاحتواء"، ودعت إلى "مناهضة الاحتواء الأمريكى"، وردت صاعا بصاع وضربة بضربة، ولكن لم تستطع مثل تلك الأفكار إطلاقا أن تصبح التوجه الرئيسى فى سياسة البلدين.

وتنتهج الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث إستراتيجيات تجمع بين التحالف والاتصال والاحتواء فى إطار إستراتيجية الأمن الدولى والإقليمى، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها المتفوقة والقوية وتوطيدها، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف دول العالم إلى ثلاث أنواع هى: النوع الأول دول حليفة فى مرحلة الحرب الباردة، وتقوم السياسة الأمريكية عند تعديل معاهدة التحالف بتغيير علاقات الحلفاء وتأكيد حصولها على المكانة الريادية داخل إطار علاقات التحالف، وجعل مثل تلك العلاقات تتلاءم مع المتغيرات التى يشهدها الوضعان الجديدان الدولى والإقليمي اللذان لهما علاقة بتلك الإستراتيجيات، وتعد اليابان ومنظمة معاهدة شمال الأطلنطى مثالين نموذجين فى هذا الخصوص. والنوع الثانى يشمل دولا تعد بمثابة اللاصديق واللاعدو

وتجتاز عملية التحول أو الانتقال، وبالنسبة للولايات المتحدة من الصعب أن تقرر أن تلك الدول تعتبر صديقا أو عدوا فى المستقبل؛ ويعنى ذلك أنها قد تصبح خصما مستترا، وقد تصبح شريكا متعاونا أيضا، والسياسة الأمريكية قوامها الاتصال والحذر، وتستغل هيكل علاقة الشراكة وجهودها المضنية لدمج تلك الدول فى النظام العالمى القائم حاليا. وتعد الصين وروسيا أبرز مثالين فى هذا الصدد، أما النوع الثالث فهو الدول التى تطلق عليها الولايات المتحدة الأمريكية لقب "الدول الشريرة". وتعد تلك الدول عدوا لها وتهددها تهديدا مباشرا فى الإستراتيجية الأمنية الإقليمية المعنية ومصالحها، وتقوم السياسة الأمريكية على الاحتواء والعقوبات وتوجيه الضربات، وتعد العراق وإيران أبرز مثالين فى هذا الخصوص، ويعد ذلك بمثابة المحتوى الرئيسى لإستراتيجية "الاتصال والتوسع" التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة.

وفى السنوات القليلة الماضية، كان الشعب والحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية هما جوهر العلاقات الصينية- الأمريكية المستقبلية، وقاد التوجه السياسى إلى إجراء مناظرة كبرى. وتوصلت أجهزة إقرار السياسة فى الولايات المتحدة بعد تلك المناظرة إلى إجماع محدد فيما يتعلق بالسياسة تجاه الصين ويتلخص فى النقاط التالية:

١ – لا تستطيع الصين أن تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية قبل عام ٢٠١٥ .

٢ – تنسيق مصالح الولايات المتحدة مع الصين التى تتمتع بالقوة والاستقرار والانفتاح.

٣ – تعد العلاقات الصينية- الأمريكية من أهم العلاقات الدائمة بالنسبة للولايات المتحدة.

٤ – يحقق التعاون الصينى- الأمريكى فائدة للسلام والاستقرار فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٥ – تتطلب أهمية العلاقات الصينية– الأمريكية رفع مستوى الحوار الثنائى، وتوسيع آفاق التعاون.

٦ – الخلاف حول مسألة ما فى العلاقات الصينية– الأمريكية لا يجب أن يؤثر على الوضع العام للعلاقات الثنائية.

٧ – معالجة المشكلة الرئيسية التى تؤثر على العلاقات الصينية– الأمريكية، وهى مشكلة تايوان فى إطار الإجماع المذكور آنفا، وأن الولايات المتحدة لا تؤيد إقامة "دولتين صينيتين" أو "دولة صينية ودولة تايوانية"، ولا تؤيد انضمامها إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التى تشارك فيها الدول ذات السيادة.

إن الإجماع بين أجهزة إقرار السياسة الأمريكية وضع أساسا سياسيا لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة، وفى انتخابات الرئاسة الأمريكية التى أجريت عام ٢٠٠٠ ، كان آل جور نائب الرئيس الأمريكى كلينتون يتمسك بسياسة إدارة كلينتون تجاه الصين، بينما كان بوش الابن يرغب فى انتهاج سياسة مغايرة لسياسة كلينتون نحو الصين. وأعرب مستشار حملة بوش الانتخابية فى حديثه عن السياسة تجاه الصين عن أمله فى استمرار الحفاظ على الاتصالات مع الصين، وأن الصين ليست شريكا استراتيجيا، ولكنها تعد "خصما منافسا إستراتيجيا". وقال مرددا كلمات الرئيس بوش الابن: "إنه مازال من الصعب الجزم بأن الصين صديق أم عدو". وقال الرئيس بوش الابن لأحد الصحفيين بصحيفة "واشنطن بوست" إنه: "من المهم أن تفهم الصين أنه لدى تعريف مختلف للعلاقات بين الدولتين، وأن مثل تلك العلاقات ليست علاقات شراكة إستراتيجية، ومن وظائفها الأساسية أنها تستطيع أن تجد نقاط مشتركة فى بعض مجالات علاقات المتنافسين تكون أساسا لتلك العلاقات". وفى عام ١٩٩٩، قدم محلل إستراتيجى بارز ومسئول سابق عن التخطيط السياسى بوزارة الدفاع الأمريكية ومعاون نائب وزير الدفاع الأمريكى تقريرا بحثيا بعنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية ونهوض الصين: التأثير الإستراتيجى والعسكرى"، انتقد فيه سياسة الاتصال بالصين من جانب إدارة كلينتون، ولم يوافق أيضا على

انتهاج سياسة احتواء الصين، وأعرب عن اعتقاده أن الصين قد تصبح خصما منافسا مهددا متوعدا، واقترح التقرير أن تنتهج الحكومة الأمريكية سياسة "الاحتواء والاتصال" تجاه الصين، ويكمن الهدف من ذلك في إمكانية الحفاظ على علاقات التعاون ومقاومة تهديد الصين للمصالح والأهداف الأمريكية في المستقبل.

وإذا قمنا بتحليل سياسة الاتصال التي انتهجتها حكومة كلينتون تجاه الصين خلال ثماني سنوات تحليلا دقيقا، نجد أن كلينتون اتبع سياسة التعاون والحذر التي تستند إلى نقطتين أساسيتين، أولهما: أن الصين لن تصبح عدوا للولايات المتحدة، وليست صديقا حليفا لها أيضا، وثانيهما: أن الصين والولايات المتحدة بينهما مصالح مشتركة ويحتاجان إلى التعاون. ولا توجد فروق جوهرية بين بوش الابن والتقرير السابق حول تحديد طبيعة الصين والإطار السياسي نحوها وإدارة كلينتون حيث لم يعتبروا الصين عدوا أو صديقا متحالفا، واعترفوا أنه توجد مصالح مشتركة مع الصين، وهناك حاجة للتعاون معها. وأيا كانت سياسة كلينتون أو بوش الابن تجاه الصين، فإنها تبحث عن النقاط المتوازنة وبذل الجهود المضنية لتعزيز التعاون وتجنب المواجهة بقدر ما يمكن، وذلك في ظل التعاون والمواجهة بينهما، وفي الوقت نفسه توخي الحذر والتصدي لاحتمال قيام الصين بتحدي مصالح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

ثانياً: طبيعة علاقة الشراكة الإستراتيجية ومفهومها

منذ نهاية الحرب الباردة، والعلاقات الصينية- الأمريكية- مثل العلاقات الدولية كلها- تجتاز مرحلة الانتقال، وتدفع الاضطرابات والتقلبات العنيفة التي يشهدها الوضع الدولي كافة الدول إلى تعديل إستراتيجيتها الخارجية باستمرار، حتى تتوافق مع الوضع الدولي المعقد، وتواجه كل من الصين والولايات المتحدة خيارين إستراتيجيين مهمين هما التعاون والمواجهة، وإذا أردنا فهم طبيعة ومفهوم علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة بين الصين والولايات المتحدة، فإن ذلك يحتاج إلى بحث تطورات السياسة الأمريكية تجاه الصين منذ نهاية الحرب الباردة.

وتنتهج الولايات المتحدة سياسة اتخاذ المواقف المعادية والعقوبات عندما بدأت الحرب الباردة تضع أوزارها، وتتجسد معرفة وتقييم سياسة التسلط والمواجهة التى تنتهجها الولايات المتحدة إزاء الصين فى الجوانب التالية:

أولا: بعد تفكيك أوصال الاتحاد السوفيتي، لم تعد تحتاج الولايات المتحدة إلى إجراء تنسيق إستراتيجي لمناهضة الاتحاد السوفيتى، والخطأ الرئيسى فى مثل ذلك الفهم يكمن فى فهم العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة فى ضوء أفكار تلك الحرب والهيكل الأمنى ثنائى القطبية فى مرحلة الحرب الباردة، وتحليل التهديدات الأمنية والتحديات التى يواجهها العالم بعد تلك الحرب طبقا لمنطق وأفكار مرحلة الحرب الباردة.

ثانيًا : مع انحلال الاتحاد السوفيتى ، وتغيّر النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية، تكونت لدى الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية ثمة أفكار رئيسية مفادها أن سقوط الصين الاشتراكية من عليائها على الأبواب، ويكمن الخطأ التاريخى لذلك التقييم فى الافتقار إلى فهم تاريخ الصين وأحوالها.

ثالثًا : تعد الصين أخر قلاع الاشتراكية ، والإطاحة بقيادة الحزب الشيوعى الصينى تعنى فناء الاشتراكية فى العالم بأسره. ويعد ذلك رغبة وأملاً من جانب واحد للأشخاص الذين يمقتون الشيوعية ويضمرون العداء للصين.

ولم تستطع العقوبات التى تفرضها الدول الغربية -بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية- على الصين عرقلة تحقيق المزيد من الإصلاح والانفتاح فى الصين، وتواجه الصين العقوبات، ولم تسقط من عليائها فحسب، بل تنعم بالاستقرار السياسى، والأمن الاجتماعى، وتتمتع بأسرع تنمية اقتصادية فى العالم، كما قام الغرب بخلق "نظرية التهديد الصينى" حيث يرى أن الصين تمثل تهديدا كامنا، والترويج لاحتواء الصين، وزرع الشقاق والنزاع فى علاقات الصين مع الدول المتاخمة لها، وإعاقة تطور الصين. وبرغم أن إدارة كلينتون أعلنت سياسة الاتصال، بيد أنها تعانى من التقلبات، وعدم

الاستقرار وتتعرض للعقبات المستدامة من أصحاب نظرية الاحتواء داخل الكونجرس الأمريكي والأوساط الإعلامية الأمريكية.

وقررت الصين والولايات المتحدة الأمريكية إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين بعد إجراء مناظرة كبرى، وعلى أساس التوصل إلى إجماع بين شعبى وحكومتى البلدين، وتتجسد طبيعة مثل ذلك النوع من العلاقة ومفهومها بصورة أساسية فى الجوانب الأربعة التالية:

(١) مفهوم علاقة الشراكة بين الدولتين

إن ما يطلق عليه علاقة شراكة هو أن الصين والولايات المتحدة ليستا عدوتين، كما إنهما ليستا صديقتين متحالفتين أيضا، ويقومان بالتعاون وإقامة شراكة اللاعدو واللاصديق على أساس البحث عن المصالح المشتركة، ويتعين عليهما تعزيز اتصالاتهما وحوارهما، وبذل جهودهما المضنية لتقليل الخلافات، والتوصل إلى اتفاق، وتجنب المواجهة فى حالة تباين آرائهما أو نشوب نزاع بينهما يتعلق بمصالحهما، ويستطيع الطرفان فى مجالات مصالحهما المشتركة التعاون يدا بيد وتحقيق فائدة للاستقرار والسلام والتطور على الصعيدين الإقليمي والعالمى، ومن ثم ما يعرف بعلاقة الشراكة هو أن الدولتين فى حالتى التعاون والمواجهة يبذلان جهودهما للبحث عن نقاط التوازن والاستمساك باستقرار الوضع العام للعلاقات الصينية- الأمريكية، وذلك فى عالم يتسم بالتعددية الهيكلية، و"دولة عظمى متفوقة".

(٢) تتسم علاقة الشراكة بالإستراتيجية

ما يسمى بالعلاقات الإستراتيجية يتقرر فى ضوء طبيعة علاقات الدولتين ومكانتهما فى العلاقات الدولية، والتأثير الناجم عن سياستهما على الصعيدين العالمى والإقليمى، والولايات المتحدة هى الدولة العظمى الوحيدة القوية فى عالم اليوم، وتتفوق قوتها الشاملة بكثير على أى دولة أخرى، والصين حاليا دولة كبرى تعتمد على قوتها التى لا تقاوم للنهوض بسرعة، وسوف ينجم عن العلاقات الصينية- الأمريكية أيا كانت

– علاقات تعاون أو مواجهة– تغيرات فى هيكل قوى العلاقات الدولية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسوف ينتج عنها أيضا تأثيرات مختلفة اختلافا كبيرا بالنسبة للسلام والاستقرار إقليميا وعالميا. ومن ناحية أخرى، ما نسميه بالعلاقات الإستراتيجية هو أن مثل تلك العلاقة ليس من أجل دفع تحسين وتطوير العلاقات الصينية– الأمريكية الحالية إلى الأمام فحسب، بل إنها موجهة نحو القرن الحادى والعشرين، ومن أجل أن يسود علاقات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن الجديد الاتجاه المحدد للتطور والاستقرار طويل الأجل، وتأسيس هيكل لتلك العلاقات وإرساء أساسها.

(٣) علاقة الشراكة الإستراتيجية بناءة

إن ما يطلق عليه العلاقة البناءة يقصد بها أن الدولتين يجب عليهما إدراك مسئولية العصر الملقاة على عاتقيهما والتى أناطها التاريخ بهما، كما يتعين عليهما النظر إلى الوضع العام للعلاقات الثنائية ومعالجتها انطلاقا من حماية السلام والاستقرار إقليميا وعالميا واحترام المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وتطوير علاقاتهما الثنائية فى ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمى، وعدم الاضطلاع بأعمال تسبب أضرارا لمصالح الطرف الآخر، ولا تقوم الدولتان بالتعاون مع دولة ثالثة بهدف تأسيس علاقات معادية للطرف الآخر أو تلحق أضرارا بمصالحه، وعندما تحدث خلافات بين الدولتين لا يجب عليهما استخدام النفوذ لقمع الطرف الآخر، ولا استخدام القوة العسكرية، ولا التهديد المتبادل بفرض العقوبات، بل يجب عليهما التشاور على قدم المساواة، والتفاهم المتبادل، والتسامح المتبادل، والسعى لإيجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الخلاف جانبا.

وفى ضوء العلاقات الصينية– الأمريكية القائمة حاليا، يجب على الدولتين التوصل إلى تفاهم حول مشكلة تايوان التى تعد أكثر المشكلات حساسية، ولا يجعلا هذه المشكلة تلقى بظلالها القاتمة على تطوير العلاقات الثنائية؛ وذلك من أجل تطوير علاقات التعاون البناءة بينهما، كما يجب عليهما انتهاج أسلوب أكثر عمقا فى المسائل المتعلقة بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، فالصين تحتاج إلى تلك المنظمة التى بدورها

تحتاج الصين أيضا، وإقصاء الصين عن منظمة التجارة العالمية لفترة طويلة ألحق أضرارا بمصالح الصين، ولم يحقق ثمة فائدة للولايات المتحدة، وتعرضت مصداقية المنظمة واكتمالها للارتياب، وفى ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على اقتراح إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين بموافقة ٨٣ عضوا ومعارضة ١٥ عضوا. وبذلك تم وضع نهاية لمناقشات الكونجرس الأمريكى حول وضع الصين التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية عاما تلو الآخر، والقضاء على التسمم فى العلاقات الصينية- الأمريكية، وإزالة عامل سلبى يعرقل العلاقات التجارية الثنائية، وكتب الرئيس كلينتون مقالا أشار فيه إلى أن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فى التو يصبح ممكنا نتيجة موافقة الكونجرس الأمريكى على اقتراح إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين، ويعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أهم حدث تشهده العلاقات الثنائية منذ قيام الصين والولايات المتحدة الأمريكية بتطبيع علاقاتهما فى عام ١٩٧٩، ويتمتع الطرفان بمصالح مشتركة وآفاق عريضة للتعاون فى مجالات منع انتشار الأسلحة النووية، وتوجيه ضربات قاصمة للجريمة المنظمة عابرة الحدود، ومناهضة الإرهاب الدولى، وحماية البيئة وغيرها من المجالات الأخرى، ولا يمكن أن نتصور إقامة تعاون فعال فى مثل تلك المجالات الأمنية غير التقليدية إذا افتقرت إلى مشاركة الصين أو الولايات المتحدة أو تدعيمهما وتعاونهما أو إقصائهما خارج نطاق تلك المجالات.

وهناك جملة تعتبر حكمة ذهبية نستشهد بها قالها أحد الإستراتيجيين الأمريكيين فى الأمن الدولى وهى: إذا اعتبرنا الصين عدوا، فقد تصبح عدوا.

(٤) علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين

إن مثل ذلك النوع من العلاقة يسير فى اتجاه الجهود المضنية التى تبذلها الدولتان ويعد بمنزلة إطار للعلاقات المستقبلية، ويوضح تحليل مسئولى حملة بوش الابن الانتخابية لطبيعة العلاقات الثنائية فى الوقت الحاضر يوضح أن الفهم الخاطئ

للأهداف المستقبلية أصبح حقيقة. ومنذ إصدار "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" فى عام ١٩٧٩، يؤكد قادة البلدين فى مناسبات عديدة أن الدولتين تبذلان قصارى جهودهما لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة للقرن الحادى والعشرين، والتأكيد هنا يتركز على "موجهة للقرن الحادى والعشرين"، وليس على القول بأن العلاقات الثنائية الآن هى علاقة شراكة إستراتيجية بناءة. ويعتبر "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" بمثابة هدفا لإقرار تطوير العلاقات الصينية- الأمريكية فى المستقبل، واتجاها جليا للجهود المضنية التى يبذلها قادة البلدين وشعبيهما، وإذا اعترفت كافة التيارات الفكرية بأن الصين والولايات المتحدة فى الوقت الحاضر ليسا صديقين أو عدوين، فكيف تحدث مواجهة بين الساسة المتشددين فى البلدين والذين يتحملون مسئولية العلاقات الثنائية؟ وانطلاقا من الرؤى الثاقبة والبعيدة المدى للساسة الصينيين، طالب الرئيس الصينى جيانغ زيمين من الساسة الصينيين والأمريكيين وشعبى البلدين إقامة علاقات صينية- أمريكية تتسم بالاستقرار السليم، والتطور المستمر والحفاظ عليها، ويعد ذلك اختيارا تاريخيا صحيحا، ويتوافق مع المصالح طويلة الأجل لشعبى البلدين، ويتعين على الطرفين الصينى والأمريكى التحلى بالرؤية بعيدة المدى، والنظر إلى العلاقات الصينية- الأمريكية ومعالجتها من خلال رؤية إستراتيجية ووجهة نظر ثاقبة، ومع انعطافة القرن الجديد يجب على الطرفين تبنى مثل ذلك الأسلوب لدفع العلاقات الثنائية إلى الأمام وتحقيق تطور جديد.

ثالثا: وسائل تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية

قررت كل من الحكومة الصينية والأمريكية تكريس جهودهما لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة للقرن الحادى والعشرين، ولا يدل ذلك على أن الدولتين قد أقامتا فيما بينهما مثل ذلك النوع من العلاقة، وحدد زعيما البلدين هيكل إقامة مثل تلك العلاقة، وأوضحا بجلاء مسار تطوير العلاقات الصينية- الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، وأن طبيعة تلك العلاقات ومفهومها لا يتوقف فقط على مجالات العلاقات الثنائية، بل مرهون أيضا بتطور الأحداث فى الوضع الدولى بأسره، ومنطقة آسيا

والمحيط الهادئ، وإذا كانت الصين والولايات المتحدة ترغبان في إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة حقيقية، فيجب عليهما التخلي عن تفكير الحرب الباردة ونظريتها وسياستها، ويقومان بتوجيه بناء العلاقات الثنائية وتطورها انطلاقها من تفكير جديد، ونظرية جديدة، وسياسة جديدة. وفي السطور التالية نقوم بدراسة ومقارنة الجوانب الرئيسية لنوعين من الفكر والنظرية والسياسة، من أجل البحث عن مسار توجيه هذين النوعين من التفكير والنظرية والسياسة للعلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب الباردة.

(١) المواجهة هي طبيعة عالم القطبية الثنائية، والتعاون هو طبيعة عالم التعددية القطبية

كان التكوين ذو القطبية الثنائية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة يتمحور بصورة رئيسية على الخط الفاصل بين نوعين من الأيديولوجية والنظام السياسي. ومن ثم، تكوّن معسكران كبيران بينهما مجابهة هما: المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وفي المرحلة التالية ظهرت كتلتان عسكريتان متجابهتان، وكتلتان اقتصاديتان منعزلتان تماما. ومنذ نهاية الحرب الباردة، يظهر تطور الاتجاه نحو تكوين عالم متعدد الأقطاب في مجالين وأولهما التكامل الاقتصادي العالمي والتطور السريع للتكتلات الإقليمية، وثانيهما تنشيط حوار التعاون الأمني والاقتصادي المتعدد الأطراف بصورة لم يسبق لها مثيل، ولذلك تأسست آلية الحوار والتعاون المتعددة الأشكال والمستويات التي تؤدي دورا مهما في تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني على الصعيدين الدولي والإقليمي. وعلى سبيل المثال، مسيرة التعاون داخل منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) اضطلعت بدور إيجابي من أجل تدعيم حرية التجارة، والاستثمار، والتعاون العلمي والتقني في هذه المنطقة، ومسيرة الحوار الأمني للمنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان- الذي يعتبر العامل القيادي لدول الآسيان - قدمت إسهامات جليلة من أجل تعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق انفراج في الوضع الإقليمي المتوتر، وفي ضوء دفع العولمة والتكتلات الإقليمية،

ومسيرة آلية التعاون المتعددة الأطراف لا توجد مواجهة أو عزلة متبادلة بين الدول المعنية، بل توجد الاتصالات والتعاون بينها. ويختلف الاتجاه العام لتطوير مثل ذلك النظام الدولي اختلافا تاما عن نظام المواجهة فى مرحلة الحرب الباردة.

(٢) عدو الصين واضح في التشكيل ثنائى القطبية، وغامض فى التشكيل متعدد الأطراف

إذا نظرنا إلى هيكل القوة، نجد أن عدو الصين كان واضحا فى التشكيل ثنائى القطبية فى مرحلة الحرب الباردة، حتى العديد من الدول التى تتشدق بأنها ليست متحالفة، تظهر فى فترة محددة بأنها شريكة لهذه أو تلك الكتلة، وفى التشكيل المتعدد الأقطاب فى مرحلة مابعد الحرب الباردة تظهر كل دولة سواء كانت خصما مستترا أو شريكا متعاونا مستترا هيكل القوة المعقد من اللاصديق واللاعدو. ووصف أى دولة دون تدقيق بأنها صديق متحالف مستتر أو عدو مستتر يعد ضربا من مراقبة هيكل قوى عالم التعددية القطبية من منظور عالم ثنائى القطبية، كما يتصف ذلك بالسذاجة نظريا، والطيش سياسيا.

(٣) تركز النظرية الأمنية علي الاحتواء فى مرحلة الحرب الباردة وعلى التعاون فى مرحلة مابعد الحرب الباردة

كان من مظاهر شن الحرب الباردة أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت انتهاج إستراتيجية الاحتواء تجاه الاتحاد السوفيتى فى ضوء نظرية الاحتواء لجورج كانون Gorege Canon. ثم كان حتما ظهور توازن القوى، وسياسة القوة، ونظرية الإرهاب بالقوة العسكرية النووية، وظهرت العديد من نظريات التعاون منذ انتهاء الحرب الباردة. وعلى سبيل المثال، أعلنت مسيرة المنتدى الإقليمى لرابطة الآسيان الأمن الجماعى، والأمن الشامل، والتعاون الأمنى، وأمن البشر، والأمن المتساوى المتبادل وغيرها من النظريات الأمنية التى تؤكد التعاون، وتجنب المواجهة، كما تؤكد الحوار السياسى ومقاومة استخدام القوة. وفى هيكل التوازن النسبى للقوى المتعددة الأقطاب ترغب كل

دولة داخل القطب اعتلاء مكانة تحقق مصالحها داخل تشكيلة التصادم المتبادل لمثل ذلك النوع من القوى المتعددة، والهدف الأول لسياستها ليس البحث عن أعداء، ولكن البحث عن أصدقاء حلفاء، وكذلك ليس البحث عن تصور وجود خصم مستتر داخل تصور الاحتواء، بل النظر بعين الاعتبار وتغيير الأعداء ليصبحوا أصدقاء، ويجب أن يصبح اكتساب أصدقاء بقدر ما يمكن، وتقليل الخصماء المستترين بقدر المستطاع نقطة انطلاق واستقرار فى النظرية الأمنية للعالم المتعدد الأقطاب.

وأعلن الرئيس الأمريكى الجديد المنتخب بوش الابن أن الصين هى منافس للولايات المتحدة، وليست شريكا إستراتيجيا. ويعتقد وزير الخارجية الأمريكى كولين باول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر روسيا الاتحادية والصين عدوين أو عدوين مستترين برغم أنهما ليسا شريكين إستراتيجيين مؤقتا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تعتبرهما دولتين تبحثان عن الاستقلال والتطور، ليس أكثر من ذلك. وحديثنا عن علاقة الشراكة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة لا يعنى أن الدولتين يوجد بينهما فقط التعاون، ولا توجد منافسة. ولكن توجد منافسة وصدام بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحليفة. والشراكة لا تقضى على المنافسة، والمنافسة لا تقضى على التعاون، وعلاقة الشراكة هى علاقة منافسة وتعاون.

رابعاً: المجابهة الأمنية الإستراتيجية أثناء الحرب الباردة وعدم المجابهة الأمنية الإستراتيجية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب الباردة، يكمن هدف إستراتيجية الأمن الشاملة لكافة الدول فى السعى وراء الحصول على أكبر عدد ممكن من الحلفاء وشركاء التعاون، وليس غرس العداوة. وتنتهج الصين سياسة خارجية سليمة تتسم بالاستقلال والسيادة وبنقطتين أساسيتين أولهما: تطوير علاقات تعاون سليمة مع كافة الدول الكبرى، وثانيهما: تطوير علاقات تعاون المنفعة المتبادلة مع الدول النامية وتشمل الدول المتاخمة للصين. وفى عبارة أخرى، إن السياسة الخارجية للصين هى سياسة السلام والتعاون، أما

إستراتيجية أمن الولايات المتحدة هى إستراتيجية المشاركة والتوسع، وهدفها توطيد العلاقات القائمة فعلا مع الحلفاء، والسعى وراء كسب أكبر عدد ممكن من شركاء التعاون من خلال هياكل الشراكة المتعددة، وجعل أكبر عدد ممكن من الدول تنضم للنظام الدولى الذى تتزعمه، وعزل وتوجيه ضربات قاصمة للدول الصغيرة. وقد أشار وزير الخارجية الروسى السابق بريماكوف عندما تولى مهام منصبه إلى أن العالم فى الوقت الحاضر يجتاز الانتقال إلى هيكل عالمى ديمقراطى ومتعدد الأقطاب، ويحل محل نظام عالمى قائم على أساس الدول الكبرى. ومن ثم، يتعين على روسيا اتباع سياسة خارجية نشطة ومتعددة الاتجاهات، كما يجب عليها أن تدير وجهها إلى الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، واليابان، والهند، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، فضلا عن قيام الاتحاد الأوروبى، واليابان، والهند، ورابطة الآسيان بانتهاج سياسة خارجية متعددة المسارات، وقد أصبحت تلك السياسة الخارجية، التى تتسم بعدم المجابهة، النغمة السائدة فى العلاقات الدولية الحالية.

وإذا أرادت الصين والولايات المتحدة إحراز النجاح فى تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين، فيجب عليهما مواكبة متطلبات روح العصر، وتوجيه إقامة مثل تلك العلاقة من خلال فكر جديد، ونظرية جديدة، وسياسة جديدة.

وفى كلمته التى ألقاها فى قمة الألفية للأمم المتحدة، قام الرئيس جيانغ زيمين بتلخيص الخبرات والدروس المستقاة من التاريخ والوقائع، وأكد المبادئ الثلاثة الرئيسية لتوجيه العلاقات الدولية المستقبلية وتأسيس النظام الدولى الجديد، وأشار إلى :

– تتبادل كافة الدول احترام الاستقلال والسيادة، وتحظى حمايتها للسلام العالمى بالأهمية القصوى، وتستطيع كافة دول العالم العيش فى انسجام حقيقى إذا احترمت المبادئ الخمسة للتعايش السلمى وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احتراما شديدا.

- تأسيس الأمن المشترك يعد الشرط المسبق الممكن لمنع نشوب الصراعات والحروب، ويجب نبذ فكر الحرب الباردة تماما، وإقامة وجهة نظر جديدة للأمن جوهرها الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة والتعاون.

- دفع التشكيل الدولي للتقدم صوب التعددية القطبية يعد مطلبا عصريا تقدميا يتوافق مع كافة مصالح شعوب العالم، ويكون في صالح السلام والأمن العالميين، والتشكيل المتعدد الأقطاب يختلف -من الناحية التاريخية- عن وضعية تنافس الدول الكبرى من أجل الهيمنة واقتسام مناطق النفوذ، ويجب أن تتمتع كافة الدول بالسيادة والاستقلال، وأن التعاون المتبادل وكافة أشكال علاقة الشراكة لا يجب أن توجه ضد طرف ثالث، وتتحمل الدول الكبرى مسئولية كبرى تجاه صيانة السلام العالمي والإقليمي، ويجب عليها احترام الدول الصغيرة، كما يتعين على الدول القوية تدعيم الدول الصغيرة، ويجب على الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة.

وتعد المبادئ الآنفة الذكر - التي أعلنها الرئيس جيانغ زيمين لمعالجة العلاقات بين الدول- بمثابة تحليل علمي للتطورات الجديدة التي يشهدها الوضع الدولي بعد الحرب الباردة، وتقييما صحيحا للتطورات الجديدة لهيكل القوى الدولية، وتعكس بصيرته النافذة والثاقبة حيال مسار تطور النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين. وفي مواجهة القرن الحادي والعشرين مادامت الصين والولايات المتحدة الأمريكية تحترمان تلك المبادئ الأساسية- ويتخليان عن فكر الحرب الباردة ونظريتها وسياستها- فإنهما تتمتعان تماما بإمكانية إقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة، وتخلقان السعادة للشعبين العظيمين الصيني والأمريكي، وتقدمان مساهمات من أجل تحقيق السلام والتطور في منطقة آسيا والمحيط الهادىء والعالم أيضا، وإذا ظل الطرفان يتمسكان بفكر الحرب الباردة، ونظرية الحرب الباردة، وانتهاج سياسة الحرب الباردة، فإن علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة بين الصين والولايات المتحدة- والتي تتمتع بقوة الإبداع في القرن العشرين- مازال يكتنفها احتمال سقوطها في ماء الحرب الباردة المثلج.

وتعتبر العلاقات الصينية- الأمريكية نوعا من العلاقات الإستراتيجية، فالتعاون يحقق مكاسب للطرفين ، وإذا ظلت الإدارة الأمريكية الجديدة تبحث عن نقاط التوازن فى إطار الشراكة والخصومة فى علاقاتها مع الصين ؛ فإن الصينيين يتطلعون أن تتقدم تلك النقاط المتوازنة بلا انقطاع نحو بداية الشراكة، أما إذا استخدمت ثمة كلمات لتعريف العلاقات الصينية- الأمريكية ، فإن ذلك ليس جوهر الموضوع والنجاح رهن بالمساعى ، والنجاح مصدره الجهود المضنية أيضا !

الفصل الثانى

العلاقات الصينية - الأمريكية
منذ نهاية الحرب الباردة

عند استعراض العلاقات الصينية - الأمريكية فى التسعينات، نجدها تختلف عن حقبتى الخمسينيات والستينيات، حيث شهدت المواقف المعادية والمجابهة، كما إنها تختلف أيضا عن الثمانينيات والتسعينيات حيث كان التنسيق والتعاون العالميين والإستراتيجيين. إن تلك العلاقات تجتاز - دائما وأبدا - التقلبات العاتية صعودا وهبوطا وعدم استقرار حيث تكون طيبة تارة، وسيئة تارة أخرى، وتتسم السياسة الصينية بتعزيز الشفافية والاستقرار والثبات دائما، ويعنى ذلك تخفيف حدة الخلافات، وتعزيز الثقة، وعدم المجابهة، وتطوير التعاون وصنع المستقبل معا. والسياسة الأمريكية نحو الصين تبحث دائما عن التوازن فى ظل التذبذب والتأرجح بين الشريك الإستراتيجى أو الخصم الإستراتيجى، وسياسة الاتصال أو الاحتواء، وذلك من جراء التأثر بسياسة الأحزاب الأمريكية، والعلاقات المعقدة بين الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى، فضلا عن مجموعات المصالح المتعددة، وظهور تعارض المصالح المتبادلة وسياسة المساعى العلانية لكل مجموعة والدعوة المحمومة لفكرة إقامة علاقات وثيقة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، يُرْجِع كثيرون عدم الاستقرار والغموض فى العلاقات الصينية - الأمريكية إلى الاضطرابات السياسية التى شهدتها العاصمة الصينية بكين فى عام ١٩٨٩، والعقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة فى أعقابها على الصين، وتحليل ذلك على هذا النحو يتسم بالسطحية ولا يكشف النقاب عن معرفة جوهر الأمور. وفى الواقع كانت الملامح التى اتسمت بها العلاقات الصينية - الأمريكية منذ

عشر سنوات خلت نتيجة للتطورات التى شهدتها نهاية الحرب الباردة، والتكوين الإستراتيجى الدولى، وتغير المصالح الإستراتيجية للدولتين.

أولاً: نهاية الحرب الباردة وتغير طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية

كانت نهاية الحرب الباردة السبب الرئيسى لإحداث تغيرات جوهرية فى العلاقات الصينية - الأمريكية، لأنها غيرت التشكيل الإستراتيجى الدولى والوضع الإستراتيجى، كما غيرت الطبيعة الإستراتيجية للعلاقات الصينية - الأمريكية.

وفى مرحلة الحرب الباردة، وخاصة فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات، كانت العلاقات الصينية - الأمريكية -مثل علاقات الدول الأخرى المهمة فى العالم- قائمة على أساس الوضع والتشكيل الإستراتيجيين للمجابهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، والشرق والغرب. ويعد ذلك نقطة انطلاق وتحول رئيسيين فى دراسة العلاقات الدولية أثناء مرحلة الحرب الباردة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الدولتين العظميين فى العالم آنذاك، وكان التشكيل العالمى يضم معسكرين كبيرين مناوئين فى الشرق والغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وفى أوروبا كان حلفا الناتو ووارسو يرمزان إلى مثل تلك المناوأة. وفى آسيا تشكلت المجابهة بين الشرق والغرب أولا فى حقبتى الخمسينيات والستينيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى. أما فى الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، فبرغم أن العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، والشرق والغرب لم يكن جليا كما كان فى أوروبا وآسيا، لكنه ظهر من خلال مواقف واتجاهات بعض الدول.

وتعد المجابهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، والشرق والغرب بمثابة المضمون الرئيسى والخاصية الرئيسية للعلاقات الدولية فى مرحلة الحرب الباردة، فضلا عن أنها من القواعد الأساسية للتعديلات والتطورات التى عرفتها

إستراتيجية العلاقات الصينية – الأمريكية، وبعد عقد الستينيات كان الأساس الأهم للعلاقات الصينية – الأمريكية ليس المجابهة الأمريكية – السوفيتية والصراع للهيمنة على العالم فحسب، بل كان الأكثر أهمية أن القوة العسكرية والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي كانا يشكلان التهديد الرئيسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية والصين بصرف النظر عن أن طبيعة وشكل ذلك التهديد مختلفان تماما. وبالنسبة للولايات المتحدة كان الاتحاد السوفيتي يمثل مجابهة وتهديدا بعد أن دخل سباق التسلح على نطاق واسع، وبدأ الصراع من أجل الهيمنة على العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للصين كان الاتحاد السوفيتي يشكل تهديدا خطيرا للأمن الصيني من خلال حشد مليون جندي على الحدود الصينية – السوفيتية، ومعاداة الصين وفرض طوق الحصار عليها وغيرها من الإجراءات الأخرى.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن الاتحاد السوفيتي يمثل التهديد الرئيسي لأمنهما الذي أصبح الإجماع الإستراتيجي للعلاقات الصينية – الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات. واعتبرت الدولتان مجابهة ذلك التهديد النقطة الرئيسية الإستراتيجية لهما، والأساس الإستراتيجي لعلاقاتهما آنذاك. وبالمقارنة مع التهديد السوفيتي، أصبحت الخلافات الناجمة آنذاك عن التناقضات في المجالات الأيديولوجية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومشكلة تايوان والتجارة تحتل مرتبة ثانوية، وتمكنت الدولتان من التغاضي عن خلافاتهما في المسائل الأخرى وتشمل الأيديولوجيا، وحقوق الإنسان، ومشكلة تايوان وغيرها من الخلافات الحادة في المجالات الأخرى من أجل المواجهة المشتركة للتهديد السوفيتي.

وشكَّل الإجماع تجاه ذلك التهديد الرئيسي ومواجهة تهديد المصالح المشتركة الأساس الإستراتيجي للعلاقات الصينية – الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات، كما حدد طبيعة "التعاون الإستراتيجي" للعلاقات الصينية – الأمريكية وقتئذ. ولكن الوهن أصاب التهديد السوفيتي والذي اندثر مع نهاية الحرب الباردة، وشهد الأساس

الإستراتيجى للعلاقات الصينية - الأمريكية الانحلال رويدا رويدا، وبالتالى تغيرت طبيعة علاقات الدولتين.

ففى المقام الأول، لم يعد هناك الإجماع الذى كان يجمع الصين والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوضع والتشكيل الإستراتيجيين فى العالم. والإجماع الإستراتيجى الذى هو أساس التعاون الإستراتيجى. وتعد حقبتا السبعينيات والثمانينيات المرحلة الوحيدة التى شهدت لأول مرة الإجماع الإستراتيجى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى غضون زهاء نصف قرن تقريبا منذ تأسيس الصين فى عام ١٩٤٩، وفى عبارة أخرى، يمكن القول إن ذلك يعد الفهم والتقييم المتشابهين أو المتماثلين للدولتين إزاء الوضع والتشكيل الإستراتيجيين، والتناقض الأساسى والخطر الرئيسى فى العالم. وقبل ذلك فى الخمسينيات والستينيات، كان التفاهم الإستراتيجى للطرفين مختلف تماما، وترى الصين أن آسيا الأمريكية، والتوسع من خلال الاحتلال يمثلان التهديد الرئيسى لآسيا والعالم. وفى التسعينيات بعد الحرب الباردة كان موقف الصين والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوضع العالمى والخطر الرئيسى لم يتبلور فى الإجماع فحسب، بل إن بعض آرائهما كانت متناقضة تماما.

ثانيًا: طرأ تغيّر علي موقف الصين والولايات المتحدة تجاه مواجهة كل منهما للخطر الرئيسى

ومع نهاية الحرب الباردة، ولاسيما تفكيك الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو، لم تعد هناك حاجة للمواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، والشرق والغرب تجاه التشكيل والوضع الإستراتيجيين الدوليين، وبعد تمزيق أوصال الاتحاد السوفيتى اقتدت روسيا والجمهوريات السوفيتية الأخرى ودول أوروبا الشرقية بالنموذج الغربى فى الديمقراطية، والنظام السياسى متعدد الأحزاب، والانتخابات العامة، والخصخصة، وتلاشى التناقض الأيديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وبين الشرق والغرب.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، تنتهج روسيا والجمهوريات السوفيتية الأخرى ودول أوروبا الشرقية فى مراحل مختلفة سياسة خارجية على غرار السياسة الغربية، واندثرت الأيام الماضية التى شهدت الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وانتهت المواجهة بين الشرق والغرب فى أوروبا، وعلى المسرح الدولى بأسره. وعلى الصعيد العسكرى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بتنفيذ اتفاقيات السيطرة على التسلح التى توصلتا إليها فى الماضى، وإبرام اتفاقيات جديدة باستمرار حول نزع التسلح، كما تقومان بخفض أسلحتهما النووية وقوتهما التقليدية العسكرية فى أوروبا، وتجبر الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من روسيا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا وقازاقستان والجمهوريات السوفيتية السابقة التخلى عن أسلحتها النووية وصواريخها الإستراتيجية وخفضها من خلال تقديم المعونات الاقتصادية والمساعدات العسكرية وغيرها من أشكال الإغراء والضغط، ولم تعد الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى يتبادلان توجيه أسلحتهما النووية ضد الطرف الآخر، وتعانى القوة العسكرية الروسية من الوهن الخطير جراء الأعباء الاقتصادية للجيش الروسى وصعوبات الإدارة، وبرغم أن القوة النووية الروسية مازالت تتمتع بالقدرة على تهديد الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، لكن التصميم على التهديد لم يعد متوفرا، وقوة التهديد لم تعد شديدة البأس كما كانت فى الماضى.

أما بالنسبة للصين، فقد شهدت العلاقات الصينية - السوفيتية الانفراج فى منتصف عقد الثمانينات قبل تفكيك الاتحاد السوفيتى بفترة طويلة، وقد بدأت الدولتان المحادثات الرامية إلى إيجاد حلول لمشكلة الحدود والتى تطورت إلى إجراءات بناء الثقة والأمن فى المناطق الحدودية، ومنذ منتصف الثمانينات وحتى انحلال الاتحاد السوفيتى، تحول التهديد السوفيتى للأمن الصينى من تهديد رئيس إلى تهديد كامن، واتفاقية الحدود التى توصلت إليها الدولتان قبل انهيار الاتحاد السوفيتى والتحسن الذى شهدته العلاقات الصينية - السوفيتية، والعلاقات الصينية - الروسية، والعلاقات الصينية - الآسيوية جعلا الاتحاد السوفيتى لا يمثل تهديدا للصين بدرجة كبيرة، بعد أن كان يمثل تهديدا كامنا لها فى أواخر الثمانينات. وبرغم أن روسيا مازال لديها قوة

عسكرية تهدد الأمن الصينى، ولكن تم حل مشكلة الحدود بصورة أساسية، وتطور علاقات التعاون والشراكة الإستراتيجية بين الدولتين،مما جعل روسيا والصين ليستا لديهما الرغبة فى تهديد الطرف الآخر.

وقد تلاشى الإجماع حول تفاهم الوضع الإستراتيجى الدولى ومجابهة التهديد المشترك للمصالح المشتركة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والصين يفقدان الأساس القائم فعلا للمضى قدما فى التعاون الإستراتيجى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما إن طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية تشهد التغيرات حاليا، ولم تعد علاقات الدولتين علاقات "ودية بين دولتين لا يربطهما تحالف" كما لم تعد أيضا علاقات "جبهة موحدة" لمجابهة عدو مشترك أو علاقات "تعاون إستراتيجى".

ونهاية الحرب الباردة جعلت هدف وأساس العلاقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتحولان إلى الطرف الآخر فى إطار العلاقات الثنائية بدلا من توجيههما نحو طرف ثالث، كما تحول اهتمام الدولتين من مراقبة التشكيل والوضع الاستراتيجيين الدوليين إلى الاهتمام بمسائل العلاقات الثنائية، وتغير هدف العلاقات الصينية – الأمريكية من الحرص على "العلاقات الثلاثية" ذات الصلة بشئون الوضع الإستراتيجى الدولى إلى التركيز على العلاقات الثنائية. وتحولت العلاقات الثنائية من إقامتها فى ضوء أوضاع دولة ثالثة إلى تأسيسها على أساس أحوال الطرف الآخر، ولم تعد الدولتان تتخذان المواجهة المشتركة للتهديد السوفيتى للمصالح المشتركة أساسا لهما، ولم تتخذا "التعاون الإستراتيجى" المضمون الرئيس أو المبدأ الأساسى فى علاقاتهما؛ وذلك لأن الطرفين لم يتوصلا بعد إلى إجماع إلى حد ما إزاء تقييم الوضع الدولى، ولم يجريا حوارا وتحليلا جادين للمصالح المشتركة للدولتين على الصعيدين العالمى والإقليمى، مما جعل الطرفين يستمران فى إقامة "التعاون الإستراتيجى".

ونهاية الحرب الباردة وجهت ضربة قاصمة للعلاقات الصينية – الأمريكية، مما جعل الساسة والباحثين فى البلدين يقومون بدراسة التغيرات التى شهدتها طبيعية

العلاقات الصينية - الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفى المرحلة التمهيدية لنهاية الحرب الباردة انتشرت على نطاق واسع مقولة الباحث الأمريكى Harry Harding ومفادها أن طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية "ليست عدوانية ولا ودية". ولكن مثل ذلك التقييم لطبيعة تلك العلاقات فيما بعد الحرب الباردة يبين أن علاقة البلدين ليست علاقة أعداء ولا علاقة أصدقاء من حيث طبيعتها وخصائصها، ومع ذلك لم يوضح هذا التقييم ماهية طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية فيما بعد هذه الحرب.

وهناك مقولة أخرى لتقييم طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة مفادها أن تلك "العلاقات طبيعية"، بمعنى أنه بسبب انتهاء الحرب الباردة لم تعد العلاقات الصينية - الأمريكية تتمتع بالمغزى والهدف الخصوصيين لمجابهة الاتحاد السوفيتى، وأن علاقة الدولتين لم تعد أيضا تتجاوز حدود خصوصية وإستراتيجية الهدف الثنائى، وأن طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مثل طبيعة العلاقات مع الدول الأخرى، وفى عبارة أخرى أن تلك العلاقة أصبحت "عادية" أو "طبيعية" مثل علاقة الولايات المتحدة مع أغلبية دول العالم، وكلمة "طبيعية" لا تشير بصورة أساسية إلى معنى "التطبيع"، ويذكر بعض المسئولين الأمريكيين أن العلاقات الصينية - الأمريكية أصبحت مثل علاقات الولايات المتحدة مع الهند، وإندونيسيا وغيرها من الدول الأخرى، وتوضح "نظرية العلاقات الطبيعية" أن العلاقات الصينية - الأمريكية عادية، كما تبين أن وسائل الولايات المتحدة فى معالجة العلاقات مع الصين بعد الحرب الباردة طبيعية أيضا، وتسير تلك العلاقات فى مسارها الطبيعى ولم تعد إطلاقا تشبه ما كانت عليه فى مرحلة الحرب الباردة حيث كان هناك مطلب إستراتيجى مُلح فظفرت الصين بـ"الرعاية والاهتمام" فى العديد من المجالات، ولكن تم تطبيق معايير متباينة على العلاقات الصينية - الأمريكية.

أما بالنسبة لتقييم طبيعة تلك العلاقات، فقد أحرزت "نظرية التطبيع" خطوة إلى الأمام، وأصبحت أكثر تحديدا أيضا من "نظرية اللاصديق" واللاعدو". وأوضحت النظرية الأولى أن طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية عادية فيما بعد الحرب الباردة،

بينما بينت النظرية الثانية أن تلك العلاقات ليست عدوانية ولا ودية فيما بعد هذه الحرب. ولكن "نظرية التطبيع" لم يطل أمدها لتنتشر بصورة حقيقية حتى أكل عليها الدهر وشرب، وافتضح أمرها جراء أن فهم الدولتين لطبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة لم يعد يتوافق مع حقيقة هدف تلك العلاقات وتأثيرها.

وبادئ ذى بدء، يجب توضيح أن أفكار "نظرية التطبيع" التى تعتبر العلاقات الصينية - الأمريكية مثل علاقة الولايات المتحدة مع العديد من دول العالم تتناقض مع الحقائق ولم تترسخ أقدامها، والسبب فى ذلك بسيط ويكمن فى أن الصين والولايات المتحدة دولتان كبيرتان فى العالم، والعلاقة الثنائية بينهما بالتأكيد تختلف عن علاقة الولايات المتحدة مع أغلبية الدول الأخرى الصغرى أو الدول التى ليست صغرى أو كبرى.

وفى هذا الخصوص، نؤكد أن العلاقات بين الدولتين الكبيرتين الصين والولايات المتحدة لا تستهدف التقليل من شأن الدول الصغرى، ولكننا نقول إن الحقائق بين هاتين الدولتين تجسد العديد من العلاقات القوية، والكثير من المصالح السياسية، والاقتصادية والأمنية، والعديد من الأوضاع أو المسائل ذات المضامين السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية والثقافية وغيرها من المسائل الأخرى التى تحتاج إلى معالجة الدولتين التى تختلف عن علاقة دولة كبيرة مع دولة صغيرة. وعلى سبيل المثال، تشكل أيسلندا، والدنمارك، وبلجيكا وغيرها من الدول الأخرى الحليفة أو الصديقة للولايات المتحدة جزءا من العالم الغربى، وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الدول تتسم بالأهمية، ولكن علاقة الولايات المتحدة مع أيسلندا وغيرها من العديد من الدول فى العالم لا تتمتع بقدر كبير من التجارة، ولا بالمسائل السياسية، والاقتصادية والعسكرية الهامة التى تحتاج إلى مناقشتها ومعالجتها، ومن ثم تعد العلاقات الصينية - الأمريكية فى بعض المجالات "طبيعية" مثل علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى، ولكن من غير المرجح أن تكون تلك العلاقات "طبيعية" تماما، فتوجد بين

الدولتين المسائل والأحوال التى تفتقر إليها علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الكثير من الدول الأخرى، كما إنهما تتمتعان بالهدف المختلف والعلاقات القوية.

ثانيًا: إن الوضع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وتطور العلاقات الصينية - الأمريكية يثبتان أن "نظرية التطبيع" بالنسبة لأهداف تلك العلاقات وتأثيرها لم تتوافق مع الحقائق ومسار التطور فى العالم وفى الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفى المرحلة الأولية لنهاية الحرب الباردة ظهر بكل تأكيد تيار "فى الولايات المتحدة الأمريكية يقلل من أهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة، وأهمية العلاقات الصينية - الأمريكية، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن المجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وبين الشرق والغرب لن تتواجد مرة أخرى، وأن الصين دولة نامية ولم تعد تتمتع بأهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التى لم تعد فى حاجة إلى مساعدة الصين لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فى العالم ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ" إن العلاقات الصينية الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة قد تغيرت ولم تعد تتمتع بالأهمية، ولكن النظرية القائلة بأن الصين أو إقامة علاقات معها لم يعد يتسم بالأهمية سرعان ما انهارت قبل أن تتعرض للهجوم بفضل تطور الحقائق والأوضاع.

والصين دولة كبرى، وعضو دائم فى مجلس الأمن الدولى، وتمتلك القوة النووية، وتثبت حرب الخليج التى اندلعت عام ١٩٩١ بعد الحرب الباردة، أن هناك قضية فريدة من نوعها ومفادها أن الصين تتمتع بثقل فى الشئون الدولية. فقد كاد الأمر يصبح عسيرا بالنسبة للولايات المتحدة والمجتمع الدولى، اللذين كانا يسعيان وراء تحقيق هدف الحفاظ على سيادة وحدة التراب الوطنى للكويت فى منطقة الخليج، إذا لم يحظيا بالمؤازرة والتعاون من جانب الأمم المتحدة ودول العالم ويشمل ذلك التأييد والتعاون مع الصين أيضا، وتثبت أيضا معالجة الشئون الهامة للأمم المتحدة بعد هذه الحرب، ومنع الانتشار النووى فى العالم، وحظر التجارب النووية، وتوجيه ضربة قاصمة لتجارة المخدرات الدولية وغيرها من المجالات الأخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن إطلاقا أن تتجاهل مكانة الصين وتأثيرها فى الشئون الدولية.

والصين دولة آسيوية كبرى وتتمسك الولايات المتحدة بأن الصين "من دول المحيط الهادئ" أيضا، وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها السياسية، والاقتصادية والأمنية، ولا تستطيع المساس بمكانة الصين ودورها وتأثيرها فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى سبيل المثال، بدأت الولايات المتحدة- بعد أن وصلت إدارة كلينتون إلى سدة الحكم - الاضطلاع النشط بالتعاون الاقتصادى فى هذه المنطقة، وتنفيذ إستراتيجية المصالح الاقتصادية فيها، وليس من الصعب أن نتصور أنه إذا لم تشارك الصين فإن قيام تعاون اقتصادى فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيكون مستحيلا وناقصا أيضا، وتتمتع الصين أيضا بنفوذ قوى ومصالح كبرى فى الحفاظ على السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية، ودفع المسيرة السلمية فى كمبوديا وفى العديد من المشكلات الإقليمية الأخرى، ومن ثم من المستحيل تأسيس وجهة النظر القائلة بأن الصين لا تتمتع بثقل ونفوذ قويين ما بعد الحرب الباردة فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وحقق الاقتصاد الصينى منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح فى الثمانينات تنمية سريعة ومطردة، ولم تتعزز قوى الصين فحسب بل بالنسبة للمصالح الأمريكية يمكن القول إن الصين تغيرت وأصبحت مهمة أكثر فأكثر بالنسبة للولايات المتحدة وليس العكس، وزادت تجارة الولايات المتحدة مع الصين، وتزداد الاستثمارات الأمريكية فى الصين باطراد، وتعتمد أعمال الأمريكيين الذين تزداد أعدادهم على العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين، وبفضل تعزيز الاتصالات والتبادلات بين الدولتين. فإنهما يقومان بدراسة المزيد من الموضوعات السياسية، والاقتصادية، والأمنية والتايوانية وغيرها من المسائل الأخرى التى تحتاج إلى المناقشة والمعالجة، كما يتسع نطاق الاتصالات الثقافية الاجتماعية وتبادل الأشخاص بين الدولتين. وبالنسبة للصين تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية -طبعا- بالأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى الصين والحفاظ على سيادتها ووحدة ترابها الوطنى، ناهيك عن العلاقات الوطيدة فى النواحى الأمنية تتحلى بالأهمية أيضا.

إذن، ماهى طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة؟ وفى عبارة أخرى، ماهى الطبيعة الحقيقية لتلك العلاقات فيما بعد هذه الحرب ؟ ومقولة العلاقات الأمريكية – الصينية فيما بعد الحرب الباردة هى "علاقات طبيعية" مثل العلاقات بين الدول الأخرى فى العالم تتسم بالغموض وعدم الدقة والشمولية على الأقل، وتجيب "نظرية اللاعدو واللاصديق" فقط على سؤال مفاده أن العلاقات الأمريكية – الصينية فيما بعد الحرب الباردة ليست مشكلة، ولم تقدم إجابة عن سؤال ماهى طبيعية علاقة الدولتين بعد تلك الحرب ؟

واستنادا إلى الوقائع، فإنه من السابق لأوانه أن نضع تعريفا لطبيعة العلاقات الأمريكية – الصينية، وكان تأثير نهاية الحرب الباردة على الصين والولايات المتحدة كبيرا جدا، كما كان تأثيرها على تغيير طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية عميقا وبعيد المدى؛ ولذا كان من الصعب بالنسبة للدولتين لحين من الوقت أن يحددا ملامح علاقاتهما العادية.

وفى الواقع إن حكومتى البلدين والساسة والباحثين الأمريكيين والصينيين يناقشون دائما طبيعة علاقات الدولتين، ونستطيع أن نسمع دائما القادة الصينيين وهم يعربون عن أملهم فى خطبهم إزاء الحفاظ على العلاقات الودية الصينية – الأمريكية وتطورها بصورة صحيحة ومستقرة، ولكن فى الولايات المتحدة ترددت أقوال كثيرة أحيانا، وقليلة أحيانا أخرى مفادها أن الصين فيما بعد الحرب الباردة تمثل تهديدا، وتعتبر عدوا، وخصما و"إمبراطورية الشر الجديدة"، ولم تنته هذه الأقاويل، بيد أنها لم تصل إلى درجة أنها تمثل التفاهم والسياسة الرئيسين.

ومن خلال التطور الفعلى الذى شهدته العلاقات الصينية – الأمريكية فى السنوات العشر التالية لنهاية الحرب الباردة، نجد أن الدولتين فى المحافل الدولية، وفى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفى الشئون الثنائية شهدتا الاتصالات، والتبادلات، والحوارات والتعاون، كما شهدتا التناقضات، والخلافات، والنزاعات والمواجهات، ومن ثم كانت الطبيعة المزدوجة لتلك العلاقات فيما بعد الحرب الباردة جلية ولا تخطئها عين،

والعلاقات الصينية – الأمريكية فيما بعد هذه الحرب هي علاقات اتصال وتبادل وحوار وتعاون في بعض المجالات، وفي مجالات أخرى هي علاقات تناقض، وخلاف، وصراع ومجابهة. ويعتبر تعايش الطبيعة المزدوجة من التعاون والحوار، والتناقض والمجابهة ظاهرة مؤقتة للعلاقات الصينية – الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة برغم أنها حقيقة طويلة الأجل مازالت تنتظر تطور علاقات الدولتين في المستقبل، وخاصة الخط الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين.

ثالثا: تطور العلاقات الصينية – الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة

إن استعراض تاريخ العلاقات الصينية – الأمريكية خلال عدة سنوات فيما بعد الحرب الباردة يوضح أنه ليس من الصعب أن ندرك أنه بالرغم من أن علاقات البلدين طيبة حينا، وسيئة أحيانا، وبرغم جهودهما المضنية لتجنب توجه تلك العلاقات صوب المواجهة الشاملة، لكن تطور العلاقات كان سلبيا دائما، وخلافاتهما أكبر من اتفاق آرائهما، والمجابهة بينهما أكثر من التعاون، وذلك في غضون سبع أو ثمان سنوات تمتد من نهاية الحرب الباردة حتى ربيع عام ١٩٩٦، وبعد انتهاء فصلي ربيع وصيف عام ١٩٩٦، شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية استقرارا وتحسنا وتطورا رويدا رويدا، وعادت من جديد إلى مسارها الصحيح بصفة عامة، ولكنها تتعرض للتقلبات والتخريب من وقت لآخر.

والعلاقات الصينية – الأمريكية – منذ انتهاء الحرب الباردة – يمكن تقسيمها بدقة إلى أربع مراحل بصفة عامة ونسردها فيما يلي:

(١) مرحلة العقوبات ومقاوماتها

في صيف عام ١٩٨٩، اتخذت الولايات المتحدة من اندلاع الاضطرابات السياسية في الصين سببا للتدخل في الشئون الداخلية للصين، وطالبت بفرض عقوبات كاملة تقريبا على الصين. وفي الخامس من يونيو ١٩٨٩، أصدر الرئيس الأمريكي بوش الأب

بيانا شجب ... تصرفات الحكومة الصينية، وأعلن عن اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض العقوبات على الصين وهي التجميد المؤقت لكافة المبيعات العسكرية وتجارة تصدير الأسلحة بين الحكومتين الصينية والأمريكية، والتوقف المؤقت للزيارات المتبادلة بين القادة العسكريين في البلدين، والموافقة على إعادة النظر في مسألة تجديد الإقامة المؤقتة للطلاب الصينيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم مساعدات طبية وإنسانية لـ"الذين أصيبوا في الهجوم المباغت" عن طريق جمعية الصليب الأحمر، وإعادة بحث بعض المجالات الأخرى للعلاقات الثنائية (١) .

وفي السادس من يوليو من العام نفسه، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار يحث الرئيس الأمريكي على تطبيق العقوبات الدولية على الصين التي تشمل بعض الإجراءات مثل مطالبة بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وشركات الاستثمار الخاصة ما وراء البحار تقصي حقيقة المساعدات المالية والأحوال التجارية الصينية، ومطالبة الهيئات الأمريكية المسئولة عن اتخاذ إجراءات إصدار تراخيص تصدير مبيعات للصين أن تتقصى حقائق الأوضاع الحالية في الصين عند اتخاذ قرارات، ومطالبة راديو صوت أمريكا بزيادة البرامج الموجهة باللغة الصينية. كما وافق مجلس النواب الأمريكي على قرار مماثل أيضا (٢)

وفي ٢٠ يونيو، أعلنت الإدارة الأمريكية تطبيق إجراءات جديدة لفرض عقوبات على الصين تشمل تعليق كافة الزيارات المتبادلة لكبار المسئولين إلى الصين، وبذل كل جهد في سبيل حث المؤسسات المصرفية الدولية على بحث تأجيل تقديم قروض جديدة للصين (٣) .

(١) ليو ليان دي وهيانغ داوي، مسار العلاقات الصينية الأمريكية، دار شي شي للنشر، طبعة عام ١٩٩٥، ص ٢١٦

(٢) المصدر السابق، ص ٢١١

(٣) انظر المصدر السابق، ص ٢١٩

وفى ٢٩ يونيو، وافق مجلس النواب الأمريكى على تعديل العقوبات المفروضة على الصين، وتوجيه ضربة قاصمة للحكومة الأمريكية، واقترح سلسلة من الإجراءات لمعاقبة الصين وتشمل إضفاء الطابع القانونى على إجراءات العقوبات التى قامت الحكومة بتطبيقها فعلا، وتوسيع نطاق أوامر حظر مبيعات الأسلحة بحيث قد يتضمن ذلك المعدات التى تستخدم فى الحفاظ على الأمن العام، وحظر نقل قمر صناعى أمريكى إلى الصين كان مقررا أن تقوم الأخيرة بإطلاقه، وتعليق تنفيذ خطة تعزيز التجارة والاستثمارات الأمريكية فى الصين، وحظر بيع المعدات النووية والوقود النووى للصين، ومعارضة الحكومة فى رفع مستوى المبيعات التكنولوجية للصين، وتشكيل مجموعة خاصة وصغيرة تقوم بمناقشة كيفية اتخاذ قرارات لمساعدة الطلاب الصينيين الدارسين فى الولايات المتحدة والذين يفتقرون إلى الموارد المالية (١) .

وفى ١١ يوليو وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على تعديل مفاده السماح لأربعين ألف طالب وباحث صينى بالإقامة فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢) .

وفى ١٤ يوليو، وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على تعديل العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين، وتطبيق إجراءات فرض عقوبات تشمل قيام شركات الاستثمار الخاصة العاملة فيما وراء البحار بالتوقف المؤقت لأعمال التجارة والتأمين، وتعليق استخدام رؤوس الأموال الأمريكية فى تدعيم التجارة مع الصين لمدة ستة شهور، وتعليق تصدير الأقمار الصناعية التى تطلبها الصين، وتعليق التعاون فى المجال النووى حتى يتمكن الرئيس من تقديم الأدلة التى تفيد عدم مشاركة الصين فى الانتشار النووى، ومن ثم وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على سلسلة من الاقتراحات غير المحددة، مطالبا الرئيس بوش الأب باتخاذ خطوات أكثر صرامة تشمل إصدار تعليمات لبنك الاستيراد والتصدير لإرجاء التصديق على تقديم مساعدات مالية للشركات الأمريكية التى تقدم طلبات التصدير إلى الصين، وإصدار تعليمات إلى فروع

(١) انظر المصدر السابق، ص ٢٨١

(٢) انظر المصدر السابق، ص ٢٨٢

المؤسسات المصرفية الدولية فى الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضة تقديم أى قروض للصين، وهل من الحكمة إعادة النظر فى مدى استمرارية تمتع الصين بوضع الدولة الأولى بالرعاية أم لا؟ وإعادة فحص كافة الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الدولتين، وإعادة التوفيق فى اتفاقيات الاستخدام السلمى للطاقة النووية بينهما، والتشاور مع الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية جماعية عليها، والنظر من جديد فى نقل التكنولوجيا العالية إلى الصين وغيرها [١] .

وفى ٣٠ نوفمبر، أصدر الرئيس بوش الأب الإجراءات الإدارية التالية: يتعين على جميع الدارسين الصينيين فى الولايات المتحدة الأمريكية والذين يتمتعون بالإعفاءات الضريبية ويصرون على تبديل تأشيرة العودة إلى بلادهم تأدية واجب الخدمة لمدة عامين، ويتمتع الأشخاص الذين يقيمون بصورة شرعية فى الولايات المتحدة حتى يوم ٥ يونيو عام ١٩٨٩ بضمان استمرار حوزتهم بطاقة الإقامة المشروعة، ومنح المواطنين الصينيين المقيمين فى الولايات المتحدة حتى يوم ٥ يونيو عام ١٩٨٩ حق العمل فيها، وبالنسبة للأشخاص الذين قدموا طلبات لتأجيل مغادرتهم الولايات المتحدة بسبب انتهاء مدة إقامتهم بصفتهم مهاجرين غير شرعيين، يتم إبلاغهم بأن مدتهم قد انتهت، ولكن لا يتعرضون للطرد من البلاد [٢] .

وفى السادس من إبريل عام ١٩٩٩، أصدر الرئيس بوش الأب أمرا إداريا ينص على أن الطلاب الصينيين الذين كانوا متواجدين فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٥ يوليو عام ١٩٨٩ يستطيعون إرجاء مغادرتهم للبلاد حتى ٥ يوليو عام ١٩٩٤، ومن الإعفاءات الأخرى ذات الصلة بهذا الأمر الإدارى أن هؤلاء الطلاب الذين انتهت مدة جواز سفرهم أو تم سحبها يستطيعون أيضا تغيير وضعهم القانونى ويستمرون فى تطبيق الإجراءات الإدارية التى بدأت فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٩ [٣] .

(١) انظر المصدر السابق، ص ٢٨٢

(٢) تيان زينج بيه، "الدبلوماسية الصينية منذ الإصلاح والانفتاح"، دار العالم للنشر، طبعة عام ١٩٩٣، ص ٤٠٨

(٣) المصدر السابق، ص ٤٠٨

وأعلنت الحكومة الأمريكية أن بعض إجراءات فرض العقوبات على الصين التى أقرها الكونجرس الأمريكى تجسدها التصرفات الأمريكية فى التو، وفى ضوء تعليمات الرئيس بوش الأب قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإبلاغ شركة تصنيع الطائرات الأمريكية جرومان بإصدار أوامرها بطرد أربعين مهندسا وفنيا صينيا يعملون فى الشركة، وبذلك تم إيقاف تنفيذ عقد أبرمته الصين والولايات المتحدة الأمريكية لتطوير ٥٢ طائرة صينية مقاتلة من طراز تشيان-٨ بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار أمريكى، كما أبلغ فرانك بريس عميد معهد الدولة للعلوم الأمريكى تشو قوانغ جاو عميد معهد العلوم الصينى بتعليق تبادل الأنشطة العلمية مع الصين، وقامت وزارة التجارة الأمريكية بإلغاء رخصة تصدير معدات مصنع للطاقة النووية للصين تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار أمريكى، وقامت شركة بوينج للطائرات بوقف صفقة بيع أربع طائرات بوينج نفاثة للركاب من طراز٧٥٧-٢٠٠٠ للصين، بالإضافة إلى ست طائرات عمودية عسكرية من طراز Ch-44. وقرر البنك الدولى إرجاء تقديم قروض جديدة للصين، وقرر تأجيل قرض تبلغ قيمته ٨,٧٠٠ مليون دولار أمريكى، وتأجيل مناقشة طلب انضمام الصين لاتفاقية التجارة العالمية إلى أجل غير مسمى، وفى خطوة أحادية الجانب، قامت مدينتا نيويورك وواشنطن وغيرها من المدن الأمريكية الأخرى بتعليق علاقة المدن الشقيقة التى تربطها مع بكين.

ويجب الإشارة إلى أن الأسباب المباشرة والظاهرية لفرض الولايات المتحدة الأمريكية أشكال مختلفة من العقوبات على الصين، وتعليق أو إلغاء التبادلات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية معها، تكمن في اندلاع الاضطرابات السياسية فى عام ١٩٨٩، ولكن الأسباب الحقيقية والواقعية هى أن الحرب الباردة تشهد الآن نهايتها وأحدثت تغيرات فى الوضع الإستراتيجى الدولى ناهيك عن التغير الإستراتيجى الأمريكى تجاه الصين، وقبل نهاية الحرب الباردة كانت التبادلات الأمريكية فى المجالات الاقتصادية - وخاصة التبادلات العلمية والتكنولوجية والعسكرية - تهدف إلى مساعدة الصين لتكون ندا للمخطط الإستراتيجى السوفيتى. ولكن نهاية الحرب الباردة جعلت الولايات المتحدة تشعر بأنها لم تعد فى حاجة أن

تكون الصين ندا لأحد، كما لم تعد الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية القوة الضرورية على الصعيد الإستراتيجى، ومن ثم لم تعد الولايات المتحدة تمد يد المساعدة للصين، كما لم تعد تقدم للصين بعض التنازلات فى مجال التكنولوجيا المدنية والعسكرية، وتعد هذه الأوضاع الإستراتيجية بمثابة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء قيام الولايات المتحدة بتطبيق العقوبات الكاملة على الصين، ولم تكن اضطرابات ٤ يونيو عام ١٩٨٩ إلا مجرد ذريعة أو فرصة خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير إستراتيجيتها نحو الصين، أو نقول إنها عجلّت توقيت تعديل الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين إلى حد ما .

ومن أجل مواجهة التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية الصينية والعقوبات الكاملة؛ كان من البديهى أن تخوض الصين فى المرحلة الأولية لنهاية الحرب الباردة نضالا ضد هذا التدخل ومقاومة العقوبات وأحرزت نصرا فى هذا المجال.

ففى المقام الأول، قامت الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المحيطة لتحطيم العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة والغرب وإحباط محاولة عزل الصين، وفى الوقت نفسه يجب الإشارة إلى أن هدف تحسين وتطوير علاقات الصين مع الدول المجاورة ليس مجابهة عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ومحاولة عزل الصين بصورة كاملة أو بشكل رئيسى، وإنما الهدف من ذلك يكمن فى خلق بيئة محيطة ومواتية لبناء العصرنات الأربع(*) فى الصين. وذلك انطلاقا من أن أهمية تلك البيئة واضحة ولا تخطئها العين بالنسبة للأمن والتطور فى الصين.

وعلى صعيد العلاقات مع الدول المجاورة، قامت الصين بتطبيق سياسة تحسين وتطوير العلاقات مع كافة الدول المتاخمة بلا استثناء. وفى خضم الاضطرابات الدولية

(*) العصرنات الأربع تعنى إحراز التقدم فى الصناعة، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع القومى، ويطلق عليها "التحديث الاشتراكى" أيضا (المترجم) .

لمزيد من التفاصيل انظر كتابنا المتواضع:

"التجربة الصينية" دار أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، طبعة عام ١٩٩٧، القاهرة.

المباغتة التى شهدتها أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وفى ضوء الوضع الدولى الجديد تمسكت الصين بعلاقات ودية مع كوريا وباكستان وغيرها من الدول مما جعل تلك العلاقات تدخل مرحلة جديدة.

وأحرزت الدبلوماسية الصينية فى السنوات التالية لانتهاء الحرب الباردة وفرض العقوبات الأمريكية والغربية على الصين، إنجازات رائعة تستحق التسجيل بحروف من ذهب حيث استعادت الصين أو أقامت علاقات مع عدة دول متاخمة، وفى مواجهة فرض العقوبات الأمريكية والغربية وعزل الصين، قامت الأخيرة فى الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ باستعادة أو تأسيس العلاقات مع إندونيسيا، وسنغافورة، وبروناى، وكوريا الجنوبية. كما قامت بتطبيع العلاقات مع منغوليا، ولاوس، وفيتنام، ووضعت نهاية للأوضاع الفاترة المتبادلة مع الهند.

وفى ضوء الأوضاع المعقدة الناجمة عن تفكيك الاتحاد السوفيتى، وظهور أكثر من عشر دول جديدة مستقلة، بالإضافة إلى التغيرات التى شهدتها النظم السياسية الداخلية فى تلك الدول وسياستها الخارجية، قامت الصين فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ بالتشاور الودى مع تلك الدول والمعالجة الناجحة لمثل تلك المتغيرات التى سببت ضربة قاصمة ومشاكل لعلاقات الصين مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأقامت علاقات دبلوماسية مع جميع تلك الجمهوريات. ونظرا لانتهاء الحرب الباردة، وفرض العقوبات الغربية على الصين، والتغيرات التى شهدتها الأيديولوجية والسياسة الداخلية والخارجية وغيرها من الأحداث المعقدة، قامت الصين بتأسيس علاقات طبيعية وودية مع تلك الجمهوريات تتسم بالخصوصية. وتوضح الصين بصورة جلية أنه حسب التحولات التى يشهدها الوضع الدولى، تتمسك بسياسة السيادة المستقلة، وأن الدبلوماسية الصينية تستطيع أن تتوافق مع متغيرات الوضع الدولى وتتمتع بالقدرة على تحطيم العزلة والعقوبات التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على الصين.

وفى المرحلة الأولية لنهاية الحرب الباردة، خاضت الصين كفاحا لمنع الولايات المتحدة أن تكون فى طليعة الدول التى تعتزم فرض العزلة والعقوبات على الصين، وأبرزت للعيان أساليب معالجة العلاقات مع الدول الغربية داخل البلاد. واستمسكت الصين بصراع المبادئ لمواجهة عقوبات وضغوط العالم الغربى على الصين، ولم تحن رأسها أمام تلك العقوبات والضغوط وانتهجت سياسة معالجة كل حالة حسب شأنها وأهميتها وحسب مواقف كافة الدول الغربية تجاه الصين.

وقامت الصين – فى المقام الأول– فى غضون فترة وجيزة بحث اليابان على أن تكون فى مقدمة الدول بما فيها العالم الغربى التى تتخلى عن العقوبات ضد الصين. وبعد الاضطرابات السياسية فى بكين عام ١٩٨٩، شاركت اليابان العالم الغربى فى فرض العقوبات على الصين، وتجميد الاتصالات بين كبار المسئولين الصينيين واليابانيين، وتجميد بعض مشروعات التعاون أيضا، وإرجاء محادثات تقديم الدفعة الثالثة من القروض للصين. وعارضت الصين السياسة الخاطئة لليابان من فرض العقوبات عليها، وخاضت كفاحا حتميا لمناهضة أخطاء الحكومة اليابانية، وركزت على أعمال عدم تكتل الدول ضدها، وجعلت الجانب اليابانى يدرك أن الوضع العام للعلاقات بين الدولتين يفرض تصحيح السياسة الخاطئة الخاصة بمعاقبة الصين. وفى سبتمبر عام ١٩٨٩ ترأس السياسى اليابانى الشهير وعضو جمعية الصداقة اليابانية – الصينية إى دونج جين إى وفدا لزيارة الصين واستقبله الزعيم دينج شياو بنغ، والسكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى جيانغ زيمين، ورئيس مجلس الدولة الصينى لى بانغ الذين أكدوا له خلال اللقاءات المنفردة أهمية العلاقات الصينية اليابانية الودية بالنسبة للدولتين وأعربوا عن أملهم فى استمرار العلاقات فى التقدم نحو الأمام [١] .

وفى ٢٥ سبتمبر من العام نفسه، أعلنت الحكومة اليابانية رفع الحظر الكامل على سفر اليابانيين إلى الصين، وقامت الدولتان بفتح آفاق التعاون الاقتصادى والتجارى والتبادلات وغيرها من المجالات الأخرى. وفى يناير عام ١٩٩٠ قام عضو مجلس الدولة

(١) المصدر السابق، ص ص ٣٦٠-٣٦١

الصيني ورئيس لجنة التخطيط بالدولة تسو جيا هوا بزيارة اليابان تلبية لدعوة من اليابان، والتقى مع رئيس الوزراء الياباني آنذاك والشخصيات اليابانية الأخرى. وذكر وزير الخارجية الياباني وقتئذ أن اليابان لا ترغب في فرض وجهة نظرها إلى القيم على الصين التي تختلف عن النظام الاجتماعي الياباني، وليس لديها نية في رسم سياستها تجاه الصين في ضوء وجهة النظر هذه [1]. وفي يوليو، أعلنت اليابان رسميا عن تقديم دفعة القروض الثالثة للصين. وفي أغسطس ١٩٩١، قام رئيس الوزراء الياباني بزيارة الصين، واستعادت العلاقات الصينية – اليابانية طبيعتها.

وفي أكتوبر عام ١٩٩٠، قرر مؤتمر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة استعادة العلاقات مع الصين، وإلغاء كافة إجراءات فرض العقوبات وتشمل الاتصالات على مستوى أعلى من رؤساء الحكومات، والتعاون العسكري، وتجارة المعدات العسكرية. وفي يوليو ١٩٩١، قررت أيضا السوق الأوروبية المشتركة استعادة الزيارات المتبادلة لرؤساء الحكومات مع الصين.

وخاضت الصين كفاحا شرسا، وردت صاعا بصاع لمجابهة الأهداف الأمريكية الرامية إلى فرض العقوبات الكاملة على الصين وعزلها. وكان الزعيم دينج شياو بنج بصفته ممثلا للقيادة الصينية يتمتع بفهم واضح إزاء المتغيرات المباغتة الناجمة عن نهاية الحرب آنذاك، والأهداف الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، كما كان موقفه صلبا وسياسته جلية إزاء كيفية التمسك بالأهداف السياسية ومعالجة مشكلات السياسة الخارجية والداخلية في خضم الأحداث الكبرى التي يشهدها الوضع الدولي. ولنستعرض ونتذكر توجيهات الزعيم دينغ شياو بنغ حول الفكر الإستراتيجي الخارجي تجاه الولايات المتحدة، وإدراك الهدف العام للعلاقات الصينية – الأمريكية في خلال تلك المرحلة وفيما بعد الحرب الباردة.

ففي ١٩ يونيو عام ١٩٨٩، أشار دينغ في حديثه مع بعض مسئولي السلطات المركزية إلى أن: "الإمبريالية الغربية تحاول أن تجعل كافة الدول الاشتراكية تتخلى عن

(١) المصدر السابق، ص ٣٦١

الطريق الاشتراكى، وتنضم فى نهاية المطاف إلى الرأسمالية الاحتكارية الدولية، وتدخل فى فلك الرأسمالية، والآن يجب عليها الوقوف فى وجه التيار المضاد، وموقفنا لا لبس فيه ولا غموض. والصين فى الأصل دولة فقيرة، ولماذا توجد مقولة "المثلث الكبير": الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى؟ لأن الصين دولة مستقلة ذات سيادة. "وإلا لن نرى سوى وجه الأسياد الأمريكان، ونرى وجه أسياد الدول المتقدمة، أو نرى وجه الأسياد الروس، إذن أيوجد هناك استقلال!؟ والآن يمارس الرأى العام العالمى ضغوطا علينا، ونحن نعالج الأمور بهدوء، ولا نتأثر بتحريضهم" (١) .

وفى حديثه مع رفقاء السلطات المركزية فى ٤ سبتمبر عام ١٩٨٩، أشار دينغ شياو بنغ إلى أن: "سياسة اضطهاد الدول المتقدمة للدول المتخلفة لم تشهد ثمة تغييرا، والصين نفسها تسعى إلى تثبيت أقدامها، وإلا سوف يتواجد أناس يريدون تحطيم إرادتنا. وهناك أناس كثيرون فى العالم يأملون أن ننهض، ويوجد أيضا أناس يعتزمون مهاجمتنا ويجب علينا أن نتوخى الحذر واليقظة ولا يجوز الاسترخاء. ولا يجب أن نؤمن بالبدع والخرافات، ونخشى صورة الشيطان حتى نحافظ على استقلالنا وسيادتنا. ولا نستطيع إطلاقا أن نظهر ضعفنا. وكما تبدو خائفا، يظهر ضعفك، والمرء يجب أن يمتلئ بالقوة والحيوية حتى يكون شجاعا. والآخرون يعاملونك بلطف ليس لأنك لين العريكة، بل على العكس سيحط من شأنك الذين عاملتهم بلطف. وماذا نخشى؟ إننا لا نخشى الحرب إطلاقا. وانطلاقا من تحليلنا لا تندلع حرب عالمية كبرى، وإذا اندلعت فعلا فإننا لا نخشاها. من يجرؤ على مهاجمتنا، والذين يدخلون ديارنا لا يخرجون. وتتمتع الصين بخبرة غنية فى هزيمة العدو الأجنبى، ونقوم ببناء أنفسنا بعد دحر المحتلين" (٢).
"وقصارى القول، نجمل ملامح الوضع الدولى فى ثلاث جمل، الأولى: نرقب الوضع بهدوء ورصانة، والثانية: تثبيت أقدامنا، والثالثة: معالجة الأوضاع بهدوء ورباطة جأش. ولا يجب أن نشعر بالقلق، ولا يجوز إطلاقا، بل يجب علينا الالتزام بالهدوء ورباطة الجأش ونكرس جهودنا ونعمل بجد واجتهاد لننجز أعمالنا ومنجازتنا" (٣) .

(١) "مختارات من دينج شياو بنج" ، المجلد الثالث ، دار الشعب للنشر ، طبعة ١٩٩٣ ، ص ٣١١ - ٣١٢
(٢) المصدر السابق، ص ص ٣١٩-٣٢٠
(٣) المصدر السابق، ص ٣٢١

وفى ١٦ سبتمبر من العام نفسه، ذكر دينج شياو بنج أثناء استقباله العالم البروفيسور لى جينغ وهو أجنبى من أصل صينى ويحمل الجنسية الأمريكية أنه: "فى الواقع أن العالم الغربى يأمل أن تكون الصين مضطربة. وليس ذلك فحسب، بل يأمل أن تعم الاضطرابات الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية. وتضطلع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى بتطبيق التحول السلمي تجاه الدول الاشتراكية. والآن فى جعبة الولايات المتحدة مقولة جديدة هى: خوض حرب عالمية كبرى لا تشهد دخان البارود. ويجب علينا أن نتوخى الحذر واليقظة". "والصينيون مفعمون بالثقة فى أنفسهم، والشعور بمركب النقص جعلهم يفتقرون إلى المخرج.وشعروا بالنقص لأكثر من نصف قرن، ونهضوا تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى. والعملاق ضخم الجثة يخيف الآخرين، ولكن لا يخيف الصينيين. واستمرت حرب المقاومة ضد اليابان [١] ثمانى سنوات، وحرب مقاومة العدوان الأمريكى ومساعدة كوريا [٢] ثلاث سنوات، ويتمتع الصينيون بتقاليد الإفادة من القليل لتحقيق الكثير، وانتصار الضعيف على القوى" [٣].

وفى ٢٦ أكتوبر من العام نفسه، ذكر دينغ شياو بنغ أثناء اجتماعه مع رئيس الوزراء التايلاندى وقتئذ: "فى الماضى هيمنت الدولتان العظميان على العالم، والآن تبدلت الأحوال. ولكن، سياسة القوة تتصاعد وتيرتها؛ حيث تعتزم عدة دول غربية متقدمة احتكار العالم، والصينيون يدركون ذلك جيدا. واجتماع قمة الدول السبع الذى انعقد فى باريس يظهر أنه تقرر فرض العقوبات على الصين فى هذا الاجتماع. إنهم يستخدمون الوسائل الاقتصادية والسياسية. وواضعو السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا معرفتهم بالصين شاحبة فى نقطتين على الأقل. النقطة الأولى: أن جمهورية الصين الشعبية خاضت نضالا استمر ٢٢ عاما لبناء نفسها حتى نهضت، وبعد تأسيس الدولة، خاضت أيضا حربا لمقاومة العدوان الأمريكى ومساعدة كوريا لمدة

(١) من عام ١٩٣٧– ١٩٤٥ (المترجم).
(٢) من عام ١٩٥٠– ١٩٥٣ (المترجم).
(٣) المصدر السابق، ص ص ٣٢٥– ٣٢٦

ثلاث سنوات. ودولة قوية على هذا النحو، أيمكن دحرها بصورة عابرة؟ إن ذلك يعد مستحيلا. ولا يوجد فى داخل الصين من يدرك ذلك فحسب، بل على الصعيد العالمى، الدولتان العظميان، والدول الغنية لا تدرك حقيقة ذلك أيضا. والنقطة الثانية: أن الصين أكثر دولة فى العالم لا تخشى العزلة، ولا تخاف من الانغلاق، ولا ترهبها العقوبات. وبعد تأسيس الصين، اجتاز الصينُيون العزلة والانغلاق والعقوبات التى فرضها الآخرون عليها لعشرات السنين. ولكن، فى التحليل النهائى لم يسبب ذلك للصينيين أذى كبيرا. وقصارى القول إن الشعب الصينى لا يخاف من العزلة، ولا يؤمن بالبدع والخرافات. والصين راسخة الأقدام أيا كانت المتغيرات الدولية المباغتة"(١) .

وفى أوائل ديسمبر عام ١٩٨٩، قام المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى بوش الأب ومساعد رئيس شئون الأمن القومى بزيارة خاصة للصين. وذكر دينغ شياو بنغ أثناء اللقاء به: "أيا كانت بعض الخلافات المعقدة، والمشكلات والاختلافات المتعددة والمتنوعة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لكن فى التحليل النهائى من الأفضل تحسين العلاقات الصينية - الأمريكية، والسلم والاستقرار العالميان يحتاجان ذلك" (٢) . "الصين لا تستطيع أن تسبب أضرارا للولايات المتحدة الأمريكية التى بدورها يجب عليها ألا تعتبر الصين خصما يهددها، والصينيون لم يفعلوا شيئا يلحق الضرر بالولايات المتحدة. وقد ذكرت كثيرا أن الصين لا تستطيع أن تقتفى أثر النظام الأمريكى. والأمريكيون أنفسهم هم الذين يحكمون إذا كان النظام الأمريكى فى نهاية المطاف جيدا أم سيئا. والصينيون لا يتدخلون فى ذلك. والتعايش بين الدولتين يفرض احترام كل طرف للآخر ورعايته بقدر المستطاع. ويتم حل الخلافات المعقدة على هذا النحو. أما الاهتمام بطرف واحد دون الآخر يعد شيئا مستحيلا" (٣) .

وقاومت الصين قوة ضغط فرض العقوبات وعزلها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ويرجع ذلك فى التحليل الأخير إلى الاعتماد على نفسها واستقرارها

(١) المصدر السابق، ص ٣٢٩
(٢) المصدر السابق، ص ٣٥٠
(٣) المصدر السابق، ص ص ٣٥٠ ٣٥١

الداخلي، ونموها الاقتصادي. وفي مارس عام ١٩٩٠، ذكر دينج شياو بنج أثناء حديثه مع بعض مسئولي السلطات المركزية: "أن جوهر إمكانية مقاومة الصين للهيمنة، وضغط سياسة القوة، والتمسك بالنظام الاشتراكي يكمن في قدرتها على إحراز تنمية سريعة نسبيا، وتحقيق إستراتيجية التنمية" (١) .

وفي إبريل عام ١٩٩٠، أشار دينج شياو بنج أثناء استقبال شيه قوى منغ رئيس مجلس إدارة مجموعة اقتصادية رفيعة المستوى: "أنا صيني وأفهم تاريخ الاحتلال الأجنبي للصين. وعندما سمعت أن مؤتمر قمة الدول السبع الغربية يعتزم فرض العقوبات على الصين، تذكرت على الفور احتلال جيوش الدول الثماني للصين في عام ١٩٠٠ وباستثناء كندا من الدول السبع، فإن الدول الست الأخرى بالإضافة إلى روسيا القيصرية والنمسا هي الدول الثماني التي نظمت الجيوش التي احتلت الصين آنذاك، ويعد فهم بعض الأحداث في التاريخ الصيني بمثابة القوة الروحية للتنمية في الصين." "ويجب علينا اقتناص الفرصة وتحقيق التنمية في الصين، وتقليل الاهتمام بشئون الآخرين، ولا نخاف من العقوبات. وتعارض الصين الهيمنة، ولا تمارس الهيمنة على الآخرين إلى الأبد" (٢) .

وبعد مرور عام على فرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية العقوبات على الصين، استقبل دينغ شياو بنغ في يوليو عام ١٩٩٠ رئيس وزراء كندا آنذاك وذكر أن: "في العام المنصرم، قامت بعض الدول بتطبيق العقوبات على الصين. وبادئ ذي بدء، أعتقد أن تلك الدول لا تتمتع بحق فرض العقوبات على الصين.

وثانيا، إن التجارب العملية تثبت أن الصين تتحلى بالقدرة على مقاومة العقوبات. وتكمن خصوصية الصين في أنها عانت فترة طويلة من وطأة العقوبات الدولية عندما تأسست منذ أكثر من أربعين عاما، وحققت التنمية. وليس لدينا قدرات أخرى، ولكن قدرتنا كافية لمقاومة العقوبات. ومن ثم، ليس لدينا ما يدعو للقلق، ولا نشعر بالتشاؤم،

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٦
(٢) المصدر السابق، ص ٣٥٨

ونعالج الأمور بهدوء ورصانة. وأيا كانت المشكلات التي تشهدها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وأيا كانت العقوبات التي فرضتها الدول السبع الغربية، فإننا نتمسك بسياسة واحدة وهي المضي قدما في إقامة اتصالات وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، و الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والدول الأوروبية. والتسامح الصيني أصبح كافيا، واندلاع تلك الاضطرابات الضئيلة لا يقهرنا" [1]. والصين لن تقبل أبدا بتدخل الآخرين في شئونها الداخلية. ولا يمكن أن تتحقق مطالبة دول العالم بتقليد النموذج الأمريكي والبريطاني والفرنسي تقليدا اعتباطيا. ولاحت في الأفق بوادر ظهور هيمنة جديدة، وسياسة القوة الجديدة، ولن يستطيعا البقاء طويلا. وأسلوب قيام عدة دول باحتكار جميع الدول لم يحل ثمة مشكلة، وفي المستقبل لن يستطيع حل أي مشكلة أيضا" [2].

وفي الفترة التي شهدت فرض الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على الصين، قامت الأخيرة بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المستمرة، وتحسين العلاقات مع الدول المتاخمة بشكل أكبر. كما شهدت العلاقات مع اليابان وبعض الدول الغربية الانفراج. وعندما كانت الصين تخوض كفاحا صارما وفعالا لمقاومة العقوبات، ألغت اليابان وأوروبا الغربية والدول الغربية الأخرى العقوبات المفروضة على الصين، مما أجبر إدارة الرئيس بوش الأب على إلغاء معظم العقوبات المقررة على الصين قبل أن تنتهي فترة ولايتها الثانية لشئون البلاد. وقام وزير الخارجية الصيني تشيان تشي تشنغ بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية تلبية لدعوة من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في الفترة من ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ إلى أول ديسمبر، والتقى بالرئيس بوش الأب، وجيمس بيكر، ووزير التجارة الأمريكي وكبار أعضاء الكونجرس الأمريكي. وفي أواخر عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١، قام نائب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك وغيره من كبار المسئولين بزيارة للصين تباعا. وقام وزير الخارجية الأمريكي بزيارة رسمية للصين من ١٥–١٧ نوفمبر عام ١٩٩١ حيث توصل

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٩
(٢) المصدر السابق، ص ٣٥٩

الطرفان إلى بعض الاتفاقات أو التفاهم حول العديد من المسائل. وفى ٣١ يناير عام ١٩٩٢ وأثناء مشاركة رئيس مجلس الدولة الصينى لى بانغ فى مؤتمر قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنعقد فى نيويورك أجرى محادثات مع الرئيس الأمريكى بوش الأب. واستعادت الدولتان التعاون والتبادل بدرجات متفاوتة فى المجالات التجارية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية والثقافية وكافة المجالات الأخرى. وفى ديسمبر عام ١٩٩٢، ترأس عضو مجلس الدولة الصينى ورئيس لجنة العلوم بالدولة سونغ جان وفد الحكومة الصينية للعلوم والتكنولوجيا لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية حيث استعادت الدولتان العلاقات الثنائية فى مجال العلوم والتكنولوجية بصورة رسمية. وفى الشهر نفسه، ترأس وزير التجارة الأمريكى فرانكلين وفدا لزيارة الصين، وترأس أيضا مع وزير التجارة الصينى لى لان تشنغ الدورة السابعة للجنة الصينية – الأمريكية التجارية المشتركة التى عقدت فى بكين، ويدل ذلك على أن العلاقات التجارية بين الدولتين تسير نحو التطبيع. وأعلنت الإدارة الأمريكية فى ٢٢ ديسمبر أن: "الرئيس بوش الأب قرر إلغاء تعليق أربعة أنواع من المبيعات العسكرية للصين والتى توقفت مؤقتا جراء اضطرابات ٤ يونيو عام ١٩٨٩

(٢) مرحلة التسلط ومقاومته

يعتبر عام ١٩٩٢ عاما انتخابيا هاما فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفى خضم الانتخابات الرئاسية شجب المرشح الديمقراطى للرئاسة بيل كلينتون حكومة بوش الأب ووصفها بأنها "دلعت الصين"، وانتهجت سياسة "لينة" نحوها، وذكر أنه بعد اختياره رئيسا للولايات المتحدة سوف يؤكد الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إطار الدبلوماسية الأمريكية تجاه الصين والعلاقات الأمريكية – الصينية، ويمارس "ضغوطا أكثر قوة" على الصين (١) . وقبل عدة أيام من تولى كلينتون السلطة، ذكر وارين كريستوفر، الذى تولى منصب وزير الخارجية، فى جلسة

(١) ليو ليان دى وجيانغ داوى ، "مسار العلاقات الصينية – الأمريكية" ، دار شى شى للنشر ، طبعة عام ١٩٩٥ ، ص ٣٤٨

استماع بالكونجرس الأمريكى أن: "الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بإعادة النظر فى سياستها تجاه الصين"، والسياسة الأمريكية ستكون: "السعى وراء دفع التطورات السلمية الواسعة النطاق التى جسدتها الصين فى التحول من الشيوعية إلى النظام الديمقراطى" (١) ووافقت إدارة كلينتون بعد فترة وجيزة من توليها السلطة على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى إزالة الأوضاع المتصلبة والتحكمية تجاه الصين.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية أولا بممارسة الضغوط على الصين فيما يتعلق بمسألة الدولة الأولى بالرعاية فى المجال التجارى. وأدلى وزير الخارجية كريستوفر بشهادته أمام الكونجرس الأمريكى عدة مرات قائلا: "إن وضع الدولة الأولى بالرعاية يتحلى بأهمية قصوى فى الاتصال بالصين. كما يتمتع بأهمية حقيقية ورمزية أيضا. وإذا لم تعد الإدارة الأمريكية تعتبر وضع الدولة الأولى بالرعاية وسيلة للضغط على الصين، فإن ذلك سيكون خطأ جسيما جدا". "إننا بالتأكيد ننفذ سياسة مفادها أننا سنحاول استغلال وضع الدولة الأولى بالرعاية ليكون وسيلة تجعل الصين فى العديد من المجالات تتحلى بالتصرفات الجيدة نسبيا" (٢) .

وفى ٢٨ مايو عام ١٩٩٣، وقع كلينتون على الشروط والأوامر التنفيذية المتعلقة بتمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين فى عام ١٩٩٤، وحدد الشروط التى تحتاج إلى التنفيذ حتى يتم التمديد، بمعنى تحقيق "تقدم شامل وكامل" فى هذا الصدد، وأصدر تعليمات لوزير الخارجية الأمريكى الخاصة بتقديم اقتراح قبل ٣ يونيو ١٩٩٤ حول استمرار تمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية وما يطلق عليه "تحسين حقوق الإنسان فى الصين". ونص القرار على أن الصين يتعين عليها تنفيذ خمسة شروط هى: السماح لجمعية الصليب الأحمر الدولية بتقصى حقائق الأوضاع داخل السجون الصينية، وإطلاق سراح "السجناء السياسيين"، والبدء فى إجراء حوار مع الدالاى

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥٣

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٣٥٩-٣٦٠

لامــا (*) ، ومنع تصدير منتجات السجون، والسماح لأقارب أصحاب وجهات النظر السياسية المعارضة بالسفر إلى الولايات المتحدة.

واختلقت الولايات المتحدة حادث "سفينة الشحن ين خه" فى أغسطس عام ١٩٩٣، وشجبت الصين بلا مبرر لإرسالها سفينة الشحن هذه إلى منطقة الخليج محملة بالمواد الكيماوية الخطرة التى يمكن أن تستخدمها إحدى دول الخليج فى تصنيع الأسلحة الكيماوية. وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية طائرة وسفينة حربية لاقتفاء أثر خطوات سفينة الشحن "ين خه"، والتشويش على الأنشطة التجارية العادية التى تقوم بها تلك السفينة التى تم تفتيشها فى ميناء الدمام بالسعودية. وأثبت التفتيش أن السفينة لم تنقل إطلاقا ما زعمته الولايات المتحدة من "مواد كيماوية خطرة".

وفى سبتمبر من العام نفسه، عرقلت الولايات المتحدة الأمريكية طلب الصين لتنظيم أولمبياد عام ٢٠٠٠، وفى فبراير عام ١٩٩٤، اجتمع مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون حقوق الإنسان شاتك سرا مع وى جين شينغ وأعرب عن تأييده لما يطلق عليه "عناصر الحركة الديمقراطية الصينية" و"حقوق الإنسان فى الصين". وفى منتصف مارس، قام كريستوفر بزيارة الصين وطلب منها بذل أقصى الجهود لتلبية الشروط التى حددتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك مارس ضغوطا قوية على الصين.

وكان من البديهى أن تشهد سياسة الضغط التى تمارسها الولايات المتحدة ضد الصين المعارضة داخل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولى ويشمل جميع الدول الغربية. وأثناء زيارة كريستوفر للصين، أجرى القادة الصينيون والمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الصينية محادثات معه وأكدوا بصورة جلية أن الصين ترفض الربط بين حقوق الإنسان ووضع الدولة الأولى بالرعاية، وأن القرارات الإدارية للرئيس

(*) الدالاى لامــا : Dalai Lama : الأب الروحى لمنطقة التبت أو سقف العالم وعاصمتها لاسا Lhasa، طالب باستقلال التبت وانفصالها عن الصين التى عارضته بشدة واضطر إلى الفرار إلى الهند ليواصل من هناك كفاحه لإقامة حكومة مستقلة فى التبت (المترجم).

الأمريكي والقوانين الأمريكية لا يمكن أن تتدخل فى شئون الصين التى تلتزم بتنفيذ واجباتها [1]. وفى ٢٦ مايو ١٩٩٤، اضطر كلينتون إلى الاعتراف بأن سياسة الضغط التي يمارسها على الصين لم تظفر بالتأييد وغير فعالة، ومن الصعب استمرارها، وأعلن تمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٥، وأنه سوف يتم الربط بين مسألة حقوق الإنسان ووضع الدولة الأولى بالرعاية بعد عام عند تقصى الحقائق والأوضاع فى هذا الشأن.

(٣) مرحلة تزامن الاتصال والمواجهة

بعد أن أعلن الرئيس الأمريكى فى أواخر مايو عام ١٩٩٤، أنه سيتم الربط بين وضع الدولة الأولى بالرعاية وحقوق الإنسان، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير ما أطلقت عليه مسألة حقوق الإنسان التى تحتل مكانة بارزة فى العلاقات الأمريكية - الصينية، وممارسة الضغط على الصين من خلال حقوق الإنسان والعلاقات التجارية، واتباع أساليب إرغام الصين على الاستسلام، وبدأت تولى اهتماما بتحقيق التوازن فى علاقاتها مع الصين، بمعنى أنها عززت الاتصال والحوار مع الصين فى المجال التجارى، وحقوق الإنسان، والقوات الجوية، وغيرها من المجالات الأخرى. وفى الوقت ذاته، وضع المسائل الأمنية فى مكانة مهمة داخل نطاق العلاقات الصينية - الأمريكية، وتعزيز الحذر من الصين، وفرض القيود عليها. وكانت نتيجة تغير السياسة الأمريكية تزامن الاتصال والحوار من جهة، والتناقض والمواجهة أيضا من جهة أخرى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفى جانب الحذر من الصين وفرض القيود عليها، قامت الولايات المتحدة بتعزيز القوى المحركة "لمشكلة تايوان". وفى سبتمبر عام ١٩٩٤، تم الإعلان عن "تغيير السياسة تجاه تايوان"؛ وتجسد ذلك فى إضفاء الشرعية على الاتصالات الرسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان ورفع مستوى الاتصالات بينهما، وفى مايو ١٩٩٥، تغيرت أيضا المعاملة السياسية التى استمرت ١٦ عاما حيث تم السماح للرئيس التايوانى لى تانغ هوى بزيارة الولايات المتحدة. وفى مارس

(١) ليوليان دى، جيانغ داوى، "مسار العلاقات الصينية - الأمريكية"، مصدر سابق، ص ٤١٤.

عام ١٩٩٦، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية فى تحدٍ سافر سفن حربية تمركزت على مقربة من خليج تايوان، وتدخلت بالقوة فى شئون الصين الداخلية، وأيدت سياسة لى تانغ هوى الرامية إلى تحقيق الاستقلال. وأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية فى معالجة مشكلة تايوان وفى مؤتمر حقوق الإنسان الذى انعقد فى جنيف أوجد المواجهة الخطيرة بين الدولتين فى مسألتى تايوان وحقوق الإنسان.

(٤) تسير علاقات الدولتين نحو التطبيع، ويكرسان جهودهما لإقامة « علاقة شراكة إستراتيجية بناءة »

يعتبر عام ١٩٩٦ عاما انتخابيا هاما آخر فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، ويتحلى الشعب الصينى بتصرفات وإرادة حازمة لمناهضة تجزئة البلاد، ومعارضة صراع تايوان من أجل الاستقلال، وأيقظ الولايات المتحدة من سُباتها العميق، وجعلها تدرك مدى الأضرار والأخطار الناجمة عن تأييد اتجاه استقلال تايوان وتشجيعه. وفى الفترة الممتدة بين صيف وربيع عام ١٩٩٦، شهدت العلاقات الصينية - الأمريكية جهودا مضنية جعلت علاقات الدولتين تظهر من جديد فى اتجاه التحسين والتطور. وبذلت الصين جهودا جبارة من أجل الالتزام بتنفيذ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المبرمة بين الدولتين، مما جعلهما يتجنبان اندلاع حرب تجارية بينهما. ونفذت الصين الالتزام الخاص بعدم تقديم مساعدة للإجراءات النووية التى تفتقر إلى الأمان، وأوقفت التجارب النووية، وأظهرت مرونة فى محادثات الحظر الشامل علي التجارب النووية وقدمت تنازلات كبيرة فى هذا الخصوص. وأخيرا حثت الصين الآخرين على التوقيع على هذه المعاهدة. كما أرسل الجانب الصينى وفودا اقتصادية ومالية وعلمية وتكنولوجية وغيرها من الوفود الحكومية لزيارة الولايات المتحدة تباعا، مما عزز الاتصالات على المستويات العليا وتحسين علاقات الدولتين.

والفترة الممتدة من ربيع إلى صيف عام ١٩٩٦، شهدت اهتماما منقطع النظير من جانب الرئيس بيل كلينتون للعلاقات الأمريكية - الصينية. وفى مايو ألقى مرشح الرئاسة الجمهورى دول Dole ، ووزير الخارجية الأمريكى كريستوفر، وبيل كلينتون ثمة

أحاديث وخطب حول السياسة تجاه الصين. وفى البداية كان هناك إجماع بين الحزبين فى بعض المجالات إزاء سياستهما تجاه الصين. وفى العام نفسه، أظهر اقتراع الكونجرس الأمريكى على تمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين تأييد الأغلبية، وقام مساعد رئيس شئون الأمن القومى Lake بزيارة للصين، وأقامت الدولتان "حوارا إستراتيجيا". وبعد ذلك، أجرت الدولتان اتصالات على المستويات العليا، ونجحا فى أكتوبر ١٩٩٧ ويونيو ١٩٩٨، بعد تبادل الزيارات، فى عقد أول قمة لزعيمى البلدين بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، مما جعل علاقاتهما تتمتع بدرجة كبيرة من التحسن والتطور، وشهدت العلاقات الصينية - الأمريكية التطبيع من جديد، وتسير فى اتجاه تطوير إقامة "علاقة شراكة إستراتيجية بناءة".

وطبعا لم تشهد الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين ثمة تغييرا. والمشكلات التى تعانى منها العلاقات الصينية - الأمريكية مثل مشكلة تايوان، وحقوق الإنسان، والتجارة وغيرها من المشكلات الهامة لم تتلاش، ولم توضع لها الحلول الجذرية أيضا. ولم تكف الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى عن التصرفات التى تلحق الأضرار بالعلاقات الثنائية، مما جعل تلك العلاقات تشهد المشكلات والأزمات بصورة مستمرة.

وفى مطلع عام ١٩٩٧، عندما كانت الدولتان تقومان بالاستعدادات لزيارة الرئيس جيانغ زيمين للولايات المتحدة، اختلقت وسائل الإعلام والكونجرس الأمريكى ما أطلق عليه "قضية تبرع السياسة الصينية بالأموال"، وشنعت على الحكومة الصينية بأنها قدمت بصورة غير مشروعة أموالا للحزب الديمقراطى، مما ترك أثرا على السياسة الأمريكية. وفى الفترة من ربيع إلى صيف عام ١٩٩٨، قام الكونجرس الأمريكى أيضا بمهزلة مفادها أن الصين تسرق التكنولوجيا الأمريكية لإطلاق الأقمار الصناعية وتستغلها لرفع كفاءة الصواريخ، والتشويش على زيارة كلينتون للصين. وفى النصف الثانى من عام ١٩٩٨، قامت وزارة الدفاع الأمريكية والكونجرس الأمريكى بتلفيق تقرير متعدد الصفحات حول كفاءة الصواريخ الصينية ومسار تطوير القدرات العسكرية للصين، والأوضاع الأمنية فى مضيق تايوان، والترويج لـ"نظرية التهديد

الصيني" بشكل أكبر، وإعاقة تحسين وتطوير العلاقات الصينية - الأمريكية. والأكثر خطورة أن الكونجرس الأمريكي أعد خطة استغرقت أكثر من نصف عام لتلفيق "تقرير لجنة كوكس" [١] .

وأعلنت لجنة كوكس، التابعة لمجلس النواب الأمريكي، في ٢٥ مايو ١٩٩٩ ما أطلقت عليه تقرير تقصي حقائق سرقة الصين أسرارا نووية أمريكية أو "تقرير كوكس". وهذا التقرير الذي يقع في ٨٧٢ صفحة قائم على أساس الاختلاق والتلفيق، والشكوك الوهمية، وتلطيخ سمعة الصين بأنها استخدمت كافة الطرق لسرقة تكنولوجيا نووية أمريكية، وقامت بتعديل رؤوس الصواريخ النووية الصينية ووسائل نقلها، وهددت الأمن القومي الأمريكي بصورة خطيرة. واقترح التقرير مجموعة من "الاقتراحات" تشمل تعزيز القيود المفروضة على تصدير تكنولوجيا للصين.

وزعم "تقرير كوكس" أن الصين قامت بسرقة تكنولوجيا أمريكية خاصة بالصواريخ النووية لأكثر من عشرين عاما. وقامت الصين حكومة وشعبا بالرد على هذا الاتهام الذي يعد مجرد اختلاق ويفتقر إلى القواعد المعمول بها. وذكر المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الصينية أن "تقرير كوكس" مجرد اتهام ينطوي على شائعات مثيرة ووصفه بأنه سخيف ولا يقبله العقل، ويفتقر إلى الأسانيد ومغرض. وقد أثبت التاريخ، وسوف يثبت المستقبل، أن الشعب الصيني كله يتمتع بالحكمة والقدرة على الاعتماد على النفس، والقوة لحماية سلامة البلاد. وانتقدت دائرة الإعلام بمجلس الدولة الصيني النظرية التي قام على أساسها "تقرير كوكس". وأشارت إلى أن "التقرير" اتهم الصين بأنها سرقت أو "حصلت" بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة الأمريكية على تكنولوجيا الدفاع الأكثر تطورا التي حققتها الصين بفضل الاعتماد على نفسها، وحماية استقلالها وسيادتها، ناهيك عن التقنية الخاصة بتنمية الاقتصاد القومي، وأعربت الصين حكومة وشعبا عن غضبها وسخطها الشديد إزاء مثل هذا الاتهام الذي اختلق قصة، وخلط الأبيض بالأسود، وقام على أساس التلفيق والشكوك الوهمية. واتهم

(١) نسبة إلى كريستوفر كوكس النائب الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا. (المترجم).

"التقرير" الصين بأنها قامت لفترة طويلة بسرقة "كافة أنواع التكنولوجيا العسكرية الأمريكية على نطاق واسع. ولكن قراءة التقرير من أوله إلى آخره تكشف أنه يستخدم "فيما يبدو" و"بصفة عامة" و"إذا" و"احتمال" و"ربما" و"المستقبل أو لعل" وغيرها من الكلمات التى تنطوى على التقدير والتخمين، ويفتقر إلى ثمة دليل واقعى، ووقائع ملموسة لا يمكن دحضها، ووصلت به الجرأة والوقاحة إلى أن يقرر أن الصين لديها منظمة "تسرق" على نطاق واسع التكنولوجيا الأمريكية الدقيقة، مما يلحق الأضرار بالأمن القومى الأمريكى. ويعد ذلك أمرا سخيفا لا يقبله العقل.

كما تعرض "تقرير كوكس" للانتقاد من جانب الحكماء ذوى الرؤيا البعيدة فى داخل الولايات المتحدة. وأعرب أحد أعضاء لجنة كوكس وهو أيضا نائب ديمقراطى عن اعتقاده بأن العديد من النتائج التى توصل إليها التقرير واهية ولا تصمد أمام الحقائق، وإنه إذا قضت لجنة تقصى الحقائق مزيدا من الوقت لجمع الأخبار من الشهود، والإنصات إلى الرأى الآخر فإن بعض نتائج تقرير كوكس سوف تطرح أرضا". ويعتقد وزير الطاقة الأمريكى وقتئذ بيل ريتشارد سون أنه "فى الوقت الحاضر" لا يوجد دليل يثبت أن الولايات المتحدة فقدت الكثير من المعلومات النووية" أما الأقاويل المتعلقة بأن الصين تمارس أنشطة التجسس فى الولايات المتحدة تنطوى على المبالغة والتهويل، والكثير من التقديرات والتخمينات تفتقر إلى البراهين الحاسمة. وفى الواقع، إن التقرير ذكر أن الصين سرقت تكنولوجيا رؤوس الصواريخ التى طورتها الولايات المتحدة لمدة أكثر من عشرين عاما، ولكن لم يقدم دليلا واحدا مقنعا. وجاء فى تعليق صحيفة "نيويورك تايمز" أن الحقائق التى أكدها التقرير لا يقبلها العقل، ولا يمكن تصديقها ومعقدة، ونتائج التقرير اعتباطية. واستشهدت الصحيفة بما ذكره رئيس مكافحة التجسس بوزارة الطاقة الأمريكية والمخضرم فى الخدمات السرية بمكتب التحقيقات الفيدرالى بأنه لا توجد معلومات استخباراتية تفرض علينا الاعتراف بأن هناك معلومات نووية فى أيدى الصينيين. كما ذكر مسئولون أمريكيون آخرون، كما اعترف التقرير أيضا، أنه لا توجد طريقة لمعرفة حجم المعلومات التى سُرقت أخيرا، ولا توجد إجابة دقيقة، ولا يوجد مشبوهون تم القبض عليهم. إن هذه القضية تشبه رواية مرعبة ينقصها عدة صفحات

فى آخرها، إنها رواية لها بداية دون نهاية. كما نشرت هذه الصحيفة مقالا بعنوان: "خبراء يتساءلون عن حقائق التقرير" أشارت فيه إلى أن العديد من رجال الاستخبارات الأمريكية تعتريهم الشكوك ويرتابون فى "تقرير كوكس". واعترضت وكالة الاستخبارات المركزية على ماجاء فى هذا التقرير، واعتقدت أنه "لايمكن تقديم أدلة وبراهين تثبت أنه إذا كانت الصين سرقت وثائق أو تصميمات أسلحة نووية من المعامل الأمريكية أم لا". كما استشهد المقال بما ذكره نورم ديكسن عضو لجنة كوكس والنائب الديمقراطى بأن "نتيجة التقرير كُتبت فى ضوء أسوأ التصورات". كما ذكر نائب ديمقراطى آخر يدعى جون كارى أن: "كلمات التقرير أقوى بكثير من حقائقه".

إن "تقرير كوكس" سخيف ولا يقبله عقل، ولكنه جلب أضرارا جسيمة وعميقة للشعب الصينى والعلاقات الصينية – الأمريكية. وبالإضافة إلى "تقرير كوكس" تعرضت هذه العلاقات إلى هجوم آخر وقع فى ٨ مايو عام ١٩٩٩ عندما قامت الطائرات الحربية الأمريكية بقصف السفارة الصينية فى يوغوسلافيا، مما أسفر عن حدوث عمل شائن نجم عنه وفاة ثلاثة من الصحفيين وموظفى السفارة، وإصابة أكثر من عشرين شخصا.

إن العمل الشائن الذى ارتكبته الولايات المتحدة من الهجوم البربرى على السفارة الصينية فى يوغوسلافيا والذى تسبب فى إصابة ووفاة بعض موظفى السفارة أثار غضب وسخط الشعب الصينى. وشهدت المدن الصينية بكين، وشنغهاى، وكانتون، وتشينغدو وشنيغ يانغ وكافة أصقاع المدن الصينية مظاهرات احتجاج صاخبة ضد الولايات المتحدة، ونددت بالأعمال المخزية التى ارتكبتها الولايات المتحدة وحلف الناتو، وأرسلت احتجاجا إلى البيت الأبيض، وأغلقت موقعه على شبكة الأنترنت، وطالبت الولايات المتحدة بالاعتذار، وإجراء تحقيق شامل وواقعى، وإعلان نتائج التحقيق، وإنزال العقاب بمرتكبى الحادث.

وزعمت الولايات المتحدة أن قصف السفارة الصينية لدى يوغوسلافيا يعتبر "تفجيرا بطريق الخطأ"، ويرجع ذلك إلى "فشل الاستخبارات والأجهزة المعنية".

واستخدام خرائط قديمة، واستخدام طرق غير ملائمة لتحديد الأهداف، والاعتماد على معلومات قديمة غير واضحة، وافتقار أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى الاتصال فيما بينها. وفي منتصف يونيو، أرسل الجانب الأمريكي مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص إلى بكين، وقدم للجانب الصيني نتائج التحقيق في قصف السفارة، وقدم توضيحا للجانب الصيني زاعما "أنه يكفي أن نوضح للجانب الصيني أن قصف السفارة يعد خطأ جسيما"، وقد انتهت الولايات المتحدة من التحقيق في هذا الحادث، وبعد ذلك سيتم تحديد المسئول عن الخطأ.

وتعتقد الحكومة الصينية أن مزاعم الإدارة الأمريكية بأن قصف السفارة الصينية لدى يوغوسلافيا ارتكب بطريق الخطأ هي مزاعم واهية. وقبل أن تقوم الإدارة الأمريكية بتقصي حقائق الحادث بدقة، تسرعت وأعلنت أنها استخدمت خرائط قديمة. وجاء في توضيح مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص أنه تم استخدام ثلاث خرائط قديمة، ولا توجد خريطة واحدة جديدة. وفي ٢٥ يوليو التقى وزير الخارجية الصيني بنظيرته الأمريكية أولبرايت في سنغافورة وذكر أن القصف الأمريكي للسفارة الصينية في يوغوسلافيا الحق أضرارا بالغة بالعلاقات الصينية - الأمريكية. وأن الجانب الصيني من الصعب أن يقبل التوضيحات ونتائج التحقيقات التي قدمها الجانب الأمريكي حتى اليوم. ويتعين على الجانب الأمريكي أن يدرك تماما خطورة الحادث، ويعالج المطالب التي قدمها الجانب الصيني بدقة، ويزيل الآثار الوخيمة الناجمة عن هذا الحادث والتي تعاني منها العلاقات الصينية - الأمريكية من خلال التصرفات الواقعية. وقدمت أولبرايت مرة أخرى إعتذارا للجانب الصيني بسبب وقوع هذا الحادث، وذكرت أن الجانب الأمريكي يتقصى حقائق الحادث بدقة، وأن الرئيس كلينتون أرسل مبعوثا خاصا إلى بكين ليطلع الصينيين على نتائج التحقيق. كما يجري الجانب الأمريكي محادثات جادة مع الجانب الصيني لدفع التعويضات في هذا الحادث، وأن الدوائر المعنية بالإدارة الأمريكية تجري تحقيقا لتحديد المسئولية في حادث قصف السفارة. وسيقوم الجانب الأمريكي بإبلاغ نظيره الصيني بنتائج التحقيق في التو. وأن الجانب الأمريكي سيعالج هذه المشكلة معالجة جادة، ويتطلع إلى حلها من خلال التصرفات الواقعية حتى تعود العلاقات الأمريكية - الصينية إلى مجراها الطبيعي.

ونجم عن حادث الهجوم الأمريكي على السفارة الصينية لدى يوغوسلافيا آثارا ونتائج وخيمة وعميقة وبعيدة المدى على العلاقات الصينية - الأمريكية، وأفسد مناخ تحسين وتطوير العلاقات بين الدولتين، وأحدث تغييرا إلى حد ما فى أسلوب وتفكير عامة الشعب فى البلدين، وأرجأ مسيرة تطور العلاقات الصينية - الأمريكية، وألقى بظلال الشكوك على إقامة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة نحو القرن الحادى والعشرين. وفى الوقت نفسه، يجب أن ندرك أنه بالرغم من وقوع الحادث المروع من قصف الولايات المتحدة للسفارة الصينية فى يوغوسلافيا، وما نجم عنه من إصابة ووفاة صينيين، بيد أنه يعد جزءا من العلاقات الصينية - الأمريكية، ولا يمثل تلك العلاقات برمتها ولا يجسد وضعها العام. ولم يغير هذا الحادث الوضع العام للعلاقات الصينية - الأمريكية. وكما ذكر القادة الصينيون أن العلاقات الصينية - الأمريكية السلمية والمستقرة تتوافق مع المصالح الأساسية لشعبى البلدين وشعوب العالم. وبالطبع، إذا أردنا أن نجعل تلك العلاقات تعود إلى مسار تطورها الطبيعى وخروجها من أزمة قصف السفارة الصينية من جانب الولايات المتحدة فإن ذلك يحتاج إلى قيام الدولتين، وخاصة الولايات المتحدة باتخاذ الوسائل الواقعية لإزالة الأضرار الناجمة عن الحادث، وتأكيد تطلعات وثقة شعبى البلدين من جديد إزاء تحسين وتطوير العلاقات الصينية - الأمريكية.

وفى ضوء ما ذكرناه آنفا حول التعريف بالعلاقات الثنائية ومصالح الصين الأساسية، فإن الحكومة الصينية تطالب الجانب الأمريكي بتقديم اعتذار لتفجير السفارة، وإجراء تحقيق فى الحادث، ومعاقبة مرتكبيه من ناحية، وفى الوقت نفسه، تتضافر جهودها مع الجانب الأمريكي لإزالة الآثار الناجمة عن هذا الحادث على العلاقات الصينية - الأمريكية بقدر المستطاع، وجعل العلاقات الثنائية تعود إلى مسار تطورها التطبيعى بصورة سليمة. وفى يوليو عام ١٩٩٩، وافق الجانبان الصينى والأمريكى على قيام الولايات المتحدة بدفع تعويضات قدرها ٤٫٥ مليون دولار أمريكى. وفى سبتمبر، أجرى الرئيس جيانغ زيمين أثناء مشاركته فى مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (آبيك)، الذى عقد فى نيوزيلندا، محادثات مع

كلينتون، حيث بدأ الطرفان الاتصال من جديد. وفى منتصف نوفمبر، توصلت الدولتان إلى اتفاقية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية. وفى أواخر ديسمبر، توصلت الدولتان أيضا إلى اتفاقية حول الخسائر المالية. واستعادت العلاقات الصينية – الأمريكية التحسن والتطور رويدا رويدا.

وعند استعراض التاريخ القصير للعلاقات الصينية -- الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، نجد أنه ليس من الصعب أن ندرك أن تلك العلاقات التى تطورت بشكلها الحالي حتى الآن هى علاقات معقدة، شهدت الاتصال والحوار، والتناقض والمواجهة. ويعد ذلك بصورة رئيسية نتيجة للإستراتيجية والسياسية اللتين تنتهجهما الولايات المتحدة تجاه الصين ويجمعان بين الاتصال والحوار، والحذر من الصين وفرض القيود عليها أيضا.

الفصل الثالث

عالم التعددية القطبية
والعلاقات الصينية - الأمريكية

شهد تكوين العالم تغيرات جذرية منذ نهاية الحرب الباردة. ولم تعد تتواجد التشكيلة ذات القطبية الثنائية، ويظهر العالم اتجاها للتطور نحو القطبية المتعددة فى مرحلة مابعد الحرب الباردة مع تفكيك الاتحاد السوفيتى ونهاية هذه الحرب. وأشار الرئيس الصينى جيانغ زيمين فى المؤتمر الوطنى الخامس عشر للحزب الشيوعى الصينى إلى أن: "اتجاه القطبية المتعددة يشهد تطورا جديدا فى العالم أو فى داخل النطاق الإقليمى وعلى الصعيدين السياسى والاقتصادى وغيرها من المجالات الأخرى، وأن كافة القوة فى العالم تظهر استقطابا وتجميعا جديدين"(١). وفى ضوء هذا الاتجاه الجديد، تقوم كافة الدول الكبرى فى العالم بإجراء تعديلات كبرى على العلاقات فيما بينها فى السنوات الأخيرة، وجسد مسار تطور العلاقات الصينية - الأمريكية هذه الخصوصية.

ومنذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وانطلاقا من تطور السياسة الأمريكية تجاه الصين، وتطور العلاقات الصينية - الأمريكية، يمكن أن نحدد إلى حد ما مسار تطور تلك العلاقات على النحو التالى: التحول من ممارسة الضغط إلى الاحتواء والاتصال (١٩٩٣-١٩٩٦)، ومن الاتصال والاحتواء (١٩٩٦-١٩٩٧) إلى إقامة علاقة

(١) "وثائق المؤتمر الوطنى الخامس عشر للحزب الشيوعى الصينى"، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٧، ص ٤٣

شراكة إستراتيجية (١٩٩٧- ٢٠٠٠). وفى ضوء مسار تطور العلاقات الصينية - الأمريكية، يقوم هذا الفصل بمناقشة العوامل الداخلية الفعالة فى نطاق العلاقات الصينية - الأمريكية وتأثير العوامل الخارجية الفعالة المتبادلة بين الدولتين الكبيرتين على تطور تلك العلاقات. وفى نهاية هذا الفصل، تم أيضا دراسة الشروط الموضوعية لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة، وطرح عدة آراء إزاء الجهود المضنية التى ينبغى بذلها فى هذا الاتجاه.

أولا: اتجاه التعددية القطبية ومسار تطور العلاقات الصينية - الأمريكية

منذ أواخر الثمانينيات حتى مطلع التسعينيات، وحسب التغيرات الهائلة التى شهدتها أوروبا الشرقية وتفكيك الاتحاد السوفيتى، يتوقع عدد غير قليل فى الغرب بأن الصين سوف يؤول مصيرها إلى مصير الاتحاد السوفيتى وأعربوا عن اعتقادهم أن الاستقرار فى الصين سيكون هشا وضعيفا"، وخاصة فى الولايات المتحدة اعتقد كثيرون أن الصين تساوى صفرا تقريبا فى منظومة "القيم الإستراتيجية" الأمريكية، قائلين أن الولايات المتحدة تحتل مكانة ثانوية فى منظومة المصالح الصينية بعد نهاية الحرب الباردة، وعندما وقعت فى الصين "اضطرابات سياسية" فى ٤ يونيو عام ١٩٨٩، طالبوا بالإفادة من هذه الفرصة وممارسة الضغوط على الصين، وتعزيز التغييرات الداخلية فى الصين. وفى المقام الأول، قامت الإدارة الأمريكية بموجب ذريعة تلك الاضطرابات بتحريض الدول الحليفة لها بتطبيق العقوبات السياسية والاقتصادية على الصين. ثم استغل الرئيس بوش الأب مشكلة الاتهامات العسكرية، وحقوق الملكية الفكرية والتبت وغيرها من المشكلات الأخرى - واتخذ سلسلة من الإجراءات التى ألحقت أضرارا بالعلاقات الصينية - الأمريكية، مثل إدراج الصين فى "البند ٣٠١ الخاص" وموضوعه الرئيسى تقصى حقائق الدولة الخصم، واستقبل الزعيم الروحى للتبت الداى لاما فى البيت الأبيض، وأطلق على التبت اسم "الأرض التى أحتلت" عندما وقع على قانون الكونجرس الأمريكى لفرض عقوبات خارجية وغيرها من الإجراءات

الأخرى، وخاصة فى خريف عام ١٩٩٢، ومن أجل خوض الانتخابات الرئاسية لتجديد فترة ولايته، قام بما لم يكن فى الحسبان ولم يتورع عن تخريب البيان الصينى- الأمريكى الصادر فى ١٧ أغسطس حيث وافق على بيع ١٥٠ طائرة حربية من طراز إف-١٦ لتايوان، مما كان له أثر بالغ فى تدهور العلاقات الصينية - الأمريكية.

وبعد أن تولى كلينتون السلطة، لم يقم بتغيير وضع العلاقات المتدهورة بين البلدين فحسب، بل على العكس تمادى فى تطبيق سياسة ممارسة الضغط على الصين أيضا. ولا يعد ذلك شيئا غريبا نظرا لخصوصية الأفكار المثالية نسبيا لدى كلينتون نفسه. وقبل أن يتولى السلطة بفترة طويلة، هاجم كلينتون كثيرا فى خطبه أثناء الانتخابات الرئاسية السياسية التى يتبناها بوش الأب تجاه الصين ووصفها بأنها "مفرطة فى التساهل والتسامح". وطلب بـ"التخلى عن ورقة الصين، وإقامة السياسة الخارجية تجاه الصين على أساس هدف جديد هو: تعزيز الديمقراطية والتعجيل بوضع نهاية لحكم الحزب الشيوعى الصينى"(١). وذكر أنه بالنسبة للولايات المتحدة: "أن الصبر على مضض فى مرحلة الحرب الباردة قد يتسم بهدف، حيث كانت الصين أنذاك تتمتع بثقل وندية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. ولكن الآن قد استسلم خصمنا، ولا يوجد ثمة هدف من اللعب بورقة الصين" (٢) . وبعد أن وصل كلينتون إلى دست الحكم فى ١٩٩٣، نشر Lake المساعد الخاص لشئون الأمن القومى مقالا بعنوان: "توسيع الإستراتيجية" أدرج فيه الصين فى القائمة الرابعة للدول التى يطلق عليها "الدول المشاغبة" أو "الدول المارقة" مع العراق، وإيران، وليبيا والدول الأخرى، ودعا إلى انتهاج سياسة العزلة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية تجاه تلك الدول، ثم نشر بعد ذلك مقالا فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٩٣ تحت عنوان "من الاحتواء إلى التوسع" ودعا فيه أيضا الولايات المتحدة إلى استخدام الضغط والعقوبات بصفتها وسيلة لتطبيق سياسة الديمقراطية التى تتسم بهدف خاص فى العلاقات الأمريكية مع الصين.

(١) "خطة كلينتون الشاملة لبناء البلاد"، (الترجمة الصينية)، دار شينخوا للنشر، طبعة عام ١٩٩٣، ص ٣٩٢

(٢) انظر كتاب: "العلاقات الصينية - الأمريكية تتجه نحو القرن الـ ٢١، تحرير شيا شيه دونغ، وانغ شو جونغ، دار دونغ فنغ للنشر فى بكين، طبعة عام ١٩٩٦، ص ٥٠

ومن ثم، كان أول عمل قام به كلينتون عندما تولى السلطة أنه أصدر فى ٢٨ مايو ١٩٩٣ "أمرا إداريا" يربط بين حقوق الإنسان ومعاملة الصين كدولة أولى بالرعاية، وطالب الصين بتلبية الشروط السبعة المتعلقة بتحسين سجل حقوق الإنسان فى الصين والمذكورة فى الأمر الإداري فى غضون عام واحد، وإلا سيقوم بإلغاء معاملة الصين كدولة أولى بالرعاية عند حلول التوقيت المقرر فى هذا الخصوص. كما أعلن فى ٥ يونيو من العام نفسه، إقامة "إذاعة آسيا الحرة" الهامة الموجهة للصين. وفى ٣ يوليو، اختلقت الإدارة الأمريكية حادث الشاحنة البحرية الصينية "ين خه"، وقامت بتلفيق التهم لهذه الشاحنة بأنها تحمل مواد خام تستخدم فى صنع الأسلحة الكيماوية وتنقلها لإيران، وطاردتها وراقبتها بدون رادع أو وازع فى المياه الإقليمية فى تحد صارخ لمبادئ القانون الدولى. كما قامت الولايات المتحدة تحت ذريعة "مسألة حقوق الإنسان" بإعاقة طلب بكين لتنظيم أولمبياد عام ٢٠٠٠ بكل وسيلة ممكنة.

وتسببت سلسلة الإجراءات التى اضطلعت بها الإدارة الأمريكية فى تدهور العلاقات الصينية- الأمريكية بصورة بالغة، وأثارت حفيظة الشعب الصينى وسخطه، وخاض الشعب الصينى صراعا عنيفا، وجسد الروح الجسورة القوية من "عدم الخوف من الضغوط، وعدم الإيمان بالخرافات. ويعد ذلك بمنزلة أول تحدٍ صارم يواجهه كلينتون بعد أن اعتلى عرش السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية. كما إن المناخ الدولى آنذاك شهد التحسن المستمر للعلاقات بين الصين والدول المتاخمة لها والدول الكبرى الأخرى، وقامت الدول الغربية الكبرى واليابان بإلغاء العقوبات المفروضة على الصين تباعا، وأصاب الإفلاس العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على الصين، ولاسيما بعد أن شهدت العلاقات الصينية- الروسية تطورا إيجابيا نسبيا، وأصدرت قمة رئيسى البلدين التى عقدت فى ديسمبر عام ١٩٩٢ "البيان المشترك لأساس العلاقات المشتركة" بين الصين وروسيا الذى أشار بصورة جلية إلى مناهضة كافة أشكال الهيمنة واستخدام سياسة القوة. ثم اضطر كلينتون إلى إصدار توجيهاته فى صيف عام ١٩٩٣ إلى مجموعة مستشاريه للقيام بمراجعة وبحث سياسته التى ينتهجها إزاء الصين، وتعديل سياسته المتشددة، ووافق فى سبتمبر على "مذكرة العمل" التى

تضمنت انتهاج سياسة "الاتصال واسع النطاق" مع الصين. ويمكن القول أن ذلك يعد نقطة الانطلاق فى المرحلة الثانية، وقاد إلى عقد أول لقاء بين زعيمى البلدين الرئيس الصينى جيانغ زيمين وكلينتون حيث أجريا محادثات رسمية على هامش أول مؤتمر غير رسمى لقادة منظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذى انعقد فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٣، ولكن أوضح كلينتون فى أحاديثه إلى التليفزيون الوطنى الأمريكي أن هذه المرحلة التى يطلق عليها سياسة "الاتصال واسع النطاق" تجمع بين "الاتصالات والتبادلات" و"ممارسة الضغط من أجل التغيير"، وجوهرها الرئيسى الاحتواء مع إجراء الاتصالات.

ومنذ بداية شتاء عام ١٩٩٣ بصفة خاصة، أدركت دوائر الرأى العام الأمريكى وكوكبة من المثقفين المناهضين للصين أنها لم تنهار على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتى وكما كانوا يتطلعون فحسب، بل على العكس من ذلك أصبحت الصين أكثر ثباتا وراسخة القدمين فى الشرق المترامى الأطراف. ولذا قاموا بتغيير أسلوبهم التكتيكى، وتخلوا عن نظرية أن الصين " لا تتمتع بثقل" التى روجوا لها فى السنوات الأولى لنهاية الحرب الباردة، وأثاروا موجة عاصفة وشريرة من "نظرية التهديد الصينى"، وبالغوا فى تقدير القوة الاقتصادية والعسكرية للصين، ووجهوا اتهامات للصين مفادها أنها سوف تمارس بالتأكيد الهيمنة، وتشكل تهديدا للولايات المتحدة عندما تصبح دولة عظمى وقوية. وانتشرت هذه العاصفة الشريرة بعض الوقت فى كافة أصقاع المعمورة تقريبا، واتسمت "بجو مكفهر من الغيوم السوداء"، وحاولت تعبئة القوة الدولية من أجل إرهاب الصين وإرغامها على الاستسلام. وفى الواقع، أن هذه العاصفة جلبت آثارا وخيمة لايستهان بها إزاء السياسة التى ينتهجها الكونجرس الأمريكى وإدارة كلينتون تجاه الصين. ومن ثم، وبرغم الاقتراح الذى طرحته لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية فى التقرير السياسى بعنوان "مستقبل العلاقات الأمريكية- الصينية" الصادر فى مايو عام ١٩٩٤ والخاص بانتهاج "سياسة الاتصال الشاملة"، وقبول كلينتون هذا الاقتراح بصورة مبدئية، وإجراء بعض تعديلات طفيفة على السياسة الموجهة نحو الصين، وزيادة التبادلات بين البلدين، وانفراج جو العلاقات

الثنائية، ولكن سياسة "الاحتواء مع الاتصال" لم تشهد ثمة تغيير بصورة أساسية، ولم يكف الكونجرس الأمريكي والسلطات الإدارية عن اختلاق التناقضات. وشهدت العلاقات بين الدولتين قليلا من الترهلات، ثم سرعان ما أصابها التوتر، وسمحت إدارة كلينتون أخيرا للرئيس التايواني لي تانغ هوى بزيارة الولايات المتحدة في يونيو عام ١٩٩٥، كما أرسلت في ربيع ١٩٩٦ حاملتي طائرات إلى مضيق تايوان للتدخل في الشئون الداخلية للصين. ويعد ذلك حدثا خطيرا هدد الأمن الصيني ودفع العلاقات الصينية- الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ تأسيسها.

ولكن كانت نتيجة ذلك مخيبة تماما للآمال حيث كان رد فعل الصين حكومة وشعبا عنيفا وصارما فاق توقعات الكونجرس الأمريكي وإدارة كلينتون. واستدعت الحكومة الصينية السفير الأمريكي لدى الصين، وقامت في خريف عام ١٩٩٥، وصيف عام ١٩٩٦ بإجراء مناورتين بالصواريخ، وأظهرت للولايات المتحدة الأمريكية وللعالم أجمع الإرادة الصلبة للصين حكومة وشعبا للدفاع عن سيادة الدولة وسلامة الأراضي الصينية.

وفي ضوء تطورات الساحة الدولية، نرى تطور اتجاه مراجهة تكوين عالم التعددية القطبية، حيث قامت الولايات المتحدة بتعزيز الأحلاف العسكرية في أوروبا وآسيا، ولم تأل جهدا في سبيل إقامة عالم أحادى القطب بزعامتها. وبعد أن قدمت الولايات المتحدة خطة توسع حلف الناتو شرقا بصورة رسمية في مؤتمر القمة التاسعة للناتو الذى انعقد في يناير ١٩٩٤، وافق مجلس الناتو في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٩٥ على "بيان إمكانية تنفيذ توسع حلف الناتو شرقا". أما في القارة الآسيوية، أصدر الرئيس الأمريكي كلينتون ورئيس الوزراء الياباني "البيان المشترك حول الضمان الأمنى الأمريكي- الياباني" في إبريل ١٩٩٦ من أجل توسيع آفاق مجالات التعاون العسكرى الأمريكي- الياباني ودور قوات الدفاع الذاتي اليابانية، ويتضمن ذلك تحجيم الأهداف الصينية بصورة جلية.

ولكن، بعد إجراء الانتخابات الفرنسية فى مايو عام ١٩٩٥، قام الرئيس الفرنسى جاك شيراك المفعم بالتفاؤل بعد أن تولى رئاسة الحكومة الجديدة بتأكيد مكانة فرنسا بصفتها دولة كبرى مرة أخرى، وأعرب عن تأييده لإقامة عالم متعدد الأقطاب، وبذل جهودا مضنية لتحسين العلاقات مع الصين، كما شهدت العلاقات الروسية- الصينية تطورا جديدا. وبعد أن أعلنت الدولتان إقامة "علاقة شراكة بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين" بصورة رسمية فى سبتمبر عام ١٩٩٤، قررتا أيضا فى بيان مشترك جديد صدر فى إبريل عام ١٩٩٦ تأسيس "علاقة شراكة وتعاون إستراتيجية موجهة نحو القرن الحادى والعشرين قائمة على أساس الثقة المتبادلة" ودفع ذلك علاقات البلدين مرة أخرى إلى مرحلة جديدة من التعاون الإستراتيجى، ولاسيما عندما انعقد فى بانكوك لأول مرة "مؤتمر القمة الأوروبية-الآسيوية" فى مارس عام ١٩٩٦ الذى لم تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية، وحظيت الصين فى المؤتمر باهتمام واسع النطاق، ويوضح ذلك أن الصين لم تقع فى شرك العزلة والتناقض جراء الضغوط الأمريكية والدعاية المحمومة لـ"التهديد الصينى"، وأصبحت المحاولات الدولية للدبلوماسية الصينية أكثر اتساعا وعمقا. وفى ضوء هذه الأوضاع، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من خريف ١٩٩٥ إلى ربيع عام ١٩٩٦ مناظرة كبرى حول السياسة تجاه الصين، شارك فيها المثقفون من الدوائر السياسية والأكاديمية والتجارية الذين أعربوا عن سخطهم وانتقادهم للسياسة التى ينتهجها الكونجرس الأمريكى وإدارة كلينتون تجاه الصين. واقترح المجلس القومى للعلاقات الأمريكية- الصينية والمجلس الوطنى الأمريكى للسياسة الخارجية وغيرهما من خزائن الأفكار إعداد تقارير بحثية حول هذا الموضوع، ومطالبة إدارة كلينتون بتغيير سياستها نحو الصين، وتحسين العلاقات الصينية- الأمريكية. ولاسيما فى ربيع عام ١٩٩٦ عندما قدم مجلس العلاقات الخارجية تقريرا سياسيا بعنوان "إعادة التوازن فى العلاقات الأمريكية- الآسيوية" اقترح فيه: "أن يعقد الرئيس الأمريكى والقادة الصينيون اجتماعا رفيع المستوى مرة على الأقل سنويا، وأن يتم إجراء محادثات واجتماعات عمل على المستوى الوزارى بين أعضاء برلمانى البلدين، وتعميق الاتصالات غير الرسمية بين الأوساط

التجارية والأكاديمية والمجموعات الإنسانية فى الدولتين. وفيما يتعلق بمشكلة تايوان، فقد أكد التقرير أن السياسة الأمريكية لا يمكن السماح لها بأن تكون متقلبة بسبب تعرضها للمجموعات المأجورة التى تقوم بترويج الشائعات، ويجب أن تتطابق وجهات النظر لكل من السلطات الإدارية والكونجرس الأمريكى. وإذا تأملنا الأحاديث العلنية التى أدلى بها بعض السياسيين الأمريكيين بعد صدور التقرير مباشرة، نجد أن إدارة كلينتون تقبلت الاقتراح الذى جاء فى هذا التقرير بصورة مبدئية. وفى ١٦ مايو من العام نفسه، ألقى كلينتون خطابا حول السياسة فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب فيه عن آماله فى "تحسين العلاقات مع الصين"، وأكد مجددا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بسياسة "صين واحدة". وفى ١٧ مايو، ألقى وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر كلمة بعنوان: "المصالح الأمريكية والعلاقات الصينية- الأمريكية" فى الجمعية الآسيوية بنيويورك، أكد أيضا بشدة التزام بلاده بسياسة "صين واحدة"، وأعلن بصورة رسمية أن: "قادة البلدين يتعين عليهم عقد اجتماعات رفيعة المستوى ومنتظمة". وفى يوليو، دعا الرئيس كلينتون بنفسه إلى عقد اجتماع ضم كبار المسئولين المعنيين فى الوزارات ومستشاريه الذين بحثوا السياسة تجاه الصين بصورة شاملة. وطبقا لما جاء فى المقال الذى نشره الرئيس السابق للمجلس القومى للعلاقات الأمريكية- الصينية لامبتون فى مجلة "الأبحاث الآسيوية" فى العدد الصادر فى ديسمبر عام ١٩٩٧ بعنوان "هل تعلمت الصين وكلينتون أمريكا بعض الدروس أم لا ؟"، فإن نتيجة هذا الاجتماع جعلت إدارة كلينتون تدرك الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الصينية- الأمريكية، وأنها ليست "علاقات عادية فى مجالى التجارة والتكنولوجيا أو علاقات ثنائية لتعزيز حقوق الإنسان، بل إنها علاقات تتعلق بالسلم والحرب". وفى الوقت ذاته، أدركت أيضا "أن الدروس المستقاة من مثل ذلك النوع من العلاقة الإستراتيجية ترتبط ارتباطا كبيرا بعلاقة دولة كبرى، وعندما تدهورت العلاقات بين بكين وواشنطن زادت مخاوف دول شرق آسيا، وربما جعل ذلك واشنطن وطوكيو تضطلعان بالتصرفات التى جعلت الصينيين يشعرون بالتعاون غير الآمن. وبالمثل، زيادة التصادم بين واشنطن وبكين قد جعل الأخيرة يقع اختيارها على توثيق الاقتراب

من موسكو". وذكر الرئيس كلينتون فى هذا الاجتماع: "أنه بعد تقييم الصينيين والقادة الصينيين؛ ناهيك عن تقييم طبيعة التغييرات التى شهدتها الصين وفهم وجهات نظرهم نحو العالم والأمريكيين فإننى توصلت إلى الاستنتاج الآتى ومفاده أن سياستنا السابقة كانت غير صحيحة". وبعد ذلك اعترف كلينتون علنا أثناء لقاء صحفى مع جريدة "نيويورك تايمز" أن سياسته تجاه الصين فى المرحلة السابقة كانت خاطئة، وأعرب عن أمله فى التوصل إلى قناة اتصال مع الصينيين، وتطوير علاقات أكثر ثراء وإيجابية مع الصين. واستعرض كلينتون فى هذا الاجتماع رسم سياسة جديدة تجاه الصين وتشمل أربعة مجالات هى:

أولاً: فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، وفى ظل الظروف العادية تعبر الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامها من خلال إجراء الحوار وليس اللجوء إلى المواجهة العلنية.

ثانيًا: المناقشات مع بكين تتركز على المصالح المشتركة.

ثالثـًا: يكمن هدف "الحوار الإستراتيجى" فى زيادة الاهتمام ومراقبة المصالح الأمنية.

رابعـًا: فى بداية فترة ولاية كلينتون الثانية سيتم إقرار تبادل الزيارات بين كبار القادة فى البلدين.

وحتى إن كانت هذه السياسة على هذا النحو، فإنها مازالت تشتمل على الاحتواء، ومن ثم يمكن أن نطلق عليها سياسة "الاتصال مع الاحتواء"، أو كما أطلق عليها بعض الباحثين الأمريكيين "احتواء لين" يعد واقعيا إلى حد ما. ويقدم جوزيف ناى المساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكى والمسئول عن شئون الأمن الدولى فى إدارة كلينتون إيضاحا لـ"سياسة الاتصال" على النحو التالى: "إن الاتصال لم يكن سياسة محددة بقدر ماكان أسلوبا يشمل فى حد ذاته عناصر تفيد فرض القيود، ولم توضح إطلاقا إستراتيجية "الاتصال البناءة" كيفية معالجة المشكلات العويصة مثل تايوان والتجارة

أو حقوق الإنسان وغيرها. إن سياسة الاتصال لم تمنع كلينتون من إرسال حاملتين الطائرات إلى تايوان فى عام ١٩٩٦، كما لم تثبط عزمه عن ضرورة تلبية الصين للشروط الملائمة المتمسك بها حتى تتمكن من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"[١] .

وقد استمرت سياسة الاتصال هذه حتى خريف عام ١٩٩٧ عشية زيارة الرئيس جيانغ زيمين للولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت علاقات البلدين خلال تلك الفترة تحسنا نسبيا. وانتهز جيانغ زيمين وكلينتون فرصة عقد المؤتمر غير الرسمى لزعماء منظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والاحتفال بمرور خمسين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، وعقدا الاجتماع الرابع بينهما. كما زادت التبادلات بين كبار مسئولى البلدين بصورة واضحة. ولكن توترت علاقاتهما بعض الوقت جراء مشكلة أطلق عليها بيع "قطع غيار للرادارات" لباكستان، وتم التوصل إلى حلول "أفضل نسبيا" لمشكلتى حقوق الملكية الفكرية والدولة الأولى بالرعاية تباعا. وشكل ذلك أساسا من أجل دفع الصين والولايات المتحدة إلى "تكريس جهودهما لاقامة شراكة إستراتيجية بناءة".

ومع استمرار التنمية الاقتصادية المتسارعة فى الصين زادت مكانتها التى تتبوأها على الصعيد الدولى يوما بعد يوم، وأدرك كلينتون أيضا أهمية الصين، وأهمية العلاقة الأمريكية- الصينية أكثر فأكثر. وفى نوفمبر عام ١٩٩٦، قدم كلينتون لأول مرة اقتراحا لاقامة علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أثناء إلقاء كلمة فى البرلمان الأسترالى. ولكن كانت الآراء داخل إدارة كيلنتون متباينة آنذاك، ولاسيما من جانب وزير الخارجية كريستوفر الذى كانت وجهة نظره مختلفة، ومن ثم وُضع هذا الاقتراح على الرف. ولكن فى الفترة من عام ١٩٩٧ حتى النصف الأول من عام ١٩٩٨، شهدت الصين أربعة أحداث كبرى تباعا غيرت آراء الساحة الدولية تجاه الصين هى : أن الزعيم دينج شياو بنج عاجلته المنية فى عام ١٩٩٧، وتسلم الجيل

(١) جوزيف ناى : "نهضة الصين ومستقبل آسيا" ، ومستقبل ، مجلة "الحياة" البريطانية ، الصادرة فى شتاء عام ١٩٩٧

الثالث من القادة الصينيين السلطة بلا أى عائق، وحافظت الصين على الاستقرار السياسى فى داخل البلاد واستمرت التنمية الاقتصادية المتسارعة، ولم يحدث ما تنبأت به الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية وأطلقت عليه "صراع السلطة" واضطراب الوضع السياسى. ثم عادت هونغ كونغ إلى السيادة الصينية فى أول يوليو عام ١٩٩٧، وقد أثبتت أحداث عام واحد أن الصين تنفذ بثبات سياسة "دولة واحدة ونظامان" و"سكان هونج كونغ يحكمون هونج كونغ"؛ وتبددت شكوك وارتياب الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول. وفى أكتوبر عقد الحزب الشيوعى الصينى المؤتمر الوطنى الخامس عشر وأعلن للعالم أن الصين تتمسك بالإصلاح والانفتاح، وتقوم بزيادة تعميق الإصلاح، وتكرس جهودها لتحقيق التحديث فى القرن الحادى والعشرين عندما تحتفل بمرور مائة سنة على تأسيس الصين، وبناء الصين حتى تصبح دولة اشتراكية قوية وثرية وتتمتع بالديمقراطية والتمدن. وفى ربيع عام ١٩٩٨، انعقدت الدورة التاسعة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى بنجاح واختارت هيئة قيادية حكومية جديدة تكرس جهودها للإصلاح والتقدم صوب القرن الحادى والعشرين. ولذلك تم تبديد المخاوف التى كانت تعترى الدول الغربية بعد وفاة دينج شياو بنج من جراء عما إذا كانت الصين ستمضى قدما فى سياسة الإصلاح أم لا. وعلى الصعيد الدولى، وفى إبريل عام ١٩٩٧، أصدرت الصين وروسيا بيانا مشتركا حول التعددية القطبية، وأعلنتا بصورة جلية أنه يتعين نبذ "أفكار الحرب الباردة" ومناهضة التكتلات السياسية. وفى مايو، قررت الصين وفرنسا إقامة شراكة كاملة. وأعلنت الدول الرئيسية فى الاتحاد الأوروبى فى مؤتمر حقوق الإنسان، الذى عقد فى جنيف فى ربيع عام ١٩٩٧، أنها لن تشارك مرة أخرى فى المشروع المناوئ للصين الذى تحرض عليه الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الأخيرة تعانى من عزلة غير مسبوقة. وفى صيف عام ١٩٩٧، شهدت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية ما لبثت أن امتدت إلى كوريا الجنوبية واليابان، وتطورت حتى أصبحت أزمة اقتصادية خطيرة، وانخفضت قيمة عملات تلك الدول انخفاضا كبيرا. ولكن، ظلت الصين تتمسك بقيمة عملتها، وأوضحت للمجتمع الدولى أن الصين دولة كبرى تتحلى بالمسئولية. ويجسد ذلك كله مكانة الصين ودورها فى الاتجاه نحو التعددية القطبية والذى أصبح أكثر بروزا وجلاء.

وفى ظل تلك الظروف، شاركت وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة مادلين أولبريت فى مراسم انتقال سيادة هونج كونج إلى الصين الأم فى يوليو عام ١٩٩٧، وسلمت رسالة تهنئة من الرئيس الأمريكى كلينتون إلى نظيره الصينى، وأعلنت بصورة رسمية تطلع الدولتين إلى إقامة "علاقة شراكة إستراتيجية موجهة نحو القرن الحادى والعشرين"، ثم أعلنت تأييدها لأول مرة بصورة علنية لقيام الدولتين بتأسيس تلك العلاقة أثناء اجتماعها مع نائب رئيس مجلس الدولة الصيني تشيان تشى شين فى ماليزيا. وفى أغسطس، قدم مساعد وزير الخارجية الأمريكى المسئول عن شئون آسيا والمحيط الهادىء تنالي إيضاحا بسيطا حول علاقة الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين أثناء زيارته لليابان. وفى الثلث الأخير من شهر أكتوبر، وأثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية أصدر جيانغ زيمين والرئيس كلينتون "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" وأعلنا رسميا موافقة الطرفين على "بذل الجهود المشتركة من أجل إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الدولتين"، مما دفع العلاقات الصينية- الأمريكية إلى مرحلة جديدة أيضا. وأثناء زيارة الرئيس كلينتون للصين فى يونيو عام ١٩٩٨، قرر الطرفان الصينى والأمريكى "عدم قيام أحد الطرفين بتوجيه الأسلحة الإستراتيجية التى يمتلكها نحو الطرف الآخر فى المستقبل"، وقدما توضيحا للعالم مفاده أن "الصين والولايات المتحدة الأمريكية دولتان تجمعهما شراكة تعاون، وليسا خصمين". وبالإضافة إلى ذلك، أصدر زعيما الدولتين أيضا بيانا مشتركا يتعلق بثلاث مشكلات إقليمية وعالمية وهى: مشكلة التجارب النووية فى جنوب آسيا، وبروتوكول "اتفاقية الأسلحة البيولوجية"، ومشكلة الألغام التى تفتك بالأشخاص. ويمكن القول أن بعض تلك النتائج الإيجابية تعد بمثابة بداية للجهود المضنية التى بذلتها الدولتان من أجل إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة، وسوف ينجم عنها آثارا كبيرة وبعيدة المدى على السلم والاستقرار والتطور فى العالم، ناهيك عن الاتجاه نحو التعددية القطبية.

ويوضح ما ذكرناه آنفا أنه منذ نهاية الحرب الباردة يتوافق مسار تطور العلاقات الصينية- الأمريكية -من حيث المبدأ- مع اتجاه تطور التعددية القطبية فى السنوات الأخيرة. وفى عبارة أخرى، أن تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين والولايات

المتحدة يعد نتيجة حتمية لتطور اتجاه التعددية القطبية. وفى عبارة ثالثة، يمكن القول أن الولايات المتحدة تحولت من ممارسة الضغوط إلى الاحتواء مع الاتصال، ثم تحولت أيضا إلى سياسة الاتصال والاحتواء، وفى نهاية المطاف أخذت بزمام المبادرة واقترحت إقامة علاقة شراكة إستراتيجية، ويعد ذلك بمنزلة الوضع العام للتعددية القطبية فى العالم.

وسادت وجهة نظر فى أوساط الباحثين، فى داخل الولايات المتحدة وخارجها، انطلاقا من اعتقادهم بأن الصين تؤكد التعددية القطبية العالمية "بهدف وقف تقدم الولايات المتحدة ومعاملتها معاملة الند للند. ويعتقد الباحث اليابانى تشوجيانغ ايرن: "إن التعددية القطبية تعد نوعا من وجهة النظر تجاه العالم، ولم تعتبرها الصين نوعا من الإستراتيجية وأعلنت عنها بصورة علنية. ولكن، ندرك من خلال الممارسات الأخيرة أن الصين لديها هدف وقف تقدم الولايات المتحدة نحو إقامة عالم أحادى القطب"[١]. ويذكر أيضا Parr المساعد الخاص السابق لشئون الأمن القومى أثناء حكم الرئيس ريجان وبوش الأب والمدير الحالى للمركز السياسى لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء أن: "الصين تسعى وراء إقامة التعددية القطبية العالمية من أجل إعاقة تقدم الولايات المتحدة"[٢].. وتتناقض هذه المقولة مع الحقيقة. ففى المقام الأول، ليست التعددية القطبية نوعا من الإستراتيجية أو التكتيك، ولكنها تشير إلى الدول الرئيسية الكبرى أو التكتلات الدولية فى العالم نتيجة تعزيز القوة الشاملة للدول، وظهور تغيّرات فى موازين القوى واتجاه تطور العلاقات المتبادلة. ويعد ذلك أمرا موضوعيا قائما بذاته، ولا توجد دولة تستطيع "إقامة" تلك القطبية بصورة مصطنعة. وفى هذا الخصوص أشارت الصين بصورة موضوعية إلى تواجد مثل ذلك الاتجاه، وتعتقد أنه لا توجد أى قوة تستطيع مقاومته وما يطلق عليه فكر عالم أحادى القطب ليس واقعيا،

(١) تشو جيانغ ايرن "الصين تقيم علاقات فى كافة الاتجاهات من جديد"، المجلة اليابانية، "أخبار كوريا واليابان"، الصادرة فى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٧

(٢) Douglas Paal: "The United States and China: A new Era of Relations?" A Paper for the 12 th Asia Padific Roundtable, May 31 - June 4, 1998, Kuala Lumpur.

وبالتالى لا يمكن تحقيقه. وتعتقد الصين أن التعددية القطبية تسهم فى تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية فى العالم، ويستفيد منها النظامان الدوليان السياسى والاقتصادى فى إقامة نظامين دوليين سياسى واقتصادى يتسمان بالعدل والعقلانية والمساواة. ومن ثم، على الصعيد الدبلوماسى، تبذل الصين الجهود المضنية بالتعاون مع روسيا وفرنسا من أجل دفع تطور التعددية القطبية إلى الأمام. ولكن يجب أن ندرك أنه إذا لم يتوفر الشرط المسبق من تعزيز القوة الشاملة للدول، فإن الجهود الدبلوماسية تصبح غير ذات جدوى. ولكن -بلاشك- يعد تطور اتجاه التعددية القطبية بمنزلة أكبر عقبة أمام أى دولة تمارس الهيمنة.

ولذلك، ترفض الولايات المتحدة الأمريكية قبول عالم متعدد الأقطاب على كافة الأصعدة النظرية والمفاهيم الأيديولوجية والعاطفية، وتفكر بقلب واحد فى إقامة عالم أحادى القطب موحد تحت سيطرتها. وما كادت الحرب الباردة تضع أوزارها، حتى قدم البروفيسور فرانس فوكوياما بجامعة هارفارد الأمريكية نظرية "نهاية التاريخ" إنطلاقا من اعتقاده أنه مع "سقوط الشيوعية من عليائها" فإننا نرى الآن بعيوننا نهاية التاريخ، ويعنى ذلك أن "الديمقراطية الليبرالية تعتبر الشكل النهائى الذى تعرفه البشرية للحكم السياسى والذى ينتشر على نطاق واسع فى أنحاء المعمورة". وأعلن الرئيس بوش الأب، عندما كان يذكى الحماس لتحقيق النصر فى حرب الخليج، اعتزامه إقامة "نظام عالمى جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حسب وجهة النظر الأمريكية إلى القيم، وقام بالدعاية لـ"السلام فى ظل السيطرة الأمريكية". وفى السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة، ومع تعاظم قوة النمو الاقتصادى داخل الولايات.المتحدة الأمريكية، واقتفاء العالم الغربى الخطوات الأمريكية، ظهرت كوكبة فى داخل الولايات المتحدة من محترفى السياسة والباحثين الذين نسوا أنفسهم، وأسكرتهم نشوة النجاح، وأصابهم داء التضخم الذهنى، وقاموا بالترويج لما أطلقوا عليه "الهيمنة العالمية الرحيمة"، وتشدقت أفواههم بأن السلام العالمى الذى تصر عليه الولايات المتحدة تحت سيطرتها، أوجد عصرا لم يكن موجودا قبل القرن العشرين، وشهد السلام والهدوء الدوليين اللذين قلما يعرفهما تاريخ البشرية، ولم تأل الولايات المتحدة جهدا فى

مناهضة إقامة عالم متعدد الأقطاب أو تواجد وجهة نظر التعددية القطبية، وحتى مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق بروزنسكى شارك فى هذه المنظومة الغوغائية الكبرى، وذكر فى كتابه الجديد (لعبة الشطرنج الكبرى) أن الولايات المتحدة الأمريكية لكى تحافظ على "مكانتها القيادية فى القرن الحادى والعشرين" يتعين عليها إعداد نفسها للاضطلاع بلعبة شطرنج أوروبية- آسيوية تمتد على رقعة واقعة تحت سيطرتها من لشبونة إلى فلاديفوستوك Vladivostok(فى الاتحاد السوفيتى السابق) وطوكيو. وفى خطاب ألقاه بمناسبة توليه فترة ولايته الثانية فى أول يناير عام ١٩٩٧، صرح الرئيس الأمريكى كلينتون أن بلاده سوف تقود عالم يتألف من جميع الدول الديمقراطية.

وفى الواقع، أن تاريخ البشرية شهد هيمنة دولة ما قوية على منطقة ما، مثل ماحدث فى أوروبا فى عصر لويس الرابع عشر ونابليون فى فرنسا، والإمبراطورية الألمانية وهتلر ألمانيا وغيرها من الدول الأخرى. ولكن لم يظهر أبدا عالم أحادى القطب حقا يهيمن على العالم بزعامة دولة عظمى. وحقيقة العالم الموضوعية تتألف -دائما وأبدا- من مراكز قوى متعددة. ويوجد عالم التعددية القطبية منذ زمن بعيد. ففى القرن التاسع عشر وأواخر النصف الأول من القرن العشرين، شهدت أوروبا الصراع والتناحر المتبادلين بين الأبطال، والمناورات بين المجموعات السياسية المختلفة. وبعد الحرب العالمية الثانية، وبرغم أن تشكيلة القطبين تربعت على عرش المعمورة، ولكن بعد نهوض الدولتين المهزومتين وهما جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان فى الستينيات والسبعينيات، فضلا عن نهوض أغلبية الدول النامية، وخاصة ازدهار الصين الجديدة، أحدث ذلك تغييرا كبيرا فى موازين القوى العالمية. وفى مواجهة هذه الحقبة، اضطر الرئيس الأمريكى نيكسون فى مطلع حقبة السبعينيات الاعتراف بأن العالم يوجد به مركز يضم خمس قوى كبرى هى: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى، واليابان، والصين وأوروبا الغربية. كما أدرك أن الشئون الدولية لا يمكن أن تضطلع بها الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها. وفى مطلع الثمانينيات توقع كيسنجر أيضا أن الدولتين العظميين فى تسعينيات القرن العشرين سوف تتلاشى صلاحيتهما للسيطرة

على العالم رويدا رويدا، وأن "مستقبل العالم يضم الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى، والصين، والهند وأوروبا".

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، وفى عملية قيام الولايات المتحدة بتكريس جهودها لاقامة عالم أحادى القطب بزعامتها، شهد اتجاه إقامة عالم متعدد الأقطاب تطورا مطردا أيضا. وفى أوائل عام ١٩٩٣، توقع المستشار الألمانى هلمت كول بأنه فى أوائل القرن الحادى والعشرين يتكوّن العالم من خمس دول كبرى هى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى، والصين، واليابان وروسيا، وفيما يبدو أن ذلك أصبح إجماعا بين السواد الأعظم من السياسيين والإستراتيجيين فى العالم. ومنذ نهاية الحرب البارة، وبالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة العظمى الوحيدة، فإن ألمانيا وفرنسا أصبحتا محور ارتكاز الاتحاد الأوروبى وتتعاظم قوتهما باطراد والصين لم يأل مصيرها مثل الاتحاد السوفيتى كما تنبأت الدول الغربية فحسب، بل أصبحت أكثر قوة وثراء، وأصبحت أيضا قوة مهمة للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين وتوطيدهما، وبرغم أن اليابان فى الوقت الحاضر تجتاز مرحلة الركود الاقتصادى المطرد والإصلاح السياسى العاجل، بيد أنها سوف ترقى فى نهاية المطاف إلى مصاف الدول السياسية الكبرى فى العالم بصفتها القوة الاقتصادية الثانية فى العالم وتضطلع بالإصلاحات والتغييرات. وبرغم أن روسيا بصفتها الدولة الوارثة للاتحاد السوفيتى السابق، تعانى من وهن آلام المخاض العنيفة، واضطراب الوضع الاقتصادى، والأزمة الاقتصادية، لكن إحياء مكانة الدولة قد أصبح إجماعا ورغبة للشعب بأسره، حيث إن روسيا عضو دائم فى مجلس الأمن الدولى، وقوتها العسكرية تتبوأ المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة، وأثبتت الأحداث أن حلمها لتصبح "دولة غربية ديمقراطية" على غرار الولايات المتحدة من المستحيل أن يصبح حقيقة. وبالنسبة لمنطقة أسيا والمحيط الهادئ، فإن حقيقة التعددية القطبية على الصعيدين السياسى والاقتصادى قد بدأت فى منتصف حقبة السبعينيات. وبعد انتهاء الحرب الباردة، تسارعت خطى مسيرة التعددية القطبية فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، وشهدت تغيرات عميقة فى تكوين قوتها. وتشكل وضع جديد -من حيث المبدأ-

حتى الآن يضم خمس قوى تتألف من الصين، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبى التى تعد مركزا للعلاقات والتفاعلات المتبادلة. وقد تصبح الهند مركز القوة السادسة فى هذه المنطقة فى غضون السنوات العشر الأولى من القرن الحادى والعشرين. ويعد ذلك بالضبط ما نقصده من قولنا دائما إقامة عالم واقعى من "دولة عظمى ودول قوية متعددة" أو الأكثر صوابا أن نقول أن محور هذا العالم يضم القوى المتعددة المهمة والرئيسة.

وبرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالتعددية القطبية فى العالم، لكنها فى الواقع تدرك بنفسها أن هناك قوى متعددة فيه تشهد فى الوقت الحاضر تطورا وتعاظما بلا انقطاع، وتستخدم أحيانا "التعددية" لوصف ذلك الوضع الحالى. واعترف بروزنسكى فى كتابه "لعبة الشطرنج الكبرى" أن مكانة الولايات المتحدة، بصفتها الدولة العظمى الوحيدة لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، وشبه إستراتيجية الجغرافيا بلعبة الشطرنج، كما شبه أوروبا وآسيا بـ"رقعة شطرنج تبدو بيضاوية قليلا"، قائلا بإن المتنافسين فوق تلك رقعة الشطرنج ليسا اثنين، بل هناك عدد من لاعبى الشطرنج من ذوى المهارات غير المتكافئة"، ويوجد على الأقل "خمسة من لاعبى الشطرنج يتمتعون بالإستراتيجية الجغرافية، وخمس دول محورية تتمتع بالجيوبولوتيكية هى: "فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، والهند".

وأعرب عن اعتقاده بأنه لا ريب أن "بريطانيا واليابان، وإندونيسيا برغم أنها دول مهمة لكنها لا تتمتع بمهارات لاعبى الشطرنج"[1]. وفى الواقع، يعد ذلك وصفا لخريطة عالم متعدد الأقطاب برغم أنه لم يستخدم فى كتابه مقولتى "القطبية المتعددة" أو "عالم متعدد الأقطاب". وتعتقد الإدارة الأمريكية فى وثائقها الرسمية أنه قبل عام ٢٠١٥ لا يوجد فى العالم أى خصم عالمى يمكن أن يكون ندا لها من جهة، ولكن، من جهة أخرى تضطر إلى تأكيد أنه من الآن حتى عام ٢٠١٥ يوجد سبب لتفترض أنه ستوجد

(١) انظر الترجمة الصينية لكتاب "لعبة الشطرنج الكبرى"، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٨، ص ص ٤٢، ٥٥

دولة إقليمية كبرى ذات طموحات عظيمة وتتمتع بالتطلعات الواسعة والطرائق لتحدى المصالح الأمريكية عسكريا. كما تقر الولايات المتحدة أنه بعد عام ٢٠١٥ ستظهر دولة أو دولتان كبيرتان وإقليميتان أو منافس عالمى قوى.

وفى ضوء تحليل إدارة كلينتون وتقييمها للوضع الدولى فى الوقت الحالى والمستقبل، بدأت فى ربيع عام ١٩٩٤ بعد أن تولت السلطة الاضطلاع بتعديل "إستراتيجية التوسع" لتصبح "إستراتيجية المشاركة والتوسع"، وأكدت "حتمية المشاركة"، وأعربت عن اعتقادها أنه من خلال "المشاركة" تستطيع الحفاظ على علاقة الشراكة أو التعاون مع الدول الحليفة، وكافة الدول الكبرى تستطيع الحفاظ على الزعامة. وفى ربيع عام ١٩٩٥، قدم وزير الخارجية الأمريكى الأسبق كريستوفر إيضاحا أكثر جلاء قائلا: يتعين على الولايات المتحدة أن تظفر بتأييد الدول الحليفة والأصدقاء والمؤسسات الدولية" و"الحفاظ على علاقات بناءة مع الدول الكبرى فى العالم إذا أرادت أن تتبوأ مكانة الزعامة". وفى يونيو عام ١٩٩٨، وفى عشية زيارته للصين، ألقى كلينتون خطابا فى جمعية الجغرافية القومية الأمريكية فى واشنطن جاء فيه: "فيما يبدو لايمكن تحقيق محاولة عزل الصين بل قد نعرض أنفسنا وسياستنا للعزلة، إذا كنا لا نحظى بتأييد أصدقائنا والدول الحليفة لنا فى كافة أصقاع المعمورة، أو نقول أنهم لا يرغبون فى تأييد تصرفنا هذا". ويعد ذلك حقيقة العالم متعدد الأقطاب التى لا تستطيع أن تتجاهلها الولايات المتحدة.

ثانيًا : تأثير العوامل الخارجية على العلاقات الصينية- الأمريكية

قامت كافة الدول الكبرى، فى ظل ذلك التكوين المتعدد الأقطاب، بتأسيس علاقات فيما بينها تتسم بالاعتماد المتبادل والمنافسة المتبادلة، وإقامة علاقات تفاعل وتعاون متبادلين أيضا. والقوى المهمة فى العالم لها تأثيرات إيجابية أو سلبية ومتبادلة على العلاقات الصينية- الأمريكية. ومن بين تلك التأثيرات تعد العلاقات الداخلية المتبادلة بين ثلاثة أطراف مثل: الصين والولايات المتحذة الأمريكية، وروسيا، والصين والولايات المتحدة واليابان، والصين والولايات المتحدة ورابطة الآسيان، والصين والولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبى وغيرها من العلاقات الثلاثية القائمة على هذا النحو تتسم بأكبر تأثير على العلاقات الصينية- الأمريكية. وتحليل العلاقات المتبادلة القائمة بين ثلاثة أطراف داخل بعض تلك القوى المهمة يساعدنا على زيادة تعميق فهمنا لأحوال تطوير العلاقات الصينية- الأمريكية، والتنبؤ بالآفاق المستقبلية لتطوير تلك العلاقات.

(١) العلاقات بين الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة واليابان

بسبب انتهاء الحرب الباردة وتمزق أوصال الاتحاد السوفيتى، تضاءلت مكانة روسيا وأهميتها الإستراتيجية نسبيا، وأصبحت أهمية العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكثر بروزا، كما أصبحت أساس الوضع السياسى والاقتصادى والأمنى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحور الرئيس لهيكل العلاقات الدولية لهذه المنطقة. وفى السنوات الأخيرة، أيد بعض السياسيين والباحثين اليابانيين إقامة "علاقات طبيعية بين أكثر من ثلاثة أطراف تشمل اليابان والولايات المتحدة والصين"، وذلك حتى تمارس اليابان سياسة الدولة الكبرى. ونشر البروفيسور تشونغ شى بجامعة جنيغ وانغ شين اليابانية مقالا فى المجلة الشهرية "الصوت" فى عام ١٩٩٣ بعنوان: "تعديل علاقة الأطراف الثلاثة: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين هو الموضوع الرئيس للدبلوماسية اليابانية" جاء فيه: "أن العامل الذى يحدد مصير اليابان ليس التهديد الروسى، بل يكمن فى علاقة الأطراف الثلاثة الولايات المتحدة والصين واليابان". وأعرب وزير الخارجية اليابانى الأسبق أيضا عن اعتقاده بأنه: "فى عملية إقامة نظام عالمى جديد يحل محل نظام القطبين القديمين، تتسم التغيرات فى العلاقات اليابانية- الأمريكية- الصينية بأهمية متزايدة". وفى الصين والولايات المتحدة الأمريكية يزداد عدد الذين يولون اهتماما بالعلاقة بين الأطراف الثلاثة الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان برغم اختلاف وجهات نظرهم الإستراتيجية. وذكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر: "أن العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعد شرطا مسبقا لإقامة علاقات طيبة وطويلة الأمد بين الولايات المتحدة واليابان، كما تعد أيضا شرطا لإقامة علاقات طيبة بين الصين واليابان".

ولكن، الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة واليابان لا تمثل نظاما" يتسم بتوازن القوى". ففى مجال القوة، تعد الولايات المتحدة دولة كبرى وعظمى، واليابان ثانى أكبر دولة اقتصادية فى العالم، أما الصين فهى أكبر دولة نامية فى العالم، وهناك فروق محددة فى القوة الشاملة للأطراف الثلاثة. ومن ثم، فالتأثيرات المتبادلة بين تلك الأطراف ليست متكافئة، وعلاقاتها ليست متوازنة ومعقدة أيضا.

ويوجد بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان علاقة تحالف، ويعتبر الطرفان التحالف العسكرى بينهما بمثابة حجر الزاوية لتطوير العلاقات مع الصين. وعلى الصعيد الأمنى، موقف الولايات المتحدة واليابان متطابقا تجاه الصين. ولكن، فى المجال الاقتصادى، الخلافات والتصادمات بين اليابان والولايات المتحدة أكبر من التناقضات بين الصين والولايات المتحدة، وعلاقات التعاون التجارى بين الصين واليابان أفضل من العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وفى إبريل ١٩٩٦، وقع كلينتون ورئيس وزراء اليابان وقتئذ على "البيان المشترك للضمان الأمنى بين الولايات المتحدة واليابان". وبعد ذلك مباشرة قامت الدولتان بإعادة النظر فى "دليل التعاون الدفاعى اليابانى- الأمريكى"، وتعزيز التحالف العسكرى اليابانى- الأمريكى. والأهم من ذلك بصفة خاصة تعاظم الدور العسكرى الذى تضطلع به اليابان فى منطقة آسيا والمحيط الهادى. ويعرف الجميع أن "معاهدة الضمان الأمنى اليابانى- الأمريكى" التى أبرمت فى عام ١٩٥١، وتم التصديق عليها فى عام ١٩٦١ تعالج فقط المسائل الدفاعية عندما تتعرض الأراضى اليابانية للهجوم. واتفاقية الضمان الأمنى المشتركة الجديدة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تسمح لليابان بالاضطلاع بالدور العسكرى الكامل فى "المنطقة المتاخمة لليابان إذا شهدت أزمة". وذكرت شخصيات رفيعة المستوى بالحكومة اليابانية مرارا وتكرارا بصورة واضحة أن: "المنطقة المتاخمة" تشمل الشرق الأوسط، وخليج ملقا وجزائر نانشا (الصينية) التى قد يكون لها تأثير كبير على اليابان. بل أن ذلك يشمل أيضا "خليج تايوان". وقدمت الولايات المتحدة واليابان فى مرات عديدة إيضاحا مفاده أن "المعاهدة الأمريكية- اليابانية لحماية الأمن" الجديدة و"دليل التعاون الدفاعى اليابانى- الأمريكى"

"ليسا موجهين ضد أى دولة محددة". وبعد ذلك نشر جوزيف ناى المسئول عن الشئون الأمنية فى إدارة كلينتون والمساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكى مقالا أماط اللثام فيه عن النوايا الحقيقية، وأبدى للعيان زيف تبرير مثل تلك التصرفات الخاطئة قائلا: "أن تجديد التصديق على "المعاهدة الأمريكية- اليابانية لحماية الأمن" "تهدف إلى عدم تمكين الصين من الاعتماد على المساعدة اليابانية لمواجهة الولايات المتحدة أو محاولة طردها من تلك المنطقة. وتستطيع الولايات المتحدة واليابان الإفادة من تلك الجبهة القوية لإقامة تعاون بينهما، والمواجهة المشتركة للصين التى تزداد قوة أكثر فأكثر"[1]. ومن ثم، فإن اتفاقية الضمان الأمنى الجديدة بين الولايات المتحدة واليابان ستكون بلا ريب عقبة أمام تطوير العلاقات الصينية- الأمريكية، والعلاقات الصينية- اليابانية، وإلحاق الأضرار بها، وحسب الرؤى بعيدة النظر فإن تعزيز التحالف العسكرى الأمريكى- اليابانى سوف يؤثر على الوضع الأمنى فى منطقة شرق آسيا، بل حتى قد يقود ذلك إلى زيادة إخلال التوازن فى الوضع الأمنى لتلك المنطقة وتقدمها نحو المجابهة، ومن ثم يتعرض الاستقرار والتنمية للخطر فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء بأسرها.

ولكن، الأحوال السياسية معقدة، والعوامل التى تؤثر فى علاقات الدول متعددة الجوانب. وكما ذكر نيكسون: "فى قارة آسيا تعد اليابان أفضل صديق مستتر للولايات المتحدة. كما إنها أكبر خصم مستتر لها أيضا"[2].. ومنذ نصف قرن، وتحت مظلة الحماية الأمريكية نهضت اليابان من كبوتها بعد هزيمتها وتدميرها فى الحرب، وحققت قوة تطورها الاقتصادى. وفوق هذا الأساس تبوأت اليابان تدريجيا مكانة دولة تتحلى بالأهمية فى العالم. ولكن ما حدث بالضبط أن مظلة الحماية هذه، التى قامت بتقييد حرية اليابان للاضطلاع بشئونها الذاتية، هى التى جعلت اليابان دولة كبرى على مستوى العالم. وفى الوقت نفسه نتج عنها أوضاع التناقض الناجمة عن قيام دولة

(١) جوزيف ناى: "نهوض الصين والأمن الآسيوى- الباسيفيكى"، مجلة "الحياة البريطانية"، عام ١٩٩٧

(٢) ريتشارد نيكسون: "تفوق السلام" (الترجمة الصينية)، دار العالم للنشر، طبعة عام ١٩٩٥، ص ٩٨.

أخرى بحمايتها". "ومكانة اليابان الحالية على هذا النحو لا يمكن أن يقبلها الجيل الجديد من اليابانيين إلى حد كبير"؛ ولذلك بعد أن أصبحت اليابان دولة كبرى تحتل المكانة الاقتصادية الثانية فى العالم فى أواخر عقد السبعينيات ، قررت أن تكون دولة تمارس سياسة الدول الكبرى وتتمتع بالأهداف الإستراتيجية التى تتوافق مع قوتها الاقتصادية، ولم تدخر وسعا فى إعداد العدة للتخلص من الاعتماد على الولايات المتحدة، وعززت حريتها فى إدارة شئونها الخاصة فى مجال الشئون الخارجية، و"من المؤكد أن تتقلص موافقة اليابان الضمنية لتكون دولة حامية للولايات المتحدة"[1]. فقد قررت اليابان عن طيب خاطر أنه من المستحيل أن تكون دولة حامية للولايات المتحدة إلى الأبد (فى الواقع أنها دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية). ويعد ذلك مشكلة تستحوذ دائما على تفكير الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة.

وأن أهم شىء بالنسبة لليابان هو أنه يجب عليها أن تولى اهتماما لعلاقاتها مع الصين وتطورها إذا أرادت أن تعزز استقلالها فى إدارة شئونها الخاصة. فالصين أكبر دولة متاخمة لليابان، وتتمتع أيضا بحق الفيتو وعضو دائم فى مجلس الأمن، وعندما تطأ قدميها طريق الدولة الكبرى يتعين عليها الحصول على مؤازرة الصين. وعلى الصعيد الاقتصادى، يجب على اليابان أن تمضى قدما فى عملية التقدم، ويتعين عليها أن تتمتع بسوق كبير مثل السوق الصينى. ومنذ اضطلاع الصين بسياسة الإصلاح والانفتاح، والعلاقات التجارية بين الصين واليابان تشهد ترابطا وثيقا متزايدا. وتتبوأ اليابان المكانة الأولى فى إجمالى الاستثمارات فى الصين، وتجاوز إجمالى التجارة الصينية- اليابانية ٦مليار دولار أمريكى متفوقا على إجمالى التجارة بين الصين والولايات المتحدة. ويقودنا ذلك إلى القول بأن اليابان لها مصالح اقتصادية كبرى فى الصين. وفى الوقت نفسه، أدرك السياسيون اليابانيون إدراكا جليا أهمية العلاقات اليابانية- الصينية، لأنهم أعادوا النظر فى السياسة العالمية والمصدر الثقافى لتلك العلاقات. ومن ثم، عندما تولى أحد رؤساء الحكومة اليابانية مهام منصبه أعلن فى

(١) انظر كتاب (لعبة الشطرنج الكبرى)، مصدر سابق الذكر، ص ص ٢٠٢-٢٢٨

المقام الأول أن: "العلاقات اليابانية- الصينية تتمتع بنفس أهمية العلاقات اليابانية- الأمريكية". كما ذكر آخرون تولوا رئاسة الحكومة اليابانية تلك المقولة نفسها أو رددوا مقولات مماثلة. وتوضح أحاديث المسئولين اليابانيين أنها تتحلى بلغة دبلوماسية ذات مشاعر عميقة. وفى الواقع، لم تستطع اليابان خلال فترة طويلة جدا أن تنتهج سياسة "على قدرٍ مساوٍ من الأهمية" أثناء معالجة علاقاتها نحو الصين والولايات المتحدة، ولكنها أوضحت فى مرات عديدة أن السياسيين اليابانيين يحرصون على العلاقات اليابانية- الصينية.

ولذلك، وبرغم توخى اليابان الحذر والاحتراس من الصين، ومراعاة مصالحها المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أنها ليست من الضرورى أن ترغب تماما وعن طيب خاطر فى أن تكون مخالف قط للولايات المتحدة لاحتواء الصين. ومازالت الولايات المتحدة لا تشعر بالطمأنينة الكاملة إزاء اليابان. ويعد ذلك من الأهداف الكامنة وراء قيام الولايات المتحدة بتقوية التحالف العسكرى مع اليابان بعد الحرب الباردة، ناهيك عن الحذر والاحتراس من ظهور اليابان من جديد على المسرح السياسى. وأوضح نيكسون أنه انطلاقا من عدم إفصاح الإدارة الأمريكية عن نواياها فإن: "الولايات المتحدة إذا قامت بسحب قواتها من القواعد الممتدة على طول ساحل المحيط الهادى، فإن طوكيو سوف تواجه خيارين لا يبعثان على السرور، أولهما أن تقوم بتسليح نفسها بالأسلحة الذرية، وسوف يحدث ذلك اضطرابات عنيفة فى الوضع الإقليمى. أما الخيار الثانى، قيام تحالف بين طوكيو وروسيا أو الصين وسينجم عن ذلك إخلالا خطيرا فى توازن القوى فى القارة الآسيوية ويخرب آفاق التعاون الإقليمى فى المستقبل"(١). وبالمثل يوجد فى اليابان عدد غير قليل يشعرون بالقلق من جراء أن تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيقوم بتهميش اليابان جانبا. وفى الواقع، ليس من الضرورى بالمرة أن تشعر اليابان بهذا القلق، برغم أن "الولايات المتحدة والصين قد بدءا فى تطوير علاقة الشراكة

(١) انظر كتاب ريتشارد نيكسون: "تفوق السلام"، مصدر سابق الذكر، ص ٩٢

الإستراتيجية البناءة، ولكن عمق واتساع هذه العلاقة لا يمكن مقارنتهما إطلاقا بالعلاقات اليابانية- الأمريكية فى غضون عشرات السنين على الأقل" [١].

ويبين ما ذكرناه آنفا أن الدول الثلاث: الصين والولايات المتحدة واليابان أصبحت تتمتع بنوع من العلاقات الوثيقة ذات الاعتماد الكلى المتبادل، ويتسم بالتناقض والمصالح المشتركة المتزايدة أيضا. وأى طرف يسعى لنبذ هذا النوع من العلاقة الثلاثية سوف يواجه خطرا جسيما. ويذكر فو جاو لى مدير مركز دراسات مشكلات شرق آسيا بجامعة هارفارد الأمريكية: "أننا لا نتحمل صدمة حدوث صراعات بين الدول الثلاث؛ لأن أى دولة منهم تتمتع فى الوقت الحاضر بقوة عسكرية ضخمة تقوم بتعبئتها فى أى وقت تشاء أو تتمتع بتكنولوجيا وكفاءة تطوير هذه القوة"[٢] "وتستطيع هذه الدول الثلاث من خلال إقامة علاقة ثلاثية وطيدة وتعاون وثيق تحقيق مثل ذلك التعاون الذى يتطلبه الحفاظ على الأمن والسلام فى آسيا، والمعالجة السليمة للعلاقة بين الدول الثلاث تتطلب أن يكون أى طرف منهم حذرا فى معالجة علاقته بالطرفين الآخرين ويجعلها تتحلى بالحفاظ على التوازن" [٣]. وأشار مستشار الأمن القومى السابق فى إدارة الرئيس كارتر إلى أن: "تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة علاقات طيبة مع اليابان والصين يتحلى بالأهمية القصوى، وقد خاضت الولايات المتحدة ثلاث حروب فى آسيا خلال القرن العشرين والتى غيرت مصيرها إلى الأبد. ويكمن سبب تلك الحروب فى أن الولايات المتحدة لم تستطع إقامة علاقات بناءة فى آن واحد مع كل من اليابان والصين، ويتعين على الجيل الجديد من السياسيين الأمريكيين أن يتذكروا هذا الدرس جيداً.

(١) فو جاو إى: "العلاقات الصينية- الأمريكية- اليابانية تفيد الاستقرار فى أسيا"، صحيفة "المنبر الرائد الدولى"، الصادرة فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٩٨

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) فو جاو إى: "التقدم التدريجى نحو السلام وأسيا"، صحيفة "المنبر الرائد الدولى"، الصادرة فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٩٨

وفى السنوات الأخيرة، وبرغم توطيد علاقات التحالف بين اليابان والولايات المتحدة، لكن اليابان تكافح حتى تصبح دولة كبرى، ولم تدخر وسعا حتى تكون دولة عسكرية كبرى أيضا. كما تجاهد اليابان بكل وسيلة ممكنة من أجل المشاركة فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويكمن هدفها الرئيسى من ذلك فى استغلال هذه المشاركة لتحطيم القيود التى يفرضها عليها الدستور، وتتمكن من إرسال قوات الدفاع الذاتى إلى الخارج. وفى السنوات الأخيرة، قررت الحكومة اليابانية والولايات المتحدة تطوير نظام دفاع الصواريخ الميدانية بصورة مشتركة تحت ذريعة إطلاق كوريا الشمالية قمرا استطلاعيا. ومازالت اليابان تواصل بناء قدرتها الذاتية المستقلة لاطلاق أقمار الاستطلاع العسكرية. وفى ضوء تعاظم اتجاه تطوير هذه الأقمار، كان رأى بعض الصحف فى اليابان هو تنبيه الشعب من أجل التمسك باليقظة والاستعداد. ومنذ أكثر من عشرين عاما خلت، توقع كيسنجر أن اليابان سوف تسعى وراء أن تصبح دولة عسكرية كبرى مدعما توقعه هذا بأن الزجاجة تحتاج إلى غطاء". وفى يناير عام ١٩٩٥ أكد مجددا فى كلمة ألقاها فى "مركز نيكسون للسلام والحرية" أنه: "يعتقد أن اليابان فى القرن الحادى والعشرين من المؤكد أنها ستصبح دولة عسكرية كبرى فى آسيا". وفى كتابه الجديد "الدبلوماسية الكبرى" حذر من أن صناع السياسة اليابانيين من ذوى الرؤى البعيدة لا يمكن أن يعتقدوا إلى الأبد بأن المصالح الأمريكية واليابانية متماثلة تماما. وتشهد دائما الموازنة العسكرية اليابانية زيادة سرية، وإنفاقها العسكرى يحتل المكانة الثانية فى العالم حاليا. وقد تقرر اليابان الإسراع بعملية بذل الجهود الجبارة لإبراز تفوقها التكنولوجى والإستراتيجى قبل نهوض الصين وتحولها إلى دولة كبرى وعظمى واستعادة روسيا قوتها السابقة. وبعد ذلك، قد تسعى اليابان وراء تعزيز مكانتها التكنولوجية النووية لتكون ندا للدول الأخرى. وأشار جوزيف ناى فى كتابه "لعبة الشطرنج الكبرى" إلى أنه: "يمكن تأكيد أن القوة العسكرية اليابانية تشهد تعزيزا مطردا. أما بالنسبة لنوعية التسليح العسكرى اليابانى، فإن تلك المنطقة لا يوجد بها دولة تستطيع أن تكون ندا لها"[1]. وأن اتجاه اليابان لتصبح دولة سياسية وعسكرية كبرى فى إطار علاقة التحالف اليابانى- الأمريكى يعد واضحا وجليا ولا تخطئه عين.

(١) انظر كتاب "لعبة الشطرنج"، مصدر سابق الذكر، ص ٢٠٨

(٢) العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة وروسيا

إن العلاقة التى تشكلت بين الأطراف الثلاثة: الصين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فى مطلع السبعينيات نتج عنها تأثيرا كبيرا على الوضع الدولى والتشكيل العالمى آنذاك. ومع نهاية الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتى، لم تعد تتواجد هذه العلاقة القديمة بين هذه الأطراف. ولكن، فى الواقع لم يندثر تأثير روسيا، بصفتها الدولة الوارثة للاتحاد السوفيتى السابق، على العلاقة الصينية- الأمريكية. بل على العكس، تشكل فى السنوات الأخيرة مثلث علاقة جديدة بين الصين والولايات المتحدة وروسيا بسبب تطور التعددية القطبية بشكل أكبر. ولكن العلاقة داخل ذلك المثلث الجديد تختلف اختلافا كبيرا عن علاقة المثلث القديم. ففى علاقة المثلث القديم شكلت الولايات المتحدة والصين تحالفا إستراتيجيا وقامتا بمواجهة الاتحاد السوفيتى بصورة مشتركة، كما تبوأت الولايات المتحدة المكانة الأعلى فى علاقاتها مع الصين والاتحاد السوفيتى. وشهد الوضع الراهن تغيرات جذرية، وفى السنوات القليلة الماضية، شهدت أيضا العلاقات الودية الصينية- الروسية تطورا سليما ومطردا، وظهرت العلاقات الصينية- الروسية فى وضع أفضل من العلاقات الروسية- الأمريكية، والعلاقات الصينية- الأمريكية. وقد تدنى تفوق الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير فى ذلك المثلث الجديد. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أنه فى إبريل عام ١٩٩٦ أعلن كل من الرئيس جيانغ زيمين ونظيره الروسى يلتسين أثناء توقيعهما على البيان الصينى- الروسى المشترك: "المضى قدما فى تنمية الثقة المتبادلة، وعلاقة الشراكة والتعاون والإستراتيجية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين". ولم ينتج عن ذلك تأثير كبير على العلاقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة وروسيا فحسب، بل كان له تأثير إيجابى بعيد المدى على السلام والاستقرار فى منطقتى آسيا والمحيط الهادئ والعالم قاطبة.

ويعتقد كيسنجر أن إعادة العلاقة بين تلك الأطراف الثلاثة من جديد كان نتيجة تمسك إدارة كلينتون "بوجهة نظر شاذة وغريبة" تجاه الوضع الدولى. كما كان نتيجة رفضها "مفهوم" تشكيله توازن القوى" فى الشئون الدولية. كما يعتقد جوزيف بأن إدارة كلينتون يجب أن تتحمل جزءا من مسئولية جعل العلاقات الروسية- الصينية

تتجه نحو التوثيق. وأن تلك الانتقادات كافية أن تدفع الإدارة الأمريكية وقيادتها إلى القيام بإعادة النظر والتفكير فى هذا الخصوص. ولكننا نعتقد، وقصارى القول، أن ذلك يعد نتيجة حتمية للتطور المطرد للتعددية القطبية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، والولايات المتحدة تستغل فرصة تضاؤل القوة الروسية، وتبذل قصارى جهدها بصورة مستمرة لتقليص وإضعاف نفوذ روسيا ومجالها الدبلوماسى، وخاصة عندما اتخذت قرارا فى عام ١٩٩٥ بتوسيع حلف الناتو شرقا، وتعتقد روسيا أن هذا التصرف الأمريكى يشكل تهديدا لمصالحها الرئيسية الإستراتيجية وأمنها القومى. وفى ضوء تلك الأوضاع، بدأت روسيا منذ النصف الثانى من عام ١٩٩٣، إجراء تعديلات على سياستها الخارجية، حيث قامت بتغيير سياستها الموالية للغرب لحين من الوقت إلى سياسة خارجية شاملة أطلقت عليها "الصقر ذو الرأسين"، بمعنى تطوير علاقاتها مع الغرب والشرق أيضا. ومنذ ذلك الحين، اعتبرت روسيا استعادة مكانة الدول العظمى بمثابة سياسة إستراتيجية فى سياستها الخارجية، وقامت بإعداد إستراتيجية آسيوية جديدة هدفها البحث عن الدور الذى يجب عليها أن تلعبه فى شئون آسيا والمحيط الهادئ، مما يسهم فى تنشيط اقتصاد منطقتها الشرقية، وفى الوقت نفسه، تعزيز توفير مناخ أمنى يحقق مصالحها. وفى ضوء تلك الأوضاع أيضا، وضعت روسيا تحسين علاقاتها مع الصين وتطويرها فى صدارة سياستها الخارجية فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويسهم تطوير ذلك الوضع الجديد فى تكوين علاقات متبادلة تتسم بالتوازن النسبى بين الدول الثلاث الكبرى: الولايات المتحدة والصين وروسيا، وكذلك يساعد فى توطيد إقامة نظام جديد فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم أيضا.

وفى مطلع عام ١٩٩٦، بدأت روسيا الإعلان بصورة واضحة أنها "قطب مستقل" فى عالم يتسم بالأقطاب المتعددة، وتؤيد تطوير التعددية القطبية فى العالم، وتعارض إقامة "عالم أحادى القطب". وتقع روسيا فى قلب أوروبا وآسيا، وهذه الميزة التى تتمتع بها روسيا عبر التاريخ يعتبرها منظرو الجغرافيا السياسية تفوق إستراتيجى هام

لروسيا. وفى مجال القوة النووية الصاروخية الكامنة تعد روسيا ثانى "دولة عظمى" فى العالم برغم الصعوبات الجمة التى تواجهها فى الوقت الراهن. ومازالت تتمتع روسيا بثقل عظيم جدا ومكانة مهمة فى مجال العلاقات الدولية. ويعد ذلك حقيقة لا تقبل النقاش إطلاقا.

ولكن، توجد آراء متباينة من جانب الباحثين فى داخل البلاد وخارجها إزاء كيفية تقييم العامل الروسى فى العلاقات الصينية- الأمريكية. وهناك بعض الأفراد فى الولايات المتحدة الذين يعتقدون أن جوهر إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين وروسيا هو إقامة تحالف روسى لمواجهة الولايات المتحدة (١). كما يوجد فى روسيا أيضا بعض الأفراد الذين يؤيدون آراء مماثلة لذلك، ويعتقدون "أن فى القرن الحادى والعشرين قد تصبح منطقة آسيا والمحيط الهادىء مركزا مهما للتطور الاقتصادى والسياسى فى العالم. وسوف تؤدى الصين وروسيا دورهما المهم فى هذه المنطقة، وأن مستقبل العالم كله مرهون إلى حد كبير بأحوال تطور علاقة الشراكة الروسية- الصينية" (٢).

وروسيا دولة أوروبية-آسيوية كبرى. ومن الناحية الموضوعية نقول أن مصالحها فى الغرب والشرق أيضا. وذكر مسئولون روس بصورة واضحة أنه: "منذ مئات السنين تعتبر روسيا خطا حيويا للمواصلات يربط بين أوروبا وشرق آسيا، ولهذا السبب تستطيع روسيا الحفاظ على علاقة شراكة طيبة طويلة الأجل مع الشرق والغرب فى آن واحد، ولا تنتهج فى سياستها معيارين أو ثلاثة معايير، بل تنتهج معيارا واحدا، بمعنى انتهاج سياسة نابعة من إرادتها ذات معيار واحد يتسم بالصدق والشفافية وتتمتع كافة الدول بالمساواة والمنفعة المتبادلة. وسياسة روسيا مع كل من الشرق والغرب غير متناقضة اللذين بدورهما يرتبطان بعلاقات حيوية مماثلة بها، وينسجمان مع موقع

(١) جيمس مان: "التقارب الروسى- الصينى الجديد لا يجب أن يجعل صناع السياسة الأمريكية يشعرون بالقلق"، صحيفة "لوس أنجليس تايمز" الصادرة فى ٢١ فبراير ١٩٩٦

(٢) انظر مقال "رحلة الرئيس الثانية إلى الصين" المنشور فى صحيفة "اليوم" الصادرة فى ١٨ ابريل ١٩٩٦

روسيا الجيوبولوتيكي الفريد"[١]. ومن ثم أيا كان المنظور الذى ننظر من خلاله لمكانة روسيا وأحوال قوتها الشاملة فى الوقت الراهن، أو نظرنا إلى تطور اتجاه العالم متعدد الأقطاب، فلا يوجد أساس موضوعى لاقامة تحالف عسكرى بين الصين وروسيا مره أخرى. بالإضافة إلى أنه يجب النظر بموضوعية إلى أنه مع تعزيز القوة الشاملة للصين، وتعزيز مكانتها الدولية، فإنه يوجد فى روسيا على الأقل بعض الأشخاص الذين يعتريهم الارتياب والقلق إزاء الصين. ويشهد الرأى العام الروسى آراء ذات صلة بـ"نظرية التهديد الصينى"، ويعد ذلك تجسيدا لأفكار هؤلاء الأشخاص. ومن ثم، يتحتم على علاقة الشراكة والتعاون الإستراتيجية بين الصين وروسيا الالتزام بمبدأ "عدم التحالف، وعدم مجابهة دولة ثالثة".

(٣) العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة الأمريكية ورابطة الآسيان

الصين ورابطة الآسيان قوتان ناميتان فى آسيا وشهد التعاون بين الصين ورابطة الآسيان تطورا كبيرا فى كافة المجالات خلال السنوات الأخيرة بفضل الجهود المضنية المشتركة التى يبذلها الطرفان، فالصين تتمتع بتنمية اقتصادية متسارعة، ورابطة الآسيان أصبحت خامس أكبر شريك تجارى مع الصين. وفى الواقع، أن الصين تؤيد سياسة رابطة الآسيان، وتوافق على مركزها القيادى فى جنوب شرق آسيا، وتدعم دورها الخاص الذى تقوم به فى شئون منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والمهم بصفة خاصة أنه فى يوليو عام ١٩٩٦، تم قبول الصين رسميا كدولة تقيم حوارا شاملا مع رابطة الآسيان، ويدل ذلك على أن العلاقات بين الصين والآسيان دخلت مرحلة جديدة. وذكر مسئول برابطة الآسيان أن إقامة علاقة شراكة وحوار شامل مع الصين لا يعزز التعاون بين الصين والآسيان فى كافة المجالات فحسب، بل سوف يعزز تأثير الآسيان فى الشئون الدولية، لأن الصين أكبر دولة نامية فى العالم ودولة آسيوية كبرى[٢].

(١) أنظر مقال "روسيا والصين فى عشية الألفية الثالثة"، المجلة الروسية "الحياة الدولية"، العدد المزدوج لشهرى ١١، ١٢ عام ١٩٩٥

(٢) Ren Xin:"Sino- ASEAN Relations Enter New Stage", Bejing Review, August 29, 1996.

ويجب علينا الاعتراف بهذه الحقيقة ومفادها أن الدور الذى تضطلع به بعض مراكز القوى الإقليمية فى تصاعد، وأن تلك المراكز لم تعد مجرد آلة فى أيدى بعض الدول الكبرى يمكن استغلالها كما تشاء، بل على العكس، تستطيع الإفادة من المواقف والسياسات المتباينة لكل دولة كبرى من أجل خدمة مصالح بلادها، وتطلق على ذلك "الصغير يكون ندا للكبير". ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تطور قوة الآسيان وازدهارها، وتصاعد الدور الذى تضطلع به فى شئون منطقة آسيا والمحيط الهادىء بصورة مطردة. وفى السنوات القليلة الماضية، تؤدى رابطة الآسيان دائما دورا قياديا فى المنتدى الإقليمى للآسيان. كما تقوم رابطة الآسيان بتطوير العلاقات مع الدول الكبرى بصورة إيجابية من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا تسمح لأى دولة كبرى أن تمارس سيطرتها على شئون جنوب شرق آسيا. ومن ثم، تعلق دول رابطة الآسيان آمالا عريضة على أن تنعم كافة دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعلاقات مستقرة ومتوازنة القوى. وعلى الرغم من حدوث الأزمة المالية فى منطقة جنوب شرق آسيا فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧، وما نجم عنها من ضعف مكانة رابطة الآسيان، غير أنها مازالت تمثل إحدى مراكز القوى الإقليمية فى تلك المنطقة.

وأشار السفير السنغافورى السابق لدى الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمدير الحالى لمعهد سنغافورة للدراسات السياسية شى تونغ مى إلى أن هناك وجهة نظر مشتركة لرابطة الآسيان هى: "أن تحقيق السلام فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ يحتاج إلى إقامة علاقة ثلاثية تتسم بالاستقرار بين الولايات المتحدة واليابان والصين. وإذا تمسكت الولايات المتحدة بسياسة الاحتواء، فإنها ستجعلها تقع فى دوامة الدول الحليفة والأصدقاء فى منطقة جنوب شرق آسيا. ولا يوجد بين ظهرانينا عضو يرغب فى التحالف مع الولايات المتحدة لمناهضة الصين أو التحالف مع الصين لمعارضة الولايات المتحدة".

وكتب ثلاثة من الصحفيين الفرنسيين الذين عملوا على انفراد فى بكين وطوكيو وبانكوك تحليلا إخباريا مشتركا فى عام ١٩٩٦ ذكروا فيه التقييم الآتى: "إن السلام الواقع تحت السيطرة الأمريكية- اليابانية لا يحظى بالاستجابة من جانب العديد من

دول تلك المنطقة. ولا ترغب تلك الدول فى انتهاج إستراتيجية احتواء الصين، وتأمل فى أن ترى نظاما أمنيا يندمج فيه سكان الصين البالغ عددهم ١,٢ مليار نسمة".

ويجب على السياسيين الأمريكيين وحكوماتهم عند رسم السياسة تجاه الصين أن يقوموا بإعادة النظر فى أن الوضع فى آسيا اليوم يختلف تماما عن مرحلة الحرب الكورية والفيتنامية. واصبح الاستقرار والتنمية فى الصين مفتاح السلام والتنمية فى القارة الآسيوية والعالم. وحذر الدكتور كيسنجر قائلا: "إذا اعتبرت الولايات المتحدة المواجهة مع الصين سياسة خارجية طويلة الأجل، فإنها لا تجد أى دولة حليفة".

(٤) العلاقات بين الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى

يعتبر الاتحاد الأوربى قوة ذات ثقل كبير فى الاتجاه نحو التعددية القطبية، وسوف تتعاظم قوة الاتحاد الأوربى بصفته يتبوأ مكانة اقتصادية عالمية أحادية، ولاسيما بعد تداول العملة الأوربية الموحدة اليورو، والانتهاء من توسع الاتحاد شرقًا. كما يتعاظم الدور والتأثير اللذين يضطلع بهما الاتحاد الأوربى فى الشئون الدولية. ويبلغ عدد سكان الاتحاد الأوربى الآن ٣٧٠ مليون نسمة. وفى عام ١٩٩٦، بلغت القيمة الإجمالية لانتاج ١٥ دولة عضو بالاتحاد ٣١,٥٪ من القيمة الإجمالية للإنتاج العالمى، وتفوقت على الولايات المتحدة بنحو ٢٧٪. وفى عام ١٩٩٧، كان إجمالى التجارة للاتحاد الأوربى يمثل ٢٠٪ من إجمالى التجارة العالمية متفوقا على الولايات المتحدة التى كان إجمالى تجارتها يمثل ١٨٪. وبعد انضمام عشر دول من وسط وشرق أوربا إلى الاتحاد زاد عدد سكان الاتحاد الأوربى ليصل إلى ٥٠٠ مليون نسمة، وشهدت القوة الاقتصادية زيادة كبيرة، واتسع نطاق السوق الداخلى للاتحاد، وسوف يصبح من أكبر الأسواق العالمية. وسوف تشهد القوة الحقيقية للعملات الدولية تغييرات هائلة مع تداول العملة الأوربية الموحدة. ويتمتع اليورو بميزات من الممكن أن تجعله منافسا للدولار الأمريكى أو يتفوق عليه بصفته عملة مهمة من حيث القيمة النوعية. وإذا قامت العملة الصينية اليوان بزعزعة الثقة فى الدولار الأمريكى فى المستقبل، فإن سوق العملات بإمكانه أن يشهد بعض التغييرات أكثر مما عرفها فى الماضى؛ لأن اليورو

يعتبر جنة أمان لحماية رؤوس الأموال. وسوف تضطر الولايات المتحدة آنذاك إلى إجراء تعديلات على قوانين تجارتها من أجل تحسين التوازن في الحسابات دائما، والحفاظ على ثقة الناس في الدولار الأمريكي.

وعلى الصعيد السياسي، رغم أن الاتحاد الأوربي في فترة طويلة نسبيا في المستقبل من غير المرجح أن يتخلى تماما عن علاقة الاعتماد على الولايات المتحدة، لكن الأحداث تبرز للعيان بصورة جلية ومتزايدة أن الاتحاد يضطلع بدور أحادي القطب. وانتقد هلموت كول المستشار الألماني السابق جوزيف ناي وماذهب إليه في كتابه (لعبة الشطرنج الكبرى) فيما يتعلق بأن الولايات المتحدة تعتبر الدول الأوربية "دولا تابعة" و"دولا تقوم بواجب تقديم الجزية". وذكر أن: "السواد الأعظم من الأوربيين لا يقبلون مثل تلك الاستنتاجات الخاطئة". وأشار إلي: أن "بل على خلاف ذلك، فإن جوزيف ذكر أن رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على العالم سوف تشجع الأجيال القادمة من الأوربيين وتحثهم على التقدم نحو اتجاه تأكيد مصير أوربا، وزيادة توسيع آفاق الوحدة الأوربية". وفرنسا منذ أوائل التسعينيات، وخاصة منذ انتخاب شيراك رئيسا للبلاد في عام ١٩٩٥، تعتقد أنه بعد التغيرات العميقة التي شهدها الوضع في أوربا والعالم، يجب على الأخيرين التقدم في اتجاه تطوير التعددية القطبية وتجنب وضع سيطرة الولايات المتحدة على العالم بمفردها. وذكر شيراك صراحة في محادثاته مع كلينتون أثناء زيارته للولايات المتحدة في يناير عام ١٩٩٦ أن: "الأصدقاء الحلفاء الأوربيين يأملون في توازن القوى والمشاركة في الزعامة التي يتمتع بها الأمريكيون داخل النظام الأمني الأوربي".

وفي السنوات الأخيرة، تصدت كتلة الاتحاد الأوربي لتصرفات الهيمنة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة في الشئون الدولية حتى تصبح أكثر ظهورا وبروزا. كما توحدت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي واتخذت موقفا موحدا في معارضة قانون داماتو الأمريكي (*)، وأجبرت الولايات المتحدة على إرجاء تنفيذ القانون مرات عديدة سواء شاءت أم أبت، ويعادل ذلك إلغاء القانون حقا. وتتعزز سلطة الاتحاد الأوربي

(*) قانون داماتو الأمريكي هو قانون يقضي بفرض عقوبات على الشركات المتعاملة مع كوبا. (المترجم)

التحدث داخل أروقة الأمم المتحدة. وتؤدى فرنسا دورا مهما فى معالجة أزمة التفتيش النووى بالعراق.

وقام الاتحاد الأوربى فى ١٣ يوليو عام ١٩٩٤ بإعداد "إستراتيجية جديدة للتوجه نحو آسيا" تهدف إلى تعزيز تواجد الاتحاد الأوربى فى القارة الآسيوية. وفى مارس عام ١٩٩٦، عقد الاتحاد الأوربى، المؤلف من خمس عشرة دولة، وعشر دول من شرق آسيا أول مؤتمر للقمة الأوربية- الآسيوية منذ فجر التاريخ فى عاصمة تايلاند بانكوك. ويعد ذلك أول مؤتمر قمة عابر للقارات لم تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. والآن قام هذا المؤتمر بتأسيس آلية عمل لعقد المؤتمر مرة كل عامين. وسوف يساعد ذلك فى زيادة تعزيز الاتصالات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد الأوربى وشرق آسيا، ولاسيما أن البؤرة الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوربى نحو آسيا تتركز على تطوير العلاقات مع الصين. ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٥، وافق الاتحاد الأوربى تباعا على ثلاث وثائق سياسية هى: "سياسة طويلة الأجل للعلاقات بين الاتحاد الأوربى والصين"، و"إستراتيجية الاتحاد الأوربى نحو الصين"، و"إقامة علاقة شراكة كاملة مع الصين". وجاء فى الوثيقة الأولى أنه يتعين "تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية الكاملة" مع الصين، وتأكيد أن العلاقة مع الصين "قد أصبحت حجر الزاوية لتطوير العلاقات بين الاتحاد الأوربى وآسيا والمناطق الأخرى فى العالم. وجاء فى وثيقة "إستراتيجية جديدة للاتحاد الأوربى تجاه الصين" التى صدرت فى ديسمبر عام ١٩٩٦ أن الاتحاد الأوروبى لديه إستراتيجية كاملة ومستقلة وطويلة الأجل مع الاتحاد الأوربى. وتبين هذه الإستراتيجية أنه منذ بدء تأسيس علاقات تعاون مع الصين فى عام ١٩٤٨، حظيت سياسة الاتحاد الأوربى نحوها بأكبر دعم. وفى الوقت الحاضر تتباعد المسافات بين الاتحاد الأوربى الولايات المتحدة الأمريكية رويدا رويدا حول بعض السياسات المحددة الخاصة بمعاملة الصين. وفى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذى عقد فى جنيف فى ربيع عام ١٩٩٧، رفضت فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا وعدد من الدول الأعضاء الرئيسيين بالاتحاد الأوربى لأول مرة المشاركة فى اقتراح يدين الصين تقدمت به الولايات المتحدة، مما أجبرها فى

مؤتمر حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ التخلى نهائيا عن التآمر ضد الصين وتقديم اقتراح لإدانة حقوق الإنسان في الصين مرة أخرى. ويوضح ذلك أن الصين والاتحاد الأوربي أقاما علاقة شراكة كاملة في وقت قصير جدا نتج عنها تأثير إيجابي وبعيد المدى على تطوير وضع العالم متعدد الأقطاب ولا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إهمال عامل الاتحاد الأوربي في معالجتها المستقبلية لسياستها تجاه الصين.

(٥) تأثير الهند في العلاقات الصينية- الأمريكية

تتمتع الهند بأهمية كبيرة. وقد أولى الزعيم دينج شياو بنج اهتماما بالغا بمكانة الهند ودورها في تشكيل العالم في المستقبل. وذكر أن: "القرن لن يكون آسيويا إلا إذا تطورت ونهضت كل من الصين والهند. وأن القرن الآسيوي- الباسيفيكي أو القرن الآسيوي الحقيقي لن يأتي إلا إذا تحقق تطوير الصين والهند وبعض الدول الأخرى المتاخمة" [١]. ولكن اهتمام الصينيين بالهند في السنوات القليلة الماضية ليس كافيا جدا.

والهند دولة كبرى، تضم ثاني أكبر عدد من السكان في العالم حيث يبلغ عددهم في الوقت الحاضر مليار نسمة. كما أن الهند أكبر دولة في منطقة المحيط الهندي. وفي عملية توجه العالم نحو التعددية القطبية تعتبر الهند مركز قوة جديد في جنوب آسيا بدأت تظهر ملامحه في الأفق، ومساعيها نحو تحقيق مصالحها تجسد أسلوبا خاصا ومحددا أيضا. ومنذ عقد الثمانينات، والحكومة الهندية السابقة تنفذ بصفة عامة إستراتيجية محورها تطوير التكنولوجيا العالية وتعزيز قوة البلاد الشاملة، ويكمن هدفها من ذلك في بذل قصارى جهدها خلال القرن الحادي والعشرين للمضي قدما في تطوير مركز سيطرتها في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وتقفز من دولة عظمى إقليمية تتمتع بالقوة العسكرية إلى مصاف "الدول القوية من الطراز الأول في العالم". وشهدت قوة الهند الشاملة زيادة مطردة في السنوات العشر الأخيرة وأكثر. وبلغ إجمالي الناتج القومي بالهند ٩,٣٧٣ مليار دولار أمريكي في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨، ومتوسط

(١) انظر "مختارات من دينج شياو بنج"، المجلد الثالث، مصدر سابق الذكر، ص ٢٨٢.

دخل الفرد ٣٩٠ دولارا أمريكيا. ومستوى الهند فى العلوم والتكنولوجيا يعد الأكثر تطورا فى جنوب آسيا، ويتفوق أيضا على الدول النامية. وكل مليون نسمة فى الهند تضم ٣٣٢٩ من العلماء والمهندسين. ومع التطور العلمى والتقنى والاقتصادى، وتنمية قوة البلاد الشاملة، شهد مستوى تحديث الأسلحة والكفاءة القتالية الشاملة للجيش الهندى زيادة كبيرة. وفى الوقت الحاضر، يبلغ قوام القوة العسكرية البرية، والجوية والبحرية بالجيش الهندى مليون و٢٦٥ ألف جندى ويأتى ترتيبها بعد الدول الثلاث: الصين، الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية. ويمثل هذا الرقم ضعفى العدد الإجمالي للقوى العسكرية لست دول فى جنوب آسيا، من بينها باكستان، وبنجلاديش، ونيبال، وسريلانكا. ونذكر بصفة خاصة أن الهند قد أصبحت دولة نووية حقا بعد أن قامت فى مايو ١٩٩٨ بإجراء خمس تجارب نووية تحت الأرض بصورة متتالية دون أن تعير اهتماما باعتراف المجتمع الدولى أو إنكاره؛ ومن ثم وبرغم أن الهند فى الوقت الحاضر تؤدى دورا سلبيا نسبيا على المسرح الأوربى والآسيوى، لكن يجب أن يحظى الدور الكامن للهند بالاهتمام.

ويمكن التوقع بأن دولة مهمة مثل الهند سوف يكون لها - بلا شك- تأثير على العلاقات الصينية- الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة تسعى إلى الإفادة من الهند باعتبارها قوة مهمة للتوازن فى هذه المنطقة من أجل السيطرة على القارة الآسيوية، وبصراحة بصفتها أيضا قوة لتحجيم الصين. وقدم جوزيف إيضاحا جليا مفاده أنه: "إذا انهزمت الهند فسيكون ذلك ضربة قاصمة لتطوير النظام الديمقراطى فى المستقبل، ويدل على أن المسرح الآسيوى سيفقد دولة كبرى قادرة على تعزيز التوازن، ومن الأحرى أن نعتبر ذلك نوعا من الخسارة ولاسيما أن مكانة الصين الجيوبولوتيكية تشهد ظهورا وبروزا متزايدا. ولذلك، من المناسب أن نجعل الهند تدريجيا تشارك مشاركة عميقة فى الاستقرار الإقليمى، وخاصة فى المشاورات المتعلقة بمشكلات آسيا الوسطى. ومن الطبيعى أن نحث العسكريين فى الولايات المتحدة والهند على إقامة اتصالات ثنائية مباشرة"[1]. وقد أبرمت الولايات المتحدة

(١) انظر كتاب "لعبة الشطرنج" ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢٦٨

الأمريكية والهند اتفاقية للتعاون العسكرى فى عام ١٩٩٦ وفى مارس عام ٢٠٠٠، قام كلينتون بزيارة الهند، وزار رئيس الوزراء الهندى أتال بيهارى فاجباى واشنطن فى سبتمبر من العام نفسه. وقررت الدولتان إقامة "علاقة شراكة من طراز جديد"، بمعنى أن العلاقات السياسية تتحلى بالإيجابية، والعلاقات الاقتصادية تتمتع بالنتائج المثمرة". وشهدت العلاقات الهندية- الأمريكية، التى كانت متنافرة فى الماضى، تعزيزا جليا.

ونشر نائب وزير الخارجية الأمريكى بإدارة كلينتون مقالا فى "الهند تايمز" بعنوان: "الولايات المتحدة تأمل فى نهوض الهند وتصبح قوة عالمية" زعم فيه أن: "المسئولين الهنود قد أشاروا إلى أن إعادة النظر فى الشئون الأمنية ليس موجها ضد باكستان فقط، بل موجها أيضا ضد الذين فى الدول المتاخمة الكبرى النووية القوية الواقعة فى الشمال. وأننا نحترم حق الهند فى إجراء ذلك التقييم". وأضاف: "أننا نعتقد أنه لا يوجد ثمة تناقض بين إصرارنا على منع الانتشار النووى وأملنا فى تحسين العلاقات بين الهند وباكستان". والهدف من هذه الكلمات واضح وجلى ولا تخطئه عين.

ولكن التجارب النووية التى قامت بها الهند وباكستان مؤخرا أصابت الولايات المتحدة بالارتباك من أجل ضمان وتأكيد تفوقها النووى وقيادتها العالمية فى القرن الحادى والعشرين، ولذلك قامت بإعداد إستراتيجية رئيسية عبارة عن خطة لاحتواء الانتشار النووى فى المعمورة. كما أن القلق يعترى الولايات المتحدة الأمريكية جراء أن الهند بعد أن أصبحت دولة نووية كبرى فعلا، لا تفرض سيطرتها على جنوب آسيا فحسب، بل سوف تزداد مكانتها فى كافة أنحاء القارة الآسيوية، وفى العالم أيضا. ومن ثم، فهى تحتاج إلى التعاون مع الصين أيضا. وبعد أن أجرت الهند التجارب النووية، قامت الحكومتان الأمريكية والصينية بإجراء مشاورات عبر الخط الساخن، ثم قدمتا اقتراحا يدعو إلى عقد اجتماع للدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى لمناقشة مشكلة التجارب النووية فى جنوب آسيا بصفة خاصة. وفى أثناء زيارة كلينتون للصين، أصدر زعيما البلدين "البيان الصينى- الأمريكى المشترك حول مشكلة جنوب آسيا" أكدا فيه أن: "الطرفين سوف يحافظان على العلاقات الوثيقة، ويقومان بالتعاون

مع الأعضاء الدائمين الآخرين فى مجلس الأمن، وأعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، والدول الأخرى فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وأكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع الدولى للحيلولة دون حدوث المزيد من تدهور الوضع فى جنوب آسيا، وحث كل من الهند وباكستان على حل خلافاتهما عبر الوسائل السلمية والمتكافئة، وتعزيز نظام منع الانتشار النووى". ويوضح ذلك أن الهند ستصبح أيضا عاملا خارجيا لا يمكن تجاهله فى العلاقات الصينية – الأمريكية.

ثالثا: الآفاق المستقبلية لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

فى المقام الأول، يجب القيام بتحليل الأساس الذاتى والموضوعى لتأسيس مثل ذلك النوع من علاقة الشراكة الإستراتيجية إذا أردنا تقييم الآفاق المستقبلية لإقامة علاقة شراكة بناءة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وتختلف التعددية القطبية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة عن أى مرحلة أخرى شهدت تعددية قطبية فى التاريخ. وحسب الأدلة والبراهين التى سردها المؤرخون، فإن الفترة من القرن الخامس عشر إلى أواخر النصف الأول من القرن العشرين، شهدت ست مراحل من التعددية القطبية. وقد تميز وضع التعددية القطبية فى تلك المراحل الست بالاعتماد على الأحلاف العسكرية، وتشكيل توازن نسبى للقوى عسكرياً، وفى نهاية المطاف، اندلعت الحرب للإطاحة بالطرف الآخر. وبعد الحرب الباردة، وبرغم أن الأحلاف العسكرية التى تشكلت فى مرحلة الحرب الباردة مازالت قائمة، لكن التعددية القطبية الحالية والمستقبلية ترتكزان على جميع أنواع العلاقات الإستراتيجية التى تتكون بصورة متبادلة لتكوّن اتجاهها الرئيسى للتطور. ونذكر بوضوح أنه فى فترة طويلة نسبيا فيما بعد، سوف تتعايش جميع أنواع علاقات الشراكة والأحلاف العسكرية جنبا إلى جنب، وكلما تطورت تلك العلاقات تضاءل دور الأحلاف.

وكانت القوة العسكرية علامة مميزة للتعددية القطبية فى التاريخ، ولكن العولمة الاقتصادية والتعددية السياسية هما العلامتان المميزتان للتعددية القطبية بعد الحرب الباردة وتتجسدان فى المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى، كما تتجسدان أيضا فى التفاعلات المتبادلة بين الدول أو فى الزيادة المطردة فى الاعتماد المتبادل، وتضاؤل احتمال نشوب حرب واسعة النطاق بين الدول الكبرى. ومن ثم، يسهم اتجاه التعددية القطبية بعد الحرب الباردة فى صيانة السلام والاستقرار والتطور فى العالم، ويفيد فى إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتوقف عولمة القرن الحادى والعشرين وتشكيل عالم متعدد الأقطاب على الاندماج بين الدول الكبرى والمناطق؛ حيث لم تعد تستطيع دولة بمفردها تحقيق السلام، والحرية، والأمن والثراء. ويعد التعاون الذى حل محل المجابهة بمثابة التيار الرئيسى لتطوير العلاقات الدولية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة وفى القرن الحادى والعشرين. وقد أدركت الولايات المتحدة أيضا أن اعتماد عالم اليوم عليها بمفردها يعد نوعا من العجز عن خلق عالم ينعم بمزيد من الأمن والرفاهية.

وانطلاقا من منظور تطور اتجاه العولمة والتعددية القطبية فإن العلاقات الصينية- الأمريكية تعد أهم علاقة ثنائية فى العالم خلال القرن الحادى والعشرين، وذلك لأن الولايات المتحدة ستحافظ على مكانتها بصفتها الدولة العظمى الوحيدة لفترة طويلة نسبيا فى هذا القرن من جهة، ومن جهة أخرى، سوف تمضى الصين قدما فى الحفاظ على القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية المطردة، وتشهد قوتها الشاملة زيادة مطردة، وستصبح قوة مهمة داخل المجتمع الدولى للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية على الصعيدين الإقليمى والعالمى. والعلاقات الطيبة أو السيئة بين الدولتين الكبيرتين سوف تؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والتطور فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء والعالم.

وذكر هنرى كيسنجر أن: "الصين عبر تاريخها المستقل الذى يمتد إلى خمسة آلاف سنة، قاومت الضغوط الخارجية بفضل روح الإصرار والحكمة. وفى ظل أوضاع

تعرض اليابان للأزمة الاقتصادية، ودخول جنوب آسيا العصر النووى، والفوضى العارمة التى تسود إندونيسيا، وعدم القدرة على التنبؤ بمستقبل روسيا، واضطرابات الخليج لم تهدأ، ناهيك عن حرب البلقان، أنأمل حقا أن تصبح الدولة التى تضم أكبر عدد من السكان وتتبوأ المرتبة الاقتصادية الثانية فى العالم عدوا ؟ وقصارى القول، أن تصرفات الصين تجاه أغلبية تلك المشكلات اتسمت بالمسئولية، وفى ضوء تلك الأحوال أيجب علينا أن نعتبر الصين عدوا؟"[١] .

وانطلاقا من المصالح الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، "إذا لم يوجد تفاهم إستراتيجي عميق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإن التعددية الجيوبولوتيكية فى كافة أنحاء قارتى آسيا وأوروبا لا يمكن أن تتحقق، ولا يمكن أن تتطور بصورة مستقرة أيضا" [٢] . أما على صعيد المصالح الإستراتيجية للصين، فإنها تبذل جهودا جبارة من أجل الوصول إلى متوسط مستوى الدول المتقدمة بحلول أواخر القرن الحادى والعشرين، وتحتاج إلى مناخ دولى ينعم بالسلام طويل الأجل. وفى هذا الجانب، يحظى تطوير علاقات التعاون الدولى الأمريكي بالأهمية القصوى من قبل الصين، أو كما يقول الصينيون دائما: "أن العلاقات الصينية- الأمريكية تعد نوعا من العلاقات التى تظفر بالأهمية القصوى فى علاقات الصين مع الدول الأجنبية". ومن ثم، وفى ضوء ذلك المناخ الموضوعى والمعرفة المشتركة؛ أكد الرئيس جيانغ زيمين أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٧ أن الطرفين الصينى والأمريكى يتعين عليهما "توطيد التفاهم، وتوسيع آفاق الإجماع، وتطوير التعاون، وبناء المستقبل معا". كما أكد الرئيس كلينتون أيضا قائلا: "أننا سوف نعمل معا بجد واجتهاد، وأسلوب العلاقات الأمريكية- الصينية فى القرن الحادى والعشرين هو التعاون وليس الصدام" [٣] ، وقرر زعيما الدولتين

(١) أنظر مقال هنرى كيسنجر "لا يوجد مجال لتذكر الماضى" المنشور فى "المجلة الإخبارية الأسبوعية الأمريكية" بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩١

(٢) انظر كتاب "لعبة الشطرنج"، مصدر سابق الذكر، ص ٢٦٨

(٣) انظر مقال "بذل الجهود المضنية من أجل إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة" المنشور فى صحيفة "الشعب اليومية الصينية" فى ١٩٩٨/٦/٩

رسميا بذل الجهود المضنية المشتركة لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة.

وتشهد المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة توسعا مطردا. وكلما اتسع آفاق المصالح المشتركة بينهما، ترسخ أساس العلاقة بين الدولتين. وتتجسد المصالح المشتركة بين الدولتين فى الأصعدة الثلاثة: العالمية، والإقليمية والثنائية. فعلى الصعيد العالمى، الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى، ويتحملان مسئولية خاصة إزاء صيانة السلام والاستقرار العالميين. وعلى مسار تطور الأحداث، فإن المشكلات الرئيسية التى يواجهها القرن الحادى والعشرون تتمثل فى انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع، والإرهاب العابر للحدود، والقرصنة العابرة للحدود، وتهريب المخدرات، والنزاعات الإقليمية ونجم عنها أفواج من اللاجئين، والأزمات المالية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمى والعالمى التى ظهرت على حين غرة على أساس العولمة الاقتصادية والتطور المطرد لتكنولوجيا المعلومات أثارت مشكلات الأمن السياسى، والاضطرابات الاجتماعية وتفاقم التدهور البيئى وغيرها. وقد أثبتت الحقائق أنه لا توجد دولة تستطيع حل هذه المشكلات كلها بمفردها. وبالنسبة للدولتين الكبريين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فإنهما فى حاجة ماسة إلى التعاون. وعلى الصعيد الإقليمى، برغم أن منطقة آسيا والمحيط الهادىء تتمتع بالاستقرار مقارنة بالمناطق الأخرى، بيد أن عوامل عدم الاستقرار مازالت قائمة، ومن بينها، أولا: علاقات الدول الكبرى تجتاز التغيير والاندماج من جديد، والتكتلات العسكرية، والتحالفات الأمنية وغيرها من علاقات التحالف فى مرحلة مابعد الحرب الباردة مازالت قائمة أيضا. وثانيا: أن منطقة شرق آسيا تتعايش مع أوضاع التحولات التى تشهدها الدول، ولم يتم إزالة الأوضاع المتوترة فى شبه الجزيرة الكورية، ومن المرجح أن ينجم عن القوة الانفصالية فى جزيرة تايوان أزمة خطيرة. وثالثا: ظهرت على السطح الآن النزاعات التاريخية حول الحدود الإقليمية، والمياه الإقليمية والثروات الطبيعية بين دول شرق وجنوب آسيا. ورابعا: أن اليابان فى ظل حماية "الدليل الجديد للتعاون الدفاعى الأمريكى- اليابانى" سوف تعزز قوتها العسكرية، ومن المرجح أن

ينجم عن ذلك سباق تسلح فى المنطقة. وخامسا: أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم تشكل آلية معقولة ومنظمة للتعاون الأمنى متعدد الأطراف. وسادسا: أن الأزمات المالية والاقتصادية الناجمة عن مشكلات هياكل التنمية الاقتصادية فى منطقة شرق آسيا قد تؤدى إلى إحداث تغييرات فى التكوين الأمنى الإقليمى [1]. وتعد العوامل المذكورة آنفا بمثابة قضية مصيرية للمصالح الصينية- الأمريكية. أما على الصعيد الثنائى، فإن مصالح البلدين تتمثل فى المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية والثقافية. وتتمتع الدولتان بمجالات واسعة النطاق للتعاون ولاسيما فى المجالات الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية والثقافية. وقد أصبح ذلك أكثر العوامل الحيوية البناءة والجذابة فى العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن القول إن علاقات التعاون التجارى تعد إلى حد ما بمنزلة الرابطة والأساس لحماية العلاقات الصينية- الأمريكية ودفع تطورها إلى الأمام فى خضم الصدامات، والتعقيدات والقلاقل المستمرة التى تشهدها الدولتان منذ تأسيس علاقاتهما الدبلوماسية قبل عشرين عاما خلت.

ويمكن أن نتوقع -من خلال التحليل السابق- أنه من الممكن إقامة علاقة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحادى والعشرين، وأن رئيسى البلدين فى عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ تبادلا الزيارات، وأصدرا بيانا مشتركا من أجل وضع أساس مبدئى لتحقيق إمكانية إقامة تلك العلاقة. ولكن يجب علينا أيضا أن ندرك بوعى العقبات الكثيرة التى تعترض طريق إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتى تتجسد فى المجالات الرئيسية التالية :

فى المقام الأول، أن التفاهم والثقة المتبادلان بين الجانبين ليسا كافيين جدا. وبرغم أن إدارة كلينتون قد أدركت أهمية الصين، ولكن يوجد عدد غير قليل فى الولايات

(١) هوانغ رين وى "إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة: النقطة الجوهرية للمصالح المشتركة والتعاون"، مجلة "منتدى المشكلات الدولية" عام ١٩٩٨ المجلد الثانى، ص ١٢

المتحدة يعاملون الصين انطلاقا من فكر الحرب الباردة. وكتب هنرى كيسنجر مقالا أثناء زيارة كلينتون للصين فى عام ١٩٩٨ أشار فيه إلى أنه: "من المؤسف أن الكثير من الجمهوريين يعتبرون الصين خليفة للاتحاد السوفيتى المنهار، ويسعون سعيا حثيثا للإفادة من طريقة انهيار الاتحاد السوفيتى وتفعيلها لمناوأة الصين مثل: المجابهة الدبلوماسية، والاحتكار الاقتصادى وإثارة الحرب الأيديولوجية. وتتماثل تصرفات العديد من الديمقراطيين مع الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية الرامية إلى نقل الأنظمة والمبادئ الأمريكية إلى الصين، بل حتى من المؤسف أن هذه السياسة تضحى بالكثير من المصالح الأمريكية فى آسيا من أجل تحقيق ذلك، ولا تعر اهتماما التعقيدات فى التاريخ الصينى". وهناك أيضا بعض الأشخاص الذين تتسم تصرفاتهم بالشكوك والريبة إزاء إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية داخل الأوساط السياسية، والعسكرية، والأكاديمية بالولايات المتحدة. وتشهد "نظرية التهديد الصينى" رواجا فى الولايات المتحدة، ولم يتم إزالتها تماما داخل أروقة مؤسسات رسم السياسة الأمريكية. وقد اعتبر "تقرير تقييم الدفاع خلال أربع سنوات" الذى أصدرته الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٧، وتقارير الأمن القومى الصادرة فى عامى ١٩٩٧، و١٩٩٨ أن الصين قد تكون الدولة الوحيدة، التى تمثل تحديا أو تهديدا للولايات المتحدة بعد عام ٢٠١٥، وحددت هدف السياسة تجاه الصين فى "الحيلولة دون نهوض الصين وتبؤها مكانة الدولة العظمى". حتى أن أوكسون بيرج عضو لجنة الأمن القومى فى عهد إدارة كارتر ولفيف من المتخصصين الذين قاموا بدراسة المشكلات الصينية ردحا طويلا يعتنقون أيضا بعض الأفكار المسبقة وعدم الثقة فى الصين، ويعتقدون: "أنه لا يجب اعتبار الصين العدو المؤكد الذى يصطدم بالولايات المتحدة فى المستقبل، كما لا يجب اعتبارها أيضا شريك المستقبل الذى يعتمد عليه ولا يمثل ثمة تهديدا".

ويجب على السياسيين الأمريكيين دراسة وفهم التاريخ الصينى والبيئة الجيوبولوتيكية. ومن المنظور التاريخى، فالصين لم تكن أبدا دولة تمارس الاحتلال والتوسع. وذكر أيضا رئيس وزراء سنغافورة السابق لى ياو كوان أن الصين عبر تاريخ

يمتد أكثر من خمسمائة سنة منذ أسرة منج (*) لم تمارس سياسة التوسع أبدا. ومازال يتركز تفكير الصين في الوقت الحاضر والمستقبل على مشكلات البلاد الداخلية. وفي الولايات المتحدة توجد كوكبة من المتخصصين الذين يفهمون الصين حقا ويتمسكون بمثل تلك الأفكار. وحسب البيئة الجيوبولوتيكية الصينية، فالصين "دولة من السهل تعرضها للهجوم، حتى إذا فكرت في ممارسة الاحتلال أو التوسع تجاه الآخرين، فليس لديها فرصة لتنفيذ ذلك. وأن موقعها الجغرافي فرض عليها الحرص والدفاع عن وحدة أراضيها والتصدي للأعداء، وخصومها المستترين كثيرون وأقوياء وعلى مقربة منها" [1]. ويعد ذلك كله بمثابة أفكار يعتنقها الأجانب. ويرى الصينيون أنه بالإضافة إلى عاملي التاريخ والبيئة، فإن الأهم منهما أن النظام الاشتراكي في الصين قد قرر أن الصين دولة محبة للسلام إلى الأبد، وتمارس التعايش السلمي مع كافة الدول. وكما ذكر الرئيس ماوتسي تونج أن: "الصين لا تمارس الهيمنة إلى الأبد". وأكد الزعيم دينغ شياو بنغ مرات عديدة أن: "الصين لا تضطلع أبدا بالهيمنة، ولا تعرف اضطهاد الآخرين إلى الأبد" [2]. أن الصين لا تنتهج سياسة الهيمنة من تلقاء نفسها وأنها تتمسك بمناوأة الهيمنة في المستقبل وحماية التوجه العام الخارجي للسلام العالمي. وتتسم مناهضة الصين للهيمنة بالنطاق الواسع وليست موجهة أو مركزة ضد دولة معينة. وكما ذكر الزعيم دينغ: "نعارض كل من يمارس الهيمنة واحتلال الآخرين. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد بعض الأشخاص الذين يفهمون أن مناوأة الصين للهيمنة تعني العداء للولايات المتحدة، ويمثل ذلك وجهة نظر ضيقة وأحادية الجانب".

وعلى الجانب الصيني، ونظرا للفهم غير الكافي للتاريخ والثقافة ونظام الدولة في الولايات المتحدة، وعدم التمكن عادة من فهم بعض السياسات الأمريكية المرسومة مثل: أن فهم الصين غير كافٍ للقيود المتبادلة بين الكونجرس الأمريكي والسلطات الإدارية،

(*) أسرة منج حكمت الصين من ١٣٦٨ ١٦٤٤ (المترجم).

(١) أندرونيس، وروبرت روس "السور العظيم وخدعة المدنية الغاوية" (الترجمة الصينية)، دار شينخوا للنشر، طبعة عام ١٩٩٧، ص ص ٢ - ٣

(٢) "مختارات من دينج شياو بنج"، المجلد الثالث، مصدر سابق الذكر، ص ٥٦

وبالمثل فهم الولايات المتحدة لحقوق الإنسان الدينية والأحوال الثقافية فى الصين غير كاف أيضا، فإن ذلك كله يؤثر على الاتصالات والحوارات المتبادلة.

وتعد مشكلة تايوان مشكلة رئيسية وحساسة للغاية فى العلاقات الصينية- الأمريكية. ومشكلة تايوان بطبيعتها من الشئون الداخلية للصين؛ ولكن بسبب تدخل الولايات المتحدة دائما فى هذه المشكلة منذ عقد الخمسينيات جعلها لا تعرف الحل ردحا طويلا، وأصبحت أكثر المشكلات القابلة للانفجار فى العلاقات الصينية- الأمريكية، وتأمل الولايات المتحدة فى عدم حدوث صدام عسكري على جانبى مضيق تايوان، ويعتريها القلق إذا حدث ذلك فسوف يعرض الأمن فى شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادىء للخطر. وانطلاقا من هذه النقطة يمكن فهم قلق الولايات المتحدة. ولكن، لايمكن أن تقبل الصين إطلاقا تدخل الولايات المتحدة فى شئونها الداخلية السياسية والعسكرية تحت ذريعة الحيلولة دون حدوث صدام عسكرى وإعاقة قيام الصين بتحقيق توحيد البلاد. ويتعين على الولايات المتحدة أن تعى تماما أن موقف الصين ثابت وراسخ ولا يتزعزع تجاه مسألة حماية سيادتها ووحدة أراضيها، وبالطبع تأمل الصين فى توحيد جانبى المضيق عبر الوسائل السلمية. ولكن إذا شجعت الولايات المتحدة الأنشطة التى يقوم بها الانفصاليون فى تايوان وأيدتها وعرقلت توحيد الصين، فإن ذلك سيقود بكل تأكيد إلى الصدام العسكرى الذى لا يرغب الطرفان فى حدوثه. وأن أفضل طريقة لمنع حدوث هذا الصدام هى توقف الولايات المتحدة عن التدخل فى مشكلة تايوان ومعارضة الاقتراح الصينى أو تضمر فى نفسها مشروع قانون لمعارضة الصين كما حدث فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٩٨ عندما أقرت "مشروع قانون يخول لها الدفاع عن تايوان"، وطلب انضمام تايوان إلى "نظام دفاع الصواريخ الميدانية"، ومضت قدما فى بيع الأسلحة لتايوان. وفى أكتوبر من العام نفسه، أقر الكونجرس الأمريكى مشروع قرار يؤيد انضمام تايوان لمنظمة الصحة العالمية وغيرها. وفى الواقع، أن ذلك كله يهدف إلى تأييد الانفصاليين وتشجيعهم فى تايوان، وعرقلة توحيد الصين.

والجدير بالملاحظة أن هناك بعض خزائن الأفكار والصحف والمجلات فى الولايات المتحدة قد اعتادت على تقديم بعض الإيضاحات الخاطئة غير المسئولة حول مفهوم "صين واحدة"، وتضليل الرأى العام والجماهير. وعلى سبيل المثال، جاء فى دراسة للمؤسسة التقليدية الأمريكية أن البيان الصينى- الأمريكى المشترك الصادر فى ١٩٧٢ ذكر أن: "جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بموقف الصين الذى يتجسد فى صين واحدة، وتايوان جزء من الصين". وجاء فى النص الإنجليزى الأصلى لهذا البيان كلمة "Acknowledge"، والترجمة الدقيقة لهذه الكلمة حسب الطبعة الصادرة باللغة الصينية لصحيفة "شنغهاى جونغ باو" هى "معرفة" وليس "اعتراف". ويعد ذلك تعبيرا يكتنفه الغموض والالتباس. وذكرت الدراسة أيضا أن: "الاعتراف بموقف الصين يعد لغة دبلوماسية تتحلى باللباقة والكياسة ومعناها "أننا نتفهم أن ذلك موقفكم، ولا يدل على أننا نتفق مع الموقف الصينى"[1]. إن تأويل الالتزام الدبلوماسى إلى "لغة دبلوماسية تتحلى باللباقة والكياسة" يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة للغاية وتضمر نوايا سيئة. وهناك بعض الأفراد برغم أنهم يعترفون "بمبدأ صين واحدة" ولكن يؤيدون "المحافظة على الأوضاع التى كانت سائدة فى عام ١٩٥٠"، ولا تسهم وجهة النظر هذه فى دفع توحيد الصين، وهدفها الرئيسى المأمول أن الصين تعانى من حالة الانفصال ردحا طويلا، ولا يمكن أن يتقبل ذلك الشعب الصينى كله ويشمل الأغلبية الساحقة من التايوانيين.

والنظام الاجتماعى فى كل من الصين والولايات المتحدة مختلف، ومن الطبيعى جدا أن تكون هناك خلافات أيديولوجية. وتعتقد الصين أن الخلافات الأيديولوجية لا يجب أن تتحول إلى عقبة أمام التعايش السلمى والتعاون الودى بين دولتين يتباين نظامهما الاجتماعى. وفى منتصف الخمسينيات، أسست الصين والهند لأول مرة المبادئ الخمسة للتعايش السلمى. وأكد الزعيم دينج شياو بنج أن معالجة علاقات الدولة لا يجب أن تنطلق من الأيديولوجية، وذكر أن: "المبادئ الخمسة للتعايش السلمى

(١) جيمس برست، وجيم هورموست "الدبلوماسية والإرهاب بالقوة العسكرية" (الترجمة الصينية)، دار شيخوا للنشر، طبعة عام ١٩٩٨، ص ١١٣

تعد الوسيلة الأمثل لمعالجة العلاقات بين الدول"[1]. ولكن تتسم السياسة الأمريكية تجاه الصين بالطابع الأيديولوجى المكثف نسبيا. وكما أشار كيسنجر إلى أن إدارة كلينتون قدمت تعريفا لـ"سياسة الاتصال الشاملة" مفاده أن تلك السياسة تعد نوعا من الطرائق لتغيير النظام الاجتماعى فى الصين، بل حتى كلينتون فى خطابه قبل زيارته للصين كشف النقاب عن هذا الهدف بجلاء، وفى السنوات الأخيرة لا تكف الولايات المتحدة عن محاولة استغلال حقوق الإنسان لإحداث ثغرات تنفذ منها وتحقق مآربها. وقد لجأت فى بادئ الأمر إلى الطريقة الثنائية أو المتعددة الأطراف "لممارسة الضغط"، وبعد أن ثبت عدم فاعلية الضغط الشديد، غيرت الولايات المتحدة طريقتها واستخدمت العصا والجزرة معا من أجل تحقيق هدف التطور السلمى. وإذا لم تتخل الولايات المتحدة عن هذا الهدف الذى يجافى الحقيقة، فمن الصعب إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة.

وفى نطاق العلاقات الدولية، لايمكن أن تتطابق تماما المصالح القومية بين أى دولتين، وتظهر عادة التناقضات، ويعد ذلك ظاهرة طبيعية، ولاشك أن معالجة العلاقات بين دولتين يجب أن ترتكز على أساس المصالح القومية. ولكن مصالح الدولة لا يجب أن تتسم بالأنانية، بل لا يجب إطلاقا أن تسبب أضرارا لمصالح الآخرين، ويجب عليها أن تفكر فى المصالح العالمية. ويعد الانطلاق من المصالح العالمية بمثابة الوسيلة الوحيدة لإقرار مصالح الدولة حتى تستطيع حقا أن تتوافق مع مصالح الدول الرئيسية والطويلة الآجال وتوفر الضمان لها.

ومن ثم فإن تحقيق هدف إقامة علاقة شراكة حقيقية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يحتاج أيضا إلى قطع شوط طويل نسبيا، ويجب على الطرفين بذل الجهود المضنية.

ففى المقام الأول، يتعين على الطرفين التمسك بتعزيز الثقة المتبادلة باستمرار، ويحتاج تحقيق ذلك قيام الطرفين بتعزيز حوار قائم على قدم المساواة، وقدم بعض ذوى المعارف الواسعة فى الولايات المتحدة ثمة اقتراحات جديرة بالبحث والدراسة. وعلى

(١) "مختارات من دينج شياو بنج"، المجلد الثالث، مصدر سابق الذكر، ص ٩٦

سبيل المثال فى أواخر عام ١٩٩٧ ألقى السفير الأمريكى لدى الصين خطابا فى جامعة شينخوا الصينية قدم فيه أربعة اقتراحات بناءة حول تدشين حوار أمريكى- صينى هى : (١) يحتاج الطرفان إلى حوار متماسك وجاد وواقعى ويفتح آفاقا جديدة. (٢) يحتاج الطرفان إلى حوار يمنع أى مشكلة أحادية الجانب تعيق تطور العلاقات برمتها. (٣) يحتاج الطرفان إلى حوار يستطيع تعزيز الإحساس بالمسئولية المتبادلة تجاه المجتمع الدولى. (٤) يحتاج الطرفان إلى حوار يستطيع تعزيز، بل حتى زيادة سرعة، تعميق التفاهم المتبادل.

وفى إبريل عام ١٩٩٨، قدم جوزيف ناى أيضا فى حلقة نقاشية خاصة حول الصين خمسة اقتراحات، من بينهم اقتراحان على الأقل يتبادلان تعزيز الثقة المتبادلة، هما: (١) بناء ثقة متبادلة، تقليل الاتهامات المتبادلة، ويجب على الجانب الأمريكى وقف العمل بـ"نظرية التهديد الصينى"، كما يجب على الجانب الصينى الكف عن وصم الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الهيمنة. (بيّن الكاتب آنفا أن مناهضة الهيمنة هى موقف أساسى للصين فى الشئون والعلاقات الدولية، وليست سياسة موجهة للولايات المتحدة على وجه الخصوص. وفى "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" الصادر فى عام ١٩٢٧ أعلن الجانبان بوضوح أن: "أى طرف لايجب عليه السعى وراء الهيمنة فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويجب على كل طرف معارضة أى دولة أخرى أو تكتلات دولية تضطلع بالجهود الرامية إلى ممارسة الهيمنة". (٢) تخفيف حدة التناقضات الأيديولوجية، وحل الخلافات من خلال إجراء الحوار. والولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل "مشكلة حقوق الإنسان" ولا يمكن أن يكون رد فعلها مفرطا أيضا".

ثانيًا: يقوم الطرفان بالبحث عن النقاط المشتركة والتوصل إلى تفاهم على أساس إقرار المصالح المشتركة ومصالحهما الخاصة. وعند البحث عن هذه النقاط الخاصة بالمصالح المشتركة يتعين عليهما التفكير فى المصالح الخاصة ومصالح الطرف الآخر أيضا. وأهم مصلحة إستراتيجية رئيسية للولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين هى استمرار الحفاظ على المكانة الأولى للدولة القوية. وبالنسبة للصين فالتحديث أهم مصلحة إستراتيجية رئيسية لها فى هذا القرن. ومن أجل تحقيق ذلك، تأمل الصين حقا

فى مناخ دولى سلمى ومستقر وودى. ولا يتعين على الطرفين اعتبار المصالح الإستراتيجية للطرف الآخر تلحق أضرارا أو تمثل تهديدا لمصالحه الإستراتيجية الخاصة. ولا يجب على الصين المعادلة بين تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة الدولة العظمى وممارسة الهيمنة. ومكانة الدولة العظمى للولايات المتحدة قررتها قوة الدولة الشاملة فى المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والعسكرية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى. وسوف تحافظ الولايات المتحدة على هذه المكانة لفترة طويلة نسبيا . ولا يجب على الولايات المتحدة إطلاقا أن تعتبر نهوض الصين "تهديدا كامنا"، بل على خلاف ذلك يجب أن تدرك أن إحراز التحديث فى الصين سوف يقدم إسهامات عظيمة الشأن للسلام والتطور فى العالم.

ويعتبر نهوض الصين وتعاظم قوتها يوما بعد يوم اتجاها لايمكن أن يتدهور. ويجب على الولايات المتحدة أن تغير سياستها الرامية إلى إعاقة ظهور أى منافس إقليمى أو دولة كبرى عالمية فى إطار إستراتيجيتها العالمية، وتدرك كيفية المرونة مع الدول الكبرى الجديدة البازغة وتتوصل إلى تفاهم وتعاون معها، وتعامل الصين من خلال أسلوب يتسم بالواقعية والمساواة. ونشر المجلس الأمريكى للسياسة الدولية فى المحيط الهادئ ومركز الدراسات السياسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تقريرا بحثيا بعنوان: "مستقبل الصين" أكد فيه أن الطرفين يجب عليهما التركيز على العلاقات الإستراتيجية والاعتراف بضرورة التوصل إلى تفاهم. وقد يحتاج ذلك النوع من التفاهم إلى أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة مرنة إلى أبعد حد من السياسة التى تنفذها فى الوقت الراهن وقوامها "معاملة الصين على قدم المساواة"، ويعد ذلك أفضل اختيار أمام الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الجانب الصينى، طرح الزعيم دينج شياو بنج فكرة مفادها أن: "الصين لا تسعى أبدا إلى المكانة الأولى". وأشار إلى أن: "الصين لا تستطيع تهديد الولايات المتحدة الأمريكية التى لا يجب عليها أن تعتبر الصين خصما يهددها"[(١)]. والصين لا تستطيع وليس لديها القدرة على تحدى الولايات المتحدة فى تبوئها "مكانة الزعامة".

(١) "مختارات من دينج شياو بنج"، المجلد الثالث، مصدر سابق الذكر، ص ٣٥٠

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولتين بذل جهودهما المضنية لتوسيع آفاق التعاون. وكما ذكرنا آنفا تتمتع الدولتان على كافة الأصعدة العالمية والإقليمية والثنائية بمصالح مشتركة واسعة النطاق فى المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، ويمكن التمسك باستمرارها وتطورها لتشمل المجال العسكرى أيضا. وسوف تشهد مجالات التعاون الثنائى آفاقا أوسع دائما مع تعزيز المصالح المشتركة باستمرار، وعالم اليوم لا ينعم بالهدوء، والصراعات الإقليمية تظهر حينا وتختفى حينا آخر. والصين والولايات المتحدة عضوان دائمان بمجلس الأمن الدولى ولديهما مصالح ومسئوليات مشتركة فى الحفاظ على السلام والأمن على الصعيدين العالمى والإقليمى. وتشهد مجالات التعاون الثنائى توسعا مطردا فى المشكلات العالمية مثل حماية البيئة، ومصادرة المخدرات، وتوجيه ضربات قواصم للجريمة الدولية ومكافحة الإرهاب وغيرها من المشكلات. ومع تعميق العولمة الاقتصادية فى أنحاء المعمورة، يجب توثيق التعاون بين الصين والولايات المتحدة فى إطار الاقتصاد الآسيوى، ولاسيما تحقيق الاستقرار فى المجال المالى، والتكامل الاقتصادى المتبادل بين الدولتين يتمتع بالقوة، كما يتميز التعاون التجارى بينهما بالقوة الكامنة الضخمة، وآفاق المستقبل مترامية الأطراف. وإذا قامت الولايات المتحدة- بصفتها أقوى دولة متقدمة فى العالم- بتأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة وحقيقية مع الصين أكثر الدول اكتظاظا بالسكان وأكبر دولة نامية فى العالم، فإن ذلك سوف يقوم بالدور الضامن والقوة الدافعة للسلام والتطور فى العالم خلال القرن الحادى والعشرين.

الفصل الرابع

الأمن الدولى والعلاقات الصينية- الأمريكية

فى عام ١٩٩٧ أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة الأمريكية أن الدولتين تبذلان جهودهما المضنية لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين. وفى الواقع، يعد ذلك بمثابة تغييرا هائلا يشهده الوضع الدولى والمصالح الإستراتيجية الخاصة بالصين والولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة. كما بدأت الدولتان إجراء تغييرات شاملة على العلاقات الصينية- الأمريكية. ومنذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، تعد التغيّرات والتطورات فى شتى مجالات العلاقات الصينية- الأمريكية الموضوع الرئيسى لتأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين، كما تؤدى دورا لدفع مسيرة تلك العلاقات بدرجات مختلفة، ولاسيما التغيرات والتطورات التى تشهدها العلاقات الأمنية بين الدولتين والتى تتسم بالتأثيرات البارزة والحاسمة. وبرغم أن العلاقات الصينية- الأمريكية تتمتع بآفاق واسعة النطاق فى القرن الحادى والعشرين، لكن العلاقات الأمنية تمثل -دائما وأبدا- محور وأساس العلاقات بين الدولتين الكبيريين الصين والولايات المتحدة. ولذلك، تعد المعرفة الموضوعية للتطورات والتغيرات التى شهدتها العلاقات الأمنية بين الدولتين غداة الحرب الباردة بمثابة الشرط الأساسى المسبق للتقدير الدقيق لتأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الدولتين موجهة نحو القرن الحادى والعشرين. إن إجراء تغيير إيجابى على العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية هو الضمان الرئيس لنجاح تأسيس هذه العلاقة.

أولاً: نهاية الحرب الباردة وتغيرات العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية

نجم عن نهاية الحرب الباردة تأثير واضح وعميق على العلاقات الأمنية بين الصين الولايات المتحدة الأمريكية، وفى المرحلة التالية أدت نهاية تلك الحرب إلى إحداث

تغيرات وتحولات هائلة فى العلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها . والشيء المهم أن نهاية الحرب الباردة أحدثت تغيرات جذرية فى الوضع الأمنى الدولى، ولذلك قامت الصين بتأكيد مصالحها الأمنية الذاتية وتحديد استراتيجيتها الأمنية من جديد. كما يتعين على الولايات المتحدة معرفة البيئة الأمنية الدولية الخاصة بها . وقد نتج عن ذلك كله بكل تأكيد تأثيرات عميقة على العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مازلنا نحتاج إلى إمعان النظر فى أن الحرب الباردة لم تضع أوزارها بعد، ومن غير المرجح أيضا أن نقوم بتغيير الاختلافات الهائلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى جانب التقاليد الثقافية التاريخية، والنظام السياسى الاجتماعى، ووجهة النظر إلى القيم، ومستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وغيرها من الجوانب الأخرى، ناهيك عن أن تلك الاختلافات حددت المصالح الأمنية الخاصة لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، فإن التغيرات التى شهدتها العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية غداة الحرب الباردة تعد نتيجة للتأثيرات المشتركة المذكورة فى الجوانب السابقة. وقد جسدت طبيعة تلك العلاقات وموضوعها وشكلها التغييرات العميقة المتعددة وتواصلها المستمر فى آن واحد. وفى الواقع إن العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية سوف تشهد تطورات وتحولات فى إطار التغيرات العميقة المتواصلة والتعديلات المطردة والمستمرة التى تتعرض لها والتى تؤثر على تلك العلاقات تأثيرا كبيرا خلال عملية تلك التغيرات.

(١) العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة

اجتازت العلاقات الصينية-الأمريكية فى غضون أربعين عاما من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٨٩ مرحلتين مختلفتين تماما. المرحلة الأولى هى مرحلة المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة من عام ١٩٤٩ إلى عام ,١٩٧٨ أما المرحلة الثانية تمتد من عام ١٩٧٩ إلى عام ٩٨٩١ والتى شهدت فيها العلاقات الصينية- الأمريكية تحسنا واضحا، كما شهد التعاون الصينى- الأمريكى تطورا مطردا. ويتخلل هاتان المرحلتين فترة تغيرات، تمتد من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٨ شهدت فيها تلك العلاقات التغيرات

والتحولات حقا. ويعتبر تشكيل وتحديد هاتين المرحلتين للعلاقات الصينية- الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة بالضبط نتيجة للتغيرات الهائلة التي شهدتها العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية في ظل الأوضاع الكبرى للحرب الباردة.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر عام ١٩٤٩، وخاصة في يوليو عام ١٩٥٠ بعد اندلاع الحرب الكورية، اعتُبرت الصين آنذاك العضو الثاني المهم للاتحاد السوفيتي داخل المعسكر الاشتراكي الدولي. كما اعتبرت الولايات المتحدة الصين تمثل تهديدا رئيسا لها في القارة الآسيوية. وفي أوائل عقد الخمسينات حدثت حرب جانبية ذات نطاق واسع بين الصين والولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، كما احتكمت الدولتان إلى السلاح مرة أخرى في شبه الجزيرة الهندية في الستينيات. ونظرا للتدخل العسكري الأمريكي المباشر في مشكلة تايوان، وتشكيلها طوق حصار جديد يستهدف الصين بصورة أساسية، فقد عرفت الدولتان المواجهة الخطيرة ردحا طويلا، وكوّن ذلك الموضوع الرئيسي لعلاقات المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد أواخر الستينيات، أصبح التصدي للتهديد السوفيتي المصلحة الأمنية الكبرى المشتركة بين الصين والولايات المتحدة بصورة واضحة يوما بعد يوم من جراء التشكيل التدريجي للأوضاع التي اضطلع فيها الاتحاد السوفيتي بالهجوم والولايات المتحدة بالدفاع في إطار الصراع الذي نشب بينهما. وبالرغم من وجود سلسلة من الاختلافات والتناقضات الرئيسة بين الصين والولايات المتحدة دائما، لكن شهدت العلاقات الصينية- الأمريكية تحسنا جليا وتأسست علاقاتهما الدبلوماسية الرسمية في أول يناير عام ١٩٧٩، وتطور التعاون الأمني بين الصين والولايات المتحدة بسرعة وذلك على أساس المجابهة المشتركة للتهديد السوفيتي واستمرت الأوضاع على هذا النحو طوال سنوات عشر قبل حلول يوليو عام ١٩٨٩؛ حيث كان التعاون الإستراتيجي في المجالات الأمنية الدولية واضحا وجليا، ومن بينها التعاون العسكري الصيني- الأمريكي الذي احتل مكانة مهمة للغاية في علاقاتهما.

واتسمت العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة بخصائص متباينة من خلال المرحلتين المختلفتين المذكورتين آنفا للعلاقات الصينية- الأمريكية في مرحلة

الحرب الباردة. والأكثر أهمية أنه فى خلال ثلاثين عاما من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٨، وخاصة فى الأعوام العشرين الأولى، كانت العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية بمنزلة علامة مواجهة عسكرية مباشرة. كما كانت تلك العلاقات فى السنوات العشر التى تمتد من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ بمثابة علاقة "دولة حليفة غير متحالفة" لمواجهة الاتحاد السوفيتى بصورة مشتركة. ولكن، فى الوقت نفسه، كانت هناك أيضا خصائص أكثر عمقا سادت تلك العلاقات فى هاتين المرحلتين أثناء الحرب الباردة. وجسدت بعض تلك الخصائص تأثيرات أوضاع الحرب الباردة على العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية، ومن ثم سوف تتغير مع نهاية الحرب الباردة. وتعد بعض تلك الخصائص بمنزلة ظهورا حتميا للعلاقات الأمنية بين الدولتين الكبيرتين: الصين والولايات المتحدة اللتين يشهدان الخلافات والتناقضات المتعددة والخطيرة، ناهيك عن المصالح المشتركة المبهمة. ولذلك، بعض تلك الخصائص لا تعرف التغيرات الجذرية مع نهاية الحرب الباردة، وتظهر استمرارية واستقرارا واضحين.

أولاً: كانت العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية أثناء الحرب الباردة -من حيث المبدأ- علاقات أمنية عسكرية متبادلة ووثيقة لمواجهة التهديد العسكرى السوفيتى الخطير. وفى الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧٨، وخاصة العشرين سنة الأولى تقريبا لمرحلة المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبرغم المواجهة السياسية، والاقتصادية والعسكرية الشاملة بين الدولتين، لكن كانت المواجهة العسكرية الأكثر بروزا وتركيزا، حيث لم تحتكم الدولتان إلى قوة السلاح فى شبه الجزيرة الكورية وشبه الجزيرة الهندية بصورة مباشرة فحسب، بل شكلت الولايات المتحدة طوقا عسكريا لاحتواء الصين من خلال إبرام سلسلة من المعاهدات العسكرية مثل: معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وتشانغ كاى شيك [1]، ومعاهدة الحماية الأمريكية- اليابانية، ومنظمة معاهدة شرق وجنوب آسيا وغيرها. ولكن فى الواقع -يعد ذلك كله جزءا من المواجهة العسكرية الكوكبية بين الولايات المتحدة

(١) شانغ كاى شيك: جنرال وسياسى صيني (١٩٧٥ - ١٨٨٧) ينحدر من عائلة بورجوازية وأصبح من أبرز الزعماء إبان الحرب العالمية الثانية، وكان يمثل حالة الفوضى وعدم الاستقرار التى اتصفت بها الفترة الانتقالية فى التاريخ الصينى الحديث (المترجم).

والاتحاد السوفيتي. ومن الجلي أن أسلوب المواجهة العسكرية المباشرة تجسد في العلاقات الأمنية العسكرية بصورة شديدة، ويعد ذلك بمثابة الموضوع الرئيسي للعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة في هذه المرحلة. وشهدت العلاقات الصينية- الأمريكية في المرحلة التالية من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ تحسنا بارزا، وتطور التعاون الصيني- الأمريكي بسرعة نسبيا. وتركزت العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة على إظهار المواجهة المشتركة للاتحاد السوفيتي. وتشمل هذه المواجهة جوانب متعددة. ولكن في المقام الأول توجد المواجهة المشتركة للتهديد العسكري السوفيتي. ولذلك، في خلال هذه المرحلة كانت كل من الصين والولايات المتحدة ندا مشتركا للتوسع العسكري السوفيتي في أفغانستان، وشرق وجنوب آسيا، وتطور التعاون العسكري المحدود بين الدولتين تطورا سريعا أيضا مثل: تبادل الزيارات بين كبار القادة العسكريين، وتبادل الاستخبارات العسكرية، ناهيك عن قيام الولايات المتحدة بتقديم بعض الأسلحة والمعدات المتقدمة نسبيا والتكنولوجيا العسكرية للصين. وعلى الصعيد العسكري أصبحت المواجهة المشتركة للاتحاد السوفيتي تشكل الموضوع الرئيسي للعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة في هذه المرحلة. وبرغم الاختلاف الكبير بين الموضوع والشكل المحددين للعلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية في المرحلتين المختلفتين للعلاقات الصينية- الأمريكية، لكن اتسم الموضوع الرئيسي لتلك العلاقات بخاصية مماثلة تبلورت في أنها علاقات أمنية عسكرية متبادلة ووثيقة لمواجهة التهديد العسكري السوفيتي الخطير، وقد تشكل ذلك في ضوء أوضاع الحرب الباردة.

ثانيًا : تتمتع العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة بالإستراتيجية الواضحة جدا، بمعنى أن الطرفين الصيني- الأمريكي لم يقما بمعرفة ومعالجة علاقاتهما الأمنية انطلاقا من الاحتياجات الثنائية والمحددة آنذاك فقط، بل انطلاقا من معيار رؤية أكثر اتساعا وأمدا لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء والعالم أيضا. وفي خلال ثلاثين عاما من المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة، وخاصة في العشرين سنة التي شهدت تواجد المواجهة العسكرية الشاملة بين الدولتين، وبرغم احتكام الدولتين إلى قوة السلاح مرتين، لكن تجسدت المواجهة العسكرية الشاملة بين الصين والولايات المتحدة بصورة أساسية في أن الولايات المتحدة اعتبرت الصين

العضو الثانى المهم للاتحاد السوفيتي داخل المعسكر الاشتراكى آنذاك، كما اعتبرتها التهديد الرئيسى لها فى القارة الآسيوية، وفرضت حصارا عسكريا على الصين. وكان من البديهى أن تقوم الصين برد الضربات وتحطيم الحصار والاختناق. ولذلك كانت تعتبر هذه المواجهة العسكرية بين الدولتين مواجهة إستراتيجية بصورة رئيسية. وفى الواقع، أن الأكثر صوابا ودقة أن نقول أن احتكام الدولتين إلى السلاح مرتين خلال تلك الفترة الزمنية يعد نتيجة لمثل تلك المواجهة الإستراتيجية بينهما بصورة رئيسية، وليس فقط نتيجة لصرا ع المصالح المحدودة بين الصين والولايات المتحدة.

وفى فترة مواجهة الصين والولايات المتحدة للاتحاد السوفيتى بصورة مشتركة، كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة يتمثل فى احتواء نزعة التوسع السوفيتية وإحداث تغيير فى أوضاع قيام الاتحاد السوفيتى بالهجوم والولايات المتحدة بالدفاع، ويعد ذلك محور إستراتيجية الأمن الأمريكية لفترة طويلة نسبيا . أما بالنسبة للصين، فقد كان التصدى للتهديد العسكرى السوفيتي المباشر، وتحطيم الحصار الإستراتيجي الذى فرضه الاتحاد السوفيتى على الصين بمثابة المتطلبات الإستراتيجية الأمنية الرئيسة لفترة طويلة نسبيا داخل الصين. ومن ثم، كانت المواجهة المشتركة للاتحاد السوفيتى الموضوع الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية فى هذه المرحلة، وكانت هذه المواجهة إستراتيجية بالطبع. وأن الإستراتيجية الواضحة التى اتسمت بها تلك العلاقات الأمنية قد قررتها الدولتان الكبيرتان: الصين والولايات المتحدة اللتان يفصلهما المحيط الهادىء ببضع آلاف الكيلومترات، ولا توجد بينهما الأراضى المتاخمة، والنزاعات الحدودية وغيرها من صراعات المصالح الأمنية المحددة، مما عزز الطابع الإستراتيجي للعلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية بشكل أكبر. وبرغم أن تلك الخاصية لتلك العلاقات الأمنية كانت واضحة جدا فى مرحلة الحرب الباردة، ولكن لم تبرز للعيان فى ظل الأوضاع الكبرى للحرب الباردة، ولذلك سوف يستمر ظهورها الجلى فى مرحلة مابعد الحرب الباردة.

ثالثا: تعتبر العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة أساس العلاقات الصينية- الأمريكية فى تلك المرحلة. وقد تكونت المرحلتان المختلفان للعلاقات الصينية- الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة جراء التغيرات المتفاوتة التى شهدتها

العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية فى هاتين المرحلتين كانت مرهونة بالعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة وقتئذ. وفى مرحلة المواجهة الشاملة التى شهدتها العلاقات الصينية- الأمريكية، وبرغم أن المواجهة بين الدولتين اشتملت على كافة جوانب تلك العلاقات، لكن -كما ذكرنا آنفا- تجسدت بصورة رئيسية فى المواجهة العسكرية فى العلاقات الأمنية بين الدولتين اللتين قررتا المواجهة والتصدى للأخطار فى إطار العلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها. وقد أكد كثيرون الاختلاف فى النظام السياسى والاجتماعى ووجهة النظر إلى القيم بين الصين والولايات المتحدة، وكان ذلك له تأثير على تلك العلاقات يفوق بكثير حقا ما اعتقده هؤلاء الأشخاص. وأن التحول الكبير الذى شهدته العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية من تحول الطرفين من المواجهة إلى المواجهة الشاملة للاتحاد السوفيتى يعتبر السبب الرئيسى الكامن وراء التحول فى العلاقات الصينية- الأمريكية من المواجهة الشاملة إلى التحسن الواضح، ولا تستطيع نهاية الحرب الباردة أن تغير هذه الخاصية التى تميزت بها العلاقات الأمنية بين الدولتين، بالإضافة إلى أنها تؤدى دورا رئيسيا فى تحديد الاتجاه المستقبلى للعلاقات الصينية- الأمريكية.

(٢) تغيّرات العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة والناجمة عن نهاية الحرب الباردة

فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩١ تمزقت أوصال الاتحاد السوفيتى رسميا، وأفل نجم التشكيلة العالمية ذات القطبية الثنائية التى استمرت نيفا وأربعين عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبذلك وضعت الحرب الباردة أوزارها. ويعد ذلك أهم تحول وتغّير فى الوضع الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان له تأثير عميق وواسع المدى على العلاقات الدولية فى العالم. ولكن، بسبب أن الحرب الباردة التى استمرت أكثر من أربعين عاما تجسدت -بادئ ذى بدء- فى المواجهة العسكرية الخطيرة طويلة الأجل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، لذلك أدت نهاية هذه الحرب -فى المقام الأول- إلى إحداث تغيرات وتحولات هائلة فى الأوضاع الأمنية العالمية والعلاقات الأمنية الدولية فى العالم. وفى ظل اندثار الاتحاد السوفيتى تماما، فقد أصبحت

التغيرات فى العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والدول الرئيسة فى العالم تمثل أهم جزء فى التغيرات التى شهدتها العلاقات الأمنية الدولية فى العالم، كما تعد بعض التغيرات فى العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة جزءا يتمتع بالخصوصية والأهمية أيضا.

والتحولات الهائلة فى العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة والناجمة عن نهاية الحرب الباردة كانت بصورة أساسية نتيجة التغيرات الكبيرة فى الأوضاع الأمنية العالمية. كما إن مكانة ودور الصين والولايات المتحدة فى خضم تلك التغيرات فرضا عليهما إعادة معرفة مصالحهما الأمنية الخاصة، ورسم الإستراتيجية والسياسة الأمنية الخاصة بهما من جديد، وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات مهمة فى العلاقات الأمنية بين الدولتين. ومن الواضح أن نهاية الحرب الباردة تعتبر بمثابة تغييرا أكثر أهمية وعمقا عن مثيله الذى شهدته العلاقات الصينية- الأمريكية فى مطلع عقد الستينيات. ومن ثم، فالتغيرات فى العلاقات الأمنية بين الدولتين والناتجة عن الحرب الباردة تعد أيضا أكثر أهمية وعمقا عن تغيرات العلاقات الأمنية بين الدولتين فى مطلع الستينيات. ولكن، يتعين إدراك أن نهاية الحرب الباردة من غير المرجح أن تؤدى إلى تغيرات جوهرية فى العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية، لأن أهم عامل أساسى يقرر تلك العلاقات يكمن فى الحقيقة الرئيسة للدولتين الكبيرتين ومفادها الخلافات والتناقضات المتعددة والمتواجدة بينهما والتى لم تتغير مع نهاية هذه الحرب. وفى الواقع، أن العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة وما بعد هذه الحرب هى بالضبط علاقات بين دولتين كبيرتين تكتنفها الخلافات والتناقضات المتعددة التى تتفاوت ظهورها فى ضوء الأوضاع الكبرى المتباينة. ولذلك، ومع التغيرات التى تشهدها تلك الأوضاع، يتحتم على تلك العلاقات أن تتحلى بالتحولات الهائلة وتجسد الاستمرار والاستقرار الواضحين. والتغيرات الأساسية هى الأوضاع الكبرى التى شهدتها الحرب الباردة ونهايتها والتى قررت طبيعة العلاقات الأمنية بين الدولتين وموضوعها وشكلها، بالإضافة إلى تأثير تلك التغيرات على العلاقات الصينية- الأمريكية برمتها. والحفاظ على استمرار تلك العلاقات واستقرارها يعد من أهم الخصائص الجوهرية العميقة للعلاقات الأمنية بين الدولتين، ويتسم بالتأثير على العلاقات الأمريكية- الصينية.

ومع نهاية الحرب الباردة، شهدت العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية- من حيث المبدأ- ولفترة طويلة تغييرا جليا فى ظل أوضاع العلاقات الأمنية العسكرية المتبادلة والوثيقة لمواجهة التهديد العسكرى السوفيتى الخطير، ويعد ذلك أهم تغيير شهدته تلك العلاقات والذى أدى إلى انتهاء الحرب الباردة. وكما ذكرنا آنفا، فى مرحلة الحرب الباردة كان ذلك التهديد متواجدا لفترة طويلة سواء في مرحلة المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة، أو فى مرحلة التحسن الواضح الذى طرأ على علاقات البلدين فيما بعد، وتطور التعاون الصينى- الأمريكى بسرعة. وتعد هاتان المرحلتين بمثابة العلاقات الأمنية العسكرية التى أصبحت الموضوع الأساسى للعلاقات الأمنية بين الدولتين؛ ولذلك كان من المحتوم تغيير هذه الأوضاع مع تفكيك الاتحاد السوفيتى. وفى مرحلة الحرب الباردة، كان التهديد العسكرى السوفيتى لكل من الصين والولايات المتحدة مختلفا. وقصارى القول، كان ذلك التهديد للولايات المتحدة يتفوق على نظيره بالنسبة للصين، وساد التهديد العسكرى السوفيتى للولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الحرب الباردة من البداية حتى النهاية، وكان تهديدا عالميا حيث ينضوى على حرب نووية كبرى وسباق تسلح نووى على نطاق واسع، ويتسم باندلاع حرب عالمية وسباق تسلح للأسلحة التقليدية وظهر التهديد العسكرى السوفيتى للصين بعد منتصف عقد الستينيات، وتجسد بصورة أساسية فى التهديد بحشد القوات على الحدود الصينية- السوفيتية لتقوم باحتلال الأراضى الصينية مباشرة، وفرض حصار عسكرى على الصين. ولكن بعد منتصف الثمانينيات، ومع تحسن العلاقات الصينية- السوفيتية، وخاصة الاندثار التدريجى للمشكلات الثلاث الكبرى بعد منتصف الثمانينيات وهى: تمركز أعداد هائلة من القوات السوفيتية على الحدود الصينية- السوفيتية وفى منغوليا، وتأييد الاتحاد السوفيتى احتلال فيتنام لكمبوديا، وإرساله قوات إلى أفغانستان، بدأ التهديد العسكرى السوفيتى للصين يتدنى بصورة واضحة. ومن الجلى أن التهديد العسكرى السوفيتى للصين والولايات المتحدة لم يعد موجودا بسبب تفكيك الاتحاد السوفيتى. ولكن تأثير وأهمية هذا التغيير بالنسبة للولايات المتحدة كانا أكبر بكثير عما شهدته الصين. ولذلك، تدنت أهمية العلاقات الأمنية العسكرية فى إطار العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، ويعد ذلك تغييرا هائلا فى تقييم الطرفين الصينى والأمريكى للتهديد العسكرى الذى يواجه كل منهما

والناجم عن نهاية الحرب الباردة، وقيامهما بإجراء تعديلات سياسية هامة. ولكن -فى الواقع- كان تقييم الولايات المتحدة وتغيراتها السياسية تتسم بأقوى التأثيرات. وفى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٨ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تباعا تقريرين إستراتيجيين حول الأمن فى البلاد موضوعهما الرئيسى يتمحور على الأمن العسكرى الأمريكى، وخاصة التهديد العسكرى السوفيتى الواضح للولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٩٠ أصدرت الولايات المتحدة أيضا تقريرا إستراتيجيا حول الأمن فى البلاد. وبرغم حرص هذا التقرير على الاهتمام بالتغيرات الهائلة التى تشهدها الأوضاع الأمنية فى البلاد، لكن كان موضوعه الرئيسى الأمن العسكرى للولايات المتحدة، واستمر فى تأكيد التهديد العسكرى السوفيتى واعتبر هذا التقرير أن الهدف الأمنى الإستراتيجي الرئيسى للولايات المتحدة فى التسعينيات يكمن فى احتواء أى احتمال يهدد الأمن الأمريكى، وإذا فشل الاحتواء، يكون البديل ردع الهجمات العسكرية أو هزيمتها ويجب أن يتحقق ذلك فى ظل المصالح الأمريكية والأوضاع التى تستفيد منها الدول الحليفة الأخرى، وبذلك يتم وضع نهاية للصراعات. وفى الوقت نفسه، أشار التقرير إلى أن الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قد شهدت وتشهد الآن تغييرات هائلة فى آن واحد، وأكد أن الاتحاد السوفيتى سيظل دولة عسكرية كبرى تثير المخاوف، ويتعين على الولايات المتحدة المضى قدما للحفاظ على تعزيز قوة الردع العسكرى ورفع مستوى تحديث الدفاع عن الأمن. ولكن، بعد مرور عام واحد فقط، جاء فى تقرير الأمن الأمريكى لعام ١٩٩١ أنه برغم الاعتقاد السائد بأن الاتحاد السوفيتى دولة عسكرية عظمى فى الوقت الحاضر والمستقبل، أشار التقرير بصورة واضحة إلى أن التهديد بنشوب صدام عسكرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر قد تدنى عن أى وقت آخر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الأمن العسكرى بيت القصيد فى هذا التقرير. ولكن الأمن العسكرى لم يعد يتمحور على التهديد السوفيتى، ويتمتع بمضمون واسع النطاق. بالإضافة إلى أنه قد بدأ ظهور مشكلة عدم استقرار بعض المناطق الهامة وتداعياتها. وفى الوقت نفسه، بدأ التقرير تحليل الكثير من المشكلات الاقتصادية بصورة مطنبة والمشكلات الأخرى ذات التأثير على الأمن الأمريكى بشكل يفوق التقارير السابقة. وتقرير الأمن الإستراتيجي الأمريكى الصادر فى عام ١٩٩٤ يعد أول تقرير حول الأمن الإستراتيجي الأمريكى يصدر بعد الحرب

الباردة ويتميز بتأكيده الواضح على تنوع التهديدات التى تواجهها الولايات المتحدة بعد هذه الحرب، والمصالح الأمنية الأمريكية والأهداف الأمنية. ومازال تنوع إجراءات المجابهة الأساسية والأمن العسكرى من النقاط المحورية التى تحظى بالاهتمام. ولكن، فى الوقت نفسه، أولى التقرير اهتماما بالغا أيضا بالأمن الاقتصادى، والبيئة والجريمة العابرة للحدود، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى التى تؤثر على الأمن الأمريكى، وأشار التقرير إلى أن انحلال الإمبراطورية السوفيتية قد غيّر- من حيث المبدأ- المناخ الأمنى الذى تواجهه الولايات المتحدة والدول الحليفة لها. ولكن اشتمل التقرير على مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة القديمة والجديدة التى يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها. واعتقد التقرير أيضا أنه ليست كل الأخطار المتعلقة بالجانب الأمنى تتسم بالطابع العسكرى، وعند مقارنة تغير معرفة الولايات المتحدة بالأمن العسكرى والتعديلات التى أدخلتها على سياستها نجد أن معرفة الصين وسياستها أظهرتا ثباتا واضحا نسبيا، وذلك لأن الصين بدأت -فى الواقع- إجراء تعديلات على سياستها فى حوالى منتصف عقد الثمانينيات. وأشار الزعيم دينج فى عام ١٩٨٥ إلى أن: "خطر اندلاع حرب عالمية مازال قائما، ولكن تعاظم قوة السلام العالمية يفوق قوة الحرب المتنامية. وفى فترة زمنية طويلة نسبيا كان هناك احتمال عدم نشوب حرب عالمية على نطاق واسع، لقد قمنا بتغيير الأفكار ذات الصلة الوثيقة بأخطار اندلاع الحرب التى كنا نعتقد فيها أصلا"(١). ثم قامت الصين بعد ذلك بخفض قوتها بمقدار مليون جندى، ويدل ذلك على أن الإستراتيجية الأمنية والسياسية فى الصين قد بدأت فى إجراء تعديلات مهمة. ولذلك، لم توجه نهاية الحرب الباردة ضربة قاصمة للإستراتيجية الأمنية والسياسية فى الصين، ولا توجد ثمة ضرورة لإخضاعها لتغييرات كبيرة. ونظرا لأن العلاقات الأمنية العسكرية طويلة الأجل كانت دائما بمثابة الموضوع الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية، وبسبب أن نهاية الحرب الباردة أحدثت بصورة رئيسية تغييرات وتعديلات سياسية ملائمة فى المعرفة الأمنية العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى تدنى أهمية العلاقات الأمنية العسكرية فى إطار العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية بصورة واضحة، وإحداث تغيّرات هائلة فى العلاقات

(١) "مختارات من دينج شياو بنج"، المجلد الثالث، مصدر سابق الذكر، ص ١٢٧.

الأمنية الصينية- الأمريكية، وفى العلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها. ومنذ أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات حتى منتصفها، كانت العلاقات الصينية- الأمريكية تزخر بالتقلبات والتعقيدات والتغيرات المتعددة، ويعد ذلك بالضبط تجسيدا ونتيجة للتغيرات الهائلة التى شهدتها تلك العلاقات إلى حد كبير. ومن زاوية أخرى يمكن القول أن تلك التغيرات قد شكلت أيضا العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين بعد الحرب الباردة حتى بدأت مسيرة العلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها.

إن نظرية توازن القوى فى مرحلة الحرب الباردة أدت إلى اضطلاع الولايات المتحدة بتغيير معرفتها بالصين وأهمية العلاقات الصينية- الأمريكية للأمن الأمريكى، ومن ثم نتج عن ذلك تأثير كبير على العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية برمتها. وبدأت العلاقات الصينية- الأمريكية التطبيع فى أوائل عقد السبعينيات، وتأسست العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى أول يناير عام ١٩٧٩، وبعد ذلك شهدت العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية والعلاقات الصينية- الأمريكية تحسنا واضحا، وتطور التعاون الصينى- الأمريكى سريعا ويشمل التعاون العسكرى. وتكمن الأسباب الرئيسية وراء ذلك فى أن الولايات المتحدة نظرت إلى الصين بصفتها قوة مهمة تكون ندا للاتحاد السوفيتى. وبالطبع، إن التطورات السريعة للعلاقات الصينية- الأمريكية فى الثمانينيات، وخاصة تطور العلاقات الاقتصادية، بالإضافة إلى أسباب أخرى من أهمها أن الولايات المتحدة اعتبرت الصين، انطلاقا من مشاعر أحادية الجانب، "دليل العملية الديمقراطية" فى الدول الاشتراكية، والتنمية الاقتصادية المطردة فى الصين جسدت للعيان آفاق مستقبلية لسوق واعد، كان ذلك يمثل قوة جذب هائلة للولايات المتحدة الأمريكية ولم يغير، بل لم يثبط عزمها من اعتبار الصين قوة أساسية تكون ندا للاتحاد السوفيتى. ولذلك كانت تهتم اهتماما شديدا بالصين وبالتأثير البالغ للعلاقات الصينية - الأمريكية على الأمن الأمريكى. وفى عام ١٩٨٢، ذكر الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون أن: "التاريخ سوف يثبت أنه إذا لم نخط الخطوة الأولى آنذاك (١٩٧٢) وقمنا بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، فإن عقد مقارنة بين قوتنا الآن والقوة السوفيتية لا تكون فى صالحنا حتى

نصل إلى مستوى ينذر بالخطر المحدق"(١). ثم عاد نيكسون وأكد مجددا فى عام ١٩٨٨ أن: "الصين قوة تشكل ندا للاتحاد السوفيتى ولا يمكن الاستغناء عنها"(٢). وجسد نيكسون الأفكار الرئيسية الأمريكية فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات التى تعتبر بمثابة إجماع كل من الحزبين الديمقراطى والجمهورى فيما يتعلق بالسياسة إزاء الصين، وتعكس سياسة الإدارة الأمريكية آنذاك أيضا. وقررت إدارة كارتر إلغاء المعاهدات مع تايوان، وسحب القوات، وقطع العلاقات معها، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، ويرتبط ذلك ارتباطا مباشرا وقويا بالتوسع العسكرى السوفيتى الشامل آنذاك، وخاصة فى جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، والذى شكل تهديدا جليا للولايات المتحدة بشكل أكبر. وقاومت إدارة ريجان نزعة التوسع السوفيتية على نطاق واسع، ووطدت التعاون مع الصين، ويعد ذلك من الإجراءات المهمة التى اضطلعت بها هذه الإدارة. وبرغم من علاقة ريجان الوثيقة مع تايوان، ولكن أصدر مع الصين بصورة مشتركة" بيان ١٧ أغسطس"، وقدم التزاما مبدئيا مفاده فرض قيود على مبيعات الأسلحة لتايوان. وفى الوقت نفسه، بدأت الخطوة الأولى لقيام تعاون عسكرى بين الصين والولايات المتحدة. وفى عهد إدارة بوش الأب، وبرغم الانفراج الذى شهدته العلاقات الأمريكية- السوفيتية، بيد أنه استمر فى الاهتمام بالصين، وأكد فى تقرير الأمن الإستراتيجي الصادر فى عام ١٩٨٨ أن الصين والولايات المتحدة أفكارهما متطابقة إزاء احتياجات هذه المنطقة من تحقيق الاستقرار ومقاومة التوسع. وأقامت الدولتان تعاونا عسكريا محددا فى مجال الدفاع فوق هذا الأساس. وفى الواقع، أن التعاون العسكرى بين الدولتين شهد تطورا سريعا حقا فى هذه المرحلة.

ولكن، فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ومع أفول نجم الاتحاد السوفيتى بصورة حادة، تضاءل التهديد السوفيتى للأمن الأمريكى بسرعة، ولاسيما فى أواخر عام ١٩٩١ عندما تفكك الاتحاد السوفيتى واندثر تهديده للولايات المتحدة. ولذلك تضاءل أيضا وبصورة جلية اهتمام الولايات المتحدة بأهمية الصين والعلاقات

(١) نيكسون: "القادة" (الترجمة الصينية)، دار شينخوا للنشر، طبعة عام ١٩٨٣، ص ٢٧٦.
(٢) نيكسون: "عام ١٩٩٩: نصر بلا حرب"، دار عالم المعرفة للنشر، طبعة عام ١٩٨٩، ص ١٢٩.

الصينية – الأمريكية بالنسبة للأمن الأمريكي. وفرضت الولايات المتحدة العقوبات على الصين، بعد أن وقعت اضطرابات سياسية في بكين في بداية عام ١٩٨٩، وأوقفت التعاون العسكري مع الصين. وتضمن التقريران الأمنيان الإستراتيجيان الصادران في عامي ١٩٩٠، و١٩٩١ جزءا عن الصين، ولم يذكرا التعاون مع الصين والتصدي لنزعة التوسع السوفيتية، بل كانت نقطتهما المحورية تعزيز التغييرات التي تشهدها الصين. وأشار تقرير الأمن الإستراتيجي الأمريكي الصادر في عام ١٩٩١ أن الملامح الأساسية للسياسة الأمريكية ستكون الاستمرار في إجراء التشاور والاتصال مع الصين، وتجنب تفاقم حدة أوضاع العزلة المستترة والقمعية. واعتقد التقرير أن التغييرات في الصين لا غنى عنها. والأكثر أهمية أن الولايات المتحدة قد غيرت تصرفاتها وسياستها تجاه تايون بصورة جلية. وقد ذكر هذا التقرير لأول مرة أن الولايات المتحدة تمضي قدما في التمسك بعلاقات وطيدة وجوهرية وغير رسمية مع تايوان. وفي سبتمبر عام ١٩٩٢ وافقت إدارة بوش الأب على بيع ١٥٠ طائرة من طراز إف – ١٦ لتايوان. وبالتأكيد ينطوي هذا التصرف من جانب الولايات المتحدة على أسباب متعددة الجوانب، ولكن أهم سبب يجب أن يكون أنها تعتقد بعد زوال التهديد السوفيتي قد تضاءلت أهمية الصين والعلاقات الصينية – الأمريكية بالنسبة للأمن الأمريكي بصورة واضحة. ولذا لم تعد الولايات المتحدة يعتبرها القلق من جراء رد فعل الصين تجاه تغيّر السياسة الأمريكية نحو تايوان. ومن الجلي أن نهاية الحرب الباردة قادت الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من أهمية الصين وعلاقاتها بها بالنسبة للأمن الأمريكي. ولم ينجم عن ذلك تأثير خطير ومباشر على العلاقات الأمنية الصينية– الأمريكية، بل نتج عنه أيضا تأثير خطير وشامل على العلاقات الصينية– الأمريكية بأسرها. ويمكن القول أن التغيّر في الموقف الأمريكي يعتبر بالضبط سببا رئيسيا وبداية لإجراء تغيّرات كبيرة في العلاقات الصينية – الأمريكية بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها.

ولكن، لم تغير الحرب الباردة إطلاقا الإستراتيجية الواضحة التي تعد السمة الرئيسية التي تتميز بها العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية. وبعد الحرب الباردة، وبسبب التغيّرات الهائلة التي شهدتها العلاقات والتحولات الكبرى في العلاقات الصينية – الأمريكية كلها، فقد ظهرت بصورة جلية تماما الإستراتيجية الواضحة

للعلاقات بين الدولتين، ولكنها لم تقتصر على هذا المجال فقط. أن الإستراتيجية الواضحة التى تميزت بها العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية ما بعد الحرب الباردة قد تحسنت بصورة أكثر تحديدا ومباشرة، بمعنى أن الطرفين الصيني والأمريكي مازالا يشتركان فى التفاهم الإستراتيجي المزدوج ومعالجة العلاقات الأمنية بينهما. وقبل منتصف الثمانينيات، بدأت الصين فى إجراء تعديلات على سياستها نحو الولايات المتحدة رويدا رويدا، ولم تعد تشارك فى المواجهة الشاملة للتهديد الروسى، بل تنطلق سياستها من زاوية أكثر إتساعا وتسهم فى الإصلاح والانفتاح وبناء التحديث فى الصين، وفهم العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية ومعالجتها. ولذلك، اتسمت سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة بالاستمرارية بعد الحرب الباردة، ولم تقم الصين أبدا بخفض مستوى الاهتمام بأهمية تلك العلاقات. ولكن تدنى اهتمام الولايات المتحدة بتلك العلاقات بعد نهاية هذه الحرب. ولكن الصين دولة كبرى والأكثر اكتظاظا بالسكان فى العالم، وشهدت تنمية متسارعة فى الثمانينيات، ولم تشهد قوتها تعزيزا فحسب، بل أظهرت أيضا قوة كامنة للتنمية تعد الأسرع، مما حتم على الولايات المتحدة أن تستمر فى الحرص على العلاقات الأمنية بين الدولتين فى إطار الإستراتيجية المزدوجة. ومن ثم، وأيا كانت التغيّرات الهائلة والعميقة التى شهدتها العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية بعد الحرب الباردة، لكن ظلت تلك العلاقات تتسم بالإستراتيجية الواضحة. ويعد ذلك خاصية هامة شكلت أساسا لتلك العلاقات الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين.

ثانيًا: الهيكل الأساسى للعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فرض العقوبات على الصين فى يوليو ١٩٨٩ جراء حدوث اضطرابات سياسية فى بكين، حتى قام الرئيس جيانغ زيمين بزيارة رسمية للولايات المتحدة فى أكتوبر عام ١٩٩٧، واجتازت العلاقات الصينية - الأمريكية ثمانى سنوات كانت تسودها التقلبات الهائلة. ويعد ذلك أكثر مرحلة شهدت التعقيدات والتغييرات المتعددة منذ تأسيس العلاقات الصينية - الأمريكية فى أول يناير

عام ١٩٧٩، بل حتى منذ أن بدأت مسيـــرة تطبيع العـلاقات بين الدولتين فى فـــبراير عـــام ١٩٧٢ وفى خلال تلك السنوات لم تشـهد الصين والولايات المتحدة الاضطرابات المستمرة فحسب، بل شـهدتا ثلاث أزمات خطيرة أيضا وهى: إعلان الولايات المتحدة فرض العقوبات على الصين فى يوليو عام ١٩٨٩، وموافقة الولايات المتحدة على بيع ١٥٠ طائرة من طراز إف – ١٦ لتايوان فى سبتمبر عـام ١٩٩٢، كـمـا وافقـت فى عام ١٩٩٥ على أن يقوم الرئيس التايوانى لى تانغ هوى بزيارتها بصفته "خريج جامعة أمريكية"، وقامت الصين بإجراء مناورات بحرية فى مضيق تايوان لمدة ثلاثة أشهر تمتد من أواخر عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٦ تقريبا، وأرسلت الولايات المتحدة حاملة طائرات حربية عدة مرات وقامت بتشكيل القوات وعبرت مضيق تايوان أو دخلت المجال البحرى القريب منه. وجعلت هذه الأزمات الثلاث العلاقات الصينية – الأمريكية تنخفض إلى أدنى مستوياتها منذ تأسيس البلدين علاقاتهما الدبلوماسية. ولكن، لم يحدث انشقاق فى العلاقات الصينية – الأمريكية جراء تلك الاضطرابات والأزمات، بل شهدت بعض المجالات تطورا كبيرا مثل التعاون التجارى، ولاسيما بعد مرور زهاء عام ونصف العام من الأزمة الخطيرة التى حدثت فى الفترة من مايو عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٦، وعادت العلاقات الصينية – الأمريكية إلى وضعها الطبيعى وتحسنت بصورة كاملة. وأثناء زيارة جيانغ زيمين للولايات المتحدة فى أكتوبر عـام ١٩٩٧، أعلنت الصين والولايات المتحدة أنهما سوف تبذلان جهودهما المضنية لإقامة علاقة شراكة بناءة موجهة نحو القرن العشرين. ويوضح ذلك أنه لايمكن اعتبار تلك السنوات التى شهدت فيها العلاقات بين الدولتين التقلبات الهائلة والتعقيدات والتغيرات المتعددة مرحلة تدهور للعلاقات الصينية– الأمريكية، بل تعتبر تلك السنوات الثمان –فى الواقع– أهم مرحلة شهدت فيها تلك العلاقات التحولات والتغيرات منذ عام ١٩٤٩ وأن التغيرات الهائلة فى العلاقات الأمنية الصينية– الأمريكية الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة تعتبر أهم الأسباب الرئيسية والمباشرة للتحولات فى العلاقات الصينية– الأمريكية. واشتملت التحولات الكبرى للعلاقات الصينية– الأمريكية بعد الحرب الباردة كافة مجالات العلاقات الصينية – الأمريكية، ولكن التحولات الهائلة فى العلاقات الأمنية بين الدولتين يتسم بعضها بالتأثيرات القوية، وقد جسدت هذه الخاصية التحولات التى شهدتها العلاقات الصينية – الأمريكية التى استمرت ثماني سنوات بصورة واضحة .

وتشمل التحولات الهائلة التى شهدتها العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة: تأكيد المصالح الأمنية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة من جديد بعد الحرب الباردة، وتحديد نقاط التناقضات الجوهرية بجلاء فى مجال المصالح الأمنية بين الدولتين، وتنسيق المصالح الأمنية بينهما بعد تلك الحرب، وتأسست آلية ملائمة ومعيار لتصرفات الدولتين. وقد تركزت المناقشات العميقة جدا بين المسئولين والعسكريين والمتخصصين فى البلدين على المشكلات المهمة التى سادت تلك السنوات، وحدثت مجادلات حامية الوطيس، وشهدت الصين والولايات المتحدة الاتصالات والمواجهات على نطاق واسع ولم يحدث ذلك من قبل فى تاريخ العلاقات الصينية – الأمريكية. وتشكل الهيكل الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية– الأمريكية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة أو يمكن القول للعلاقات الموجهة نحو القرن العشرين فوق هذا الأساس. ويدل ذلك على انتهاء الجولة الأولى من التحولات التى تشهدها تلك العلاقات فيما بعد الحرب الباردة. ويتحلى ذلك بتأثيرات مهمة للغاية بالنسبة للعلاقات الصينية – الأمريكية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل البعيد، وللأوضاع الأمنية فى دول العالم وخاصة دول منطقة أسيا والمحيط الهادىء.

(١) نهاية الحرب الباردة تؤكد من جديد المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

فى مطلع عقد السبعينيات، بدأت الصين والولايات المتحدة الأمريكية مسيرة تطبيع علاقاتهما، وأقامتا علاقاتهما الدبلوماسية فى عام ١٩٧٩ ، وبعد ذلك بسنوات عشر شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية تحسنا واضحا وتطورا مطردا فى مجال التعاون، ولا يرجع ذلك إلى أن الخلافات والتناقضات الكثيرة بين الدولتين لم تعد قائمة، بل يرجع إلى مواجهة نزعة التوسع السوفيتي التى كانت تهدد وتتوعد الجميع. وأكدت الصين والولايات المتحدة أن مجابهة الاتحاد السوفيتى تعد أهم مصلحة مشتركة بينهما. وأكد الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون مرات عديدة قائلا: "بيننا خلافات كبيرة، ولكن مصالحنا أكبر"(١). "وبرغم الخلافات الفلسفية العميقة القائمة بيننا، لكن

(١) نيكسون : القادة ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢٩٣

ليس فى جعبتنا سبب يجعلنا أعداء، بل هناك سبب جلى لنكون أصدقاء وهو: المصلحة المشتركة فى احتواء التهديد السوفيتى"[1]. وتجسد مقولتا نيكسون الإجماع الأمريكى الواسع النطاق وقتئذ. وكان لدى الصين تفاهم مماثل أيضا. ومن ثم، جاء فى البيان المشترك الذى صدر أثناء زيارة الرئيس نيكسون للصين فى فبراير عام ١٩٧٢ أنه برغم أن الطرفين الصينى والأمريكى يتبعان أسلوبا نادر المثال للتعبير بوضوح عن وجهة نظرهما الخاصة، ويجسدان الخلافات العميقة بينهما إزاء عدد كبير من المشكلات، لكن فى الوقت نفسه يعلنان بوضوح تام أنهما سوف يقومان بتطبيع العلاقات، كما إنهما سوف يعارضان بصورة مشتركة الجهود المضنية التى تبذلها أى دولة أو تكتلات الدول التى تسعى لممارسة الهيمنة". وفى أحوال معينة وقتئذ، كان يعلم الناس بوضوح أن ذلك من أجل مجابهة التوسع السوفيتى. وبعد انقضاء ١٧ شهرا حتى عام ١٩٨٩، كان تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وعلاقاتهما الدبلوماسية وتطور التعاون الصينى- الأمريكى يتعرضون -دائما- للخلافات والتناقضات المتعددة والخطيرة، ولكن فى الوقت نفسه يتمتعون بالقدرة على القيام بمواجهة التهديد السوفيتى التى تعد أهم مصلحة أمنية مشتركة بينهما، وكان من الطبيعى أن يقرر ذلك أنه بمجرد تلاشى التهديد السوفيتى، اندثرت أيضا هذه المصلحة بين البلدين. وكان من المحتوم أن تشهد العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية والعلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها تغيّرات وتحولات مهمة. وبعد أواخر عقد الثمانينيات، جسدت تغيرات العلاقات الصينية – الأمريكية هذه الخاصية تجسيدا واضحا مع التضاؤل الجلى للتهديد السوفيتى حتى اندثاره.

وهل كان يمثل تفكيك الاتحاد السوفيتى، ونهاية الحرب الباردة واندثار التهديد السوفيتى بالنسبة للدولتين الكبيرتين الصين والولايات المتحدة، اللتين توجد بينهما العديد من الاختلافات والتناقضات المتعددة، المزيد من الاختلافات والتناقضات الكبرى فى مجال المصالح الأمنية المشتركة أم لا؟ ومن الواضح أنه لا يمكن أن نطور ونقيم ونحدد الاتجاه المستقبلى للمشكلات الكبرى للعلاقات الصينية – الأمريكية انطلاقا من العلاقات الثنائية بين الدولتين وتغيراتها، بل يجب فى ضوء الأوضاع الكبرى لنهاية

(١) نيكسون : " عام ١٩٩٩ : نصر بلا حرب " ، مصدرسابق الذكر ص ٢٥٤

الحرب الباردة نقوم بالتحليل العميق للتغيرات الهائلة التى شهدتها الأوضاع الأمنية فى كلتا البلدين والناجمة عن انتهاء الحرب الباردة وتأثيراتها العميقة على الأمن القومى فيهما، ويتعين خاصة القيام بالتحليل العميق للأهداف المتغيرة للمصالح الأمنية الكبرى الخاصة للصين والولايات المتحدة وتأكيدها، ناهيك عن تغيير تأثير ودور الطرف الآخر. وقصارى القول، لا يمكن أن نقوم بتطوير ذلك الاتجاه وتقييمه بصورة صحيحة إلا فى ضوء المعرفة الشاملة والعميقة للتغيرات التى تطرأ على أهداف المصالح الأمنية والمناخ الأمنى لكل من الصين والولايات المتحدة والناتجة عن انتهاء الحرب الباردة، ومن الواضح جدا، أن ذلك يعد بالتأكيد عملية معرفية طويلة نسبيا وعميقة باستمرار، ومن المؤكد أن يتخللها العديد من الانتكاسات والمنعطفات.

وتعتبر السنوات الثماني من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧، والتى شهدت فيها العلاقات الصينية- الأمريكية التقلبات الهائلة والتعقيدات والتغيرات الكبرى، بمثابة عملية قيام الطرفين الأمريكي والصينى بإعادة تحديد المصالح المشتركة فيما بعد الحرب الباردة بصورة عميقة ومطردة، وتتسم بعض تلك المصالح بالتأثيرات الحاسمة. ويجب الإشارة إلى أن الصين بدأت معرفة المناخ الأمنى الدولى وتغير تقييمها نحوه تدريجيا بعد حقبة الثمانينيات من أجل تجنب نشوب حرب عالمية واسعة النطاق فى فترة طويلة نسبيا، والبحث عن أمل فى حماية السلام العالمى، و"تغيير ما كانت تعتقد فيه أصلا ومفاده أن أخطار الحرب تعد أفكارا سريعة التنفيذ"[1]. والأكثر أهمية أن الأهداف الإستراتيجية الأمنية الصينية قد تغيرت أيضا من أجل إيجاد مناخ دولى ينعم بالاستقرار والسلم لفترة طويلة نسبيا والتى تحتاجها التنمية فى الصين بشدة، ونظرا لقيام الصين بتلك التغيرات، ونهاية الحرب الباردة واندثار التهديد السوفيتى، فقد أصبح لا يوجد ما يجعل الصين تقوم بالتغيير الجوهرى إزاء تقييم البيئة الأمنية الدولية، لكن قامت بتعميق التقييم الأولى بشكل أكبر من أجل تحقيق الانفراج الشامل فى الوضع الدولى والاضطرابات المحلية، وبذلك لا يوجد ما يدفع الصين إلى إجراء تغييرات جذرية على أهداف إستراتيجيتها الأمنية، لكنها تتمسك تمسكا شديدا بإيجاد مناخ دولى مستقر وسلمى لفترة طويلة نسبيا والذى تحتاجه التنمية فى الصين بشدة.

(١) "مختارات من دينج شياو بنج ، المجلد الثالث، مصدر سابق الذكر، ص ١٢٧

والصين مفعمة بالثقة إزاء تحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك، تحافظ الصين على مستوى عالٍ من الاهتمام الثابت بالأهداف المهمة للعلاقات الصينية- الأمريكية، والولايات المتحدة والأمن الصينى أيضا. ومن ثم، إعادة تحديد المصالح الأمنية بين الصين والولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة يكمن حقا بصفة أساسية فى قيام الولايات المتحدة فى ظل أوضاع نهاية الحرب الباردة بإعادة معرفة البيئة الأمنية الدولية الخاصة بها مرة أخرى، وتحديد مصالحها وأهدافها الأمنية من جديد، وإدراك أهمية الصين والعلاقات الصينية- الأمريكية بالنسبة للأمن الأمريكى. إن عملية إعادة المصالح الأمنية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة فى الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ تعد بمثابة عملية قيام الولايات المتحدة بإجراء تغيير جوهرى على استراتيجيتها الأمنية وسياستها بعد نهاية هذه الحرب. وفى الواقع، أن العملية الأولى تعد جزءا مهما من العملية الثانية .

وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، أصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة فى العالم، وانهارت المواجهة ذات القطبية الثنائية، وعجلت مسيرة التعددية القطبية بتطوير التحولات والتغيّرات الهائلة فى الأوضاع العالمية والدولية، واضطلعت بأعمق التغيرات الإستراتيجية وأهمها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ومن بين تلك التغيرات – فى المقام الأول- تغيّر الإستراتيجية الأمنية. وفى الواقع، أن تغيرات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية قد بدأت فى أواخر عقد الثمانينيات؛ ففى عام ١٩٨٨ قدم لفيف من الشخصيات البارزة فى الدوائر السياسية والأكاديمية بالولايات المتحدة الأمريكية تقرير "خيار الردع بالقوة العسكرية"، ويدل ذلك على بداية تلك التغيرات. وبعد الحرب الباردة عجلت تغيرات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بإقامة مجادلات واسعة النطاق وحامية الوطيس بين الدوائر السياسية والأكاديمية فى الولايات المتحدة، وبلغت تلك المجادلات أوج ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى عام ١٩٩٢ وبحلول منتصف التسعينيات، قدم كلينتون تقرير الإستراتيجية الأمنية للبلاد بعنوان: "مشاركة البلاد وتوسيع نطاق الإستراتيجية" فى عام ١٩٩٤ وأصدر رئيس المؤتمر المشترك لوزارة الدفاع وهيئة الأركان فى الولايات المتحدة تقريرين هما: "تقرير الإستراتيجية فى شرق آسيا"، و"الإستراتيجية العسكرية الأمريكية". ويبين إصدار هذين التقريرين انتهاء المجموعة الأولى من التغيّرات المبدئية لهذه الإستراتيجية ما بعد

الحرب الباردة. وبذلك تشكل الهيكل الرئيسى لهذه الإستراتيجية بصفة عامة بعد نهاية هذه الحرب .

ويمكن أن ندرك من خلال هذين التقريرين أن التقييم الأساسى للبيئة الأمنية الدولية فيما بعد الحرب الباردة هو أن هذه المرحلة تزخر بالآمال ولكن لا تنعم بالاستقرار، ومازالت الأوضاع التى تجعل المرء يشعر بالقلق، والكد الذهنى، وعدم الاستقرار والتهديد الواضح قائمة. وأن الهدف العام للإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد هذه الحرب هو أن تؤدى الولايات المتحدة دور الزعامة فى العالم. واتسع نطاق مضمون المصالح الأمنية القومية الأمريكية ليشمل تعزيز الأمن فى البلاد، ودفع الرفاهية الداخلية وتعزيز الديمقراطية. ولا تتسم كل جوانب الأزمات الأمنية الطابع العسكرى، ويجب على الولايات المتحدة لا تكلف نفسها فوق طاقتها، ويجب أن تتسم المشاركة بالاختيار، والمهمة الرئيسية هى الحفاظ على علاقات أمنية تتوافق مع الدول المهمة فى العالم. وفى عبارة أخرى، لقد تزامنت التحولات الأمريكية تجاه السياسة الصينية وتكوين الهيكل الأمريكى الأساسى ما بعد الحرب الباردة مع التغيرات فى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وتكوين ذلك الهيكل بعد هذه الحرب بصفة عامة، ولكن هناك تباطؤ إلى حد ما. وجسد ذلك أنه بعد الحرب الباردة، ليست السياسة الأمريكية تجاه الصين مازالت ترتبط بعلاقة وثيقة الصلة بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية فحسب، بل مازالت تعد جزءا من هذه الإستراتيجية أيضا. وتحديد التأثيرات المهمة للصين والعلاقات الصينية – الأمريكية بالنسبة للأمن الأمريكى مابعد الحرب الباردة يعد حلقة مهمة تربط بين السياسة الأمريكية تجاه الصين والإستراتيجية الأمنية الأمريكية ما بعد هذه الحرب، وأن إعادة تأكيد المصالح الأمنية المشتركة المهمة بين الصين والولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة يعد أيضا من المضامين المهمة لهذه الحلقة. وما كادت تضع الحرب الباردة أوزارها ونظرا لاندثار التهديد السوفيتى تلاشت المصالح الأمنية المشتركة المهمة لمواجهة التهديد السوفيتى بين الصين والولايات المتحدة. ودفع ذلك الولايات المتحدة حكومة وشعبا إلى إهمال الهدف المهم للعلاقات الصينية– الأمريكية والصين بالنسبة للأمن الأمريكى على نطاق واسع لحين من الوقت، واهتمت الولايات المتحدة بإجراء تقييم مفرط فى التفاؤل للبيئة الأمنية الدولية تنعم فيها الولايات المتحدة

ما بعد الحرب الباردة. كما قامت بإجراء تقييم متدنى لمكانة الصين ودورها فى الشئون الدولية، وخاصة فى الشئون الأمنية الدولية بعد هذه الحرب .

وبحلول منتصف التسعينات، أصبح لدى الولايات المتحدة حكومة وشعبا تقييم موضوعى وجلى إلى حد ما للبيئة الأمنية الدولية للولايات المتحدة ما بعدالحرب الباردة، وفى الوقت نفسه، لم تحافظ الصين على الاستقرار فى خضم تحولات وتغيّرات الاضطرابات الهائلة التى تشهدها التشكيلة العالمية فحسب ، بل تمتعت بتنمية اقتصادية مطردة،ولذلك تعززت مكانتها ودورها بصفة واضحة فى الشئون العالمية، وكان لذلك انطباعا عميقا وتأثيرا متزايدا يوما بعد يوم لدى الولايات المتحدة حكومة وشعبا. ولذلك، اهتمت الولايات المتحدة من جديد بالتأثير المهم للصين والعلاقات الصينية – الأمريكية على الولايات المتحدة، وفى المقام الأول على الأمن الأمريكى. وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا من عدم الاكتراث بالتأثيرات المهمة للصين والعلاقات الصينية – الأمريكية على الولايات المتحدة نفسها لحين من الوقت إلى الاهتمام بتلك التأثيرات من جديد ، وبعد فترة استغرقت سبع أو ثمان سنوات شهد فيها كل عام مجادلات حامية حول السياسة الأمريكية تجاه الصين. وتركزت النقطة المحورية للمجادلات قبل عام ١٩٩٥ على المشكلة التى يطلق عليها حقوق الإنسان فى الصين ، وفى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ تبدل الوضع إلى ما يسمى بمشكلة التهديد الصينى وفى الواقع ، جسد هذا التحول اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا بالعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة من جديد ، ومن ثم قدم ذلك الشرط المسبق والضرورى لقيام الولايات المتحدة والصين بتحديد المصالح الأمنية المشتركة المهمة فيما بعد الحرب الباردة .

وفى أكتوبر عام ١٩٩٧، قام الرئيس الصينى جيانغ زيمين بزيارة رسمية للولايات المتحدة، ويدل ذلك على أن الدولتين ، بعد أن اجتازت ثمان سنوات من التقلبات الهائلة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت العلاقات الصينية – الأمريكية تتمتع بأساس جديد واستعادت قوة الدفع للتطور والتحسن. والأساس الجديد للعلاقات الصينية – الأمريكية هو أن الطرفين الأمريكى والصينى أكدا أن مصالحهما المشتركة ما بعد الحرب الباردة تتجاوز خلافاتهما وأن الاحتياجات المتبادلة للطرفين أكثر أهمية من تنافرهما

وخلافاتهما المتبادلة. وأكد البيان الصينى- الأمريكى المشترك الذى صدر أثناء زيارة الرئيس جيانغ للولايات المتحدة بصورة واضحة أن الطرفين يتمتعان بمصالح مشتركة مهمة، ولديهما قوة كامنة ضخمة للتعاون فى صيانة السلام والاستقرار على الصعيدين العالمى والإقليمى، وتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية، ومنع انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع، ودفع التعاون فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وتوجيه ضربة قاصمة لتهريب المخدرات والجريمة الدولية المنظمة والإرهاب الدولى، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الثنائية، والتجارة والتبادل العسكرى بين جيشى البلدين وغيرها من المجالات الأخرى. ومن الواضح إنه اتسع نطاق المصالح المشتركة بين الدولتين بعد الحرب الباردة، ولكن ظلت المصالح الأمنية المشتركة تمثل أهم جزء فى إطار المصالح المشتركة. وبالمثل، تتمتع المصالح الأمنية المشتركة التى حددتها الصين والولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة بالنطاق الواسع جدا وتجاوزت الأمن العسكرى التى ركزت عليها المصالح الأمنية المشتركة بين الدولتين بصورة أساسية فى مرحلة الحرب الباردة. وكان الحفاظ على السلام والاستقرار على الصعيدين العالمى والإقليمى يمثل النقطة الجوهرية للمصالح الأمنية المشتركة بين الدولتين ما بعد الحرب الباردة. والسبب فى ذلك لا يكمن فقط فى المصالح الأمنية المشتركة بينهما والتى تحول دون انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع، ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة الدولية المنظمة والتصدى لمشكلة الإرهاب وغيرها من المجالات الأخرى ذات العلاقة الوثيقة المتبادلة فحسب، بل – فى الواقع – يرتبط بهذه النقطة والأكثر أهمية أن الأهداف الإستراتيجية الأمنية الدولية الخاصة بكل طرف بعد الحرب الباردة شهدت الاندماج من جديد وجسدت احتياجات المصالح الأمنية المشتركة بينهما بصورة بارزة. ومقارنة ذلك بالمصالح الأمنية المشتركة بينهما فى مرحلة الحرب الباردة من مواجهة التهديد السوفيتى، نجد أنه برغم اتساع نطاق تلك المصالح بينهما فى مرحلة مابعد الحرب الباردة، لكنها تضمنت صيانة السلام والاستقرار عالميا وإقليميا بصفتهما جوهر تلك المصالح. وكان تأثير ذلك على الأمن الثنائى الأمريكى- الصينى لا يعادل تأثير مواجهة التهديد السوفيتى أثناء تلك السنوات من حيث الأهمية والحاجة الماسة إلى تأسيس تلك المصالح المشتركة. ومن ثم، وبرغم أن الطرفين قد أكدا أن مصالحهما الثنائية المشتركة ما بعد الحرب الباردة، والتى تشمل المصالح الأمنية المشتركة تجاوزت الخلافات الثنائية ، لكن المصالح المشتركة البارزة لم تتجاوز الخلافات بصورة جلية كما كان فى

مرحلة الحرب الباردة ، وقد قرر ذلك، بعد أن قامت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بتحديد مصالحهما الأمنية المشتركة ما بعد مرحلة الحرب الباردة من جديد ، أنه برغم أن المصالح المشتركة تمثل غطاء يخفى الخلافات الثنائية بصورة واضحة نسبيا وعززت تحسن العلاقات الصينية - الأمريكية وتطورها؛ لكن من الواضح أنه لا يمكن أن تماثل تلك المصالح نظيرتها فى سنوات المجابهة السوفيتية حيث كانت غطاءا فعالا يحجب الخلافات. ومن ثم، من المرجح أن تشهد مسيرة تحسين العلاقات الصينية- الأمريكية وتطورها ظهور الخلافات الثنائية بصورة جلية نسبيا من حين إلى آخر ، ومن المرجح أيضا أن تظهر بصورة أكثر جلاء أحيانا ، ويعمل ذلك على زيادة التعقيد والغموض بشكل أكبر داخل نطاق العلاقات الصينية - الأمريكية وتشمل العلاقات الأمنية بين الدولتين .

(٢) طور وتغيّر تناقضات وصراعات المصالح الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة

هناك اختلافات كبيرة بين الصين والولايات المتحدة فى النظام الاجتماعى والسياسى، ومستوى التقدم الاقتصادى، والتقاليد الثقافية التاريخية، ووجهة النظر إلى القيم والأيديولوجية. ولذلك من المؤكد أن تكون هناك اختلافات وتناقضات متعددة جدا بين الدولتين . ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى أكتوبر عام ١٩٤٩، تشهد الدولتان - دائما - تناقضات وصراعات فى مجال المصالح الأمنية ؛ أنها التناقضات بين الدولتين التى ظهرت بصورة شديدة فى علاقاتهما الثنائية الدولية. كما ظهر تغيّر وتطور العلاقات الصينية - الأمريكية فى خلال خمسين عاما بصورة واضحة. وبرغم أن تناقضات وصراعات تلك المصالح بين الدولتين تتسم بالتواجد الموضوعى، بل حتى بالتواجد الحتمى ، لكن مستوى خطورتها ، وكيفية تأثيرها على العلاقات بين الدولتين ودرجة هذا التأثير تعرضوا لتفاعل العوامل الأخرى. ولذلك، ومع تغيّر وتطور تفاعل تلك العوامل، كانت تناقضات وصراعات تلك المصالح فى المراحل المختلفة غير متشابهة ، والأكثر أهمية أن أكثر العوامل المؤثرة بصورة مباشرة تكمن فى أسلوب الطرفين الأمريكى والصينى فى تهديد أمن الطرف الآخر فى المراحل المختلفة، ولاسيما تقييم هذا الخطر. ومن الواضح أن هذا التقييم تعرض لتأثير العديد من العوامل الأخرى .

ومنذ عام ١٩٤٩ حتى مطلع عقد السبعينيات والولايات المتحدة تعتبر الصين - دائما - قوة مهمة لدفع التوسع الشيوعي في القارة الآسيوية، كما تعتقد أن الصين تعد إحدى التهديدات الرئيسية التي تواجهها في آسيا. ومن ثم، وفي خلال أكثر من عشرين عاما، قامت الولايات المتحدة بتنفيذ الاحتواء العسكري وفرض طوق الحصار على الصين دائما، فضلا عن استخدام القوة العسكرية للتدخل في مشكلة تايوان بصورة مباشرة. واعتبرت الصين الولايات المتحدة أيضا التهديد الرئيسي لأمنها وانتهجت أسلوب المواجهة الصارم والعنيف، ويعد ذلك بمنزلة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث المواجهة الشاملة بين الطرفين لمدة عشرين عاما ونيف. وفي فبراير عام ١٩٧٢ قام الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون بزيارة الصين، وبدأت العلاقات الصينية- الأمريكية التحول من المواجهة الشاملة إلى التطبيع رويدا رويدا. وفي أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات أدركت الدولتان الصين والولايات المتحدة إدراكا واضحا أن نفوذ التوسع السوفيتي الذي يهدد ويتوعد الجميع قد أصبح نتيجة حتمية لأخطر تهديد لأمنهما. وفي الوقت نفسه، أدركت الدولتان أيضا أن هذا التهديد الخطير يمثل تهديدا لأمنهما، وليس تهديدا للطرف الآخر. وبعد انقضاء عشرين عاما ونيف من المواجهة الشاملة، أدرك الطرفان الصيني والأمريكي أنه برغم التهديد القائم فعلا الناجم عن الطرف الآخر، لكن خطر هذا التهديد ليس أقل من التهديد السوفيتي الذي كان يواجهه الطرفان وقتئذ بصورة واضحة فحسب، بل قد أصبح أيضا أقل من تهديد مرحلة الذروة من المواجهة الثنائية الشاملة في حقبتي الخمسينيات والستينيات. وبحلول أواخر الستينيات، شهدت الصين تورط الولايات المتحدة في مستنقع الحرب الفيتنامية ومن الصعب انتشالها من هذا المستنقع، بالإضافة إلى مساعي الولايات المتحدة لبسط نفوذها في كافة أصقاع المعمورة، وتشبثها برأيها ومواقفها في التصدي للهيمنة السوفيتية على العالم، وظهور الوضع الإستراتيجي من قيام الاتحاد السوفيتي بالهجوم والولايات المتحدة بالدفاع. ولذلك، تدني- في الواقع- التهديد الأمريكي للأمن الصيني عن الفترة السابقة نسبيا. وفي الوقت نفسه، قد ارتأت الولايات المتحدة أيضا أن ما تحرص عليه الصين وأقوالها يتبلور في التوسع الشيوعي، بل من الأحرى أن نقول إن الصين تحرص على سلامة أمنها، ولا تضمر ثمة نية ولا تضطلع بأي تصرف يهدف إلى التوسع الخارجي. وفي الحقيقة، مادامت الولايات المتحدة لا تجعل الصين تشعر بأن أمنها يتعرض للتهديد الخطير، فإنها لا يمكن أن تصبح تهديدا خطيرا

للولايات المتحدة الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك، إن الصين لا تعتزم إطلاقا القيام بالتوسع الخارجى وتهديد القوة الأمريكية، وخاصة أنها كانت تشهد الثورة الثقافية الكبرى(*) آنذاك التى جعلت قوتها توهن بصورة خطيرة، ولا يمكن أن تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية.

وفى خلال نحو عشرين عاما تقريبا قبل حلول عام ١٩٨٩، ومع تطور تطبيع العلاقات الصينية - الأمريكية، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى التطور السريع لكافة مجالات التعاون بين الدولتين بعد إقامة علاقاتهما الدبلوماسية، والزيادة الهائلة فى التبادلات التجارية، وتعميق التفاهم والثقة المتبادلين بصورة واضحة، قام الطرفان بالحد من القلق الناجم من التعرض لتهديد الطرف الآخر بشكل أكبر، ولاسيما فى الثمانينيات التى شهدت التقدم الكبير الذى أحرزه الإصلاح والانفتاح فى الصين التى اضطلعت فى آنٍ واحد بتعزيز التبادلات فى المجالات التجارية، والعلمية والتقنية وغيرها من المجالات الأخرى مع الولايات المتحدة، وتطوير التعاون معها، مما دفع الولايات المتحدة إلى تقليص مخاوفها من التهديد الصينى نحوها. وتكمن الأسباب وراء ذلك فى إدراك الولايات المتحدة أن الصين التى تكرس جهودها لبناء التحديث فى البلاد وتضطلع بالإصلاح والانفتاح الخارجى لا يمكن أن تهدد الولايات المتحدة والدول الأخرى، ناهيك عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد، انطلاقا من مشاعر أحادية الجانب، إن الإصلاح والانفتاح فى الصين سوف يقودان إلى ما تطلق عليه "العملية الديمقراطية". ومن ثم أن الصين - من حيث المبدأ- سوف لا تشكل تهديدا للولايات المتحدة مرة أخرى. ومن الواضح أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة، وفى ظل الاختلافات والتناقضات المتعددة جدا، تحولتا من المواجهة الشاملة إلى "دولتين حليفتين غير متحالفتين"، وكان معيار التزامهما هو "أن نعتبر عدو العدو صديقا". ولكن تنفيذ هذا الالتزام يتطلب شرطا مسبقا الزاميا وهو أنه لا يجب أن يتعرض أمن "عدو العدو" للتهديد الخطير، وإلا لا يمكن أن يصبح "صديقا"، بل من المستحيل أن يكون "صديقا" ردحا طويلا من الزمن.

وبدءا من يوليو عام ١٩٨٩، ولاسيما بعد أواخر عام ١٩٩١، ونظرا لتضاؤل التهديد السوفيتى بصورة حادة واندثاره فى نهاية المطاف، فقد تقلصت المصالح

(*) شهدت الصين اندلاع الثورة الثقافية الكبرى من عام ١٩٦٦- ١٩٧٦ (المترجم)

الأمنية المشتركة الكبرى بين الصين والولايات المتحدة بصورة خطيرة أيضا وتلاشت فى النهاية، ودخلت العلاقات الصينية- الأمريكية، وخاصة - فى المقام الأول - العلاقات الأمنية بين الدولتين، مرحلة طويلة من التقلبات الهائلة والتغييرات المعقدة امتدت لثمانى سنوات. وشهدت هذه المرحلة قيام الطرفين الصينى والأمريكى بإعادة تحديد مصالحهما الأمنية المشتركة فيما بعد الحرب الباردة من جديد وفى آن واحد. كما شهدت تناقضات وصراعات المصالح الأمنية بين الدولتين فيما بعد هذه الحرب التغيّرات الواضحة أيضا. وفى ضوء اختلاف المضامين المهمة للتناقضات والصراعات بين الدولتين فى مجال المصالح الأمنية المشتركة وأسلوب التعبير عنها، يمكن تقسيم تطور وتغيّر تناقضات وصراعات تلك المصالح بصفة عامة إلى مرحلتين متباينتين من يوليو عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٥ وما بعد عام ١٩٩٥ ففى يوليو عام ١٩٨٩، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فرض العقوبات على الصين بسبب اندلاع اضطرابات سياسية فى بكين، وبدأت تطفو على السطح التناقضات والصراعات الأيديولوجية بين الدولتين بصورة بارزة. وبعد ذلك، شهدت النظم الحاكمة فى دول أوروبا الشرقية التحولات الهائلة وتغيرات النظم السياسية والاجتماعية، ولاسيما أن انهيار الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ أذكى الحماس لدى الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا اللذين اعتقد أن نهاية الحرب الباردة ليست نتيجة لفشل الاتحاد السوفيتى فى صراع الهيمنة على العالم مع الولايات المتحدة فحسب، بل تعتبر أيضا نتيجة لفشل الشيوعية فى الصراع الدائر بين النظم التى يطلق عليها الغرب "النظم الحرة والديمقراطية" والنظم الشيوعية. ومن ثم، وفى أوائل عقد التسعينيات، انتهجت الولايات المتحدة فى معالجة العلاقات الصينية- الأمريكية أسلوبا يتسم بعدم الاكتراث بأهمية الصين وتلك العلاقات بالنسبة لها جراء اندثار المصالح الأمنية المهمة والمشتركة بين الدولتين فيما يتعلق بمواجهة الاتحاد السوفيتى. كما اعتقدت الولايات المتحدة أنه من المؤكد أن الصين بصفتها الدولة الاشتراكية الكبرى الوحيدة فى العالم سيؤول مصيرها إلى مصير الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية أو تشهد التحول فى نظامها الحاكم ويتغير النظام السياسى والاقتصادى أو تسودها الاضطرابات العارمة التى من المؤكد أن تؤدى إلى وهن القوة الصينية ونفوذها الدولى بصورة لا يمكن تجنبها. وقامت الولايات المتحدة فى فترة ما بمناهضة نهوض القوة الصينية واستغلال كل فرصة فى مشكلة حقوق الإنسان وفى غيرها من المشكلات الأخرى لتوجيه ضربات

قواصم للصين بلا وازع، كما استغلت مشكلة الدولة الأولى بالرعاية فى العلاقات التجارية الثنائية وأثارت مجادلات واسعة النطاق حول سياسة الصين تجاه مشكلة حقوق الإنسان، واتسمت سياسة إدارة بوش الأب تجاه الصين بالتغيّر الواضح الذى كان أكثر بروزا فى معالجة مشكلة تايوان حيث وافقت هذه الإدارة على بيع ١٥٠ طائرة من طراز إف - ١٦ لتايوان فى سبتمبر عام ١٩٩٢ ويوضح ذلك كله بجلاء أنه فى السنوات الأولى لنهاية الحرب الباردة لم تشعر الولايات المتحدة إطلاقا بالتهديد الصينى للأمن الأمريكى، بل على العكس انتهجت طرائق التهديد والوعيد نحو الصين فى المجالين الأيديولوجى والعلاقات الثنائية. وبالطبع قامت الصين بالتصدى لتلك الطرائق وأولت اهتماما شديدا بالتهديد الأمريكى لأمنها، ولاسيما الموقف الأمريكى تجاه مشكلة "تغريب وتقسيم" الصين. ومن الواضح أنه فى خلال عدة سنوات تمتد من يوليو عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٥ اتسمت صراعات وتناقضات المصالح الأمنية بين الدولتين بالطابع الأيديولوجى الكثيف .

وبعد عام ١٩٩٥، وبرغم استمرار مقاومة الصين للنفوذ الأمريكى والهجوم على الأيديولوجية الصينية لكن مع تشكيل الهيكل الإستراتيجى للأمن القومى فى الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، ناهيك عن توطيد الاستقرار والتنمية الاقتصادية المتسارعة نسبيا فى الصين، فقد شهدت القوة الصينية وتأثيرها الدولى تعزيزا مطردا نسبيا، واهتمت الولايات المتحدة بالتأثيرات المهمة للصين والعلاقات الصينية - الأمريكية على الأمن الأمريكى من جديد. ويشمل هذا الاهتمام جانبين مهمين، أولهما: إعادة تحديد المصالح الأمنية المشتركة الكبرى بين الصين والولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة، وثانيهما: إعادة تعريف التناقضات والصراعات داخل إطار المصالح الأمنية الصينية - الأمريكية. ومن ثم ظهرت تلك التناقضات والصراعات بشكل أكبر فى العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة. وبعد عام ١٩٩٥، كان اهتمام الولايات المتحدة حكومة وشعبا بالمشكلة التى أُطلق عليها أن التهديد الصينى يمثل أكثر الاتجاهات أهمية ويتسم بالتأثير البعيد المدى فى إطار تطور وتغيّر تلك التناقضات والصراعات. وفى أواخر الثمانينيات، قامت شخصيات عسكرية يابانية بطرح مشكلة التهديد الصينى لأول مرة. وفى أوائل التسعينيات، اهتمت بعض دول جنوب شرق آسيا بهذه المشكلة. كما بدأت شخصيات أمريكية، وخاصة منذ عام ١٩٩٥ تقريبا، تأكيد مشكلة التهديد الصينى يوما بعد يوم. ومازال الموضوع الرئيسى للمجادلات الكبرى الخاصة

بالسياسة نحو الصين الناتجة عن موقف الولايات المتحدة من منح الصين وضع الدولى الأولى بالرعاية فى علاقاتهما التجارية يتناول حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٥، ولكن فى عام ١٩٩٦، وخاصة بعد المجادلة الكبرى حول السياسة الأمريكية تجاه الصين فى عام ١٩٩٧، ظهرت المشكلة التى يطلق عليها التهديد الصينى بصورة جلية. ومنذ عام ١٩٩٥، نشرت شخصيات أمريكية عددا كبيرا من المقالات والخطب حول تلك المشكلة، ففى فبراير عام ١٩٩٧، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية كتابا بعنوان: "الصراع الأمريكى- الصينى فى المستقبل" جسد بصورة شديدة تأكيدات وجهات نظر تلك الشخصيات والخاصة بما يطلق عليه نظرية التهديد الصينى. وتزعم مقدمة هذا الكتاب بصورة واضحة أن الصين والولايات المتحدة قد أصبحتا خصمين عالميين، وعلاقاتهما الدولية متوترة، ويشهدان صراع المصالح، كما سيشهدان مرحلة خطيرة للغاية فى المستقبل. وفى المستقبل القريب من المرجح جدا أن تشهد علاقاتهما الصراع. وتتبلور وجهة النظر الرئيسية لهذا الكتاب فى أن الصين التى يشهد اقتصادها وقوتها العسكرية تنمية متسارعة، سوف تصبح أقوى دولة وتتبوأ مكانة الزعامة فى آسيا، وسوف تشكل أيضا تحديا خطيرا للأهداف الأمريكية الرامية إلى منع أى دولة من بسط سيطرتها على آسيا. وأن الصين تتمسك بالنظام السياسى الدكتاتورى، ومشاعر القومية الصينية عنيفة، وأصبحت هدفا إستراتيجيا طويل الأجل لمناوئة الولايات المتحدة الأمريكية. وبرغم من المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لكن بينهما صراعات واضحة ومتزايدة فى المجال التجارى ومنع انتشار الأسلحة النووية وفى المجالات الأخرى. ولا يتعين على الولايات المتحدة أن تنتهج أسلوبا متفائلا وغير واقعى إزاء تحسين العلاقات مع الصين، بل يجب عليها أن تعى أن الصين ستكون بلاشك عدوا للولايات المتحدة ردحا طويلا. وفى الولايات المتحدة تعرضت وجهة نظر هذا الكتاب وغيرها من وجهات النظر الأخرى الخاصة بنظرية التهديد الصينى للانتقادات الحادة. وكان من بين هؤلاء الناقدين شخصيات كثيرة ومشهورة فى الدوائر السياسية والأكاديمية العسكرية فى الولايات المتحدة، ويعتقدون بصورة عامة أنه فى غضون فترة زمنية يمكن التنبؤ بها لا يمكن أن تصبح القوة الصينية، وخاصة القوة العسكرية، تمثل تهديدا للولايات المتحدة. ومع انفتاح الصين بشكل أكبر سوف تتغير وتتحمل مسئوليات جسام وترغب أكثر فى الاضطلاع بالتعاون الدولى، وليس فى القيام بالمجابهة. ويتعين على الولايات المتحدة الحفاظ على الاتصال والتعاون مع الصين،

ولا يجب عليها، بل من غير المرجح أيضا، أن تقوم باحتواء الصين. وإذا اعتبرت الولايات المتحدة الصين عدوا لها، فمن المؤكد أن تصبح الصين عدوا لها. ولا يتناسب ذلك بصورة جلية مع المصالح الأمريكية الحالية والآجلة. وفى الوقت الحاضر، تعد وجهة النظر التى تؤيد الحفاظ على الاتصال والتعاون مع الصين بمثابة الرأى الذى يحتل المكانة الرئيسية فى الولايات المتحدة. ولكن مازالت نظرية التهديد الصينى سائدة ولها تأثير مهم لا يمكن الحط من شأنه على سياسات الولايات المتحدة تجاه الصين، وخاصة السياسة الأمنية فى المقام الأول. ومنذ عام ١٩٩٥، والولايات المتحدة تضطلع بسلسلة من الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالأمن فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء تشمل تعديل معاهدة الحماية الأمريكية - اليابانية، وتعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وأكدت وعززت العلاقات العسكرية الثنائية مع بعض الدول الآسيوية والباسيفيكية، وبدأت تقيم نظام دفاعى للصواريخ الميدانية فى شرق آسيا، والمشاركة الفعالة فى التعاون المتعدد الأطراف فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء والسعى وراء الاضطلاع بالدور القيادى، وينطوى ذلك على هدف مجابهة الصين. ويوضح ذلك أنه فى الوقت الذى قامت فيه إدارة كلينتون بالاتصال مع الصين، كانت ومازالت تعتبر الصين تمثل تهديدا طويل الأجل وعدوا كامنا. ومن ثم، أصبحت تلك الإجراءات بمثابة صراعات وتناقضات تشهدها المصالح الأمنية بين الدولتين .

وانتقدت الصين بشدة ما يطلق عليه نظـــرية التهديد الصيـــنى. وفى ٢٩ إبريل عام ١٩٩٧، أكد نائب رئيس مجلس الدولة الصينى (نائب رئيس الوزراء) تشيان تشى تشين فى خطاب ألقاه حول العلاقات الصينية - الأمريكية أن أكبر أمل للصين يكمن فى الحفاظ على مناخ دولى سلمى، وتركيز الجهود المضنية على البناء الاقتصادى، وأن سياسة الدفاع الصينية هى سياسة دفاعية بحتة تماما. وسوف تظل الصين دولة نامية بعد دخولها القرن الحادى والعشرين بفترة زمنية طويلة جدا، وليس لديها القدرة على تهديد أى شخص، ولا تحتاج إلى تهديد أى شخص. بل حتى عندما تصبح الصين دولة قوية فى المستقبل، فهى لا تقوم بممارسة الاحتلال والتوسع، ولا بالسعى وراء الهيمنة. وفى الواقع، أن الصين انتهجت سياسات وتصرفات تتسم بالحكمة والمرونة الشديدة لتخفيف حدة التناقضات والصراعات الأمنية بين الدولتين. وبالنسبة للإجراءات السالفة الذكر التى اتخذتها الولايات المتحدة وتنطوى على نوايا مجابهة الصين، وبرغم تأكيد الصين موقفها الصارم من صيانة أمنها بصورة جلية، لكنها لم تقم بتصرفات مجابهة

تزيد من حدة الصـراعات والتناقضـات، ولذلك جنبت العلاقات الصـينيـة- الأمريكيـة خسائر جسيمة ناجمة عن بعض تلك الصراعات والتناقضات .

وقد جسدت تناقضات وصراعات المصالح الأمنية الأمريكية - الصينية فيما بعد الحرب الباردة التنوع والتعقيد بصورة جلية جدا . وزادت التناقضات والصراعات بصورة واضحة عن مرحلة الحرب الباردة وأصبحت أكثر تعقيدا أيضا، وتشمل أيضا التناقضات والصراعات الثنائية بين الطرفين الصينى والأمريكى والناجمة بصفة أساسية عن استمرار التدخل الأمريكى فى مشكلة تايوان مثل مضى الولايات المتحدة قدما فى بيع الأسلحة والمعدات الحربية المتقدمة لتايوان، وإرسالها حاملات طائرات حربية فى الفترة من أواخر عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦ قامت بنشر قوات وعبور مضيق تايوان أو دخول المجال البحرى المتاخم لهذا المضيق. كما كان هناك الكثير من الصراعات والتناقضات التى تشمل تناقضات وصراعات كل طرف مع الدول الأخرى مثل: قيام الولايات المتحدة بتعزيز التحالف العسكرى مع اليابان وعلاقاتها العسكرية الثنائية مع الدول الأخرى، وإقامة نظام دفاع الصواريخ الميدانية فى شرق آسيا وغيرها . كما توجد أيضا الصراعات والتناقضات المباشرة والمتعلقة بالمصالح الأمنية الراهنة بين الدولتين مثل: مشكلة تايوان، والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة واليابان والدول الأخرى، بالإضافة إلى صراعات وتناقضات مسيرة التعاون المتعدد الأطراف فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء .

ولكن مازالت المشكلة الجوهرية التى تشهدها صراعات وتناقضات المصالح الأمنية بين الصين والولايات المتحدة تتمثل فى تقييم الطرفين للتهديد الأمنى المباشر الذى يسببه كل طرف للأخر؛ حيث أن تقييم الطرفين لهذه المشكلة متماثل، فلا يعتقد أحدهما فى غضون فترة زمنية قريبة، بل حتى فى غضون عشرين عاما، يمكن أن يشكل تهديدا للطرف الآخر. ولكن تقييمهما لذلك التهديد فى الآجال البعيدة مختلف بصورة واضحة، فالولايات المتحدة - فى الواقع - تعتبر الصين تهديدا كامنا لها . ولكن الصين لم تقم بإجراء تقييم متشابهة ويكمن السبب فى أنه من الآن وبعد مرور عشر سنوات، بل حتى عشرين سنة، وفى ضوء إعادة تحديد المصالح الأمنية المشتركة بين الدولتين فيما بعد الحرب الباردة، فالعلاقات الأمنية بينهما والعلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها يمكن أن تحافظ على القوة الدافعة للتحسن والتطوير، ولكن ستظل تشهد العديد من المنعطفات ولا تظهر الوضوح والشفافية.

(٣) الهيكل الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين

فى أكتوبر عام ١٩٩٧، قام الرئيس الصينى جيانغ زيمين بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية وأعلن فى "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" الذى صدر وقتئذ أن زعيمى البلدين قد قررا من خلال تعزيز التعاون بين الدولتين مجابهة التحديات الدولية، ودفع السلام والتطور فى العالم، وبذل الجهود المضنية المشتركة لبناء علاقة شراكة إستراتيجية بناءة. ويدل ذلك على أن الهيكل الأساسى للعلاقات الصينية- الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين قد تشكل بصورة مبدئية، كما يدل أيضا على التشكيل المبدئى للهيكل الأساسى للعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين. وبرغم أنه لم يتم حتى الآن عرض وثيقة الهيكل الأساسى للعلاقات الصينية- الأمريكية الموجهة نحو هذا القرن بصورة شاملة، لكن نستطيع إدراك الخطوط العريضة لهذا الهيكل الأساسى بصورة واضحة من خلال "البيان الصينى- الأمريكى المشترك" والأحاديث التى أدلى بها القادة الصينيون والأمريكيون قبل إصدار هذا البيان وبعده، والوثائق الأخرى. وبعد أن اجتازت العلاقات الصينية- الأمريكية ثمانى سنوات من التحولات والتغيرات التى قامت بتشكيلها منذ عام ١٩٨٩، فإن تلك العلاقات تختلف اختلافا كبيرا عن مثيلتها فى مرحلة الحرب الباردة سواء من حيث المفهوم أو الآلية والمستوى. والأكثر أهمية أن مضمون العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية التى تشكلت حديثا ومستواها وآليتها أظهر للعيان أن الطرفين الصينى والأمريكى قد تمكنا من خلال العلاقات الأمنية التوافق مع متغيرات المناخ الأمنى الدولى ومصالحهما الأمنية الخاصة الناتجة عن نهاية الحرب الباردة بصورة مباشرة، بالإضافة إلى أنهما ينظران بعين الاعتبار إلى مصالحهما الإستراتيجية الأمنية وأهدافهما فى الآجال البعيدة والموجهة نحو القرن الحادى والعشرين .

أولاً : تعد العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية التى تشكلت حديثا وموجهة نحو القرن الحادى والعشرين نوعا يختلف عن العلاقات الأمنية التقليدية، ويمكن القول إلى حد ما أنها نموذج مصغر من العلاقات الأمنية الجديدة بين الدول الكبرى. والعلاقات الأمنية التقليدية بين الدول الكبرى ليست علاقات عدائية بل علاقات تحالف. ويشمل

هذان النوعين من العلاقات دولة معادية بارزة، أو يتلازمان لمجابهة هذه الدولة، أو دولة معادية مشتركة. وكانت العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة تنتمى إلى العلاقات التقليدية فى هذا الشأن حيث كانت علاقات أمنية تنطوى على مجابهة دولة معادية بارزة. وبالطبع العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية ما بعد عام ١٩٧٢ ليست علاقات تحالف تماما، بل تعد علاقات "دولية حليفة غير متحالفة". أما العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية التى تشكلت حديثا فهى ليست علاقات معادية ومتحالفة، ولذا ليست موجهة ضد أى دولة وتشمل - فى الواقع - المشكلات الأمنية الكبرى التى يواجهها الطرفان فى المصالح الأمنية الثنائية والاهتمام المشترك، وإقامة تشاور وثيق، وآلية للتنسيق، والسعى وراء التوصل إلى إجماع، وإقامة تعاون ممكن. والبيانى الصينى- الأمريكى المشترك الصادر فى أكتوبر عام ١٩٩٧ يرى أن إجراء الحوار والتشاور على مستوى عالٍ يهدف إلى تعزيز تطوير العلاقات الصينية - الأمريكية، وتوطيد الخطوات الأساسية للتعاون الصينى- الأمريكى، وقرر أن يقوم رئيسا الدولتين بتبادل الزيارات الدورية، وإقامة خط ساخن للاتصال بينهما، ويقوم أيضا المسئولون فى وزارات البلدين وما فى مستواهم بتبادل الزيارات المنتظمة وإجراء مشاورات حول المشكلات السياسية والعسكرية والأمنية والسيطرة على التسلح. وحددت هذه الإجراءات المحددة الهيكل الأساسى للعلاقات الأمنية الجديدة بين الصين والولايات المتحدة بصورة واضحة. ويتفوق ذلك الهيكل الأساسى على نموذج العلاقات الأمنية فى مرحلة الحرب الباردة ويساير الاتجاه الكبير للتطور السريع الذى تشهده عملية التعددية القطبية فى عالم فيما بعد الحرب الباردة. وقد نتج عن ذلك تأثيرات إيجابية على العلاقات الصينية - الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، كما سيكون له تأثيرات فعالة على النظام الأمنى العالمى فى هذا القرن أيضا.

ثانيًا : مازالت العلاقات الأمنية العسكرية تمثل الموضوع الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين. ولكن اتسع مفهوم العلاقات الأمنية العسكرية والعلاقات الأمنية بأسرها اتساعا واضحا. وبرغم من أن مناقشات كثيرة قد دارت حول مفهوم الأمن الدولى منذ نهاية الحرب الباردة، وقُدمت مفاهيم أمنية جديدة غير قليلة مثل: الأمن الاقتصادى والأمن الصينى وغيرهما، ولكن فى الوقت الراهن وفى فترة زمنية مستقبلية طويلة جدا، سيظل الأمن العسكرى - دائما وأبدا- المشكلة الأمنية الأساسية بالنسبة لكافة الدول. وبالنسبة للصين والولايات

المتحدة الأمريكية ، وأيا كانت المصالح الأمنية المشتركة مثل : الحفاظ على السلام والاستقرار عالميا وإقليميا والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع ، أو الصراعات والتناقضات الأمنية المتبادلة مثل: قلق الولايات المتحدة من التهديد الصينى وغيرها، كان ذلك كله يعد جزءا من مقولة الأمن العسكرى بصورة رئيسية، أو تربطهما علاقات وثيقة جدا. وأن هذه الأوضاع سوف تستمر فى القرن الحادى والعشرين. ولذلك، من المؤكد سيكون الأمن العسكرى بمثابة الموضوع الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية الموجه للقرن الحادى والعشرين . ولكن قد اتسع مفهوم العلاقات الأمنية العسكرية بين الصين والولايات المتحدة بصورة واضحة فى ضوء سلسلة المتغيرات الهائلة التى يشهدها الوضع الدولى بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها حيث تركزت العلاقات الأمنية العسكرية بين الصين والولايات المتحدة على المواجهة المشتركة للتهديد العسكرى السوفيتى فى مرحلة الحرب الباردة. ولكن النقطة المحورية للعلاقات الأمنية العسكرية بين الدولتين التى تشكلت حديثا هى حماية السلام والاستقرار على الصعيدين العالمى والإقليمي. ولذلك، أصبح منع انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع وتعزيز الثقة المتبادلة بمنزلة المضمون الرئيسى لتلك العلاقات. وفى الحقيقة، قد اتسع نطاق مفهوم العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية بأسرها اتساعا واضحا مثل توجيه ضربات قاصمة للجريمة عابرة الحدود والإرهاب وغيرهما من المشكلات الأخرى التى أصبحت الموضوع المهم للعلاقات الأمنية بين الدولتين. وقد تجسد ذلك جليا فى البيان الصينى– الأمريكى المشترك الصادر فى أكتوبر عام ١٩٩٧ وفى أحاديث القادة الصينيين والأمريكيين وكبار المسئولين فى البلدين. ويعد ذلك من السمات التى يتميز بها مفهوم العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية التى شكلت حديثا ونتيجة للمتغيرات التى شهدها الوضع الأمنى الدولى للعلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة. ويمكن التوقع بأن هذه السمات سوف تدوم ردحا طويلا فى خلال القرن الحادى والعشرين .

ثالثا: يعتبر إجراء مشاورات قوية، والتنسيق، والسعى وراء التوصل إلى إجماع ، وامكانية إقامة تعاون بمنزلة الآلية المتحركة للعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين. كما يعتبر التشاور على قدم المساواة وتأكيد المصالح الأمنية المشتركة وقيام تعاون فعال على أساس الاعتراف بوجود الخلافات الأساسية بين الطرفين واحترام موقف ومصالح الطرف الآخر بمثابة معيار

سلوك الطرفين الصينى والأمريكى فى إطار علاقاتهما الأمنية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين. وكان أساس العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة هو مواجهة التهديد السوفيتى التى تعتبر من المصالح الأمنية المهمة والمشتركة. وشهدت الخلافات الأساسية بين الطرفين تغطية فعالة ولم تظهر البتة جراء أن الطرفين تمكنا من إقامة تعان أمنى بصورة ميسرة وبسيطة. ولكن تعتبر هذه الأوضاع غير عادية بالنسبة لدولتين كبيرتين يشهدان الخلافات والتناقضات المتعددة ، ولم تستمر طويلا حقا. وبعد الحرب الباردة، وبرغم اعتراف الطرفين الصينى والأمريكى بوجود تلك المصالح وأن بعضها يتجاوز نطاق الصراعات والتناقضات الثنائية، لكن بعضها من غير المرجح أن يكون على غرار المواجهة المشتركة للتهديد السوفيتى فى مرحلة الحرب الباردة حيث اتسمت بالفاعلية فى تغطية التناقضات والصراعات الثنائية. ولذلك، من المؤكد أن يصبح التشاور والتنسيق ، والسعى وراء التوصل إلى إجماع وامكانية إقامة تعاون بمثابة آلية التحرك والتطور للعلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية التى تشكلت حديثا. ومن المؤكد أيضا أن يكون التشاور على قدم المساواة ، والاعتراف بالخلافات ، واحترام موقف ومصالح الطرف الآخر بمثابة الضامن لبقاء هذه الآلية وقيامها بدور فى تحديد معيار سلوك الطرفين. وبرغم تجاوز مثل تلك المصالح الأمنية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نطاق تناقضات وصراعات المصالح الأمنية الثنائية ، بيد أن ذلك يعد من الأحوال العادية جدا بالنسبة للدولتين الكبيرتين اللتين تشهدان العديد من الاختلافات والتناقضات ، ولاسيما أن تلك الأحوال أصبحت أكثر ظهورا فى ضوء أوضاع مابعد الحرب الباردة وسوف تستمر بكل تأكيد فى المستقبل. ومن ثم ، تعتبر الآلية ومعيار السلوك المذكورين آنفا بمثابة خاصتين أساسيتين للعلاقات الأمنية الأمريكية - الصينية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين وسوف يبقيان طويلا ويؤديان دورا مهما .

ومنذ التشكيل المبدئى للهيكل الأساسى للعلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين، شهدت العلاقات الأمنية بين الدولتين تطورا مطردا لم تعرفه منذ أواخر الثمانينيات، ودفعت بقوة تطور العلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها. وفى عملية تطور العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية، كان تطور العلاقات الأمنية العسكرية الأكثر بروزا، وجسد بجلاء المكانة المهمة التى تتبوؤها العلاقات الأمنية العسكرية داخل المضمون الرئيسى للعلاقات الأمنية الصينية -

الأمريكية. ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٧ بدأ تبادل الزيارات بين كبار الشخصيات العسكرية بين الطرفين مرة تلو الأخرى وتم إلغاء الأوامر العسكرية الامريكية المعنية التى صدرت بعد أحداث يوليو عام ١٩٨٩ وأصبحت تلك الزيارات منتظمة حقا، وهدفها الرئيسى أكثر ثراء باستمرار. وقام الجانبان العسكريان الصينى والأمريكى بتعزيز إجراءات الثقة المتبادلة ، ففى يناير عام ١٩٩٨ وقعا رسميا على "اتفاقية إقامة آلية لتعزيز التشاور فى مجال الأمن العسكرى البحرى"، التى تعد أول اتفاقية عسكرية بين الدولتين، كما إنها اتفاقية لبناء إجراءات الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، قام الطرفان بتعزيز الثقة المتبادلة بينهما باستمرار من خلال تبادل زيارات الأساطيل العسكرية وتبادل العسكريين وتدريبهم. وبدأت مجموعة من المشروعات المحددة للتعاون العسكرى الصينى- الأمريكى تخطو خطواتها الأولى، مما يدل على تفعيل هذا التعاون. كما شهدت المجالات الأخرى للعلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية تطورا واضحا . واضطلعت الصين والولايات المتحدة بإقامة تعاون مهم فيما يتعلق بمشكلة منع انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع، وخاصة الأزمة النووية فى جنوب آسيا، وإجراء مشاورات متعددة الأطراف حول الأمن الإقليمي. ومن الجلى جدا، أن التطور الذى شهدته العلاقات الأمنية بين الدولتين يعد بمثابة أهم تطور للعلاقات الصينية - الأمريكية جذب اهتمام الناس فى كل صوب وحدب بعد أن قررت الدولتان فى أكتوبر عام ١٩٩٧ بذل جهودهما المضنية المشتركة لإقامة علاقة شراكة استراتيجية بناءة ، وأدى ذلك دورا حافزا وإيجابيا للغاية من أجل تطوير العلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها. ويوضح ذلك أنه برغم تطور العلاقة التجارية وغيرها من العلاقات الأخرى داخل إطار العلاقات الصينية- الأمريكية يتمتع بالتأثيرات الإيجابية على تلك العلاقات كلها ، ولاسيما تطور العلاقة التجارية يتسم بالتأثيرات المهمة للغاية أيضا ، لكن مازالت العلاقات الأمنية تمثل أساس العلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها ، وسوف يستمر الوضع على هذا النحو فى الوقت الراهن وفى فترة طويلة جدا خلال القرن الحادى والعشرين. ويعتبر ذلك حقيقة أساسية لا يمكن تغييرها وقررتها الصين والولايات المتحدة بصفتهما دولتين كبيرتين تسودهما الخلافات والتناقضات المتعددة. إن تطور العلاقة التجارية وغيرها من العلاقات الأخرى سيكون لها تأثيرات إيجابية ومهمة على العلاقات الصينية - الأمريكية ، ولكن لا يوجد سوى العلاقات الأمنية التى تعزز حقا طبيعة تلك العلاقات واتجاهاتها .

ثالثاً: الخيارات السياسية والآفاق المستقبلية للعلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر تكوين الهيكل المبدئى الأساسى للعلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين بمثابة تغييرا هائلا شهدته البيئة الأمنية الدولية فى ضوء متغيرات مابعد الحرب الباردة. كما أنه بعد تغييرا فى توفيق المصالح الأمنية لكل طرف ، ناهيك عن أنه يعد نتيجة للتحولات التى أجراها كل طرف على حدة على سياسته المتعلقة فى هذا الشأن. ونظرا لأن الصين تهتم دائما بالولايات المتحدة وبأهمية الهدف الإستراتيجى للعلاقات الصينية – الأمريكية ، ولذلك تتسم السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة بالاستمرارية الواضحة والاستقرار قبل نهاية الحرب الباردة وبعدها. ولكن الولايات المتحدة – فى الواقع – لم تكن كذلك ، حيث تختلف السياسة الأمريكية تجاه الصين اختلافا كبيرا قبل نهاية هذه الحرب وبعدها. وفى مرحلتين مختلفتين فى مرحلة مابعد الحرب الباردة، اتسمت هذه السياسة أيضا بالتغيّرات الواضحة . ولذلك يمكن الاعتقاد بأن العلاقات الصينية – الأمريكية ما بعد الحرب الباردة ، وفى المقام الأول العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية تدنت إلى القاع بعض الوقت ، ثم استعادت أوضاعها الطبيعية والتحسن بوضوح ، وفى نهاية المطاف تشكل الهيكل المبدئى الأساسى للعلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين ، وقامت الولايات المتحدة بتغيير استراتيجيتها الأمنية وسياستها إلى حد كبير بصورة أساسية ، بالإضافة إلى تغيير سياستها نحو الصين . ومن الواضح أن الخيارات السياسية للطرفين الصينى والأمريكى تجاه مستقبل العلاقات الأمنية بينهما تتسم بالتأثيرات الحاسمة .

وبرغم الانتهاء من التكوين المبدئى للهيكل الأساسى للعلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين وبرغم تطور تلك العلاقات لا يمكن أن يكون على غرار السنوات الثماني التى تمتد من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ والتى شهدت التقلبات الهائلة والتغيرات والتعقيدات المتعددة ، لكن تعرضت تلك العلاقات لبعض العوامل المؤثرة ، وأن مستقبلها مازال يكتنفه الغموض الذى لا يمكن إغفاله. ومازال هناك – فى ظل أوضاع معينة – احتمال ظهور منعطفات ونكسات ، بل حتى قد تظهر منعطفات ونكسات خطيرة جدا . والعوامل التى قد تقود العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية إلى منعطفات ونكسات موضوعية ، ومن غير المرجح أن تندثر فى

فترة وجيزة مثل: تأثير ما يُطلق عليه نظرية التهديد الصينى فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومشكلة تايوان، والتحالف العسكرى بين الولايات المتحدة وبعض الدول فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء لمناوئة الصين، بالإضافة إلى تناقضات وصراعات المصالح الأمنية بين الدولتين. ولكن هل من المؤكد أن تقود – إلى حد كبير جدا– تلك العوامل العلاقات الأمنية بين الطرفين إلى منعطفات ونكسات أم لا ؟ بل أن ذلك مرهون بالخيارات السياسية للطرفين الصينى والأمريكى، وأن الخيارات السياسية الأمريكية مازالت الأكثر أهمية .

(١) مازالت الصين والولايات المتحدة الأمريكية تحتاجان إلى التقييم الموضوعى للتهديد الأمنى المتبادل

لقد دخلت العلاقات الصينية– الأمريكية بما فيها العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية، مرحلة جديدة من التطور. وبعد أن قام الرئيس جيانغ زيمين بزيارة رسمية للولايات المتحدة فى أكتوبر عام ١٩٩٧، وزيارة نظيره الأمريكى للصين فى يوليو عام ١٩٩٨، شهد التعاون الأمنى الصينى– الأمريكى تطورا سريعا. ويدل ذلك على أنه بعد قدوم القرن الحادى والعشرين، سوف تكون هناك علاقات أمنية صينية – أمريكية تشهد التحسن الجلى مقارنة بالفترة التى تمتد من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ وسوف لا يسهم ذلك فى تحقيق التطور المستقر للعلاقات الصينية – الأمريكية فحسب ، بل يسهم أيضا فى تحقيق السلام والاستقرار فى العالم . ولكن العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية ، والغموض الذى يكتنف التطور المستقبلى لتلك العلاقات والذى لا يمكن التقليل من شأنه والمذكور آنفا، وما يطلق عليه نظرية التهديد الصينى، يتسم ذلك كله بالتأثيرات المهمة على الإستراتيجية الأمنية والسياسة الأمريكية. وبرغم تجاوز المجادلات العنيفة، وقيام الولايات المتحدة بالترويج لما تطلق عليه نظرية التهديد الصينى بنشاط ، ووهن موقف الذين يعادون الصين ويؤيدون تطبيق سياسة الاحتواء نحوها ، وتبوأ وجهة النظر الداعية إلى تأييد الاتصال مع الصين وتحسين العلاقات معها وتطوير التعاون الصينى– الأمريكى المكانة الرئيسية، لكن لم تندثر ما يعرف بنظرية التهديد الصينى ، ومازالت تداعياتها الخطيرة – فى الواقع – قائمة ، وسوف تطفو على السطح مرة أخرى مع تغيّر الأوضاع. ومن ثم ، سيكون لهذه النظرية تأثيرا مستمرا وضارا للغاية على العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية والعلاقات الصينية – الأمريكية بأسرها .

وانطلاقا من منظور المجادلات الأمريكية إزاء ما يطلق عليه نظرية التهديد الأمنى، فإن المجادلات الثنائية، حول النقطة الرئيسية ومفادها أن الصين ستصبح تهديدا للولايات المتحدة بعد تعاظم قوتها بسرعة، لم تشهد خلافات جوهرية فى الرأى ، وكانت الأفكار فى الواقع متطابقة نسبيا. وتكمن خلافات مجادلات الطرفين فى أن الصين الآن وفى المستقبل القريب ستكون قوية ومؤهلة لتهديد الولايات المتحدة، أو أن الصين فى الوقت الراهن وفى المستقبل لا تتمتع بالقوة التى تمكنها من تهديد الولايات المتحدة التى يجب عليها احتواء الصين أو إقامة الاتصال معها . ومازالت نقطة الانطلاق الرئيسية للمجادلات متماثلة لأن الطرفين يركزان على تقييم التهديد الذى سوف تشكله الصين تجاه الولايات المتحدة باعتباره نقطة الانطلاق. ولكن مازالت هناك خلافات قائمة حول كيفية التمكن من تجنب تهديد الصين للولايات المتحدة أو الحد من هذا التهديد. ومن ثم، وبرغم أن هناك خلافات حقا قائمة بين الشعب الأمريكى وإدارته حول ما يُطلق عليه نظرية التهديد الصينى، وأن هذا التهديد لا يحتل مكانة مهمة الآن داخل الإدارة والشعب الأمريكى، لكن تشعر الولايات المتحدة حكومة وشعبا بالقلق على نطاق واسع أو يمكن القول الشعور بالقلق عميق الجذور من جراء أن الصين ستصبح قوة تمثل تهديدا للولايات المتحدة فى نهاية المطاف أو تُعتبر عدوا كامنا للولايات المتحدة التى تشعر بالقلق من تعاظم قوة الصين بسرعة. وقد تجسد هذا القلق بشدة فى الاستراتيجية الأمنية والسياسة الأمريكية.

ومنذ منتصف عقد التسعينيات، والجانب العسكرى الأمريكى يظهر موقفا إيجابيا للغاية تجاه تطوير التعاون الأمنى الصينى- الأمريكى، وخاصة التعاون الأمنى العسكرى. ولكن فى الوقت نفسه ، يعتبر الجانب العسكرى الأمريكى فى الكثير من الوثائق الصين بأنها ستكون التهديد الرئيسى الكامن للولايات المتحدة. وبعد زيارة كلينتون الرسمية للصين فى يوليو عام ١٩٩٨، ودفع تطوير التعاون الأمنى العسكرى بين الصين والولايات المتحدة ، قامت جامعة الدفاع الأمريكية بنشر تقرير التقييم الإستراتيجى لعام ١٩٩٨ الذى أظهر قلقا شديدا تجاه الصين. واعتقد هذا التقرير أن الاقتصاد الصينى يشهد تنمية سريعة بمعدل ١٠٪ سنويا، وقد يصبح أكبر اقتصاد لدولة كبرى ويتمتع بأضخم سوق فى العالم. وقد أدت بكين دورا جليا وتأثيرا متزايدا فى الشئون الإقليمية. والعلاقات الصينية – الأمريكية تتغير وتتسم بالمنافسة – وفى ظل أحوال معينة – قد تتعرض لخطر المجابهة والصدام المسلح . ومن المرجح جداً أن

تستمر المنافسة ذات الخطر الضئيل والتى تتأرجح بين القوة والوهن فى المستقبل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية . ولذلك ، تتجسد الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين في إظهار قدرتها الإستراتيجية الكاملة من خلال علاقات التحالف وتبوأ المواقع الأمامية العسكرية، وسوف يحد ذلك من الخطر العسكرى الصينى . وجسد هذا التغيير قلق الجانب العسكرى الأمريكى من الصين بصورة كاملة، وأوضح الإستراتيجية والسياسة اللتين قد تم انتهاجهما من جراء هذا القلق . وفى الواقع ، تقوم الولايات المتحدة دائما بتنفيذ سياسة تعزيز التحالف العسكرى مع بعض دول آسيا والمحيط الهادىء ، والتمسك بسياسة واستراتيجية التواجد العسكرى فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء اللتين يوضحان مناهضة الأهداف الصينية بصورة دائمة ، مما جعل الصين تشعر بالقلق العميق ، وكان لها تأثيرات سلبية على العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة .

ومن الواضح جدا أنه إذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار الصين تمثل تهديدا آجلا محددا وكامنا، وجسدت هذا النوع من التقييم فى استراتيجيتها الأمنية وسياستها، إذا فمن المؤكد أن تقوم الصين برد الفعل الملائم، ويقود ذلك العلاقات الأمنية الثنائية إلى منعطفات خطيرة مرة أخرى. وعكس ذلك، إذا غيرت الولايات المتحدة هذا التقييم أو على الأقل خففت حدة مناوئة الأهداف الصينية فى إستراتيجيتها الأمنية وسياستها ، فمن المؤكد أن الصين سوف تستجيب بنية مخلصة أيضا . ومن ثم ، من المؤكد أن يشهد التعاون الأمنى الصينى – الأمريكى الذى بدأ حديثا ، وخاصة التعاون الأمنى العسكرى مزيدا من التطور ، وسوف تتمتع العلاقات الأمنية بين الطرفين بالاستقرار طويل الأجل والتحسن المطرد .

(٢) يجب تجنب حدوث مجابهة جراء مشكلة تايوان

تعتبر تايوان أهم مشكلة فى العلاقات الصينية – الأمريكية وأكثر المشكلات حساسية داخل تلك العلاقات والوحيدة التى قد تؤدى إلى حدوث مشكلة كبرى فى مجابهة مباشرة ، بل حتى صدام عسكري بين الدولتين . وقد جسدت عملية التغيرات والتطورات التى شهدتها العلاقات الصينية – الأمريكية فى عشرات السنين المنصرمة هذه الخاصية مرة أخرى ، ولاسيما فى السنوات الثمانى من عام ١٩٨٩ إلى عام

١٩٩٧ التى شهدت فيها تلك العلاقات التقلبات الهائلة ، وحدوث ثلاث أزمات بين الدولتين تشمل أخطر أزمتين ناجمتين بصورة مباشرة عن مشكلة تايوان. ففى سبتمبر عام ١٩٩٢ وافقت الإدارة الأمريكية على بيع ١٥٠ طائرة من طراز إف - ١٦ لتايوان، كما وافقت على زيارة الرئيس التايوانى لى تانغ هوى للولايات المتحدة بصفته "زميل دراسة فى الجامعات الأمريكية"، بالإضافة إلى إرسالها حاملات طائرات حربية مرات عديدة إلى مضيق تايوان قامت بنشر قوات أمريكية وعبور المضيق أو دخول المجال البحرى المتاخم للمضيق فى الفترة من أواخر عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦ والأمر الذى يتعين أن يحظى بالاهتمام هو أن هاتين الأزمتان الخطيرتان يعتبران - فى الواقع وفى المقام الأول - أزمة فى العلاقات الأمنية بين الدولتين ، وخاصة الأحداث التى شهدتها تلك الفترة وأدت إلى نشوء أخطر أوضاع المجابهة بين الصين والولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٨ ، ومن الجلى جدا ، أن مشكلة تايوان التى تعتبر من صميم الشئون الداخلية للصين تتسم - دائما وأبدا - بالمواجهة الشديدة والقوية ، وتعد الولايات المتحدة القوة الرئيسية الخارجية التى تدس أنفها فى هذه المشكلة. وعندما تربط الولايات المتحدة نفسها بمشكلة تايوان وتقترف خطأ فى صناعة السياسة، فإن ذلك سيؤدى إلى المواجهة مع الصين ، ويجعل العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية تتدهور بصورة حادة ويقود العلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها إلى منعطفات خطيرة ، ويعد ذلك أمرا لا يمكن اجتنابه .

والأزمتان الخطيرتان اللتان وقعتا فى الفترة من سبتمبر عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ والناجمتان عن مشكلة تايوان وشهدتهما العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية بل وحتى العلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها، يختلفان اختلافا كبيرا عن ملامح الأزمات العديدة الناجمة عن مشكلة تايوان والتى حدثت بين الصين والولايات المتحدة فى مرحلة الحرب الباردة، ففى المقام الأول: الأسباب والأوضاع التى أدت إلى اندلاع تلك الأزمتين مختلفة تماما ناهيك عن أنه يجب الاهتمام بملامح الخيارات السياسية التى جسدتها الولايات المتحدة أثناء وقوع هاتين الأزمتين الخطيرتين. وظهرت هاتان الأزمتان الخطيرتان بصورة مباغتة جدا، سواء فى سبتمبر عام ١٩٩٢ عندما وافقت الولايات المتحدة على بيع طائرات حربية لتايوان، أو فى مايو عام ١٩٩٥ عندما وافقت الولايات المتحدة على زيارة لى تانغ هوى لها . ويمكن القول إنهما يعتبران نتيجة للتغير المفاجئ فى السياسة المرسومة أصلا ، وطبعا حدث هذا التغيّر فى ضوء الأوضاع

آنذاك وتقييم الإدارة الأمريكية لها والأسباب المباشرة للتغيّر فى السياسة المرسومة تكمن فى أن الرئيسين الأمريكيين وقتئذ جورج بوش الأب وكلينتون تحركا انطلاقا من المتطلبات السياسية داخل البلاد، وفى الوقت نفسه، تقديرهما الخاطئ بأن الصين قد تضطلع برد فعل خطير ، مما أدى إلى تقديمهما خيارات سياسية غير صائبة. وثانيا : أن هاتين الأزمتين الخطيرتين، وخاصة الأزمة الأخيرة، اتسمتا بملامح تفاقم الخطر بين الدولتين بعد حدوثهما مرارا وتكرارا . وهذا النوع من التفاقم يعد نتيجة للخيارات السياسية الأمريكية الخاطئة. ونستطيع أن ندرك من خلال هاتين الأزمتين الخطيرتين بصورة واضحة أنه فى عملية تطبيع العلاقات الصينية- الأمريكية، بل وحتى فى تحسنها الرسمى، وبسبب الخيارات السياسية الأمريكية الخاطئة ، فان مشكلة تايوان مازالت تقود الدولتين إلى المجابهة ونجم عنها تأثيرات خطيرة على العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية والعلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها، بل أثارت أزمات خطيرة. ومن المرجح أن تستمر تلك الأوضاع فى المستقبل .

ومع التطور والتحسن فى العلاقات الصينية - الأمريكية ، وبدءا من الربع الثالث لعام ١٩٩٧، شهدت السياسة الأمريكية تجاه تايوان التغيرات. وفى يوليو عام ١٩٩٨، وأثناء رحلته لزيارة الصين ، توقف كلينتون فى مدينة شنغهاى وأكد أن سياسة بلاده تجاه تايوان تتبلور فى "عدم تأييد ثلاثة أشياء" هى: عدم تأييد استقلال تايوان ، وعدم تأييد تايوان لخلق "دولتين صينيتين" أو "دولة صينية ودولة تايوانية"، وعدم تأييد انضمام تايوان للأمم المتحدة أو للمنظمات الدولية الأخرى التى تشترط تمتع الدول بالسيادة. وتسهم تغيرات السياسة الأمريكية تجاه تايوان إلى حد كبير فى احتواء نزعة الانفصال لدى سلطات تايوان التى تزداد وضوحا يوما بعد يوم، وفى الحفاظ على استقرار الأوضاع فى مضيق تايوان فى الوقت الراهن. ولكن لم تغير الولايات المتحدة موقفها وسياستها بصورة أساسية إزاء تدخلها فى مشكلة تايوان. ولذلك فمن المؤكد أن الولايات المتحدة تستمر فى التدخل فى مشكلة تايوان فى الوقت الراهن والمستقبل. ومن ثم، سيظل هناك احتمال حدوث مجابهة وأزمات خطيرة بين الصين والولايات المتحدة بسبب مشكلة تايوان، ولاسيما أن نزعة الانفصال فى جزيرة تايوان تتعزز باطراد، ومن المؤكد أن السلطات التايوانية تتمسك بموقفها الخاطئ ردحا طويلا والمؤيد للانفصال عن الوطن الأم فى الوقت الحاضر والمستقبل. ومن المؤكد أيضا أن الصين حكومة وشعبا لن يستطيعا التغاضى عن قيام القوة الانفصالية فى تايوان بإعاقة

مسيرة التوحيد السلمي، وتدخل القوة الخارجية في مسألة تايوان وقتا طويلا، وذلك من أجل حماية توحيد البلاد وتحقيق القضية الكبرى من توحيد الوطن الأم. والسياسة الرئيسية للصين تجاه تايوان هي: "التوحيد السلمي، ودولة واحدة ونظامان". ولكن إذا ظهرت المجابهة أو الأزمات في مضيق تايوان بعض الوقت، أو اضطلاع الولايات المتحدة بالخيارات السياسية الخاطئة فان ذلك من المؤكد سيؤدى إلى حدوث مجابهة أو أزمات بين الصين والولايات المتحدة، وسوف يجعل العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية والعلاقات الصينية- الأمريكية بأسرها تشهد منعطفات خطيرة مرة أخرى.

ونشوب صدام أو أزمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة تايوان أو عدم نشوب ذلك يكمن بصورة رئيسية في الخيارات السياسية الأمريكية التى تضطلع بها في المستقبل. ونستطيع أن نؤكد أنه في الوقت الراهن وفي فترة زمنية طويلة نسبيا في المستقبل من غير المرجح أن تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه تايوان. ولكن انطلاقا من حماية العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية، واستقرار العلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها، يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في تغيير سياستها تجاه تايوان مثل: أن تقوم بتقليص، بل حتى إيقاف مبيعات الأسلحة لتايوان في ضوء بنود البيان المشترك الصادر في أغسطس عام ١٩٨٢، ولاسيما عند حدوث مجابهة أو أزمة على جانبي مضيق تايوان، فمن الأحرى أن تكون الولايات المتحدة أكثر حرصا وحذرا عندما تقرر الخيارات السياسية وتجنب توريط نفسها فيما يؤدى إلى حدوث مجابهة أو أزمة بين الدولتين. ومن أجل ذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن تتحاشى ارتكاب أخطاء في رسم سياستها مرة أخرى إزاء مشكلة تايوان بسبب مطالب سياسية داخلية. ودفعت الولايات المتحدة أثمانا باهظة ألحقت أضرارا فادحة بالعلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية والعلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها جراء معالجتها مشكلات سياسية داخل البلاد ، ولا يتوافق ذلك مع المصالح الفعلية للولايات المتحدة، بل لا يتناسب إطلاقا مع المصالح الأمريكية في الآجال الطويلة .

(٣) السعى لتحقيق المزيد من التعاون وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين

منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٧، ومع تحسن العلاقات الصينية - الأمريكية والتعاون الأمني الصيني - الأمريكي ؛ وفي المقام الأول القوة الهائلة للتطور التى

جسدها التعاون الأمنى العسكرى ، وبرغم التقدم الذى شهده التعاون بين الأجهزة الإدارية ، والمشرعات المشتركة أو تعاون المجالات الأخرى ، لكن تطور التعاون الصينى - الأمريكى لم يحقق السرعة المرجوة ليس فقط بعد يوليو عام ١٩٨٩ حيث تدنى التعاون إلى درجة من الصعب تصورها، بل حتى عندما تحسنت العلاقات الصينية - الأمريكية فى عقد الثمانينيات. ويمكن القول أنه منذ بدء مرحلة التعاون الأمنى الصينى- الأمريكى ، فقد أصبح التعاون الأمنى العسكرى بصفة خاصة أكثر العوامل المؤثرة فى مسيرة تحسين وتطوير العلاقات الصينية - الأمريكية ، والتجسيد الرئيسى لتحسن العلاقات الصينية - الأمريكية وتطورها وأدى دورا إيجابيا وحيويا فى زيادة تحسين وتطوير تلك العلاقات .

وقد تشكل التعاون الأمنى الصينى - الأمريكى ، ولاسيما تطور التعاون الأمنى العسكرى ، فى ضوء تطور وتحسن العلاقات الصينية- الأمريكية برمتها واحتياجات الطرفين الأساسية وانتهاجهما سياسة إيجابية وفعالة . ومنذ أن بدأت مسيرة التعاون الأمنى الصينى - الأمريكى فى النصف الثانى من عام ١٩٩٨، والجانب الأمريكى يأخذ بزمام المبادرة والإيجابية من أجل دفع التعاون الأمنى الصينى - الأمريكى ، وخاصة تعزيز التعاون الأمنى العسكرى بين الصين والولايات المتحدة، وتجسيد مشاعر التلهف والتشوق لدى الجهات المعنية الأمريكية وقوة الدفاع فى البلاد ، وخاصة تشوق الجانب العسكرى الأمريكى لفهم الإستراتيجية الأمنية الصينية. أما الجانب الصينى فقد أظهر الحاجة إلى تحسين وتطوير العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية والعلاقات الصينية - الأمريكية برمتها ، واتسم رد فعله بالإيجابية تجاه اقتراحات ومطالب الجانب الأمريكى. ويعد ذلك بمثابة الجهود المضنية المشتركة للطرفين من أجل تطوير التعاون الأمنى الصينى - الأمريكى وإحراز بعض التقدم الملموس .

إن تطور التعاون الأمنى الصينى - الأمريكى لم يحقق تقدما فى مجال العديد من المشكلات الأمنية المهمة والمحددة ذات الاهتمام المشترك فحسب ، بل أحرز أيضا تقدما فى تعزيز الثقة والتفاهم بين الطرفين ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أحرز الطرفان أيضا تقدما فى مجال تبادل الزيارات بين كبار الشخصيات العسكرية ، وتبادل العسكريين ، وإقامة آلية تشاور الأمن العسكرى فى المجال البحرى وغيرها. وبالطبع مازال أهم شىء فى هذا المجال هو تطوير التعاون الأمنى الذى يعزز بفاعلية المجالات المتعلقة بين

البلدين ، وخاصة التفاهم والثقة المتبادلين فى الجانب العسكرى . ومن المنظور بعيد المدى، يتمتع ذلك بمغزى إيجابي ومهم جدا فى إقامة علاقات أمنية صينية - أمريكية تتسم بالاستقرار، والتحسن والتطور المطرد ، ويجب أن يحظى ذلك أيضا بالاهتمام الشديد فى إطار التعاون الأمنى المستقبلى بين الطرفين ، والسعى وراء إحراز المزيد من التقدم الملموس .

ومن الجلى أن السعى وراء تحقيق المزيد من التعاون الأمنى الحقيقى وزيادة تعزيز التفاهم والثقة بين الطرفين قد أصبحا ، بل يجب أن يكونا دائما ، بمثابة الخيار السياسى المشترك للطرفين . وانطلاقا من منظور قوة التقدم والتطور التى تم تحقيقها ، فإنها تقدم سببا للتمسك بسياسة متفائلة تجاه مثل ذلك النوع من الخيارات السياسية للدولتين. وفى الواقع، أنه مادام يتمتع الطرفان بالتقييم السليم لمصالحهما الأمنية ، ويقدمان خيارات سياسية صحيحة فى الوقت المناسب، فإن العلاقات الأمنية الصينية - الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين من المؤكد تستطيع الاستمرار فى الحفاظ على الاستقرار والتحسن والتطور بسرعة وسيكون لها تأثيرات إيجابية على استقرار وتطور العلاقات الصينية - الأمريكية بأسرها، وتحقيق الازدهار فى البلدين ، والسلام والاستقرار فى العالم ومنطقة آسيا والمحيط الهادىء .

الفصل الخامس

العولمة الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

. فى أكتوبر عام ١٩٩٧ قام الرئيس الصينى بزيارة تاريخية وناجحة للولايات المتحدة وتوصل مع الرئيس الأمريكى كلينتون إلى إجماع حول تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادىَ والعشرين. وفى يوليو عام ١٩٩٨، قام الرئيس الأمريكى كلينتون بزيارة للصين وتبادل الآراء مع الجانب الصينى حول كيفية دفع تأسيس هذه العلاقة الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين وأجرى حوارات حول علاقات التعاون المتبادلة بين الدولتين فى المجالات الاقتصادية والامنية والعلمية والفنية والثقافية وغيرها من المجالات الاخرى. ولا تسهم الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين الصين وأمريكا فى تأكيد وتطوير مثل هذه العلاقة بين الدولتين فقط، بل تسهم أيضا فى تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية فى الاجال البعيدة فى كافة أنحاء منطقة اسيا والمحيط الهادئ. وفى الوقت الحاضر، مازالت علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة التى أكدها زعيما البلدين فى طور الهيكل المبدئى، ومازال مضمون هذه العلاقة والتعاون الحقيقى ينتظران أيضا تعزيز الجهود المضنية والدراسة من جانب الطرفين. ولكن، إنطلاقا من منظور العلاقات الثنائية فى الوقت الحاضر، فإن العلاقة التجارية الصينية – الأمريكية تعد الأكثر إيجابية والتى من المرجح ان ترقى وتصبح العامل الرئيسى فى علاقات الدولتين فى القرن الحادى والعشرين. ويحاول هذا المقال – فى ضوء تحليل الاوضاع الراهنة للعلاقة التجارية بين الصين وأمريكا – تقديم بعض التوقعات حول تطور هذه العلاقة فى القرن الحادى والعشرين ناهيك عن إجراء بعض التقييمات للخلافات وإجماع الطرفين الصينى والأمريكى فى ضوء التطور المستقبلى لهذه العلاقات.

أولاً: الاتجاه نحو تطوير الاقتصاد العالمي والتعاون الاقتصادى الدولى

تعد العولمة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العالمى من أهم الاتجاهات التى يشهدها تطور الاقتصاد العالمى مع انعطافة هذا القرن، ورغم وجود خلافات محددة فى الأوساط الأكاديمية إزاء تفسير المفاهيم المحددة للعولمة والتكامل مثل: بعض الأكاديميين يعتبرون العولمة الاقتصادية أعلى مرحلة يشهدها تطور تدويل الاقتصاد، ويعتقدون أن جميع اقتصادات الدول فى هذه المرحلة لم تشهد الاتصالات المتبادلة والتبادلات فقط، بل تميزت بالتفاعل والدمج المتبادل أيضا، بل حتى أصبحت تشكل الوحدة الكلية للاقتصاد الكونى. ويعتقد البعض أن التكامل هو عبارة عن عولمة الاقتصاد العالمى وأن التكامل يرمز إلى تدويل الحياة الاقتصادية، بينما يؤكد اخرون الاختلاف بين العولمة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العالمى ويعتقدون أن العولمة هى عبارة عن الاتجاه الرئيسى لعملية تطوير الاقتصاد العالمى، وهى أيضا مرحلة جديدة تشهدها العلاقات والتبادلات الاقتصادية الدولية، بينما التكامل يعد اتحادا على الصعيد الاقتصادى وهدفا للصراع طويل الأجل. وأيا كان الامر، وانطلاقا من الوحدة الكلية، فإن تعريف الأوساط الأكاديمية للمفهوم الرئيسى لاتجاه تطوير الاقتصاد العالمى وملامحه متشابه بشكل أساسى، بمعنى ان العلاقات الاقتصادية بين الدول قد تطورت ودخلت مرحلة جديدة وان الاقتصاد العالمى قد أصبح وحدة كاملة وحدوث أى هزة تهز هذه الوحدة كلها.

وتركز العولمة الاقتصادية، انطلاقا من منظور الاقتصادات القومية، على تعريف العلاقات الاقتصادية بين الدول وتعميق مفهوم تطور الاعتماد المتبادل بين الدول، وتشتمل على الدول التى تندمج فى النظام الاقتصادى العالمى أكثر فأكثر. وبدا الهدف الحقيقى للاقتصاد الكونى تدشين عملية التغيير الكمى للتطور. كما لا تتضمن العولمة الاقتصادية العلاقات والاتصالات المتبادلة بين اقتصاديات الدول فحسب، بل تشمل أيضا الاعتماد المتبادل الوثيق جدا لجميع حلقات الانتاج والتداول والاستهلاك وعملية دمج مثل هذا النوع من التغير النوعى. وحسب هذا الهدف، فإن العولمة الاقتصادية تعد أعلى مرحلة من تطور تدويل الاقتصاد وانطلاقا من منظور الاقتصاد العالمى، فإن التكامل الاقتصادى العالمى يعتبر بمثابة تعريفا لمفهوم آخر بدلا من مفهوم هذا التكامل، ونقطته المحورية تعزيز هذا المفهوم الاخر فى اطار الوحدة الكلية للاقتصاد العالمى. بينما التكامل الاقتصادى العالمى هو تعريف اخر لمفهوم هذا التكامل من

منظور الاقتصاد العالمى. والنقطة المحورية لهذا التكامل تتركز على تعزيز ذلك المفهوم الآخر فى اطار الوحدة الاقتصادية العالمية الشاملة. وفى المرحلة الراهنة يظهر هذا التكامل بصورة جلية فى تحقيق تكامل السوق العالمى. ومن ثم، وفى الواقع إن التكامل الاقتصادى العالمى والعولمة الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، ومفهومهما الرئيس متطابق أيضا وهو التعزيز المستمر للوحدة الاقتصادية العالمية الشاملة، وزيادة تعزيز مستوى الاتصالات المتبادلة والاعتماد المتبادل للاقتصاد الكونى فى السوق العالمى واقتصاديات كافة الدول، ولم يعد يوجد اتجاهان لتطوير الاقتصاد العالمى يتسمان بالاختلاف الجوهرى.

وأيا كانت العولمة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادى العالمى، فإن أساس تطورهما يكمن فى الثورة العلمية والتكنولوجية التى تدفع سرعة تطور القوة الانتاجية. وإذا قلنا إن الثورتين العلميتين والتكنولوجيتين الأولى والثانية قد دفعتا بصورة جلية اقتصاديات الدول الرأسمالية إلى التقدم نحو التدويل وعززتا تكوين السوق العالمى، فإن منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة من الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة والتى تستخدم على نطاق واسع قد أصبحت الأساس المادى للعولمة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العالمى. وقبل استخدام منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة على نطاق واسع والتى أحدثت انقلابا فى الاقتصاد، كان الأساس الفنى والمادى لتدويل الاقتصاد يعتمد على النقل البحرى والنقل بالسكك الحديدية، واعتمد نقل المعلومات أيضا على البرقيات والهواتف بصورة رئيسة. وقد حدد ذلك ماهية العلاقات الاقتصادية بين الدول بأنها يمكن ان تكون جزئية فقط. فعلى سبيل المثال، كان التركيز الأساسى فى الصناعة الأولى والثانية على أن التدويل يقتصر على مجال الانتاج، ولم يشهد نقل رؤوس الأموال والاستهلاك والتدويل الواضح. واتسمت العلاقات الاقتصادية الخارجية لأغلبية الدول بخصائص الإقليمية الواضحة، باستثناء عدد قليل من الدول الرأسمالية المتقدمة. وبالنسبة للسواد الأعظم من الأفراد كانت حياتهم الاقتصادية غير مرتبطة بعلاقات الدول الاخرى برغم أن مثل تلك العلاقات تشهد زيادة مطردة. وقدمت الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة عوامل رئيسية وحقيقية لتبادل السلع والخدمات فى نطاق المعمورة، وخاصة منذ عقد الثمانينات حيث الاتصالات عبر الاقمار الصناعية، ونقل التكنولوجيا، واستخدام تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة على نطاق واسع وبدء تشغيل شبكات الاتصالات المتبادلة الدولية. ولم يعد تقسيم العمل على الصعيد الدولى يقتصر على الصناعة الأولى والثانية، بل إن الصناعة

الثالثة تتغلل فى مناحى الحياة يوما بعد يوم وتضطلع بالإنتاج والاستثمار فى كافة أصقاع المعمورة، وأصبح ذلك يسيرا وفى متناول اليد. وفى ظل تلك الأحوال عرف الناس العولمة الاقتصادية وبدأ يتبلور الهدف الحقيقى لها وللسوق العالمى.

وتعكس سرعة زيادة التجارة والاستثمارات الدولية تطور القوى الانتاجية التى تعززها الثورة العلمية والتكنولوجية؛ ناهيك عن تعميق تقسيم العمل دوليا. وتذكر الاحصاءات ان حجم التجارة العالمية كان يمثل نسبة ١٧,١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى العالم فى عام ١٩٨٠، زاد إلى ٢٠٪ فى عام ١٩٩٦ ، وتذكر إحصاءات البنك الدولى أنه فى الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٦ بلغ متوسط زيادة الناتج المحلى الإجمالى فى العالم ٢,٥ ٪ سنويا، بينما بلغ متوسط زيادة التجارة العالمية ٣,٥٪ سنويا. وفى الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٤ كان متوسط زيادة الناتج المحلى الإجمالى فى العالم ٢,٦٪ سنويا، وبلغ متوسط زيادة التجارة العالمية ٦,٢٪. وتبين هذه الاحصائيات ان سرعة زيادة التجارة تتجاوز سرعة التنمية الاقتصادية بكثير، كما ان إسهامات هذه الزيادة فى الاقتصاد تتجاوز أيضا بكثير الإسهامات التى يجسدها مُعامل **Coefficient** تجارة التصدير العالمية (حجم التصدير فى الناتج المحلى الاجمإلى فى العالم). وبالنسبة لانتقال رؤوس الأموال فى العالم، فقد بلغ حجم رؤوس الاموال المتداولة فى السوق المالى الدولى فى عام ١٩٨٤ نحو ٤٠٠٠ مليار دولار أمريكى، وقد زاد هذا الحجم فى عام ١٩٩٦ ليصل إلى ١٥٧١٦ مليار دولار أمريكى بزيادة أربع مرات عن عام ١٩٨٤؛ منها استثمارات دولية مباشرة زاد حجمها بسرعة جدا حيث بلغ اجمإلى تلك الاستثمارات فى المعمورة ٥٥١٠ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٠ زادت إلى ١٠١٠٥ مليار دولار أمريكى فى عام ,١٩٩٦

إن تعميق وتدقيق تقسيم الأعمال على الصعيد الدولى يؤديان إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول يوما بعد يوم، وزادت درجة الاعتماد المتبادل أكثر فأكثر. ومن المؤكد ان ذلك يجعل أساس التعاون الاقتصادى بين الدول يشهد آفاقا جديدة، مما جعل أيضا أشكال ومضامين التعاون الاقتصادى الدولى فى العالم تشهد التغيرات الهائلة. ومادامت العلاقات الاقتصادية بين الدول وثيقة لايمكن فك عراها، فإن التنمية الاقتصادية لدولة ما تتسم بالأهمية المتزايدة للاعتماد بين الدول فى العالم. ومن المؤكد

أن دولة ما تسعى بصورة متزايدة وراء اشكال التعاون الاقتصادى الدولى من أجل دفع وضمان تنميتها الاقتصادية.

وانطلاقا من المنظور العالمى الشامل، فإن التعاون الاقتصادى الذى يعتمد على الدول ذات السيادة بصفتها كتلة واحدة شهد تقدما كبيرا مع انعطافة هذا القرن. والنجاح الذى أحرزته المحادثات التجارية لجولة أوراجوى ومنظمة التجارة العالمية (WTO) قدم الضمان لتوطيد وتطوير نظام تحرير التجارة الدولية. وفى المجال النقدى والمالى جعلت الأزمة المالية الأسيوية العديد من الدول تدرك اهمية استقرار الاوضاع المالية والنقدية لتعزيز التعاون الدولى. وقد بدأت المشاورات بين الدول الاقتصادية الكبرى برغم عدم إحراز تقدم ملموس وبارز فى هذا الخصوص حتى الآن.

وعلى الصعيد الإقليمى، شهد التعاون الاقتصادى الدولى نموا مستمرا فى الوقت الحاضر من خلال التكتلات الإقليمية والتكامل الاقتصادى. وتظهر إلى حيز الوجود العديد من منظمات التكامل الاقتصادى الإقليمية يوميا. وتتمتع منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية نافتا (NAFTA) ، والاتحاد الأوروبى، ومنظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء وأبيك (APEC) بأكبر تاثير على الاقتصاد العالمى. وفى الوقت الحاضر تقوم تلك المنظمات– فى ضوء ما حققته من إنجازات – برفع مستوى تكاملها وتعزيز تعاونها الاقتصادى بصورة مطردة.

وفى عالم المؤسسات المصغر يشهد التعاون الدولى بين المؤسسات تطورا مستمرا من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بصفتها شركات ناقلة. وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بزيادة تطوير التصميمات، والمشتريات، والانتاج والمبيعات وغيرها من حلقات تقسيم العمل المتباينة والتعاون من خلال الشركات التابعة التى تقيمها فى الدول المختلفة. كما اتسع نطاق مشاركة المؤسسات فى تقسيم العمل الدولى فى تلك الدول. ومن ناحية اخرى، تعتمد المؤسسات فى الدول المختلفة بصورة مباشرة على التعاقدات بصفتها أساسا للاضطلاع بالتصميمات، والإنتاج، والمبيعات، والمشتريات، والمقاولات، والمناقصات والمزادات وغيرها من حلقات التعاون الدولى التى تغيرت وأصبحت أكثر انتشارا، إنها بالضبط مؤسسات ذلك العالم المصغر الذى يقوم على اساسه تعاون تقسيم العمل على الصعيد الدولى مما يجعل مستوى تدويل الاقتصاد يرتفع بصورة

كبيرة ويدخل مرحلة جديدة من العولمة. كما ساعد ذلك أيضا على زيادة تقوية الوحدة الاقتصادية العالمية الكلية.

ولا تدل العولمة الاقتصادية واتجاه تطور التكامل الاقتصادى العالمى والتعاون الاقتصادى الدولى على أن مكاسب الدول التى تشارك فى تقسيم العمل على الصعيد الدولى متوازنة ومتكافئة. كما أن المصالح التى حققتها الدول المختلفة المشاركة فى تقسيم العمل الدولى الحالى متباينة أيضا، ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح سواء بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية أو بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإن كافة الدول تشارك فى تقسيم العمل دوليا وتأخذ بزمام المنافسة الحامية فى آن واحد. ولا يمكن قيام تعاون ميسر نسبيا إلا فى حالة وجود تعاون اقتصادى يمكن أن يقدم مصالح لكل طرف ولا يسبب أضرارا لمصالح كافة الأطراف. ومن ثم، تكون المنافسة المطلقة دون قيد أو شرط نقيض التعاون، أما التعاون النسبى يكون مفيدا. وهنا يكمن السبب فى أنه الوقت الذى يشهد حدوث عولمة الاقتصاد العالمى والتطور المطرد لاتجاه التكامل وتوسيع نطاق أساس التعاون الاقتصادى الدولى يوميا، تكون المنافسة الدولية حامية الوطيس تدريجيا، وتحدث تناقضات وصدامات مرارا وتكرارا أيضا. ولذلك تتشابك المنافسات فى ظل التعاون الدولى مع انعطافة القرن ولا يتم القضاء على التعاون فى إطار المنافسة.

ومن ناحية، يعتبر تطور العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة مع مجيء القرن الحادى والعشرين جزءا مهما من العولمة الاقتصادية وتشكيل اتجاه التكامل الاقتصادى العالمى وتطوره. ويعد ذلك موضوعا رئيسا فى أسلوب التعاون الاقتصادى الدولى الشامل، ويمكن أن تعكس احدى جوانبه الأوضاع الكاملة للاقتصاد العالمى. ومن ناحية أخرى، يعد هذا التطور أيضا نتيجة للتطور المستمر فى اوضاع العولمة الاقتصادية واتجاه التكامل الاقتصادى العالمى، وشهد تأثيرات وتفاعلات تطور هذه الأوضاع. وتأكيد الملامح الرئيسة للتطور الاقتصادى العالمى والعلاقات الجدلية المتبادلة بين التعاون الاقتصادى الدولى والمنافسة يتسم بالأهمية القصوى لمعرفة اتجاه تطور العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية مع انعطافة القرن بصورة دقيقة، ناهيك عن معرفة الفرص والتحديات التى يواجهها التطور الاقتصادى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الأوضاع الحالية للعلاقات التجارية الصينية - الأمريكية وملامحها:

منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، والعلاقات التجارية الثنائية تشهد تطورا مطردا حيث بلغت التجارة البينية ٢٤ مليار دولار امريكي في عام ١٩٧٩ وزادت إلى ٦١٤,٧ مليار دولار امريكي في عام ١٩٩٩؛ منها صادرات صينية إلى الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٤١٩,٤ مليار دولار أمريكي، وصادارات أمريكية إلى الصين بقيمة ١٩٥,٣ مليار دولار أمريكي، وهناك فائض تجاري في صالح الصين يصل إلى ٢٢٤,١ مليار دولار أمريكي[١]. وفي الاشهر العشرة الاولى من عام ٢٠٠٠، وصل إجمالي التجارة الثنائية بين الدولتين ٦١٣ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ٢٣,٤٪ عن الفترة نفسها في عام ١٩٩٩ ، كما زادت الاستثمارات الأمريكية في الصين عن عام ١٩٩٩ بمقدار ٢٨,٢ ٪ . وفي الوقت الحاضر، اصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين، كما أصبحت الاخيرة رابع اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة.وبلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الصين ١٥٦,٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧ (وصلت قيمة الاستثمارات المتعاقد عليها ٣٦٨,٧ مليار دولار أمريكي). ويعد التطور السريع للعلاقات التجارية بين الدولتين نتيجة للاتجاه العام للتعاون الاقتصادي الدولي والتطور الاقتصادي العالمي حيث أقيم على أساس قوي نسبيا من التكامل الاقتصادي المتبادل بين الطرفين. ومن ملامح هذه العلاقة انها دخلت مرحلة تطور يشهد فيها الاقتصاد في البلدين بونا شاسعا نسبيا، وإن كل طرف يعتبر الطرف الآخر شريكا تجاريا رئيسا. ولم يشهد السوق منافسة كبيرة بينهما. وتتمتع كل من المنتجات الصينية ذات العمالة الكثيفة، ورؤوس الأموال الأمريكية، والمنتجات الأمريكية ذات التكنولوجيا العالمية بالتفوق البارز نسبيا في التجارة الثنائية. وتتحلى منتجات الطرفين في أسواقهما الداخلية بقوة الطلب الكامنة. إن مثل ذلك الأساس للتكامل التجاري القوي ساهم في إيجاد قوة الدفع للاستثمارات الأمريكية في الصين التي بدورها تتهافت على رؤوس

(١) تفيد إحصاءات الجمارك الصينية أن إجمالي التجارة الصينية - الأمريكية بلغ ٩٤٩,١ مليار دولار أمريكي حيث استوردت الولايات المتحدة من الصين ما قيمته ٨١٧,٩ مليار دولار أمريكي، بينما صدرت الولايات المتحدة إلى الصين ما قيمته ١٣١,٢ مليار دولار أمريكي، وهناك عجز في الميزان التجاري الأمريكي يقدر بـ ٦٨٦,٧ مليار دولار أمريكي، وهناك اختلاف كبير نسبيا في طريقة احصاءات الجانبين.

الأموال الأمريكية مما ساعد على تعاظم التكامل الاقتصادى بين الطرفين وقدم طرائق مهمة لتوسيع آفاق التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادى ورفع مستوى الإنتاج للطرفين وزيادة فاعليتهما الاقتصادية.

ولكن، تجدر الإشارة إلى أن تلك العلاقات الاقتصادية ذات التكامل المتبادل ليست متكافئة إطلاقا، بمعنى أن إفادة الطرفين والاعتماد المتبادل ليسا متكافئين، ويعوق ذلك تنمية العلاقات التجارية بين الدولتين بشكل أكبر، بل حتى يعتبر حجر عثرة فى سبيل تعزيز تطوير العلاقات الشاملة بينهما. وبرغم أن الطرفين حققا مكاسب لا بأس بها من خلال علاقاتهما الاقتصادية ذات التكامل المتبادل، لكن إفادة الصين بارزة نسبيا فى الوقت الحاضر، ويتجسد ذلك بصورة رئيسة فى الفائض الكبير إلى حد ما فى التجارة الصينية - الأمريكية سنويا. وفى الجانب الاقتصادى، اعتماد الصين على الولايات المتحدة يفوق بكثير اعتماد الأخيرة على الصين ويظهر ذلك بصورة محددة فى الاستيراد والتصدير، حيث إن حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة يمثل ٢٠ فى المائة من إجمالى الصادرات الصينية، بينما صادرات الولايات المتحدة إلى الصين تمثل ٢٪ من اجمالى صادراتها فقط. ويبلغ حجم الواردات الأمريكية فى إجمإلى السلع الصينية المستوردة ١٠٪، وتمثل الواردات الصينية فى اجمالى الواردات الأمريكية ٢,٥٪ تقريبا. وهناك ثمة أسباب رئيسة تكمن وراء وجود مثل تلك العلاقات غير المتكافئة أولها: التفاوت الضخم فى مستوى اقتصاد الدولتين ومستوى تجارتهما الخارجية. وثانيا: الاختلاف الكبير فى درجة انفتاح السوق فى الدولتين ونظامهما التجارى. ثالثا: إن الولايات المتحدة دولة مهمة وعالمية تصدر احتياطى الدولار وتستطيع أن تسد العجز التجارى الضخم فى ميزانها من خلال تصدير الدولارات الأمريكية، ناهيك عن أن زيادة احتياطى العملات الصعبة للدول النامية ومن بينها الصين تتحقق أيضا من خلال الفائض التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسة.

ونظرا لأن العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية تتسم بعدم التكافؤ المذكور آنفا، فإن التقييم الشامل للإدارة الأمريكية للتجارة الثنائية ينطوى على نوع من التناقض. وفى الوقت الحاضر، تشعر الولايات المتحدة أن مكاسبها ليست كبيرة من العلاقات التجارية الثنائية وتحاول تعظيم صادراتها إلى الصين والسعى وراء امكانية زيادة انفتاح السوق الصينى من خلال العديد من الأساليب السياسية والاقتصادية.

ومن ثم، تتخذ الولايات المتحدة موقفا متشددا دائما تجاه بعض الخلافات التى تعانى منها العلاقات الثنائية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن التنمية الاقتصادية المتسارعة فى الصين جعلت قوة الجذب الكامنة للسوق الصينى تتحقق فى الوقت الحاضر. ولا يتصف ذلك بالأهمية القصوى للأهداف الأمريكية طويلة الأجل فى أسواق منطقة آسيا والمحيط الهادىء فحسب، بل له تأثير إيجابى على الاستثمارات والصادرات الأمريكية، فى المدى القريب أيضا.

ولذلك، وانطلاقا من المنظور الجيوبولوتيكى الامريكى، فإن الولايات المتحدة لا ترغب فى رؤية تعاظم قوة وسرعة الاقتصاد الصينى وتحاول عرقلة تعزيز القوة الاقتصادية الصينية، ولكن وفى الوقت نفسه، وعلى الصعيد الاقتصادى، ترحب بحذر تعزيز الاقتصاد الصينى الذى يجلب لها فرصا عديدة وتحاول أن تجعل العلاقات الاقتصادية القائمة ذات التكامل المتبادل غير المتكافئ أن تصبح علاقات تتسم بالتكامل المتبادل الذى يحقق للولايات المتحدة أعظم المكاسب.

وفى ضوء التقييم المناسب للتناقض المذكور آنفا، فإن العوامل السياسية وغير الاقتصادية تتبوأ المكانة العليا دائما فى سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه الصين، وبعض الخلافات التجارية يكون من الصعب دائما إيجاد حلول لها أيضا بسبب تأثير العوامل غير الاقتصادية التى يكون لها تأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف. ولهذه الأسباب، مازالت الولايات المتحدة تضع الأهداف الجيوبولوتيكية والاستراتيجية العالمية فى المرتبة الأولى داخل إطار العلاقات الثنائية بين الدولتين. وبرغم أن العلاقات التجارية والمصالح الاقتصادية تشهد صعودا، لكن لم تصبح عاملا حاسما. ولكن الاقتصاد الصينى يحافظ على التنمية المتسارعة التى جسدت فرص السوق والمصالح الاقتصادية الكامنة بالنسبة للولايات المتحدة، مما جعل تطوير تلك العلاقات الاقتصادية ذات التكامل المتبادل فى الوقت الحاضر يتسم بالأهمية القصوى بالنسبة للطرفين. وبرغم حدوث خلافات تجارية ثنائية بين الصين والولايات المتحدة دائما، لكن يستطيع الطرفان التوصل إلى تفاهم فى نهاية المطاف. وفى ظل تأثير العلاقات الاقتصادية وتعزيز الاعتماد باطراد بين الدولتين، فقد أصبح التعاون الاقتصادى والتشاور تيارا لا يمكن أن يتدهور. ولذلك، يمكن التوقع بأن العلاقات التجارية ستكون أكثر العلاقات إيجابية فى إطار علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة بين الصين والولايات المتحدة والموجه نحو القرن الحادى والعشرين والتى تشمل

أساس المصالح التى حققها الطرفان، وستصبح العامل الأساسى فى العلاقات الثنائية تدريجيا. وبالطبع، سوف يتوقف ذلك على عاملين أولهما: تقييم الشخصيات فى الاوساط التجارية والمجموعات الاستشارية الأمريكية لتطور العلاقات التجارية الأمريكية - الصينية فى الوقت الحاضر والمكاسب التى تحققها الولايات المتحدة. وثانيهما: توجهات السياسة الصينية وسرعة تغيير عدم التكافؤ الموجود حاليا فى العلاقات التجارية. وإذا كان تقييم الجانب الأمريكى إيجابيا، فان الصين تستطيع أن تقدم تنازلات من أجل تعديل عدم التكافؤ المذكور آنفا. وعلى هذا النحو، فإن الآفاق المستقبلية لتطوير العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية لا تشهد فقط تجاوز التعاون الخلافات فحسب، بل سوف تقوم بوضع حجر الأساس لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الدولتين موجه نحو القرن الحادى والعشرين.

ثالثاً: النزاع الرئيسى فى العلاقات التجارية الثنائية

من المشكلات التى تشهدها فى الوقت الحاضر العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة زيادة الفائض فى الميزان التجارى لصالح الصين إلى حد ما. ومن منظور السياسة الداخلية تعتبر السلطات الرسمية الأمريكية هذه المشكلة بمثابة نتيجة للممارسات التجارية الصينية غير العادلة تجاه الولايات المتحدة، والسبب فى ذلك يكمن فى أن سوق السلع والخدمات الأمريكية لا يتمتع بدخول الأسواق الصينية بدرجة كافية وتقدم الحكومة الصينية إعانات مالية للسلع التصديرية ومؤسسات الدولة والحواجز غير الجمركية أمام الصادرات الصينية كثيرة جدا وغيرها من الأسباب الاخرى. ولذلك، تتذمر الولايات المتحدة بالشكوى من الصين دائما وتمارس الضغوط عليها لاتخاذ إجراءات خفض الفائدة فى الميزان التجارى معها. ويعالج المتخصصون الأمريكيون عادة مشكلة الفائض التجارى لصالح الصين معالجة موضوعية إلى حد ما، ويعترفون أن الفائض التجارى فى التجارة الصينية يعد نتيجة لعدة عوامل متعددة ومجتمعة مثل: زيادة صادرات مؤسسات التجارة الخارجية والاستثمار، وتجارة الترانزيت عبر طرف ثالث، ونقل إنتاج منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودول أخرى، وتحظى السلع الصينية داخل الولايات المتحدة بالطلب المتزايد الذى لا يعرف النقصان، ناهيك عن انتهاج الصين سياسة اقتصادية صارمة بدرجة معتدلة فى السنوات الأخيرة، جعلت

المؤسسات تميل بشكل أكبر نحو التصدير وغيرها من العوامل الأخرى. كما يعتقدون أن الفائض فى الميزان التجارى لصالح الصين ليس نتيجة متعمدة تسعى وراءها الحكومة الصينية، ولا يسبب ذلك أضرارا للولايات المتحدة اطلاقا من الناحية الاقتصادية. ولكن، يعتقد جميع الامريكان ان قيام الصين بتعظيم الفائض التجارى مع الولايات المتحدة قد أصبح مشكلة سياسية حساسة للغاية فى الولايات المتحدة، ويجب على الصين اتخاذ الإجراءات الفعالة للتخلص من هذا الفائض.

كما اعترفت الحكومة الصينية والمتخصصون الصينيون بأن قيام الصين بتعظيم الفائض التجارى مع الولايات المتحدة باطراد سوف يدفع بعض مجموعات المصالح الأمريكية إلى خلق هذه المشكلة، وأن الفائض التجارى طويل الأجل لا يحقق ثمة فائدة للصين. ولكن وفى الوقت نفسه، أكد الجانب الصينى أن هناك عدة أسباب متعددة الجوانب كامنة وراء الزيادة النسبية فى الفائض التجارى لصالح الصين. وبعض هذه الأسباب لا تستطيع الحكومة إيجاد الحلول لها مثل: الاختلاف فى طريقة إحصائيات التجارة الصينية - الأمريكية، وتصنيف احصاءات تجارة ترانزيت هونج كونج، واقتصاديات التصنيع الحديثة (NIE) فى آسيا، وترحيل اليابان الفائض فى الميزان التجارى الأمريكى إلى الصين، وتنفيذ الولايات المتحدة سياسة مراقبة الصادرات التكنولوجية والاستثمارات فى الصين جعل الصادرات الأمريكية إلى الصين تشهد زيادة بطيئة وغيرها من الاسباب الاخرى. وتعتقد الصين أن حل مشكلة الفائض التجارى مع الولايات المتحدة يستوجب - فى المقام الأول - تحليل اسباب هذه المشكلة تحليلا كاملا، ثم طرح حلول تتركز على حل المشكلات المحددة. وتؤكد الصين ان الغاء الولايات المتحدة اجراءات مراقبة تصدير التكنولوجيا إلى الصين، وقيام الصين بتوسيع نطاق السماح للسلع الأمريكية بدخول الأسواق الصينية يتمتعان بنفس الاهمية. وبرغم اختلاف الآراء المذكورة آنفا، لكن هناك تفاهما مشتركا لابأس به بين الطرفين حول ضرورة حل مشكلة الفائض التجارى لصالح الصين واتخاذ الإجراءات المعنية فى هذا الخصوص. كما تستعد الصين فى عملية الدمج بين إصلاح النظام الاقتصادى، وتعديل الهيكل الصناعى، وتخفيض حدة القيود المفروضة على السماح للسلع بدخول الأسواق فى ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية - تستعد للاضطلاع بالتخفيض التدريجى للفائض فى الميزان التجارى مع الولايات المتحدة. لذلك، لا يجب

أن تكون هذه المشكلة فى المستقبل عقبة أمام تطوير العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين.

إن مشكلة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، ومسألة منح الولايات المتحدة الأمريكية الصين وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة تعتبران مشكلة أخرى ذات أهمية قصوى تشهدها العلاقات التجارية بين الدولتين. وتعرب الحكومة الأمريكية والمتخصصون الأمريكيون - بصفة عامة - عن أملهم فى انضمام الصين إلى هذه المنظمة التى بدورها تحتاج إلى انضمام الصين أيضا. ولكن هناك خلافات حادة بين الطرفين الصينى والامريكى حول شروط انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية. والخلاف الأول هو هل تستطيع الصين الانضمام لهذه المنظمة حسب معايير انضمام الدول النامية أم لا، وبالتالى تستطيع التمتع بفترة زمنية طويلة من حماية السوق من خلال انتهاج منافسة مناسبة مع العالم الخارجي، والخلاف الثانى هو مسألة تقديم برنامج زمنى واضح حول فتح سوق الخدمات التجارية (الأعمال المصرفية والاتصالات وغيرها) فى الصين، حيث تطلب الولايات المتحدة من الصين تقديم التزام جلى فى غضون فترة قصيرة نسبيا لفتح السوق الصينى. ولكن من الصعب أن تقدم الصين هذا الالتزام لأن تطور السوق الصينى مازال صغيرا وناشئا. وفى الواقع، وفى ضوء الخلافات المحددة والمساومة، اعتبرت الولايات المتحدة الصين دولة كبرى تتمتع بقوة عالمية كامنة، ثم أبدت قلقها من جراء هل تقوم الصين بعد الانضمام إلى النظام التجارى العالمى بتطبيق القواعد المعمول بها وتتحمل مسئولياتها تجاه الواجبات الضرورية أم لا ؟

وهناك عدد غير قليل من المتخصصين فى الولايات المتحدة يعتقدون أن الصين فى الوقت الحاضر منهمكة بكامل قوتها فى إصلاح مؤسسات الدولة والنظام المصرفى وأصبحت فى مأزق، مما يضعف قدرتها على تحمل الالتزامات الدولية. وليس من الضرورى أن تتوافق احتياجات سياسة الصين الداخلية مع متطلبات قواعد منظمة التجارة العالمية كما يعتقدون أنه بعد انضمام الصين إلى هذه المنظمة بوقت قصير يمكن أن تخالف قواعدها فى الممارسات التجارية مما يعرض النظام القائم فعلا والحركة الطبيعية التجارية لخسائر فادحة. كما تعزز الإدارة الأمريكية الربط بين انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ومسيرة الديمقراطية السياسية فى الصين،

وتحاول من خلال المساومة ومحادثات انضمام الصين إلى هذه المنظمة التمكن من تحقيق آمالها الهادفة إلى دفع الصين إلى التقدم نحو مسيرة الديمقراطية السياسية.

ولا ترغب الحكومة الصينية والمتخصصون الصينيون إطلاقا فى ربط الولايات المتحدة بين مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية والمشكلة السياسية فى الصين، ولاسيما أن الولايات المتحدة تعتبر النظام السياسى الصينى عاملا يستحق النظر إليه بعين الاعتبار. وتعتقد الصين أن ذلك يعد بمثابة معاملة غير عادلة من جانب الولايات المتحدة إزاء انضمامها إلى هذه المنظمة، وذلك لأن العديد من الدول النامية عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية لم يُنظر بعين الاعتبار إلى تلك العوامل ولم تمثل ثمة مشكلة. ويؤكد الجانب الصينى أنه إذا تم إقصاء الصين خارج نطاق النظام التجارى العالمى ردحا طويلا، فإن ذلك سوف يؤثر على فاعلية هذا النظام ووحدته. إن مطالبة الصين بغض النظر عن قوة التحمل داخل البلاد وانتهاج سياسة الانفتاح التى تتحلى بالسرعة المفرطة سوف يسببان أضرارا للتنمية والاستقرار فى الصين، بل وفى آسيا كلها. وقد مارس الغرب ضغوطا مفرطة على الصين فيما يتعلق بمشكلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكانت نتيجة ذلك مخيبة للآمال، ولم تفلح الدول الغربية فى محاولاتها الرامية إلى تحقيق مثل ذلك الإصلاح السياسى والأهداف السياسية الأخرى فحسب، بل قد يؤدى إلى نتائج عكسية ويدفع الصين إلى اتخاذ موقف معادٍ تجاه النظام الاقتصادى الدولى القائم حاليا، وتتضاءل إمكانية قيام تعاون مع الولايات المتحدة. ولذلك، وفيما يتعلق بمشكلة انضمام الصين إلى هذه المنظمة، يجب على الولايات المتحدة فى أسرع وقت ممكن الاضطلاع بأسلوب البحث فى المسائل الخاصة المتعلقة بهذا الشأن والذى يتسم بالرؤى المستقبلية حتى تصبح الصين عضوا فى منظمة التجارة العالمية لأن ذلك يحقق مصالح البلدين.

وفيما يتعلق بمشكلة منح الصين الوضع الدائم للدولة الأولى بالرعاية يتمسك الكونجرس الامريكى بالمراجعة الدقيقة لهذا المنح مرة كل سنة، وفى الواقع أنه يسعى وراء الحصول على وسيلة لممارسة التاثير والضغط فى النواحى السياسية وإصابة الأهداف السياسية الاخرى التى تراود الولايات المتحدة الأمريكية وليس ذلك إلا خيارا ينطلق من الأهداف السياسية.

إن منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية، بصفتها شريكا تجاريا يعمل على تطبيع العلاقات التجارية الثنائية ويحقق مصالح الطرفين، ولا يعد إطلاقا نوعا من المعاملة التفضيلية التى تمنحها الولايات المتحدة للصين. وترى الصين أن منحها وضع الدولة الأولى بالرعاية فى الآجال البعيدة يكون من أجل المنفعة المتبادلة، وأن التمسك بالمراجعة الدقيقة لهذا المنح سنويا لا يمكن أن يجعل الولايات المتحدة تحقق أهدافها السياسية، بل على العكس يجرح مشاعر الشعب الصينى بشكل خطير، ولاسيما ان تكاتف العوامل غير الاقتصادية الاخرى قد يسبب أضرارا للعلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية القائمة فعلا بين الطرفين. وإذا تم تكريس الجهود من أجل إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة، فإن الأسلوب الأمريكى القائم حاليا لا يتفق مع هذا المبدأ.

وفى ضوء الجهود الدؤوبة التى يبذلها المثقفون من ذوى المعارف الواسعة والمسئولون الرسميون فى البلدين، أصبح وضع الدولة الأولى بالرعاية يطلق عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة فى نهاية المطاف. وأخيرا وفى نوفمبر عام ١٩٩٩ توصل الطرفان إلى اتفاقية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد أن أجريا محادثات مضنية وتقديم كل طرف تنازلات فى هذا الخصوص ووافق كل من مجلس النواب والشيوخ فى الولايات المتحدة على اقتراح منح الصين وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة وذلك فى شهرى مايو وسبتمبر من ٢٠٠٠ ووضع ذلك نهاية لتشبث الطرفين بموقفهما تجاه هذه المشكلة ردحا طويلا. وبالطبع قام كل من المجلسين المذكورين آنفا بإضافة بعض الشروط الجديدة غير المعقولة عند تمرير مشروع قانون هذه العلاقات. وقد أعلنت الصين رفضها قبول هذه الشروط. ويمكن التوقع أن المستقبل سيشهد خلافات جديدة وتشبث بالمواقف من جانب الطرفين إزاء بعض تلك الشروط الإضافية. ولكن حل مشكلة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قد أزاح أكبر عقبة أمام تعزيز تطوير العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية. وقد أرسى ذلك أساس هيكل إقامة علاقة شراكة بناءة وتحسينها بين الصين والولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين.

وهناك مشكلة أخرى تؤثر على تطوير العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة هى تمسك الأخيرة بفرض بعض العقوبات على الصين، ناهيك عن فرض شروط على تصدير التكنولوجيا العالية إلى الصين. ويتجسد تنفيذ الولايات المتحدة

لهذه السياسة بصورة جلية فى النظر بعين الاعتبار إلى الإستراتيجية الجغرافية والعامل الأيديولوجى. ومن الناحية الجوهرية، لاترغب الولايات المتحدة فى رؤية خصم قوى منافس لها يتمتع بالقوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الكامنة، كما لا ترغب أيضا فى وجود أى دولة تتحلى بالقوى التى تهدد زعامتها فى العالم، ولاسيما إذا كانت الصين التى تعد دولة كبرى ويختلف نظامها الاجتماعى والسياسى عنها اختلافا تاما. ومن ثم، تبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لإبطاء سرعة خطوات التنمية فى الصين لأن ذلك يحقق مصالحها، بالإضافة إلى فرض القيود على تصدير التكنولوجيا العالية إلى الصين من أجل تحقيق مآربها فى هذا المجال. ولكن انطلاقا من منظور المصالح الاقتصادية، فإن فرض الولايات المتحدة مثل تلك القيود لا يسبب أضرارا للصين فحسب، بل يلحق أضرارا مباشرة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية فى الصين، ولاسيما الأضرار التى تصيب تفوق الشركات الأمريكية والغربية الأخرى ومنافستها فى السوق الصينى.

ويطالب لفيف كبير من المتخصصين والشركات الأمريكية الادارة الأمريكية بالغاء إجراءات فرض العقوبات والقيود القائمة حاليا وجعلها بمثابة وسيلة لتعزيز القوة التنافسية مع الشركات اليابانية والأوروبية. وتعتقد الحكومة الصينية والمتخصصون الصينيون أن تلك الإجراءات الأمريكية والخيارات السياسية التى تنطلق من أهداف سياسية أمريكية لا يمكن أن تحقق الأهداف السياسية الأمريكية، بل تلحق أضرارا فقط بالمصالح الاقتصادية للطرفين، وتغيير الولايات المتحدة السياسة التجارية التى تنتهجها إزاء الصين والتى تتسم بأسلوب تفكير الحرب الباردة وسياستها اللذين عفَا عليهما الزمن سيسهم فى تعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية فى الصين، ويخفف من حدة الاختلال فى الميزان التجارى بين الصين والولايات المتحدة، وتحقيق تقدم ملموس فى تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة.

رابعًا: الآفاق المستقبلية وفرص التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

فى الوقت الحاضر، تشهد العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية – من جراء أسباب عديدة ومختلفة – تنافرا خطيرا. كما يعترض طريق تطوير تلك العلاقات عقبات

غير قليلة وآراء متباينة. ولكن تكمن الملامح الرئيسة للعلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة فى التكامل المتبادل والمنفعة المتبادلة.

بالإضافة إلى ذلك، إنه مع التنمية الاقتصادية المستمرة فى الصين، سيرتفع مستوى الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدولتين بشكل أكبر، وستبرز القوة الكامنة للسوق الصينى يوما بعد يوم وسوف تؤثر على العالم. وفى ضوء الأوضاع الكبرى للتكامل الاقتصادى العالمى وتعزيز تطوير التعاون الاقتصادى الدولى، فإن الآفاق المستقبلية لتطوير العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين يجب أن تشهد تفوق التعاون على التناقض، بالإضافة إلى أن زيادة التكامل المتبادل والمنفعة المتبادلة على الصعيد الاقتصادى جراء توسيع آفاق التعاون ستؤدى دورا مهما متزايدا فى إطار العلاقات الثنائية.

إن التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ومنحها وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة لا يبرهن على أن الخلافات والعقبات التى تشهدها العلاقات الصينية - الأمريكية يمكن حلها من خلال إجراء المحادثات فحسب، بل يثبت أن العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية فى إطار العلاقات الثنائية تشهد تغييرا مهما أكثر فأكثر، وأن التعاون فى مجال المصالح الاقتصادية يمكن بل يجب ألا يتأثر بالخلافات السياسية والمصالح الإستراتيجية السياسية.

وكانت الأزمة المالية الآسيوية التى اندلعت فى عام ١٩٩٧ بمثابة اختبارا وتحديا جديدا للعلاقات التجارية الصينية- الأمريكية، كما قدمت فرصة جديدة لتوسيع آفاق التعاون الثنائى بين الدولتين. وفى المرحلة التمهيدية لاندلاع هذه الأزمة فى صيف عام ١٩٩٧ بجنوب شرق آسيا لم تعر الإدارة الأمريكية والمتخصصون الأمريكيون ثمة اهتمام بالآثار السلبية لهذه الأزمة وتفرجوا عليها وهم مكتوفو الأيدى، بل واعتقدوا أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية فى دول جنوب شرق آسيا لن تتدهور بسبب هذه الأزمة بل كان هناك عدد غير قليل يأملون أن هذه الأزمة التى اجتاحت الصين وهونج كونج تجعل القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية المستمرة فى الصين تشهد بعض العقبات، كما تجعل هونج كونج، التى عادت إلى الوطن الأم، تشهد بعض الاضطرابات. ولكن، مع تفاقم الازمة بصورة مستمرة واجتياحها الكثير من الدول ظهرت الآثار الضارة لهذه الأزمة على الاقتصاد فى آسيا والعالم أكثر فأكثر. وفى

أتون الأزمة المتفاقمة لم تتعاظم المصالح الاقتصادية الأمريكية، بل تعرضت للعواقب الوخيمة الناجمة عن الأزمة. ومن ثم، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي (IMF) في تقديم مساعدات مالية للدول الأسيوية التى عانت من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة، بالإضافة إلى الإشادة ومدح الصين لتصديها للأزمة وانتهاجها سياسة نقدية مستقرة. ولم تسمح الصين بخفض قيمة العملة الشعبية الصينية (اليوان) وقدم ذلك إسهامات جليلة لاستقرار الاقتصاد الآسيوى. وفيما يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية اكتشفت وقتئذ على حين غرة أن الصين دولة كبرى تضطلع بمسئوليتها ولا تتمتع بتأثير قوى وهائل تجاه الاقتصاد الآسيوى فحسب، بل إنها دولة كبرى ترغب ويجب عليها أن تتحمل مسئولياتها وواجباتها نحو آسيا والعالم. وانطلاقا من مراجعة المصالح الاقتصادية، فإن الصين حافظت على استقرار قيمة العملة الشعبية الصينية، وتعرضت الصادرات الصينية والتنمية الاقتصادية للأضرار، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرق آسيا أكثر الدول الرابحة. وفى الواقع أن الصين دفعت أثمانا باهظة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى آسيا. وبالضبط وفى ضوء هذه الأوضاع، شعرت الولايات المتحدة بضرورة تدعيم التعاون فى المجال النقدى الدولى مع الصين. وطالب بعض المتخصصين الامريكيين الإدارة الأمريكية والصين بإجراء مشاورات واتخاذ الإجراءات المحددة للحفاظ على استقرار العملة الشعبية الصينية ودولار هونج كونج.

ومن الطبيعى أن تكون هناك فكرة تراود الولايات المتحدة من اتخاذها هذا الموقف مفادها أن الصين تضطلع فى الوقت الحاضر باصلاح النظام النقدى وانفتاح سوق المال بشكل أكبر، ولا تأمل الولايات المتحدة أن توقف الصين مسيرة انفتاح وإصلاح النظام المصرفى من جراء الأوضاع المصرفية الخارجية غير المستقرة. كما تأمل فى ظل المطلب الأساسى لضمان وتأكيد استقرار الأوضاع المصرفية فى الصين وآسيا أن تبحث مع الصين بصورة مشتركة كيفية تدعيم وتعجيل مسيرة انفتاح سوق المال فى الصين، لأن ذلك يتوافق مع المصالح الأساسية الأمريكية.

وانطلاقا من التفكير الشامل فى متطلبات التنمية طويلة الأجل والعوامل السياسية والاقتصادية، تأمل الصين فى أن تستطيع الحفاظ على استقرار العملات الآسيوية واستقرار قيمة العملة الشعبية الصينية. كما تأمل أن تثبت للمجتمع الدولى

من خلال تصرفاتها الذاتية أنها عضو يتحمل مسئولياته فى المجتمع الدولى، ولا تلحق الأضرار بالآخرين من أجل مصلحتها الذاتية ولا ترجم الآخرين بالحجارة عندما تداهم المحن. وبذلت الحكومة الصينية قصارى جهدها للحفاظ على استقرار العملة الشعبية الصينية من خلال تغيير أسلوب التفكير الذى لا يكون له آثار سلبية، بالإضافة إلى رغبتها فى تخفيف حدة الضغوط السياسية التى تواجهها الولايات المتحدة فى الداخل من خلال تعديل وتقليل الفائض الذى تتمتع به الصين فى الميزان التجارى معها. كما أعربت الصين أيضا عن رغبتها فى التعاون مع الولايات المتحدة فى المجال المالى وبحث سبل الحفاظ على استقرار العملات الآسيوية بصورة مشتركة. ومن ناحية أخرى، وفى إطار مسيرة تعميق إصلاح النظام المالى وتوسيع نطاق سوق المال، قامت الصين أيضا باستيراد الخبرة الأمريكية فى مجال إدارة الأعمال المصرفية، واستوعبت التقنيات الحديثة والأكفاء فى هذا المجال. وتستطيع الولايات المتحدة التى تتمتع بأكبر قوة تنافسية فى مجال صناعة المال توسيع آفاق خدمة هذه الصناعة فى السوق الصينى، كما تستطيع - من خلال التعاون - قيادة الصين إلى اتباع قواعد منظمة التجارة العالمية، وجعل خدمة صناعة المال تنفتح على الرأسمال النقدى الأمريكى حسب الخطة التى تلتزم بها الدول التى تنضم إلى منظمة التجارة العالمية.

وفى عشية زيارة كلينتون للصين فى عام ١٩٩٨ اقترحت الجهات المعنية الأمريكية على الصين إدراج إجراء مناقشات حول التعاون المالى فى قائمة جدول الأعمال نظرا لأن الطرفين يتمتعان فى هذا المجال بالآراء المتطابقة والاحتياج الواسع النطاق. وأيا كان موضوع التعاون المحدد أو انتظار اجراء مشاورات فى هذا المجال، فإن تنمية التعاون لن تتحقق فجأة، واتفاق الطرفين يحتاج إلى الدراسة الدقيقة من جانب المتخصصين فى البلدين حتى يمكن التوصل إليه. ولكن، نستطيع أن نرى أن الصين والولايات المتحدة قد شهدتا فى مجال التعاون الاقتصادى والتجارى زيادة فى توسيع آفاق هذا التعاون وتدعيمه؛ وذلك من خلال الآراء التى أعلنها الطرفان بشان هذه المشكلة وإجراء المشاورات فى هذا الخصوص. وتتمتع الصين والولايات المتحدة بالأفكار المشتركة والمصالح المشتركة تجاه المشكلات الاقتصادية فى آسيا والعالم والتى سوف تشهد زيادة مستمرة مع تعزيز التنمية الاقتصادية فى الصين وزيادة الاعتماد المتبادل فى المجال الاقتصادى بين الدولتين.

خامساً: تحديات تطوير علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة

وبرغم توصل الرئيس الصينى ونظيره الأمريكى إلى مبدأ بذل الجهود المضنية من أجل إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة، لكن فى الوقت الحاضر مازال الصدام والتناقض يحتلان المكانة الرئيسة بينهما حتى فى إطار العلاقات التجارية الثنائية التى تعد أكثر العلاقات إيجابية بينهما. إن إقامة علاقة تعاون حقيقية وموثوق فيها يتطلب أن تقوم كل من الإدارة الأمريكية والحكومة الصينية بتعديل سياستها والاضطلاع بضرورة تغيير أسلوب التفكير القديم، حتى تتطابق الآراء والاحتياج الواسع النطاق المذكورين آنفا بين الدولتين فى المجال المالى سيكون من الصعب أن يصبحا تعاونا حقيقيا ملموسا من جراء الخلافات والشكوك القائمة حاليا. ومن ثم تفقد الدولتان فرصة التعاون التى قدمها لهما التاريخ.

ويجب على الحكومة الصينية أن تدرك إدراكا تاما مدى خطورة عدم الانسجام الذى تعانى منه العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية، وقد ينجم عن ذلك عواقب وخيمة. وفى الواقع يجب على الصين أن تبذل جهودها من أجل تقليل الاعتماد على السوق الامريكى ونقل مركز التصدير إلى منطقة شرق آسيا تدريجيا، مما يؤدى إلى تنوع أسواق التصدير، وتقليل الفائض الذى تتمتع به الصين فى الميزان التجارى مع الولايات المتحدة رويدا رويدا. وإذا أمكن تحقيق ذلك، يتم تقديم تنازلات مناسبة فى الانفتاح على السوق الأمريكى، ويقود ذلك إلى تحويل جزء من العجز فى الميزان التجارى مع اليابان وتايوان إلى الولايات المتحدة. ويجب السعى الجاد وراء استيراد أكبر قدر من منتجات التكنولوجيا العالية الأمريكية وتخفيف حدة الضغوط الأمريكية على أساس المشاورات الثنائية. ويمكن النظر بعين الاعتبار إلى منح كبريات الشركات الأمريكية التى تستثمر فى صناعة الخدمات بالصين المزيد من المعاملة التفضيلية والحرية فى إطار حرية التجارة والاستثمار لمنظمة أبيك (APE).

ونظرا لصعوبة إزالة الخلافات السياسية، وعدم تطابق الأهداف الإستراتيجية السياسية، يجب على الصين أن تعارض بحزم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتسييس Politicization المشكلات الاقتصادية والتجارية، ومقاومة الضغوط واحباط محاولات تخريب التجارة الثنائية. وفى الوقت نفسه، يجب على الصينيين أيضا بذل

قصارى جهدهم حتى لا تصبح العلاقات التجارية الثنائية أوراق مساومة سياسية، مما يوفر الأسباب لدى الجانب الأمريكى لتسييس المشكلات التجارية.

أما بالنسبة للجانب الأمريكى، فيجب عليه - فى المقام الأول - التخلى عن أسلوب تفكير الحرب الباردة، ولا يعامل الصين انطلاقا من اعتبارها خصما افتراضيا أو كامنا. وفيما يبدو أن هناك علاقة تربط بين الخلافات التى تشهدها العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية وتناقضات العلاقات الثنائية الشاملة من جهة، واستمرار الإدارة الأمريكية التمسك بأسلوب تفكير الحرب الباردة. وبرغم أن الصين دولة سياسية كبرى تكتظ بالسكان فقد تصبح دولة اقتصادية كبرى فى أواسط القرن الحادى والعشرين بعد أن حققت تنمية اقتصادية متسارعة لعدة سنوات. ولكن، حسب تقديرات متوسط دخل الفرد فإن الصين ستكون آنذاك دولة نامية متوسطة المستوى. وقد قررت الثقافة الصينية التقليدية أنه بعد أن تصبح الصين غنية وقوية ستظل أيضا قوة سلمية تحرص على علاقات حسن الجوار. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الصين تشهد تنمية اقتصادية وبالمثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، ولا توجد أسباب تجعلنا نعتقد أن قوة الصين الاقتصادية تتفوق على الدول الأوروبية فى غضون فترة وجيزة والمرء الذى تنتابه الشكوك والهواجس تجاه التنمية الاقتصادية فى الصين، ويعتقد أن الصين تضمر داخلها عوامل التهديد فان البراهين سوف تثبت أنه مخطئ.

ثانيًا : يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن حكمها المسبق على النظام السياسى الصينى من خلال ممارستها الضغوط المستمرة. ويعد النظام السياسى الصينى نتيجة للثورة التى يمتد تاريخها إلى أكثر من مائة عام واختيار الشعب الصينى. ولكن هذا النظام ليس جامدا ولا يتغير، ولا يمكن تغييره إلا انطلاقا من رغبة السواد الأعظم من الشعب الصينى ومتطلبات التنمية الاقتصادية فى الصين. ومن ثم أى محاولة لتغيير النظام السياسى الصينى من خلال ممارسة الضغوط الخارجية ستكون نتيجتها مخيبة تماما للآمال، وستقود إلى تعميق الخلافات الثنائية وتخريب العلاقات الثنائية بأسرها.

ثالثًا : يتعين الإدراك السليم لطبيعة التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى فى الصين بأنهما لا يتوافقان مع المصالح الصينية فحسب، بل يتفقان مع المصالح الغربية

بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا. ويعد احتواء الصين أو عزلها تصرفا ينطوى على رؤية قصيرة النظر وينتج عنه عواقب وخيمة وخطيرة. ولذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تعتبر الصين شريكا وتجرى معها مشاورات حول الشئون الدولية، وخاصة مناقشة المصالح الثنائية البارزة والقائمة بينهما.في العلاقات التجارية والسعى وراء توسيع نطاق وسائل المصالح الخاصة لكل طرف من خلال إجراء مشاورات المنفعة المتبادلة.

وأخيرا، يجب على الإدارة الأمريكية حسب المبادئ الثلاثة الشاملة المذكورة آنفا مراجعة سياستها تجاه التجارة الصينية والبحث عن جوهر النزاعات والخلافات القائمة، كما يجب عليها التعهد بإجراء تعديل على السياسة التى لا تصلح لإقامة علاقة شراكة استراتيجية بناءة.

وهناك اختلاف كبير نسبيا فى النظام السياسى والثقافة التقليدية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن تجنب النزاعات والخلافات على الصعيدين السياسى والأيديولوجى. ولكن ليس بالضرورة أن يؤثر ذلك على علاقات التعاون الثنائية، ولاسيما علاقات التعاون التجارى. ومن منظور العلاقات التجارية والثنائية ذات التكامل المتبادل نجد انه لايوجد ثمة سبب يجعل الاختلاف فى النظام السياسى والأيديولوجية يمثل إعاقة لتطوير مثل تلك العلاقات. وحتى لو كان هناك اختلاف بين الطرفين فى تقييم المكاسب التجارية بينهما، فيجب عليهما أيضا الاحتكام إلى الوسائل الاقتصادية لمناقشة هذا اختلاف. وعلى هذا النحو يمكن التوافق مع التيارات والاتجاهات العامة لتطوير الاقتصاد العالمى مع انعطافة هذا القرن. واذا قرر زعيما الدولتين بصدق وإخلاص إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة، إذن، يجب على العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية الموجهة نحو القرن الحادى والعشرين تجاوز النزاعات والخلافات القائمة حاليا، والتوجه نحو التعاون الرئيس، ووضع أساس لإقامة علاقة شراكة كاملة سياسيا وثقافيا واجتماعيا من خلال التعاون الاقتصادى الحقيقى الذى يتسم بالمنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل.

وفى ضوء أوضاع تعزيز تطوير العولمة الاقتصادية وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول بصورة مطردة، فقد أصبح السلام والتنمية هدفا تسعى البشرية كلها لتحقيقه، وخاصة أن الصين قد عقدت العزم على الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى،

وتقديم تنازلات كبرى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فى أسرع وقت ممكن. ومن ثم، فى جعبتنا الأسباب التى تجعلنا أن نثق أنه فى القرن الجديد، وفى ضوء اندماج الصين فى النظام الاقتصادى العالمى اندماجا كاملا يمكن إقامة علاقات تجارية صينية - أمريكية محورها الأساسى تعاون المنفعة المتبادلة بصورة كاملة، ناهيك عن أن تلك العلاقات سوف تدخل مرحلة جديدة قوامها التنمية بأقصى سرعة.

الفصل السادس

دبلوماسية حقوق الإنسان والعلاقات الصينية - الأمريكية

منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، والولايات المتحدة تعتبر "دبلوماسية حقوق الإنسان" من الركائز المهمة فى سياستها الخارجية. وبعد أن حققت مآربها فى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي، حولت الولايات المتحدة هجومها الرئيس صوب الصين، وجعلت مسألة حقوق الإنسان مشكلة ملتهبة كبرى تشهدها العلاقات الصينية - الأمريكية. وفى ٧ مايو عام ١٩٩٩، تشدقت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة حلف الناتو بحماية "حقوق الإنسان"، وتشبثت بذريعة الحيلولة دون وقوع "كارثة إنسانية" وقصفت الإتحاد اليوغوسلافى قصفا عشوائيا، وفى الوقت نفسه، قصفت أيضا السفارة الصينية لدى يوغوسلافيا بعدة صواريخ دون وازع أو راع فى مأساة شهدت وقوع أكثر من عشرين شخصا بين قتيل وجريح، وسببت كارثة إنسانية جديدة. وفى هذا الفصل، نقوم بإستعراض وتحليل الأسباب الكامنة وراء إنتهاج الولايات المتحدة الأمريكية "دبلوماسية حقوق الإنسان" تجاه الصين وتطورها والبحث عن جوهرها وغيرها من المشاكل الأخرى.

(١) استعراض دبلوماسية حقوق الإنسان تجاه الصين

إن "حقوق الإنسان" و "دبلوماسية حقوق الإنسان" يعتبران مفهومين مختلفين تماما. وحقوق الإنسان هى الحقوق الأساسية التى يتمتع بها، بل ويجب أن يتمتع بها الإنسان حسب صفاته الطبيعية والاجتماعية. ويبرهن تاريخ كل دولة أن تطور حقوق الإنسان قد تعرض للقيود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية، وتعرض للأحوال الطبيعية أيضا. ومع تطور الاقتصاد الاجتماعى، والتطور السياسى

والثقافى شهدت حقوق الإنسان تطورا أيضا. وتتحلى كل دولة بخصائص أوضاع حقوق الإنسان الخاصة بها ولديها مشكلاتها فى هذا الشأن. إن الأسلوب الصحيح والطريقة الفعالة من الإضطلاع بالحوار على قدم المساواة والتعاون يعتبران بمثابة القوة الدافعة لقضية حقوق الإنسان فى كافة الدول. ولكن "دبلوماسية حقوق الإنسان" تعتبر بمثابة قيام دولة ما بنشر الهيمنة وسياسة القوة بمقتضى ذريعة حماية حقوق الإنسان وتحقيق هدف التدخل فى شئون الدول الأخرى واحتلالها. وفى الوقت الحاضر، تعد الولايات المتحدة الأمريكية أو من أخترع وصنع التماثيل الجنائزية لـ "دبلوماسية حقوق الإنسان"، وأكثر الدول ترويجا لهذه الدبلوماسية. وفى هذا الخصوص، قدم المتخصصون الأمريكيون وصفا جليا تماما للمقاصد الكامنة وراء اقتراح الرئيس الأمريكى كارتر لترويج "دبلوماسية حقوق الإنسان" أول مرة فى عام ١٩٧٩، وأشاروا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالترويج لهذه الدبلوماسية وقتئذ بهدف "إقامة صورة عادلة ونزيهه لها، وغرس نوع من الشفقة والرحمة والإحتياجات الملحة التى تحتاجها من جديد للهيمنة بعد الحرب الفيتنامية مما يساعدها على تورطها وتدخلها فى الصراعات السياسية فى كافة أصقاع العالم ؟"(١) ويصوب هؤلاء المتخصصون الأمريكيون سهامهم دائما صوب الدول الإشتراكية أو صوب الدول التى قد تسير على الدرب الإشتراكى. وألقى مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الإنسانية وحقوق الإنسان فى إدارة الرئيس ريجان خطابا فى واشنطن فى ديسمبر عام ١٩٨٣ ذكر فيه: "لقد توصلنا إلى الاستنتاج الآتى: أن الصراع بين الشرق والغرب يمت بصلة بمسألة حقوق الإنسان إلى حد كبير. والحيلولة دون وقوع أى دولة تحت سيطرة الحكام الشيوعيين يعد – فى رأينا – نصرا كبيرا لقضية حقوق الإنسان "(٢) .

وفى عام ١٩٨٠ قامت إدارة كارتر – فى ضوء "التعديل التجارى لعام ١٩٧٤" – بنشر أول تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان فى الصين. ويدل ذلك على أن الولايات المتحدة بدأت انتهاج دبلوماسية حقوق الإنسان بصورة رسمية تجاه الصين. ولكن فى

(١) لورانس شاو : " الرئيس كارتر وكواليس السياسة الأمريكية : حكم وسياسة الثمانينات " ، دار شى شى للنشر ، طبعة عام ١٩٨٠ ، ص ص ١٥٤-١٥٥ (بالصينية).
(٢) انظر المصدير السابق ص ١٤١

هذه المرحلة كانت دبلوماسية حقوق الإنسان الأمريكية تجاه الصين - من حيث المبدأ - معتمة وقاتمة الظلال. وأشار تقرير للجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى إلى أن "السياسيين البيروقراطيين الأمريكيين آنذاك كانوا يعتقدون اعتقادا راسخا بأن الصين ليست هدفا ملائما لاستخدام سلاح حقوق الإنسان ضدها". ولماذا أقامت إدارة كارتر بشن هجوم على "حقوق الإنسان" فى الاتحاد السوفيتى وفى الدول الاشتراكية الأخرى، بينما قدمت معالجة قاتمة وغير جلية لهذه الحقوق فى الصين؟ يعتقد المتخصصون الأمريكيون أن ذلك "ينبثق من اعتبارات استراتيجية".

وما يسمى بـ "الاعتبارات الإستراتيجية" عبارة عن حاجة الولايات المتحدة إلى الإفادة من الصين لتكون ندا ومنافسا للاتحاد السوفيتى وتغيير الوضع غير الملائم من "الهجوم السوفيتى والحماية الأمريكية" ويعتقد مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق بروكنسكى أن عقد مقارنة بين الاتحاد السوفيتى والصين نجد أن الاتحاد السوفيتى يمثل تحديا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وزاد من حدة توتر الأوضاع التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الإستراتيجى والإقليمى. ومن ثم، لا يمكن أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة مماثلة تماما تجاه هاتين الدولتين، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى إقامة علاقات طبيعية مع الصين على الصعيد الاقتصادى، مما يجعل الولايات المتحدة تتمتع بفرصة طيبة إلى حد ما لدخول السوق الصينى مبكرا. ويمكن القول أن إدارة كارتر عندما بدأت انتهاج دبلوماسية حقوق الإنسان تجاه الصين كانت تنطلق أساسا من اعتبارات خدمة المصالح الإستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة؛ بمعنى إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين حتى تكون الأخيرة ندا للاتحاد السوفيتى .

وعندما وصل ريجان من الحزب الجمهورى إلى سدة الحكم وتولى الإدارة الأمريكية فى عام ١٩٨١، تحول نزاع الدولتين حول مسألة حقوق الإنسان إلى العلانية رويدا رويدا والتى شكلت جزءا مهما فى العلاقات الثنائية. وفى تقارير حقوق الإنسان للدول الأخرى الصادرة فى عام ١٩٨٢ كانت إدارة ريجان تهاجم الهيكل السياسى فى الصين لاستمراره فرض القيود الضخمة على حقوق الإنسان وحريته الشخصية من جهة، ومن جهة أخرى، كانت تعتقد أن الاتجاه العام للصين هو التحول إلى مجتمع مفتوح نسبيا، ومضت قدما فى تقييم هذه المسألة أثناء فترة حكم كارتر بصورة أساسية. ولكن فى المسائل المحدودة بدأت إدارة ريجان التدخل فى الشئون الداخلية

الصين فيما يتعلق بالحقوق السياسية، وتحديد النسل، وحقوق الإنسان فى التبت وغيرها من المسائل الأخرى. وفى ١٤ إبريل عام ١٩٨٣، أعلنت وزارة العدل الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على منح "اللجوء السياسى" لنجمة كرة التنس الصينية خونا، وجعل حادث هرب خونا الدولتين تظهران الصراع وجها لوجه لأول مرة حول مسألة حقوق الإنسان.

وعند عقد مقارنة بين دبلوماسية حقوق الإنسان التى انتهجتها إدارة كل من كارتر وريجان تجاه الصين، نجد أن أسلوب إدارة الأخير جسد نقطتين : النقطة الأولى تشمل تغيير أسلوب النظر إلى الصين من زاوية "المصالح الإستراتيجية" العالمية التى ركزت عليها إدارة كارتر، وبذل الجهود المضنية لتحقيق التوازن بين "المصالح الإستراتيجية وحقوق الإنسان" فى ضوء الشرط الأساسى للحفاظ على الاتصال مع الصين والتصدى للاتحاد السوفيتى."[١] أما النقطة الثانية فهى أن دبلوماسية حقوق الانسان تجاه الصين تحولت إلى العلانية تدريجيا . ويعتقد أندرو ناثان Andrew Nathan خبير المشكلات الصينية الأمريكى أنه: "فى ضوء تأثير الإدارة الأمريكية فإن مقارنة إرادة الشعب الأمريكى فى الوقت الحاضر بعقد الثمانينات، نجد أن موقفه أصبح أكثر تشددا فى انتقاد الحزب الشيوعى الصينى."[٢] وقبل وقوع اضطرابات "٤ يونيو" فى عام ١٩٨٩، استمرت إدارة الرئيس جورج بوش بصورة أساسية فى انتهاج دبلوماسية حقوق الإنسان تجاه الصين التى قامت إدارة ريجان بتعديلها فى عام ١٩٨٣، نستطيع أن ندرك من خلال إلقاء نظرة فاحصة على الدبلوماسية الأمريكية تجاه الصين فى الثمانينيات أن الولايات المتحدة قد بدأت التدخل فى شئون الصين الداخلية من خلال استغلال مسألة حقوق الإنسان التى أدت بدورها إلى حدوث صدامات واضطرابات فى العلاقات الصينية – الأمريكية. ولكن، بصفة عامة – نقول أن ذلك لم يشكل أبدا مشكلة جوهرية تعرقل تطوير العلاقات بين الدولتين. والسبب فى ذلك أنه بالإضافة إلى أهمية العامل الإستراتيجى من "الاتصال بالصين والتصدى للاتحاد السوفيتى" والذى قمنا بمناقشته أعلاه، فهناك سببان أساسيان هما: فى المقام الأول أن هناك "خطأ" فى معرفة "الإصلاح والانفتاح" فى الصين لدى الأوساط

(١) انظر كتاب " مسار العلاقات الصينية – الأمريكية ، مصدر سابق الذكر ص ٩٣

(٢) انظر مقال أندرو ناثان : " أسلوب أمريكا تجاه مسألة حقوق الإنسان بالحزب الشيوعى الصينى" ، المنشور فى صحيفة " العالم اليومية " الصادرة فى ٢٨ يناير عام ١٩٨٨

السياسية والدوائر الأكاديمية وفى داخل أذهان عامة الشعب الأمريكى. ففى عقد الثمانينات، اعتقد كثيرون من الأمريكان أن الصين قد تتنازل عن الشيوعية وتؤيد الحرية الأمريكية، وكان يميل تفكيرهم إلى أن الصين تتجه نحو التحول إلى النظام الرأسمالى والعملية الديمقراطية. وثانيا، أن التطور السليم للاقتصاد والتجارة بين الدولتين يشكل تيارا رئيسيا لتطوير علاقاتهما، وبعد تأسيس العلاقات الدبلوماسية الصينية – الأمريكية، وصفت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بأنها "شجرة برقوق جديدة وضخمة وغنية فى الأوساط التجارية" وبحلول عام ١٩٨٥، أصبحت الولايات المتحدة ثالث أكبر شريك تجارى للصين، وزاد إجمالى التجارة الصينية – الأمريكية بمعدل ١,١٥٪ سنويا فى الثمانينات. كما زادت الاستثمارات الأمريكية فى الصين بصورة مطردة. ويعتقد وزير الطاقة الأمريكى الأسبق Harington أن الصين تعد سوقا ضخمة "لا يمكن أن تهمله الشركات الأمريكية [١] .

ومع انفراج العلاقات الأمريكية – السوفيتية فى منتصف حقبة الثمانينيات، أدرك بعض السياسيين الأمريكيين تدريجيا أن قيمة العلاقات الصينية – الأمريكية تكمن فى ذاتها وليست "بالضرورة أن تكون جزءا من المثلث الذى يجمع العلاقات الأمريكية – الصينية – السوفيتية. وفى أبريل عام ١٩٨٨، أعرب السفير الأمريكى الأسبق لدى الصين لوك عن اعتقاده بأن مطالبة الصين أن تكون أكثر احتراما لحقوق الإنسان "ليس هدفنا الوحيد"، "بل يجب علينا أن نجعل أهدافنا تتسم بالتوازن ." [٢] . وجسد ذلك محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى البحث عن تحقيق نوع ما من التوازن وهى تستسمك بـ "الاعتبارات الإستراتيجية" ودفع "دبلوماسية حقوق الانسان" بهدف الحفاظ على توازن القوى الإستراتيجى من الاتصال بالصين والتصدى للاتحاد السوفيتى" والرغبة أيضـــا فى دفع دبلوماسية حقوق الإنسان تجاه الصين بشكل أكبر.

ولكن، لم تدع الولايات المتحدة أبدا ثمة فرصة لتعكير صفو الأجواء فى الصين، فقبل اندلاع اضطرابات "٤ يونيو" عام ١٩٨٩ بفترة قصيرة، انتهز الرئيس الأمريكى جورج بوش زيارته للصين فى فبراير من العام نفسه، ومن غير المتوقع تجاوز الحكومة الصينية وقدم دون استشارتها دعوة للمنشق الصينى" فانج لى جى" لحضور مأدبة

(١) انظر كتاب " مسار العلاقات الصينية – الأمريكية ، مصدر سابق الذكر ص ٢٠٠
(٢) انظر المصدر السابق ص ٢٤٧

توديعه، واحتقر الحكومة الصينية دون وازع أو وارع وتدخل فى شئون الصين الداخلية. واستغل موظفو السفارة الأمريكية فى الصين التسهيلات والامتيازات الممنوحة لهم وقاموا بتحريض الطلاب الشبان فى كافة أنحاء الصين ضد حكومتهم. وترى الإدارة الأمريكية أن هذه الاضطرابات تدل على الانهيار التام "لصورة الطالب الصينى المجتهد الذى يمكن أن يتقبل معايير القيم الأمريكية والنظام الأمريكى فى أى وقت "(١) .

وبعد وقوع اضطرابات "٤ يونيو"، وفى ضوء موافقة الرئيس بوش وبيكر وغيرهما من كبار الشخصيات الأمريكية، قامت الاستخبارات الأمريكية والسفارة الأمريكية لدى الصين باستخدام أجهزة التكنولوجيا العالية و"الطرق السرية" لتنظيم "عملية السسكن"(٢) التى تهدف إلى مساعدة الشخصيات الرئيسية وركائز "الحركة الديمقراطية" المطلوب القبض عليهم فى الهرب من الصين. وكانت إدارة بوش تقف وراء الدول الغربية التى فرضت على الصين عقوبات سياسية واقتصادية وتكنولوجية. وفى أوائل عام ١٩٩٠، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا سنويا عن حقوق الإنسان فى الدول الأخرى. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، بدأ تصنيف الصين بأنها من الأهداف الرئيسة التى تهاجمها الولايات المتحدة، وهاجم التقرير الصين ووصفها بأنها "دولة استبدادية" وتطبق "الحكم الشمولى" وغير ذلك. وفى مارس من العام نفسه، وفى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طُرح لأول مرة مشروع قرار حول حقوق الإنسان فى الصين. وفى ١٢ مايو، وقع بوش بيانا أعلن فيه أن ١٣ مايو هو "يوم تأييد الحرية وحقوق الإنسان فى البلاد" ووجه اتهاما عنيفا للحكومة الصينية، وظهرت أهمية مسألة حقوق الإنسان فى السياسة الأمريكية تجاه الصين بصورة جلية . وكان أفول نجم الإتحاد السوفيتى فى ديسمبر عام ,١٩٩١ وفى فبراير عام ١٩٩٢، ذكر وزير الخارجية الأمريكى وقتئذ جيمس بيكر أن: "انهيار الاتحاد السوفيتى قد خلف وراءه قرنا قد يشهد فرصة واحدة فقط لتحقيق المصالح الأمريكية ونشر مفاهيم القيم الأمريكية فى العالم كله" وفيما يبدو أن المكانة الإستراتيجية التى كانت تتمتع بها الصين فى "المثلث الكبير" قد اندثرت، وتعززت أهمية مسألة حقوق الإنسان فى

(١) هالى هادينغ " العلاقات الواهية – بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ عام ١٩٧٢ " ، مكتبة هونج كومج سان ليان ، طبعة عام ١٩٩٣ ، ص ١٥

(٢) السسكن SISKIN : عصفور كالحسون حاد بالمنقار . (المترجم) .

السياسة الأمريكية تجاه الصين بشكل أكبر. وكانت تعد الصين "صديقا" فى حقبة الثمانينات، ولكن منذ ذلك الحين قد غدت "عدوا".

وبعد انقضاء فترة وجيزة من تولى الرئيس كلينتون إدارة شئون البيت الأبيض، أصبحت مسألة حقوق الإنسان – على كل حال – عاملا رئيسا فى تطوير العلاقات الثنائية سنويا، وأعلن أنه: "يتمسك بمطالبة الصين بإحراز تقدم كبير فى مسألة حقوق الإنسان وأعرب عن اعتقاده بأن حماية الديمقراطية وتعزيزها فى العالم لا يجسد فقط وجهة النظر الأمريكية إلى القيم فحسب، بل يمت ذلك بصلة مباشرة بالمصالح القومية الأمريكية. وفى مايو عام ١٩٩٣ أضيفت سبعة شروط لمسألة منح الصين الوضع الأولى بالرعاية فى التجارة تشمل إطلاق سراح بعض العناصر التى تمارس نشاطات هدامة ضد النظام الحاكم فى الصين، وفرض الضغوط على الصين لأنها تبيع صواريخ من طراز ام –١١ (M-11) لدولة باكستان، واختلاق حادث الباخرة "ين خه"، والتذرع بمسألة حقوق الإنسان فى الصين لمعارضة قيام بكين بتنظيم أولمبياد عام ٢٠٠٠، والإعلان عن تأسيس "إذاعة آسيا الديمقراطية" وغيرها من الإجراءات الأخرى التى أدت إلى تراجع خطير فى العلاقات الصينية – الأمريكية.

وفى البداية، أثارت سياسة إدارة كلينتون تجاه الصين، وخاصة الربط بين حقوق الإنسان والدولة الأولى بالرعاية تجاريا، موجة من الانتقاد من جانب بعض الشخصيات الهامة فى الأوساط التجارية، والسياسيين والمتخصصين. وفى الواقع،أحدثت هذه السياسة صداما بين الاقتصاد الأمريكى المزدهر والركائز الأساسية والإستراتيجية للسياسة الخارجية. وبعد الحرب الباردة، بدأت كافة الدول تأكيد الأمن الاقتصادى، وأكدت الولايات المتحدة أن دبلوماسية حقوق الإنسان فى سياستها تجاه الصين قد حققت نتائج سلبية فى مواجهة الصين التى تشهد تطورا إقتصاديا حيويا وتنعم بالإزدهار المطرد. وفى ضوء هذه الأوضاع، وفى سبتمبر عام ١٩٩٤، أعلنت الإدارة الأمريكية تجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين، وفى الوقت نفسه، أعلنت "استراتيجية جديدة لحقوق الانسان". واستمرت الولايات المتحدة فى فرض العقوبات الاقتصادية على الصين من جهة، ومن جهة أخرى، مضت قدما فى إجراء حوار ثنائى مع الحكومة الصينية حول مسألة حقوق الانسان، وتشبثت بذلك للاستمرار فى ممارسة الضغوط على الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت تلك الشخصيات الإقتراحات التالية: (١) دعوة رؤسا. المؤسسات للاجتماع مع الحكومة لإقرار مجموعة من المبادئ التى تحترمها الشركات التى تضطلع بأنشطة تجارية فى الصين عن طيب خاطر من أجل تعزيز حقوق الإنسان بهدف الإفادة من فرص التبادلات التجارية، والتدخل بشكل أكبر فى شئون الصين الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان. (٢) تعزيز البث الإذاعى الدولى الموجه للصين، وتأجيج "الحرب الهادفة إلى إقناع الصين للاعتراف بتردى حقوق الإنســـان". (٣) توسيع نطاق جدول الأعمال متعدد الأطراف وإدراج مسألة حقوق الإنسان فى جدول أعمال المنتديات الدولية، ومطالبة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالموافقة على مشروع قرار أطلق عليه معالجة سلوكيات الصين الخطيرة فى خرق حقوق الإنسان. (٤) مؤازرة المنظمات غير الحكومية فى الصين وتشجيعها وتأييدها فى التعبير عن أفكارها تجاه سلسلة من المشكلات والتى تشمل مسألة حقوق الانسان، وتشكيل قوة مناوئة للصين داخل الصين نفسها، وتشجيع الأنشطة المناوئة للحكومة الصينية. وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة للإفادة من مسألة حقوق الإنسان لممارسة الضغوط على الصين. وقد تميزت دبلوماسية حقوق الإنسان فى هذه المرحلة عن الدبلوماسية التى انتهجتها الإدارة الأمريكية السابقة فى هذا الشأن بالتنوع والتنظيم والتحديد والتكتيك. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر عام ١٩٩٤ رفع مستوى العلاقات الأمريكية – التايوانية، وعملت على نجاح زيارة لى تانغ هوى رئيس تايوان لها فى مايو عام ، ١٩٩٥ وجلب ذلك معارضة الشعب الصينى وعدد كبير من الصينيين فى ما وراء البحار، وانتقاد الولايات المتحدة من جانب المثقفين الأمريكيين أيضا. واضطرت إدارة كلينتون إلى الانزواء بعد انكسار شوكتها، وبدأت إعادة مراجعة سياستها الخارجية تجاه الصين بشكل أكبر، والنظر من جديد فى وضع حقوق الإنسان وجعله فى مكانة رئيسة وملائمة فى إطار العلاقات الثنائية، وبدأت تعترف أيضا بضرورة إجراء الحوار. ولكن إعادة النظر فى هذا التكتيك لم يغير جوهر السياسة الأمريكية من استغلال مسألة حقوق الإنسان لمعاداة الصين.

وشهدت الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان تجاه الصين تعديلا ظهر فى تعزيز التغيير داخل الصين من خلال الاتصال مع الصين. وفى السنوات الأخيرة، تجسدت هذه الدبلوماسية تجاه الصين فى النقاط التالية:

(١) تشجيع حوار حقوق الإنسان، وتعزيز التفاهم المتبادل. وفى أكتوبر عام ١٩٩٧ اتفقت الدولتان على إجراء حوار حقوق الإنسان على المستوى الحكومى وغير الحكومى. وفى يونيو عام ١٩٩٨، قررت الدولتان إقامة منتدى أمريكى - صينى غير حكومى لحقوق الإنسان، وتعزيز استعادة آلية حوار حقوق الإنسان الرسمية بين الدولتين. وفى يناير عام ١٩٩٩، أجرى الطرفان الصينى والأمريكى إحدى عشر حوارا. واستعراض هذه الحوارات يوضح أن الجانب الأمريكى يحاول ممارسة الضغوط على الصين والتأثير عليها من خلال إجراء الحوار، كما يتذرع بالحوار لشن الهجوم على التدهور الشامل لأوضاع حقوق الإنسان الصينى، بل حتى يقدم طلبات غير معقولة من تقصى حقائق أحوال حقوق الإنسان المنتهكة فى الصين.

(٢) الولايات المتحدة تحرص على الاهتمام بما زعمته من "انتهاك حقوق الإنسان" و "الانتهاكات السياسية" فى آن واحد. وبدأ يتمحور اهتمامها على الحضارة الصينية وتأسيس النظام القانونى. واستعرض Berger فى عام ١٩٩٧ الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان فى الصين وذكر: "أننا سوف نعزز تأييدنا للحضارة الصينية وخطة النظام القانونى، وسوف نوثق تعاوننا مع رجال الأعمال ونشجعهم على أن يؤدوا دورا فى دفع الصين إلى إقامة نظام شفاف ومسئول يكون أساسه القانون".

(٣) الاستمرار فى ممارسة الضغوط على الصين من خلال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنتديات والمؤتمرات، وتسعى الولايات المتحدة إلى الإفادة من هذه اللجنة سنويا. ففى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ تقريبا حشدت زمرة من الدول الغربية لتقديم مشروع قرار يُدين الصين، ولكن منيت بالفشل تباعا. وفى عام ١٩٩٨، وبسبب رفض دول الإتحاد الأوروبى تقديم مشروع قرار يشجب الصين بالتضامن مع الولايات المتحدة، قامت الأخيرة بعقد موازنة بين الإيجابيات والسلبيات، واضطرت وقتئذ إلى التخلى عن تقديم ذلك مشروع القرار مرة أخرى فى نهاية المطاف. ولكن، لا يدل ذلك إطلاقا على أن الولايات المتحدة لا تستغل ورقة حقوق الإنسان فى علاقاتها مع الصين. وفى الواقع، أن الولايات المتحدة فى عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ لم تحشد بعض الدول فى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتقديم مشروع قرار يناوئ الصين فحسب، بل استمرت فى طرح مسألة حقوق الإنسان فى الصين فى تقارير حقوق الإنسان سنويا أيضا.

والجدير بالاهتمام أنه ظهرت تطورات جديدة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٨، تجسدت فى استمرار الولايات المتحدة استغلال مشكلتى الدين والتبت، وما زعمته من مشكلة قمع المعارضين، وممارسة الأنشطة الصين التخريبية.

وفيما يتعلق بمشكلة الدين: يعتقد الأمريكيون على أساس تقديرات عفوية أن الشيوعيين لا يؤمنون بالإله، ومن ثم لا يقومون بحماية حرية الإيمان بالأديان حقا. كما أن الصين "دولة استبدادية" ومن المؤكد أنها تقمع الأديان. كما يهتم الأمريكيون بما يطلقون عليه "القضية الشخصية"، بل حتى يعتبرون العناصر الرئيسة التى تضطلع بالأعمال الشريرة مضطهدين.

أما بخصوص مشكلة التبت: فالولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن التبت تعد جزءا من الصين من جهة، ولكن تتذرع بحجة حماية ثقافة التبت وتختلق أسطورة الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان فى التبت وتشجع وتؤازر الأنشطة الإنفصالية التى يضطلع بها اتباع الداى لاما .Dalai Lama

ومن المواضيع المهمة التى تشن الولايات المتحدة الهجوم عليها وتناوئ الصين ما تطلق عليه "مخالفة مبدأ حرية التنظيم"، وتصف عقاب المجرمين فى الصين بـ "قمع المعارضين"، ويقوم الجهاز القضائى فى الصين بمحاكمة المجرمين المشتبه فى ضلوعهم بأنشطة تخريبية ضد النظام الحاكم فى البلاد حسب القانون. ولكن، وسائل الإعلام الأمريكية ومحترفى السياسة المعارضين للصين يشجبون الصين لأنها "تقمع المعارضين".

وفى الحقيقة، محظور استخدام الأموال الخارجية للإضطلاع بالأنشطة الإجرامية الرامية إلى الإطاحة بحكومة شرعية وإلحاق الأضرار بالأمن القومى ضد أى دولة تتمتع بسيادة القانون ويشمل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وضد أى حكومة مسئولة. وينص القانون الأمريكى على عدم السماح باستخدام الأموال الخارجية فى أنشطة الانتخابات، ويفرض قيودا صارمة ولا يسمح الاستعانة بالقوة الخارجية لقلب نظام الحكم. وهناك نصوص جلية بذلك فى "القانون الأمريكى" صفحة رقم ١٨ من البند ٢٣٨١ إلى البند ,٢٣٩١ ومادامت الولايات المتحدة لا تسمح بالأنشطة المناوئة للحكومة التى تسبب أضرارا للأمن القومى فى البلاد، فلماذا أصبحت الصين – التى تحقق فى القضايا والجرائم حسب القانون – دولة "تنتهك حقوق الإنسان"؟

خلاصة القول، أن نزاع حقوق الإنسان بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتسم فى الوقت الحاضر بأن الأخيرة لم تغير سياستها من الاعتماد على تفوقها التكنولوجى والاقتصادى والعسكرى وغيرها من المجالات الأخرى، كما تتذرع بدبلوماسية حقوق الإنسان كوسيلة لتغريب الصين وتقسيمها. ويرغم أن هذا النزاع شهد عدة سنوات وأحرز الصينيون نصرا مرحليا داخل أروقة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفى المجالات الأخرى، ولكن مع تغير أوضاع نزاع حقوق الانسان، ولاسيما الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة فى العالم كله، فإن نزاع حقوق الإنسان سوف يظهر وضعا أكثر تعقيدا أيضا.

يقول البعض أن صورة الولايات المتحدة تظهر وهى تهاجم "حقوق الانسان" فى الصين كأنها "تقيم العدالة بالإنابة عن السمـاء" وتتحرك من منطلق أهداف نبيلة، ولا تنكر أن تقييم بعض عامة الشعب الأمريكى لمسألة حقوق الإنسان يتنافى مع الحقيقة بسبب عدم معرفتهم بالأحوال فى الصين، وانطلاقا من وجهة نظرهم الخاصة إلى القيم أيضا. ولكن، بالنسبة لسعى الولايات المتحدة إلى إعتلاء عرش العالم، فإن ذلك ينطلق من أهداف سياسية.

وتستغل الولايات المتحدة حقوق الإنسان لشن الهجوم على الصين بصورة أساسية فى محاولتها الرامية إلى جعل هذه الحقوق أداة لتحقيق التحول السلمى فى الصين. ومنذ عام ١٩٩٠، والولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصين بصفتها آخر شوكة فى ظهرها بعد التحول الدراماتيكى الذى شهدته أوروبا الشرقية وإنحلال الاتحاد السوفيتى. وفى ضوء خطة الولايات المتحدة ومفادها "إجراء دراسة مطولة، والتقدم نصف خطوة، والسعى وراء التغيير فى ظل الاستقرار" فإنها تعتبر حقوق الإنسان وسيلة للتعجيل بمسيرة التحول من الصين فى غضون عشر سنوات. وذكر كروزنسكى: أن الذكرى السنوية المائة لقيام ثورة أكتوبر الروسية ستكون فى عام ٢٠٧١، وسوف نقيم آنذاك معرضا كبيرا لفناء الشيوعية العالمية.

وهناك جذور عميقة اقتصادية وسياسية وأيديولوجية كامنة وراء سعى الولايات المتحدة لتحقيق التحول السلمى فى الصين.

ففي المقام الأول ، وعلى الصعيد الاقتصادى، تحاول الولايات المتحدة منذ زمن بعيد يعود إلى المرحلة الأولية لنهاية الحرب العالمية الثانية إقامة "نظام اقتصادى عالمى"

يقع تحت سيطرتها ويتمحور على الدولار الأمريكى، ناهيك عن الاستحواذ على السوق الصينى الضخم الذى يعد حلما لا يفارق مخيلة التجار الأمريكيين ليلا ونهارا منذ أكثر من قرن. ولكن، انتصار الثورة الصينية وجه ضربة قاصمة لأضغاث الأحلام الأمريكية. وعندما يكون أمن الولايات المتحدة مرهون اليوم بقوة الإقتصاد الأمريكى الذى بدوره يعتمد اعتمادا كبيرا على قيام الولايات المتحدة بإستغلال الأسواق الخارجية فإنه يجب عليها أولا حماية وتعزيز هيمنتها الاقتصادية فى العالم. وعندما تولى كلينتون شئون البلاد أعلن: "توسيع نطاق الاستراتيجية" بمعنى تعزيز "حرية الأسر الكبيرة فى أسواق الدول الديمقراطية فى كافة أنحاء العالم". ومن أجل إحراز هذا الهدف، قررت الولايات المتحدة عدم الإغفال عن استمرار تنمية الاقتصاد الاشتراكى فى الصين بصورة مستقلة.

ثانيًا : من المنظور الاقتصادى والإستراتيجى نجد أن الولايات المتحدة تتبجح دائما بأنها "منارة" لحضارة ومثال تحتذى به كافة الدول، ولا تسمح إطلاقا بوجود نظام آخر منافس لها. وذكر عضو لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية وخبير مشكلات العلاقات بين الشرق والغرب **Michael Mander** أن دولة مثل الاتحاد السوفيتى من الصعب أن تنجو من شجب الولايات المتحدة حتى ولو حقق الكثير فى منح الحريات. ولا مراء أن حث الروس والبشر الآخرين الذين ينتمون أصلا إلى الاتحاد السوفيتى على إقامة نظام سياسى واقتصادى رأسمالى يجب أن يصبح هدفا بعيد المدى نجاهد لإحرازه، وأن الهدف النهائى للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يجعل كافة الدول فى العالم تؤسس مثل ذلك النظام.

وبعد تمزق أوصال الاتحاد السوفيتى، صوبت الولايات المتحدة سهامها صوب الصين مرة أخرى، ولا غضاضة فى ذلك. فمنذ قبل أكثر من عشر سنوات، قدم المؤرخ الأمريكى المشهور **Fei Zheng Qung** تحليلا عميقا ونظرة ثاقبة لسيكولوجية السلطات الأمريكية تجاه الصين قائلا: "نشعر أن وجهة نظرنا الأساسية إلى القيم تتعرض لتهديد مباشر. وإذا أختار الصينيون الشيوعية بمحض إرادتهم، إذن، نستطيع أن نجزم أن الأغلبية المطلقة من البشر لا تسير على دربنا فى الوقت الراهن على أقل تقدير. ومن ثم، وفى ظل معمعة هذه الأزمة تكون مواساة أنفسنا من خلال إدراك أن حزبا شيوعيا جديدا يحكم حكما استبداديا لا يمثل إطلاقا مصالح السواد الأعظم من الشعب الصينى، ونعتقد أنه يلجأ إلى القوة والسيطرة باعتبارهما وسيلتين يضمنان له

البقاء. وخلاصة القول، أننا نعتقد أنه شرير، ولا يستطيع البقاء طويلا، ولذا نحدد المبادئ والمهام، ويجب علينا معارضته "[1] .

وعلى هذا النحو، تحتل مناوئة الصين الاشتراكية مساحة كبيرة فى الإستراتيجية الخارجية الأمريكية.

إن الصين القوية، تسهم فى توحيد الصين ولا تأمل الولايات المتحدة فى تحقيق ذلك إطلاقا. وكما ذكر بروفيسور فى جامعة فينغ جيا فى تايوان أن: الولايات المتحدة لا تشجع – من حيث المبدأ – نجاح توحيد الوطن الأم الصين جراء أن ذلك يتنافى بصورة خطيرة مع المصالح الأمريكية الكبرى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولذلك، ترى الولايات المتحدة أنه يجب عليها إعاقة التوحيد السلمى أو التوحيد بالقوة لجانبى مضيق تايوان. وعندما تتوحد الصين فإن "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة من الحصار والإعاقة" سوف تفتقر إلى موطئ قدم. وتسعى الولايات المتحدة لتبقى قوة مؤثرة تتدخل فى مجرى الأحداث التى تشهدها منطقة آسيا والباسيفيك وتضاعف من مصاعب ومشكلات هذه المنطقة. وكيف يمكن التغاضى عن مثل تلك السياسة الأمريكية تجاه الصين؟

وقبل عدة سنوات صدر تقرير يقع فى ٧٧ صفحة عن "اللجنة الثلاثية" جاء فيه أن النهوض الأساسى للاتحاد السوفيتى يكمن فى الجانب العسكرى، ونهوض اليابان الأساسى يكمن فى الجانب الإقتصادى، أما نهوض الصين يكمن فى الجوانب الثلاثة الشاملة السياسية والإقتصادية والعسكرية، وترى الولايات المتحدة أن ذلك يمثل رعبا متزايدا. وحتى السفير الأمريكى لدى الصين والسناتور السابق **James Seth** يعتقد أن تحول الصين، التى تعد أكبر دولة فى العالم، إلى قوة دولية مهمة سيجعل الصين والولايات المتحدة تشهدان العديد من عوامل التوتر.

وخلاصة القول، أن الولايات المتحدة لن تفلح فى استغلال دبلوماسية حقوق الإنسان لإجبار الصين على تغيير موقفها من النظام الاجتماعى والتوجهات السياسية الخاصة بها. وفى ٢٧ مايو عام ١٩٩٩ عندما كان مساعد وزير الخارجية الأمريكى

(١) فيه جينغ تشنغ : " الولايات المتحدة المتحدة والصين " (الترجمة الصينية) ، المكتبة التجارية ، طبعة عام ١٩٧٨ ، ص ص ٣٢٤-٣٣٥

المسئول عن شئون شرق آسيا والمحيط الهادى Stanley Luce يدلى بشهادته أمام اللجنة المصغرة لشئون شرق آسيا والمحيط الهادى التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ - ذكر أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين قد تم إقرارها بعد إجراء التقييم بعيد الأجل وإيضاح المصالح الذاتية الأمريكية ووجهة النظر الأمريكية الأساسية تجاه القيم وأضاف أيضا: "ومازال هناك اهتمام بمسألة احترام الصين لحقوق الإنسان" بهدف الحفاظ على "الاتصال مع الصين القائم على أساس المبادئ والأهداف ويشمل إجبار بكين على تطبيق معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا بما فيها القواعد المنصوص عليها فى "الاتفاقية الدولية لحقوق المواطنين والحقوق السياسية". وأشار البروفيسور التايوانى وانغ شياو بو إلى أن حقوق الإنسان التى تنشدها الولايات المتحدة هى حقوق الإنسان التى تحقق التحول السلمى فى الصين ويعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تعارض حقوق الإنسان الصينى".(١)

(٢) الاتجاه المستقبلي لدبلوماسية حقوق الإنسان تجاه الصين

إن دبلوماسية حقوق الإنسان التى تنتجها الإدارة الأمريكية تجاه الصين قائمة على أساس استراتيجى، ولا يمكن تغيير سياسة التدخل الجديدة لهذه الإدارة. ومادام الأساس الإقتصادى والسياسى للهيمنة التى تمارسها الولايات المتحدة مازال قائما، فإنها لن تتخلى أبدا عن سياسة إستغلال حقوق الإنسان ضد الصين. ولايوجد ثمة إختلاف بين دبلوماسية حقوق الإنسان التى تطبقها الولايات المتحدة تجاه الصين ودبلوماسيتها الشاملة تجاه هذه الحقوق التى تعانى من ضعف قاتل. ومن منظور بعيد المدى سوف تُمنى بالفشل بكل تأكيد.

أولا : إن "دبلوماسية حقوق الإنسان" تعد نتيجة سلبية لأفول نجم الهيمنة الأمريكية،. وقد أوضحنا آنفا أن الولايات المتحدة أعلنت هذه الدبلوماسية فى عام ١٩٩٧ لتغطية الفظائع التى ارتكبتها فى حزب احتلالها لفيتنام وفشلها فى نهاية المطاف، مما جعلها عاجزة عن إزالة الآثار الآثمة التى لطخت صورتها على الصعيد الدولى والناجمة عن تدنيسها لحقوق الإنسان، ناهيك عن السلبيات التى عمت أرجاء

(١) وانغ شياو بو : " أحاديث مضيق تايوان " ، دار مستقبل تايوان الأكاديمية للنشر ، طبعة عام ١٩٩٩ ، ص ٥٣

الولايات المتحدة جراء فضيحة وترجيت وغيرها من الأسباب الأخرى. ولذلك أعلنت الولايات المتحدة دبلوماسية حقوق الإنسان حتى تحول السلبيات إلى إيجابيات. إن الأوضاع التى قادت إلى هذه الدبلوماسية توضح فى حد ذاتها أن ذلك ليس تجسيدا لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعد تعبيرا عن وهنها وضعفها.

ثانيًا : إن الأساس الأيديولوجى الذى ترتكز عليه "دبلوماسية الولايات المتحدة لحقوق الانسان" يتنافى مع وجهة النظر إلى القيم التى يشهدها تيار العصر. وقد قامت الولايات المتحدة على أساس التفكير التجارى ووجهة نظرها إلى القيم التى تحتل مكانة رئيسية تعد بمثابة الأنانية والذاتية. وتؤكد وجهة النظر هذه "عدم قبول قيود على الذات" و "المنفعة". وكما ذكر دانيل بيل Daniel Bell أن تطور مرض الولايات المتحدة الخبيث فى الوقت الراهن يهدد التحول الطبيعى للرأسمالية ويجعل "الرأسمالية الأمريكية تفقد شرعيتها التقليدية" و "يحدث أزمة ثقافية تاريخية لمجتمع طبقة الرأسمالية فى الغرب. وأن مثل ذلك التناقض الثقافى سيكون له علاقة بأهم خلاف مستمر منذ فترة طويلة ويتعلق ببقاء وفناء المجتمع."[١] وفى الواقع، أن عالم اليوم يشهد عولمة الاقتصاد أكثر فأكثر، وتعد الأنانية فى إطار وجهة النظر الأمريكية إلى القيم قوة تجلب التدمير للعالم. وأشار الاقتصادى الأمريكى المعاصر الشهير Fester Thurlo إلى أن الرأسمالية تفتقر إلى ثمة أفكار استرشادية عدا الجشع والسعى وراء تحقيق أكبر قدر من الأرباح. ويعتقد أنه نظرا لافتقار الرأسمالية إلى مجموعة من القواعد التى تستطيع تجسيد الأهداف المشتركة للمواطنين ووجهة نظرهم إلى القيم ، " ففى نهاية المطاف سيكون هناك جيل غير قادر على البقاء فى بيئة المعمورة المتغيرة، وسوف يفكرون آنذاك فى إتخاذ أى إجراء يحول دون بقائه، ولكن بعد فوات الأوان. ويتخذ كل جيل قرارا صائبا على النهج الرأسمالى. ولكن النتيجة الأخيرة ستكون الانتحار الجماعى للمجتمع " [٢] .

(١) دانيل بيل: "تناقض ثقافة الرأسمالية" (الترجمة الصينية) ، مكتبة سان ليان، طبعة عام ١٩٩٢، ص ١٣٢

(٢) ليستر ثارلو. "مستقبل الرأسمالية" (الترجمة الصينية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، ص ٢٩٧

ثالثاً : عندما تنفذ الولايات المتحدة دبلوماسية حقوق الإنسان فإنها تشجب الدول الأخرى فقط، ولا تنبس ببنت شفة حول مشكلات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة نفسها. ومنذ عام ١٩٧٧ تصدر وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا سنويا حول حقوق الإنسان فى الدول الأخرى، تشجب فيه أوضاع حقوق الإنسان فى ١٩٠ دولة ومنطقة بما فيها الصين. ولكن لا تتفوه بكلمة واحدة عن مشكلات حقوق الإنسان الخطيرة داخل الولايات المتحدة نفسها. وفى الواقع، وكما أشار رين يان شى فى مقال بعنوان "من فضلك اقرأ سجل حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة" المنشور فى صحيفة "الشعب اليومية" بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٩٧ – أشار إلى أن الولايات المتحدة التى تزعم أنها "دولة حريصة على حقوق الإنسان" سجل حقوق الإنسان فيها متدنى كثيرا فى عالم اليوم، وتفتقر حقا إلى الحماية الدستورية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ففى المقام الأول، وعندما تأسست الولايات المتحدة كان دستورها يفتقر إلى قوانين كاملة للحقوق المتساوية. بل الأحرى من ذلك كان هذا الدستور آنذاك ينص سرا على بقاء نظام العبودية والتفرقة العنصرية، وإقصاء الزنوج والهنود الأمريكان والمرأة والفقراء خارج إطار "حقوق الإنسان". ومازال الدستور الأمريكى حتى يومنا هذا يفتقر إلى قوانين تتناول المساواة بين القوميات، والمساواة بين الرجل والمرأة وحقوق المواطنين وغيرها. ولا يعترف الدستور الأمريكى بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل جزءا من "حقوق الإنسان". ولا يضمن الدستور الأمريكى حقوق الإنسان الأمريكى إذا تعرض للمجاعة والعجز. وحتى الدُستورى **Constitutionalist** الأمريكى **Louis Henking** ذكر أن الالتزامات التى تعترف بها الولايات المتحدة فى مجال حقوق الإنسان "متدنية عن المستوى الدولى الحالى".

وتعد السياسة الأمريكية دائما "سياسة الأثرياء" والديمقراطية الأمريكية فى التحليل النهائى هى "ديمقراطية أكياس النقود". ومن خلال إستقراء نتائج إنتخابات الرؤوساء الأمريكيين السابقين نجد أن الطرف الفائز هو الذى ينفق أموالا طائلة، وقد أصبح ذلك عرفا وتقليدا تشهده الانتخابات الأمريكية. وكما أشار مقال منشور فى صحيفة "الاستقلال" الأمريكية بتاريخ ٢٨ يناير عام ١٩٩٦ إلى أن الأموال هى "مفتاح دخول البيت الأبيض".

وفى ظل تحول السياسة إلى "سياسة أموال" يوما بعد يوم، فقد أصبحت الولايات المتحدة من أكثر الدول الغربية التى تشهد فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وتأتى

مشكلة الفقر فى صدارة الدول الغربية. ونشرت مجلة هونج كونج الشهرية "المرآة" فى عدد يناير عام ١٩٩٥ الخبر التالى: لقد زاد عدد الفقراء فى الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى زهاء ٥٠ مليون نسمة. وفى الولايات المتحدة تتعاظم الفجوة بين الأثرياء والفقراء فى الوقت الحاضر. ويوضح تقرير اجتماعى أصدره معهد الدراسات الاقتصادية الأمريكى فى ٧ سبتمبر عام ١٩٩٨ أنه منذ عام ١٩٨٩ فصاعدا يزداد البون الشاسع بين الفقراء والأثرياء فى الولايات المتحدة بصورة مطردة. وفى السنوات الأخيرة يشهد الاقتصاد الأمريكى ازدهارا واندس الجزء الأكبر من الثروة فى جيوب الأثرياء. وجاء فى هذا التقرير أيضا أن الشركات الأمريكية فى الثمانينيات حطمت الرقم القياسى فى تحقيق الأرباح، وبلغ متوسط أجر العامل الأمريكى فى الساعة ١٣ , ١١ دولار أمريكى فى عام ١٩٩٧، متدنيا عن عام ١٩٨٩ حيث كان ١١,٣٠ دولار أمريكى.

ويعرف الجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكثر الدول اكتظاظا بأعمال العنف الإجرامية فى العالم، كما تضم أكبر عدد من المجرمين السجناء فى العالم حسب تعداد سكانها"، ونسبة جرائم الاغتصاب فى الولايات المتحدة تحتل المكانة الأولى فى العالم أيضا. ويزداد عدد القتلى من النشء رميا بالرصاص يوميا. وفى الولايات المتحدة يمتلك كل شخص تقريبا مسدسا بصفتها "دولة المسدسات" الأولى فى العالم. وأعلى نسبة تعاطى مخدرات فى دول العالم المتقدم توجد فى الولايات المتحدة. وأكبر سوق للمخدرات فى العالم يوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا. وإذا أمعنا النظر مرة أخرى فى تعاظم العنصرية تدريجيا فى السنوات الأخيرة، فكم عدد مشكلات حقوق الإنسان التى تتطلب حلولا سريعة داخل المجتمع الأمريكى؟ ولكن الإدارة الأمريكية تشجب بشكل عشوائى الدول الأخرى وتغض النظر عن مشكلات حقوق الإنسان المهمة الخاصة بها. وتكون نتيجة ذلك كشف النقاب عن الجوهر الزائف لدبلوماسية حقوق الإنسان الأمريكية بصورة جلواء.

رابعًا : الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان تجاه الصين تنطوى على مقاصد خفية وتلجأ الولايات المتحدة إلى أساليب السفسطة فى تنفيذ هذه الدبلوماسية أو تنطلق من مفاهيم تجريدية وتتشبث بالمظاهر دون الاهتمام بالجوهر، أو تستخدم وقائع فردية للتمويه على الافتراءات، وتشن الهجوم على بعض تلك الحقوق دون الكل، بل حتى تقوم بالتلفيق والفبركة وترويج الإشاعات والوشايات الكاذبة.

وتستخدم الولايات المتحدة "معيارين مزدوجين" فى إنتهاج دبلوماسية حقوق الانسان. وفى الجزء الخاص بالصين فى تقرير حقوق الإنسان المذكور أعلاه، تتعمد الولايات المتحدة إهمال الحقائق الموضوعية التى يشهدها تطور قضية حقوق الإنسان فى الصين، ولا تقدم تقييما موضوعيا وعادلا لأوضاع حقوق الإنسان الكاملة. ولكن تطلق على حفنة قليلة من المجرمين الذين يعتدون على المصالح والحقوق الشرعية لجماهير الشعب لقب "مقاتلون من أجل حقوق الإنسان" وتجأر بالشكوى من أجلهم، والأدهى من ذلك تروج الإشاعات للأسف ضد الحكومة الصينية وتدبر المكائد والدسائس ضدها أيضا. وعلى سبيل المثال، تعتبر الأشخاص الذين يضطلعون بأعمال التجسس فى التبت ويقدمون للمحاكمة "سياج أجانب عاديين"، وتستغل ذلك ليكون دليلا على "انتهاك الصين لحقوق الإنسان". كما تعتبر الأشخاص الذين يحاكمون جراء ضلعوهم فى تدبير المؤامرات والأعمال التخريبية ضد الحكومة أبرياء يعرضوا للأذى. والمصدر الأساسى لمعلومات ذلك التقرير الأخبار التى تنشرها بعض الصحف والجرائد الغربية وبعض بيانات "عناصر حركة الديمقراطية" فى الخارج، والقوى المُعادية للصين، والاستشهاد بعبارات مبتورة من ما تطلق عليه الأحاديث الأصلية للمسئولين الصينيين، والأخبار المنشورة فى بعض الصحف والمجلات الصينية. وأسلوب الولايات المتحدة فى هذا الشأن مغرض وغير مسئول.

وفى الوقت الحاضر، كشف كثيرون النقاب عن ألاعيب الولايات المتحدة الزرقاء والمكشوفة ووجهوا انتقادا لاذعا لها. فعلى سبيل المثال، فى مؤتمر ٩٦ لإتحاد البرلمان العالمى الذى عُقد فى سبتمبر عام ١٩٩٦ أتخذ عدد كبير من أعضاء الدول المشاركين فى المؤتمر موقفا حازما ضد الولايات المتحدة، وأكدوا أن الصين أحرزت "إنجازات ضخمة فى مجال تحسين حقوق الإنسان وضمان حق العيش للشعب، وجعلت الشعب يعيش حياة ميسورة. وذكروا أن الصين قدمت مثالا نموذجيا للدول النامية، وأعربوا عن دهشتهم لجهود الصين الرائعة من أجل حل مشكلة حق العيش للشعب. ومن ثم أشار الأعضاء بوضوح: أنه ليس من اللائق أن يوجه البعض انتقادا للصين فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وذكر الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى أغسطس عام ١٩٩٤: أنه وعقيلته مكثا فى بكين من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٥ والآن يتمتع الشعب الصينى بالمزيد من الحريات والحقوق عن ذلك الحين وشهدت الصين تقدما كبيرا عما كانت عليه عندما قام

الرئيس الأمريكى نيكسون بفتح أبواب الصين. "ويجب على الصين أن تطعم ١,٢ مليار نسمة ولا تنصاع لأوامرنا فى معالجة شئونها الخاصة "[١] وأشاد رئيس مجلس إدارة المجموعة الدولية للمعلومات فى الولايات المتحدة بوجهة نظر الرئيس بوش، وأوضح فى ضوء تجاربه وخبرته السابقة بالصين أن الشعب الصينى "لا تتعرض أقواله وأفعاله لأى قيود"، "والأمريكيون لديهم سوء فهم إزاء الفكر الصينى فى العديد من المشكلات"، وتكمن "الأسباب فى أن وسائل الإعلام الجديدة تسعى إلى فرض إرادة حرية الرأى الأمريكية على دولة آسيوية."[٢]

لماذا مُنى مشروع القرار الذى قدمته الولايات المتحدة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى جنيف بالفشل؟ هناك سبب هام يكمن فى أن الولايات المتحدة لا تعر ثمة اهتمام بالحقائق الرئيسية لحقوق الإنسان فى الصين، بل تقوم بالتشنيع والافتراء على الصين وتدبير الدسائس ضدها. وألقى مندوب موريتانيا كلمة فى اجتماع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى ٢٣ إبريل عام ١٩٩٦ تصدى فيها لمشروع قرار الدول الغربية ضد الصين، وعبر عن فكر وموقف السواد الأعظم من الدول النامية قائلا: "أن الصين دولة تتمتع بحضارة عظيمة، وتبذل جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها جهودا جبارة من أجل حماية النظام الحضارى فى هذه الدولة، وتقوم بتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الصينى الذى يمثل ربع سكان العالم. وتضطلع الصين بدور هام فى الشئون الدولية. وبعد أن حققت الصين مثل تلك التقدمات الجلية والإنجازات البارزة، من المستحيل أن يكون هناك شعب لا يؤازرها، بل من الواجب أن تحظى بالتقدير الكبير من المجتمع الدولى. إن مشروع القرار الذى قدمته الدول الغربية لا يدفع حقوق الإنسان فى الصين إلى الأمام، بل يشوه سمعة الصين ويلحق بها الأضرار فى جهودها المضنية لتحسين أوضاع حقوق الانسان."[٣] وقدمت هذه الكلمات تحليلا عميقا ونظرة ثاقبة لأساليب وأهداف الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان وتلفيقها الأسباب لعزل الصين.

خامسًا : تتعرض الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان لمقاومة شرسة متزايدة من جانب الدول النامية ومنذ عدة سنوات خلت، والولايات المتحدة تتعالى على لجنة

(١)" صحيفة المهاجر" نيويورك، الصادرة فى ١٩٩٤/٨/٦
(٢) "صحيفة الشعب اليومية" بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٦
(٣) "صحيفة الشعب اليومية" بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٥

الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وتدفع الدول النامية الواحدة تلو الأخرى إلى "منصة المحاكمة" وتقوم بإصدار الحكم عليها. وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول بتقديم مشروع قرارات تتعلق بالدول الأخرى إلى لجنة حقوق الإنسان، وجميع تلك القرارات ضد الدول النامية تقريبا. وهناك بعض الدول تشعر بالحيرة والدهشة أمام الهجوم الأمريكى على حقوق الإنسان. وهناك أيضا بعض الدول التى اضطرت إلى تطبيق وجهة النظر الغربية إلى القيم والسياسة المتعددة الأحزاب فى ضوء الطلب الأمريكى. وكانت النتيجة الإضطرابات السياسية، والمزيد من الانحطاط الاقتصادى. وانتقدت تلك الدول دبلوماسية حقوق الإنسان للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لأنها تتجاهل تاريخ وحقائق كل دولة، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تطبق معايير مزدوجة فى مسألة حقوق الانسان. واشار وزير خارجية أندونيسيا على العطاس إلى أنه إذا لم تكن هناك حماية لحقوق الإنسان بكل صدق ونية خالصة، وإذا كانت مسألة حقوق الإنسان تنطوى على أهداف سياسية، فلا يمكن إجازة شن الهجوم السياسى على الدول الأخرى إنطلاقا من حقوق الإنسان."(١)

وعقدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ثلاثة إتماعات على مستوى القارة والمنطقة فى أكتوبر ١٩٩٢، وفبراير ١٩٩٣، ومارس ١٩٩٣ على التوالى من أجل الإستعداد الجيد للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا بالنمسا فى يونيو عام ١٩٩٣ ووافقت هذه الإجتماعات على "بيان تونس"، و"بيان سان جوزيه"، و "بيان بانكوك". كما أعربت بكل شجاعة وثقة عن وجهة نظرها الخاصة بحقوق الإنسان وأعلنت ما أطلقت عليه حقوق المواطنين ردا على محاولة إنكار حق التنمية والحقوق الإقتصادية وحق العيش، وشهدت وجهة النظر الغربية إلى القيم تحديا صارما. وبفضل النضال الشرس للدول النامية لم تحقق محاولة الدول الغربية الرامية إلى السيطرة على مؤتمر حقوق الإنسان العالمى وفرض وجهة النظر الغربية إلى القيم على الدول النامية غرضها المبغض.

سادسًا : الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان تجاه الصين لم تعد تحظى "بسند" خلفى تعتمد عليه فى الدول الغربية. ومنذ عام ١٩٩٠ تتواطئ الولايات المتحدة مع الدول الغربية الأخرى وتتضافر جهودهما معا مرات عديدة لتقديم مشروع قرار

(١) "صحيفة الشعب اليومية" الصادرة فى ١٩٩٣/٦/١٦

ضد الصين. وفى بعض الأحيان يتم التفكير مليا وإمعان النظر فى صياغة عبارات مشروع القرار أثناء إعداده حتى يحظى بالموافقة. ولكن مشروع القرار المناهض للصين يحظى بالفشل تباعا. وهناك بعض الدول الغربية التى تولى اهتماما بالغا بالتبادلات الثقافية العادية وإجراء حوار حقوق الانسان، مما جعل الولايات المتحدة والدول المقترحة المشتركة فى تقديم مشروع قرار يُدين حقوق الإنسان فى عام ١٩٩٧ تواجه صعوبات جمة. وفى أوائل إبريل من العام نفسه، كان الرئيس الفرنسى شيراك أول من أعلن أن فرنسا لا تشارك فى إجتماع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذى عقد آنذاك للنظر فى مشروع القرار المقدم ضد الصين، وحذت حذو فرنسا كل من ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا واليونان وغيرها من الدول الأخرى التى أتخذت موقفا مماثلا، مما جعل الجهود المضنية التى تبذلها الولايات المتحدة فى محاولتها لاستغلال الاتحاد الأوروبى لتقديم مشروع قرار ضد الصين مرة أخرى تتعرض لانتكاسة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت كل من اليابان، واستراليا، وكندا وغيرها من الدول الموقف نفسه. ورغم أن الولايات المتحدة مازالت تقبل الفشل تباعا وكرها، لكنها حشدت الدنمارك وبريطانيا والدول الأخرى لتسبب مشكلات للصين مرة أخرى. وتعتقد الولايات المتحدة أن إشعال النيران فى "الساحة الخلفية" يعد أكثر الجهات التى تعتمد عليها حتى لا تظهر الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان تجاه الصين بأنها لا تلقى تأييدا أو استجابة من الشعب. وفى عام ١٩٩٨، اضطرت الولايات المتحدة من تلقاء نفسها التخلى عن تقديم مشروع قرار ضد الصين مؤقتا.

وظهور هذه الحالة يوضح أن تلك الدول الغربية قد أدركت حقيقة فشل مشروع القرار ضد الصين والذى أيدت من أجله الولايات المتحدة مرات عديدة، واعترفت أن هذا الأسلوب غير ذي جدوى، وتحولت إلى أسلوب إجراء الحوار، ويميت ذلك كله بعلاقة مباشرة بمصالحها الاقتصادية والتجارية فى الصين. وفى الوقت نفسه، جسدت هذه الحالة أن الوضع الدولى بأسره شهد تغييرا طفيفا. وقد اكتشف بعض المثقفين الغربيين خطأ النظرية القائلة بتفوق الجنس الأبيض فى مجال حقوق الإنسان. وأشارت صحيفة "الاستقلال" البريطانية فى مقال نشرته بتاريخ ٢١ أغسطس عام ١٩٩٥ إلى أن: "قوة ونفوذ قارة آسيا يتعاظمان يوما بعد يوم، ويعد ذلك أكثر الموضوعات الجذابة فى هذا العصر، بالإضافة إلى أن آسيا سوف تظهر على نطاق واسع فى المناظرات الغربية كلها". وفى ضوء هذه الأوضاع "يكون الأمر الأكثر أهمية هو أننا نضطر إلى

تعديل أسلوب تفكيرنا بالكامل تجاه وجهة النظر إلى القيم والنظم فى الدول غير الأوروبية وغير الغربية، ومن الضرورى أن نتخذ أسلوبا رصينا وهادئا جدا فى معالجة المشكلة برمتها."

سابعاً : تواجه الدبلوماسية الأمريكية لحقوق الإنسان تجاه الصين "خيارا صعبا" يوما بعد يوم وفى أكتوبر عام ١٩٩٤، أعلنت الإدارة الأمريكية: "أن الرئيس كلينتون يرفض دعوة زيارة الصين إذا لم تحسن الصين أوضاع حقوق الإنسان." وكان كلينتون يعتقد فى العامين الأولين من توليه شئون البلاد أن الصين مضطرة لطلب العون، وظل يمارس الضغوط على الصين فى مسألة حقوق الإنسان باطراد. ولكن اكتشفت الإدارة الأمريكية أن طريقة احتواء الصين تلحق أضرارا بالولايات المتحدة نفسها. وفى كل مرة تلوح فيها الولايات المتحدة بهراوة حقوق الإنسان، يظهر أمامها خيارا صعبا فى التو، وتضطر إلى حساب العواقب أحيانا فى مناظرة الإقتصاد فى مواجهة حقوق الإنسان".

وتستطيع كافة الدول ورجال الأعمال، الذين يحترمون سيادة الصين ويرغبون فى إقامة روابط تجارية على قدم المساواة أن يحققوا مكاسب من خلال التبادلات العادية مع الصين. وأخيرا شهدت الولايات المتحدة حكومة وشعبا كوكبة من المثقفين مثل الدكتور هنرى كيسنجر وغيره من الذين يعارضون احتواء الصين يؤيدون إقامة العلاقات الودية معها، وأعربوا مرارا وتكرارا عن أن: "الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفقد الصين مرة أخرى"، "واحتواء الصين يتنافى بالتأكيد مع المصالح الأمريكية". وأعربوا أيضا عن رغبتهم فى "تعميق الحذر" من الصين. وفى يونيو عام ١٩٩٧، بعث ثلاثة رؤساء أمريكيين سابقين هم بوش، وفورد، وكارتر، وستة وزراء خارجية سابقين مثل هنرى كيسنجر، وعشرة وزراء دفاع سابقين مثل **Baley** و**Mcnamara** برسالة إلى البيت الأبيض ممهور بتوقيعاتهم يطلبون فيها الحفاظ على وضع الدولة الأولى بالرعاية فى العلاقات التجارية مع الصين. وعارض كيسنجر علنا التحريض على المواجهة مع الصين، وأكد أن العلاقات الأمريكية – الصينية هى مفتاح الاستقرار فى آسيا. واتسم تأييدهم بالتأثير على السلطات الأمريكية صناعة السياسة فى البلاد.

إن تأثير العامل الاقتصادى المذكور أعلاه جعل الولايات المتحدة تقع فى مأزق تجاه تكتيك حقوق الإنسان فى الصين. ونتذكر مقولة فى كتاب الرئيس الراحل نيكسون

"تفوق السلام" تحمل فى طياتها تنويرا كبيرا للعلاقات الصينية – الأمريكية، حيث ذكر نيكسون أن "القوة الإقتصادية للصين فى الوقت الحاضر جعلت تعاليم الولايات المتحدة فى الأخلاق وحقوق الإنسان عاجزة تماما. وبعد انقضاء عشر سنوات، سوف تجعل الصين هذه التعاليم باهتة وواهية. وبعد مرور عشرين عاما، سوف تجعلها الصين تبدو مضحكة وسخيفة. وقد يهدد الصينيون آنذاك قائلين أنه إذا لم يقم الأمريكيون بتحسين ظروف المعيشة فى الجزء الأوسط الجنوبى فى لوس أنجليس وديترويت، فإن الصينيين يلغون وضع الدولة الأولى بالرعاية للولايات المتحدة الأمريكية "(١).

وقدم الزعيم دينج شياو بنج Deng Xiao Ping تحليلا دقيقا ونظرة ثاقبة عن مشكلة حقوق الإنسان فى إطار العلاقات الصينية – الأمريكية، وأشار بجلاء إلى العلاقة الجدلية بين حقوق الإنسان وحقوق الدولة، وشخصية الفرد والشخصية القومية للدولة. ويعد شرح دينغ فى هذا الشأن بمثابة مرشدا لسلوك الحكومة الصينية وموقفها فى معالجة مسألة حقوق الإنسان.

وفى أكتوبر عام ١٩٨٩، أشار دينغ شياو بنغ أثناء إستقباله الرئيس الأمريكى نيكسون إلى أن: "الناس يؤازرون حقوق الإنسان، ولكن لا يجب أن ننسى حقوق الدولة. ونتحدث عن شخصية الفرد، ولكن لا يجب أيضا أن نغفل شخصية الدولة القومية، ولاسيما مثلنا نعيش فى دولة نامية تنتمى للعالم الثالث إذا فقدنا كرامة الأمة ولا نقدر استقلال الأمة، فإن البلاد لا تقوم لها قائمة." "وإذا لم تحترم الصين نفسها، فلن تثبت أقدامها، وتندثر شخصيتها القومية، ويتحلى هـذا الموضوع بالأهمية القصوى "(٢).

وفى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٨٩ أشار دينغ شياو بنغ أثناء إستقباله رئيس لجنة الجنوب Neal إلى أن: "الدول الغربية تقول إننا ننتهك حقوق الإنسان، وفى الحقيقة أنها التى تنتهك هذه الحقوق حقا، فقد ساعدت الولايات المتحدة تشانغ كاى شيك على شن حرب داخلية فى الصين، فكم كان عدد القتلى والجرحى من الصينيين؟ وأيدت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية فى الاضطلاع بالحرب، فكم كان عدد القتلى والجرحى من جيش المتطوعين الصينى؟ ناهيك عن الخسائر الفادحة التى تعرض لها الشعب

(١) شارد نيكسون: "تفوق السلام"، (الترجمة الصينية)، دار عالم المعرفة للنشر، طبعة عام ١٩٩٥، ص ١٠٦

(٢) " مختارات دينج شياو بنج"، المجلد الثالث، دار الشعب للنشر، ص ٣٣١ – ٣٣٢

الصينى من جراء احتلال الإمبريالية والإستعمار (ويشمل ذلك الولايات المتحدة) الذى استمر نيفا وقرنا ومن ثم، تفتقر تلك الدول إلى مؤهلات معالجة حقوق الإنسان: "وسياسة القوة فى الماضى كانت تعنى الهيمنة التى تشمل الدولتين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، ولكن تشمل الهيمنة الآن مؤتمر زعماء الدول السبع الغربية. وبعد أن قمعت الصين الاضطرابات، أعلنت قمة الدول السبع فرض العقوبات على الصين، فما هى مؤهلات تلك الدول أو من الذى منحها هذا الحق أو نتحدث بكل صدق أن حقوق الدولة أهم بكثير من حقوق الإنسان، وحقوق الدول الفقيرة والضعيفة ودول العالم الثالث تنتهكها تلك الدول دائما التى تتشدق بحقوق الانسان والحرية والديمقراطية لأنها الوسائل التى تحمى الدول القوية التى تستغل قوتها لإرهاب الضعفاء وتحمى مصالح الدول الغنية، وتحمى مصالح الإمبرياليين وأرباب سياسة القوة، ولا نمتثل لهذه الوسائل أبدا، وأنتم لا تنصاعون لها أيضا "[١] .

وفى أول ديسمبر من العام نفسه، استقبل دينج شياو بنج وفد الأعضاء المؤسسين للجمعية اليابانية لتنمية التجارة الدولية برئاسة رئيس الوفد Ying Mei ye Xiong وتساءل قائلا: "ما هى حقوق الإنسان التى تتحدث عنها بعض الدول الغربية التى تتخذ من قولها إن النظام الاشتراكى غير معقول وغير شرعى ستارا، وفى الواقع، تسعى إلى إلحاق الأضرار بحقوق دولتنا. إن الدول التى تمارس سياسة القوة لا تتمتع بثمة مؤهلات إطلاقا لتتحدث عن حقوق الإنسان. لقد سببت هذه الدول الضرر لحقوق الكثيرين فى العالم! ومنذ حرب الفيون وبدء احتلال الصين، ألحقت هذه الدول الضرر بحقوق الإنسان فى الصين! وقمة الدول السبع فى باريس تفرض العقوبات على الصين مما يدل على أنها تعتقد بأنها القوة المطلقة التى تستطيع فرض العقوبات على الدول والشعوب التى لا تنصاع لأوامرها. أن تلك الدول لا تمثل الأمم المتحدة، بل إن قرارات الأمم المتحدة يجب أن تحظى بموافقة الأغلبية المطلقة حتى تكون نافذة المفعول. وما هى الحجج التى فى جعبة تلك الدول وتتذرع بها للتدخل فى سياسة الصين الداخلية؟ ومن الذى منحها هذا الحق؟ ان الشعب الصينى لا يقبل أبدا أى سلوك يتنافى مع مبادئ العلاقات الدولية ولا يذعن لأى ضغوط ؟ "[٢]

(١) انظر المصدر السابق، ص ٣٤٥

(٢) انظر المصدر السابق، ص ٣٤٨

إن الآراء المتباينة حول مسألة حقوق الإنسان بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تعد أصلا ظاهرة عادية جدا؛ لأن الدولتين توجد بينهما اختلافات فى التقاليد الثقافية التاريخية، ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووجهة النظر إلى القيم وغيرها من المجالات الأخرى. والعالم بأسره فى حد ذاته يشهد التعددية والاختلاف والتنوع والثراء. إن محاولة فرض وجهة النظر الذاتية إلى القيم على الطرف الآخر، وإحلال ثقافة ما محل ثقافة أخرى، وإحلال ثقافة أحادية محل ثقافة متعددة، وتوسيع نطاق ما يطلق عليه "نظرية صراع الثقافات" ليمتد إلى المجال السياسى، فإن ذلك كله يعد تجسيدا جليا لممارسة الهيمنة وسياسة القوة فى مجال حقوق الإنسان. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية مشروع قرار ضد الصين إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنويا، ولكنه يحظى بالفشل تباعا. ويظهر ذلك بجلاء أن الإضطلاع بالمواجهة فى مسألة حقوق الإنسان لا تنال تأييدا أو إستجابة من الشعب.

وفى السنوات الأخيرة، بدأت العديد من الدول الغربية إجراء الحوار بدلا من المواجهة، وزيادة التفاهم المتبادل، والسعى وراء التوصل إلى الرأى الجماعى، والبحث عن إيجاد النقاط المشتركة وإرجاء الخلافات جانبا، وتعزيز التطور السليم لقضية حقوق الإنسان فى العالم من أجل معالجة الخلافات مع الصين فى مجال حقوق الإنسان. إن إجراء حوار قائم على أساس الإحترام المتبادل والمساواة فى مجال حقوق الإنسان يعد الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة حقوق الإنسان بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بصفتهما دولتين حضارتين ويمثلان أكبر دولة متقدمة وأكبر دولة نامية فى العالم. وجاء فى "البيان الصينى - الأمريكى المشترك" الصادر فى عام ١٩٩٧، أن الدولتين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يجريان حوارا حول حقوق الإنسان على المستوى الحكومى وغير الحكومى، ويؤسسان منتدى حقوق الإنسان الصينى - الأمريكى غير الحكومى. وفى القرن الجديد يجب على الدولتين الإفادة الكاملة من آلية حقوق الإنسان الثنائية التى تم إنشاؤها، ودفع تطوير قضية حقوق الإنسان فى الدولتين إلى الإمام بصورة مشتركة من خلال إجراء الحوارات الصادقة على مختلف المستويات، والتبادلات والتعاون مما يسهم فى دفع تقدم قضية حقوق الإنسان فى العالم.

وأشار الرئيس الصينى جيانغ زيمين أثناء استقباله مارى روبنسون المسئولة رفيعة المستوى التى تتولى شئون حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى أن إجراء حوار دولى وتعاون فى مجال حقوق الإنسان يعتبران بمثابة الموقف الثابت للحكومة الصينية. وفى كافة الدول تتباين الثقافة التاريخية والنظم الاجتماعية، ومن المؤكد أن تختلف أيضا وسائل وأساليب وعملية تحقيق حقوق الإنسان المثالية. ويجب أن يتحلى العالم بالتنوع والتعددية. وكافة دول العالم أيا كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، تتمتع باختيار الأسلوب الديمقراطى والنظام السياسى اللذين يتوافقان مع أحوالها ويجب على كافة الدول أن تبحث عن الوسائل الفعالة لدفع وحماية حقوق الإنسان بصورة مشتركة من خلال إجراء الحوار القائم على أساس المساواة والاحترام المتبادل[1]. لقد أعرب الرئيس جيانغ زيمين عن موقف الحكومة الصينية وسلوكها اللذين يعتبران بمثابة الطريقة الصائبة لدفع قضية حقوق الإنسان فى العالم إلى الأمام. إن اتباع أسلوب ممارسة الضغوط والتعالى على الآخرين يؤدى إلى نتائج مخيبة للآمال.

(١) انظر "صحيفة الشعب اليومية" بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢.

الفصل السابع

مشكلة تايوان فى إطار العلاقات الصينية - الأمريكية

تعد مشكلة تايوان من صميم السياسة الداخلية للصين ، كما أنها مشكلة رئيسية ، بل أكثر المشكلات حساسية فى إطار العلاقات الصينية – الأمريكية . ولكن ، يتسم ظهور هذه المشكلة وتطورها وتغيرها بالأوضاع الدولية المؤثرة ؛ من أهمها تدخل الولايات المتحدة . إن التدخل الأمريكى ، الذى بدأ منذ شهر يونيو عام ١٩٥٠ ومر عليه حتى يومنا هذا خمسون عامًا ، يمثل أهم عامل خارجى يعرقل دائمًا حل المشكلة التايوانية . ونستطيع القول ، أنه إذا لم تتدخل الولايات المتحدة ، فمن غير المرجح أن تبقى هذه المشكلة حتى الوقت الحاضر دون أن تعرف طريقها إلى الحل .

وتمثل مشكلة تايوان مشكلة كبرى لتوحيد الصين ، وتتمسك الحكومة الصينية دائمًا فى علاقاتها مع الدول الأخرى بقبول موقفها الحازم والعادل من هذه المشكلة ، وتعتبر ذلك مبدأ رئيسًا مع تلك الدول . وقبلت الولايات المتحدة المبدأ الرئيس لموقف الصين من المشكلة التايوانية وهو مبدأ صين واحدة الذى يعتبر شرطًا مسبقًا وأساسيًا لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة . وبعد تأسيس العلاقات بين الدولتين ، لم تتمسك الولايات المتحدة تمامًا وبشكل واقعى بمبدأ صين واحدة ، وأصبح ذلك أهم عامل رئيسى ومباشر يجعل العلاقات الصينية – الأمريكية تشهد التقلبات الضخمة مرة أخرى . ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى عام ١٩٧٩ ، وخاصة فى عقد التسعينات من القرن العشرين ، هناك علاقة وثيقة وطيدة إلى حد كبير بين التقلبات الضخمة والتعقيدات والتغيرات المتعددة التى تشهدها العلاقات الصينية – الأمريكية والمشكلة التايوانية التى تعتبر أكثر المشكلات أهمية وحساسية داخل تلك

العلاقات والتى تضطلع بدور إعاقة تطوير علاقات الدولتين . وإذا نظرنا إلى العلاقات الحالية بين الدولتين الكبيرتين ، نجد أن مشكلة من صميم السياسة الداخلية للصين تتخلى بمثل ذلك التأثير البالغ على العلاقات الثنائية بين تلك الدولتين ، ويعد ذلك شيئاً فريداً ولا مثيل له ، ويعتبر خاصية هامة تتسم بها العلاقات الصينية - الأمريكية .

إن التغيرات والتطورات التى تشهدها العلاقات الصينية - الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين ، ولا سيما تأسيس علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الدولتين ، يتوقف إلى حد كبير على مدى إمكانية التخلص أو على الأقل التقليل بقدر المستطاع من الإعاقة التى تضطلع بها المشكلة التايوانية فى هذا الشأن . ومن أجل تحقيق ذلك ، فإن الطرفين الصينى والأمريكى ، وخاصة الجانب الأمريكى ، يحتاجان إلى نظرة إستراتيجية بعيدة وثاقبة وحكمة سياسية .

أولاً : تغيرات وتطورات المشكلة التايوانية مع إنعطافة القرن

فى أواخر عام ١٩٨٧ ، تحطمت تدريجياً عزلة جانبى مضيق تايوان التى استمرت زهاء أربعين عاماً ، وشهدت المواجهة العسكرية المزمنة والشاملة هناك الانفراج رويداً رويداً . وفى عقد التسعينات من القرن العشرين شهدت أيضاً العلاقات التجارية ، وزيارات الأفراد ، والتبادلات الثقافية والأكاديمية على جانبى المضيق تطوراً كبيراً ومطرداً ، ولكن ، حل مشكلة تايوان لم يظهر تقدماً مماثلاً على غرار التطور الذى شهدته العلاقات التجارية والثقافية لجانبى المضيق . بل على العكس من ذلك ، أصبحت المشكلة التايوانية أكثر تعقيداً وأصبح حلها أكثر صعوبة وعسراً بعد التقلبات والتحولات فى التسعينات . وكان تطور قوة الانفصال عن الوطن الأم فى جزيرة تايوان (*) وتحولات

(*) تايوان أو فرموزا أو الصين الوطنية ، كلها أسماء واحدة لجزيرة فورموزا التى تعد أكبر جزيرة فى الصين وتبلغ مساحتها ٣٥,٦٨٨ كم ، وتقع على بعد ١٠٠ كم من ساحل مقاطعة فوجيان الواقعة فى جنوب شرق الصين . فر إليها رجال حزب الكومينتانغ (الوطنيون الصينيون) بزعامة تشانغ كاى شيك بعد أن انتصر عليهم الشيوعيون فى عام ١٩٤٩ ، وأقاموا فيها نظاماً سياسياً واقتصادياً وثقافياً يختلف عن باقى أرجاء الصين ، ولذا أصبحت من النمور الآسيوية الأربعة الشهيرة ، وعاصمتها تايبيه . (المترجم)

البيئة الدولية أهم تغيير جوهرى شهدته المشكلة التايوانية . وجعل ذلك جوهر المشكلة التايوانية يتحول من صراع جانبى المضيق حول الممثل الشرعى للصين قبل عام ١٩٨٨ إلى صراع بين صين واحدة وتقسيم الصين ، إنه صراع التوحيد والاستقلال . إن التغيير الجوهرى للمشكلة التايوانية شكل أهم خصائصها مع إنعطافة القرن الجديد ويتحلى بالتأثير الأكثر تعقيداً على العلاقات الصينية – الأمريكية مقارنة بما كان عليه قبل عام ١٩٨٨ .

(١) تطور قوة الانفصال عن الوطن الأم فى جزيرة تايوان

منذ خمسينات القرن العشرين ، تشهد جزيرة تايوان دائمًا نشاطات القوة الانفصالية عن الوطن الأم التى تسعى إلى تحقيق هدف ما أطلقت عليه « استقلال » تايوان . وفى مطلع عام ١٩٨٨ وبعد أن أصبح لى دينغ هوى Li Deng Hui رئيسًا لتايوان ، وبسبب تحريضه ومؤازرته تفاقمت حدة هذه الأنشطة داخل أورقة الجزيرة وشهدت القوة الانفصالية تطوراً سريعًا ، وقد أثبت تطور الأحداث بجلاء أنه منذ عام ١٩٨٨ يعد لى دينغ هوى ممثل القوة الانفصالية عن الوطن الأم داخل الجزيرة .

وتولى لى دينغ هوى شئون الحكم فى تايوان لمدة ١٢ عامًا ، مارس خلالها أنشطة الانفصال عن الوطن الأم دون وازع أو وارع تحت شعار تحقيق ما أطلق عليه « العملية الديمقراطية » . ورغم أن لى دينغ هوى لم يأل جهداً فى التبجح والتشدق بما أسماه بالتجربة « الديمقراطية » فى تايوان وإشادة بعض الشخصيات الغربية بذلك ، لكن – فى الواقع – تثبت سياسة العصابات الواسعة النطاق ، وانتشار فساد الدوائر الرسمية وديكتاتورية لى دينغ هوى وغيرها أن ما يطلق عليه « العملية الديمقراطية » فى تايوان يعد بمثابة جنينا مشوهًا ، ولا يعد إطلاقًا مثالاً ناجحًا يحتذى به » . إن التصرفات التى اضطلع بها لى دينغ هوى خلال اثنى عشر عامًا بهدف تقسيم الوطن الأم أماطت اللثام عن ألاعيبه وفضحته وعرته تمامًا . ومنذ عام ١٩٨٨ ، يحتكم لى دينغ هوى إلى خطة ، وينفذ تدريجيًا ما أطلق عليه « سياسة لى دينغ هوى » للانفصال . وشهدت المجالات السياسية ، والدبلوماسية ، والعسكرية ، والحزبية والروابط الاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها من المجالات الأخرى أنشطة الانفصال الكامل عن الوطن

الأم . وفي يوليه عام ١٩٨٩ طرح لى دينغ هوى « نظرية دولتين » وذكر على الملأ أن العلاقة على جانبى المضيق هى « علاقة بين دولتين أو على الأقل علاقة خاصة بين دولتين » . وكان أهم ما يحرص عليه هو تأكيد موقفه المتعنت من الانفصال عن الوطن الأم ، وسبب عواقب وخيمة نتيجة التطور المطرد للقوة الانفصالية داخل جزيرة تايوان مما أدى إلى تفاقم حدة التناقض بين التوحيد والاستقلال على جانبى المضيق بصورة مباشرة .

وكان تشانغ كاى شيك ونجله يمارسان دائمًا قمعًا شديداً لأنشطة العناصر المؤيدة لاستقلال تايوان داخل الجزيرة أثناء توليهما الحكم هناك . وبعد أن تولى لى دينغ هوى شئون تايوان فى عام ١٩٨٨ اضطلع بحقيقة تحريض وتأييد قوة استقلال تايوان حتى تطورت وتعززت قوتها كثيراً تحت شعار « العملية الديمقراطية » والتشبث برفع « الحظر عن الحزب » . وفى غضون عدة سنوات قصيرة ، وتحت حماية لى دينغ هوى تطورت قوة استقلال تايوان وأصبحت قوة سياسية ، مهمة داخل الجزيرة ، كما أصبحت رأس الفتنة لأنشطة تقسيم الوطن الأم . ولا تشهد الجزيرة فى الوقت الحاضر الرأى الذى يستطيع أن يعلن جهاراً وبصورة شرعية اتخاذ كافة الطرق المؤدية إلى الانفصال عن الوطن الأم والمطالبة بما يطلق عليه « استقلال تايوان » فحسب ، بل هناك الجماعات التى تستغل استقلال تايوان باعتباره هدفًا للحزب الحاكم ، وترتاد الواحدة تلو الأخرى المجال السياسى فى تايوان وتفرض هيمنتها التى تتعاظم أكثر فأكثر . ويتبوأ الحزب الديمقراطى التقدمى المؤيد لاستقلال تايوان منصب محافظ فى ١٣ محافظة من إجمالى ٢٥ محافظة فى تايوان ، وذلك من خلال إجراء انتخابات اختيار المحافظ مرتين فى تايوان ، ناهيك عن الانتخابات التى أطلقت عليها تايوان « إنتخاب الرئيس » فى مارس عام ٢٠٠٠ والتى شهدت إنتخاب مرشح الحزب الديمقراطى التقدمى تشين شيوى بيان Chen Shui Bian رئيساً لتايوان ، وأصبح هذا الحزب الحاكم فى البلاد . ورغم الأسباب المعقدة والمتعددة الكامنة وراء إنتخاب تشين شيوى بيان ، لكن مساعدة لى دينغ هوى ورعايته أديا دوراً حاسمًا فى العملية الانتخابية ، وأصبح تطور قوة الاستقلال داخل الجزيرة يتمتع بأساس متين .

وكان لى دينغ هوى طيلة مدة توليه شئون البلاد والتى استمرت ١٢ عامًا يحاول بكل وسيلة ممكنة فرض وجود « دولتين صينيتين » من خلال « تعديل الدستور »

وغيرها من الإجراءات القانونية الأخرى . وقد قام أيضًا بـ « تعديل الدستور » أربع مرات تباعًا تحت شعار « العملية الديمقراطية » و « إصلاح الحكم الدستورى » وانطلاقًا من حقيقة أن تايوان على وشك الانفصال عن الوطن الأم . ومن أهم تلك « التعديلات الدستورية » هى التى شهدت تغيير ما أطلق عليه انتخاب « رئيس جمهورية الصين » من قبل « مؤتمر التمثيل الشعبى » ليصبح « الانتخاب المباشر » من جانب جماهير الشعب فى الجزر الأربع ، تايوان ، وبينغ - خو ، وجين مين ومازو (*) . وكان لى دينغ هوى يتشدق دائمًا بتلك التصرفات ويعتبرها « رمز العملية الديمقراطية» وفى الحقيقة أنه يحدد موقع « جمهورية الصين » فى تلك الجزر الأربع المذكورة آنفًا من الناحية القانونية ، ناهيك عن وضع أساس قانونى لحقيقة وجود « دولتين صينيتين » أو « دولة صينية ودولة تايوانية » . وبالإضافة إلى « التعديلات الدستورية » اضطلع لى دينغ هوى بالإجراءات القانونية الأخرى التى كان من تأثيراتها البالغة ما أطلق عليه « شطب مقاطعات » ، ويعنى بذلك « شطب » مقاطعة تايوان ومقاطعة فوجيان ، وجعل ٢٥ محافظة ومدينة فى الجزر المذكورة أعلاه تنضم بصورة مباشرة إلى ما أسماه بـ « الجهاز الإدارى » . وفى الواقع ، أن " شطب مقاطعات » يعد دفعة لتأكيد وجود « جمهورية الصين » من الناحية القانونية ، والمقصود بها تايوان والتى بدورها تعنى « جمهورية الصين » ، ناهيك عن أن تايوان « دولة مستقلة ذات سيادة » .

وبعد مرور ١٢ عامًا من التطورات ، أصبحت الآن القوة الانفصالية عن الوطن الأم فى جزيرة تايوان والتى يمثلها لى دينغ هوى - أصحبت قوة رئيسة فى المجال السياسى داخل أورقة الجزيرة . وبرغم القيود التى فرضت على هذه القوة من جانب عناصر متعددة وخاصة العناصر المعارضة لتقسيم الوطن الأم فى البر الرئيس الصينى ، والضغوط القوية للمواقف الصلبة المناهضة لاستقلال تايوان وعدم جرأة

(*) بينغ - خو Peng - Hu : اسم محافظة تقع فى الجزء الغربى من تايوان فى وسط مضيق تايوان ، وقد أطلق عليها هذا الاسم بعد الانتصار فى حرب المقاومة ضد الغزو اليابانى فى عام ١٩٤٥ .

جيم - مين Jin - Men . تقع فى جنوب شرق مقاطعة فوجيان مساحتها ١٢٤ كم٢ وفى غربها توجد جزيرة جين - مين الصغيرة .

مازو Ma - Zu . جزيرة صغيرة تقع فى شرق مقاطعة فوجيان (المترجم) .

القوة الانفصالية فى الجزيرة الانفصال الرسمى عن الوطن الأم ، لكن أنشطتها الانفصالية تزداد قوة وعنفًا أكثر فأكثر ، وأدت إلى تفاقم خطير فى صراع الاستقلال وتوحيد الوطن الأم على جانبى مضيق تايوان ، وكان لها تأثير خطير ومعقد على العلاقات الصينية – الأمريكية .

(٢) تفاقم حدة الصراع على جانبى المضيق على الصعيد الدولى

على الصعيد الدولى تعجل السلطات التايوانية بدءًا من عام ١٩٨٨ بتنفيذ ما أطلقت عليه « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » التى تعنى التخلى عن مبدأ صين واحدة دون وازع أو وارع ، وفتح « آفاق دولية » للوجود التايوانى ، وتحقيق هدف إبراز مكانة تايوان بصفتها « دولة مستقلة ذات سيادة » ، والاضطلاع بتصرفات « أكثر واقعية ، وأكثر مرونة ، وأكثر تطلعًا إلى المستقبل » و« تعزيز آفاق جديدة » لسياسة تايوان الخارجية . وفى البداية ، اقترحت السلطات التايوانية « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » ونفذتها بصورة أساسية فى محاولة لاستقلالها كتكتيك للخروج من مأزق العزلة الخطيرة على الصعيد الدولى . ولكن سرعان ما قامت السلطات التايوانية بتفعيل هذه الدبلوماسية وجعلتها على قدم المساواة مع سياسة البر الرئيس الصينى بصفتها إجراء إستراتيجيا ، وأصبحت وسيلة ضرورية للانفصال عن الوطن الأم ، وخلق وضع « دولتين صينيين » و« دولة صينية وأخرى تايوانية » على الساحة الدولية . ولذلك ، كان من الطبيعى أن تعرض هذه الدبلوماسية السلطات التايوانية لضربة قاصمة من الوطن الأم البر الرئيس الصينى . وتفاقمت حدة صراع الانفصال والانفصال المضاد على جانبى المضيق أكثر فأكثر لمدة ١٢ عامًا ، ويعد ذلك من أخطر مظاهر تفاقم حدة صراع الاستقلال وتوحيد الوطن على جانبى مضيق تايوان .

وأكدت السلطات التايوانية المحتوى الرئيس لـ « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » التى تضطلع بتنفيذها بعد أن أجرت عليها تعديلات بصورة مطردة . والمحتوى الرئيسى لهذه الدبلوماسية هو تأسيس علاقات دبلوماسية أو استعادة العلاقات الدبلوماسية « مع الدول التى لا تقيم معها علاقات دبلوماسية » ، وتطوير

علاقات جوهرية مع الدول ذات النفوذ القوى ، والسعى وراء الانضمام إلى أكبر عدد من المنظمات الدولية . وتعتبر تايوان النقطتين الأخيرتين جوهر هذه الدبلوماسية . والوسيلة الرئيسة لتنفيذ « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » هى الربط بين الرشوة المباشرة والقيام بالاستثمار والتجارة ، والاعتماد على « التجارة بصفتها محوراً أساسياً » . ويكمن الهدف من الاضطلاع بهذه الدبلوماسية فى جعل الدول التى تتحلى بنفوذ قوى فى العالم وفى منطقة اسيا – الباسيفيك ، والدول التى تتمتع بتأثير قوى على مصالح تايوان بمثابة محور هذه الدبلوماسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، ودول جنوب شرق آسيا وغيرها من الدول الأخرى . ولكن مع التغيرات التى طرأت على أوضاع تلك الدول ، تغيرت احتياجات تايوان أيضًا ، فعلى سبيل المثال : اتخذت تايوان من أوروبا الشرقية ودول منطقة البلقان محوراً أساسياً فى دبلوماسيتها هذه . وفى مجال الانضمام إلى أكبر عدد من المنظمات الدولية ، كانت المنظمات الدولية الرسمية وشبه الرسمية ذات النفوذ القوى فى الشئون الدولية والتى تقدم أكبر مساهمة فى إبراز مكانة ما أطلقت عليه تايوان « دولة مستقلة ذات سيادة » تمثل النقطة الأساسية فى هذه الدبلوماسية وهدفها – فى المقام الأول – « الانضمام » للأمم المتحدة . وقامت السلطات التايوانية بتطوير « علاقات جوهرية » مع الدولة المعنية فى ضوء شرط عدم إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع تلك الدول ، واستقلال كافة وسائل تطوير تلك العلاقات بقدر ما يمكن من العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية على مستوى عالٍ ، ويشمل ذلك إرسال « بعثات تمثيلية » شبه رسمية وغيرها من الإدارات الأخرى التى تستقبل قادة تايوان أثناء زياراتهم لتلك الدول ، وتبادل الزيارات بين كبار المسئولين ، وتوقيع الاتفاقيات التجارية ذات الطبيعة الرسمية ، وتطوير التعاون العسكرى وغيرها من الإجراءات الأخرى . والجدير بالإهتمام أن سلطات تايوان عندما تنتهج هذه الدبلوماسية تعتبر دائمًا أن تطوير العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة ودول منطقة آسيا – الباسيفيك الأخرى يمثل صميم دبلوماسيتها ، ولم تأل جهداً فى الوصول إلى أورقة المنظمة الدولية للتعاون الأمنى فى منطقة آسيا – الباسيفيك . ومن الجلى جداً ، أن هدف دبلوماسية تايوان هو تقسيم الوطن الأم ، وفرض الأمر الواقع من وجود « دولتين صينيتين » و « دولة صينية وأخرى تايوانية » على الساحة الدولية .

ويخوض البر الرئيس الصينى mainland (الوطن الأم) صراعًا ضروسًا وشرسًا منذ بدء مواجهة « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » للسلطات التايوانية ، ويتمسك بحزم بمبدأ صين واحدة فى كافة الشئون الدولية ولا يسمح البتة لمحاولة السلطات التايوانية لخلق وضع « دولتين صينيتين » و « دولة صينية وأخرى تايوانية » فى الساحة الدولية أن تحقق غرضها الأثيم . ولكن ، يتحلى البر الرئيس الصينى دائمًا بالتفاهم والاهتمام باحتياج المواطنين الصينيين فى تايوان لإقامة تبادلات دولية إقتصادية وثقافية وفى خطابه « استمرار النضال من أجل دفع إنجاز القضية الكبرى لتوحيد الوطن الأم » الذى ألقاه فى ٣ مارس عام ١٩٩٥ ، أشار الرئيس الصينى جيانغ زيمين بصورة جلية إلى أن : « الصينيين لا يعارضون قيام تايوان بتطوير العلاقات غير الحكومية الاقتصادية والثقافية مع الدول الأجنبية ، ولكنهم يعارضون الأنشطة التى تضطلع بها تايوان لتحقيق هدف ما أطلقت عليه « توسيع آفاق الوجود الدولى » لخلق وضع « دولتين صينيتين » و «دولة صينية وأخرى تايوانية». وإن القيام بتلك الأنشطة لا يمكن أن يحل المشكلة ، بل على العكس يجعل قوة « استقلال تايوان « تخرب مسيرة التوحيد السلمى بكل وقاحة . وأغلبية دول العالم توافق على الموقف الحازم للبر الرئيس الصينى (الوطن الأم) ، وتتمسك بمبدأ صين واحدة فى الشئون الدولية . ومن ثم ، وبرغم أن السلطات التايوانية أنفقت مليار دولار أمريكى فى غضون ١٢ عامًا ، واهتمام لى دينغ هوى وغيره بمسألة استقلال تايوان شخصيًا ، لكن كان تأثير انتهاج « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » ضئيلاً جداً ، وتفاقمت عزلة هذه السلطات على الصعيد الدولى مع تقادم الزمن . كما أثارت هذه الدبلوماسية سخط ومناهضة الجماهير الشعبية فى تايوان بصورة عنيفة تزداد يومًا بعد يوم . وفى الوقت الحاضر ، يضطلع تشين شيوى بيان من الحزب الديمقراطى التقدمى بإدارة شئون تايوان ، ويمكن توقع أن تشهد تكتيكات وتصرفات تايوان تغييرًا ، لكن السلطات الجديدة فى تايوان لن تتوقف إطلاقًا عن إنتهاج « دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة » . ولذلك ، سوف يستمر الصراع العنيف على جانبى المضيق على الساحة الدولية .

إن الصراع بين جانبى مضيق تايوان على الساحة الدولية قد أدى إلى نشوب أزمتين خطيرتين شهدهما جانبا المضيق منذ عام ١٩٨٨ . وكانت الأزمة الأولى فى

يونيو عام ١٩٩٥ ونجمت عن زيارة لى دينغ هوى إلى الولايات المتحدة بصفته « زميل دراسة » سابق هناك . أما الأزمة الثانية فقد حدثت فى يوليو عام ١٩٩٩ من جراء طرح لى دينغ هوى بصورة خادعة « نظرية دولتين صينيتين » . وفى الوقت نفسه ، أدت هاتان الأزمتين إلى حدوث تقلبات ضخمة صعوداً وهبوطاً فى العلاقات الصينية – الأمريكية فى التسعينات . ومن الجلى ، أن الصراع العنيف بين جانبى المضيق على الصعيد الدولى لا يُعد من مظاهر تفاقم حدة الصراع العنيف لاستقلال وتوحيد جانبى المضيق فحسب ، بل يعتبر أيضاً من العوامل الرئيسة المؤثرة على تلك العلاقات .

(٣) تفاقم حدة صراع توحيد واستقلال جانبى مضيق تايوان

استمرت العزلة بين جانبى مضيق تايوان قرابة أربعين عاماً بدءاً من عام ١٩٤٩ . وبدأت تتحطم هذه العزلة رويداً رويداً فى أواخر عام ١٩٨٧ . وبعد أن شهدت العلاقات الاقتصادية ، وزيارات الأفراد . والتبادل الثقافى بين جانبى المضيق تطوراً مستمراً ومطرداً نسبياً فى غضون اثنى عشر عاماً خلت ، اتسع نطاقها وزادت فى الوقت الحاضر بشكل أكبر وتفيد احصائيات أواخر عام ١٩٩٩ أنه فى الفترة من ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٩ كان إجمالى التجارة بين جانبى المضيق ١٦٠٠ مليار دولار أمريكى ، منها ٢٣٤ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٩ ، وبلغ عدد الزوار بين جانبى المضيق ١٥ مليون زيارة ، منها ١,٨ مليون زيارة فى عام ١٩٩٩ ، وبالإضافة إلى ذلك ، أنه فى خلال اثنى عشر عاماً بلغ إجمالى رؤوس الأموال فى اتفاقيات الاستثمارات التايوانية فى البر الرئيس الصينى ٤٤٠ مليار دولار أمريكى ، بلغ منها الاستثمار الفعلى ٢١٥ مليار دولار أمريكى . وفى أواخر عام ١٩٩٩ ، بلغ عدد مؤسسات الاستثمار التايوانية فى البر الرئيس الصينى ٤٤ ألف مؤسسة . ويوضح ذلك أن جانبى المضيق قد أسسا علاقات اقتصادية وطيدة جداً . وعلى النقيض من ذلك ، ظل الطرفان على جانبى المضيق يتشبثان بموقفهما على صعيد العلاقات السياسية طوال اثنى عشر عاماً ، ولاسيما بعد حدوث أزمتين خطيرتين متتاليتين بعد عام ١٩٩٤ . وفى الحقيقة أن مشكلة تايوان تعد مشكلة سياسية خطيرة . وبرغم تطور العلاقات الاقتصادية بين جانبى

المضيق سوف يخلق مناخًا وأوضاعًا مواتية لحل هذه المشكلة . لكن القدرة على حل مشكلة تايوان أم لا ، وكيفية وتوقيت حلها من المؤكد أن ذلك سيبقى مرهونا بتغيرات وتطورات العلاقات السياسية لجانبى المضيق .

وأثناء تولى تشانغ كاى شيك ونجله إدارة شئون الحكم فى تايوان كانا يتمسكان بمواقفهما من معارضة الحزب الشيوعى الصينى ، مما أدى إلى مواجهة عسكرية طويلة الأمد وعزلة بين جانبى المضيق . ولكنهما لم يتنازلا أبدًا عن موقفهما المؤيد لصين واحدة . ولذلك وفى خلال زهاء أربعين عامًا قبل حلول عام ١٩٨٨ ، وكان جوهر مشكلة تايوان عبارة عن صراع بين جانبى المضيق حول من يمثل الصين بصورة شرعية . ويظهر ذلك بجلاء أن المشكلة التايوانية مازالت تتسم بخاصية مهمة مفادها : أنها حرب داخلية فى الصين منذ عام ١٩٢٧. وبعد أن تولى لى دينغ هوى شئون الحكم فى تايوان فى عام ١٩٨٨ ، ولاسيما بعد منتصف التسعينات عندما اعتقد أن القوة هى أساس توطيد البلاد ، تخلى عن مبدأ صين واحدة دون وازع أو وارع ، ولم يأل جهدا فى انتهاج سياسة الانفصال عن الوطن الأم التى تتمحور على خلق "دولتين صينيتين" . ولم يؤد ذلك إلى حالة تشبث الطرفين بمواقفهما السياسية على جانبى المضيق بصورة مباشرة فحسب ، بل عمل على زيادة سرعة تفاقم خطورة صراع التوحيد والاستقلال بين جانبى المضيق . وفى الوقت الحاضر ، صراع التوحيد والاستقلال يعنى صراع السعى وراء تحقيق توحيد الوطن الأم ومحاولة الانفصال عنه . وقد أصبح ذلك جوهر المشكلة التايوانية . ويتبلور صراع التوحيد والاستقلال فى التمسك أو التخلى عن مبدأ صين واحدة ، ومناهضة أو خلق "دولتين صينيتين" أو "دولة صينية وأخرى تايوانية" . وتوجد صين واحدة فى العالم ، وتايوان جزء لا يتجزأ من الصين ، وحكومة جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الوحيدة الشرعية للصين ، ويعد ذلك حقيقة لا يمكن المساس بها أكدها التطور التاريخى ومعايير القانون الدولى . أن اعتبار لى دينغ هوى قوة تمثل الانفصال عن الوطن الأم لم يحدد تعريفًا العلاقة على جانبى المضيق بأنها "علاقة بين دولة ودولة ، أو على الأقل علاقة خاصة بين دولة وأخرى فحسب ، بل لم يدخر وسعًا طوال اثنى عشر عامًا حتى يجعل تايوان تتحول إلى "دولة مستقلة" وتصبح "كيانا سياسيا"على قدم المساواة مع البر الرئيس الصينى ، وذلك من خلال

ما أسماه بـ"العملية الديمقراطية "و "الإصلاح الدستورى". كما بذل قصارى جهده لتفتيت أواصر الدم ووشائج القرابة التى تربط بين جانبى المضيق تاريخيا وثقافيا من جهة ، ومن جهة أخرى ، التعجيل بانتهاج "دبلوماسية البحث فى مسائل خاصة" من خلال فتح آفاق دولية جديدة للوجود التايوانى " وإبراز مكانة تايوان بصفتها "دولة مستقلة ذات سيادة ، وبذل الجهود المضنية للحصول على "حماية" القوة الدولية لمناهضة الصين. ونظرا لأن الأمر يتعلق بوحدة أراضى الصين وسيادتها والمصالح الجوهرية للأمة الصينية ، فقد تفاقمت حدة صراع التوحيد والاستقلال بين جانبى المضيق ، مما جعل الشعب الصينى بأسره على جانبى المضيق لديه شعور عميق بالحاجة الماسة لحل المشكلة التايوانية . ومن المؤكد أن ذلك جعل تأثير المشكلة التايوانية فى الخارج ، وفى المقام الأول تأثيرها على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين أكثر بروزًا ، وأكثر حساسية أيضًا ، كما أثر ذلك على سياستها تجاه هذه المشكلة تأثيراً بالغًا .

وفى يوليو عام ١٩٩٩ ، ألمح لى دينغ هوى إلى "نظرية دولتين" ، مما أدى إلى نشوب أخطر صراع يشهده التوحيد والاستقلال بين جانبى المضيق فى السنوات الأخيرة . وفى مواجهة هذا الصراع ، أكدت الولايات المتحدة من جديد تأييدها لمبدأ صين واحدة ، وعدم تأييد استقلال تايوان ، وعدم تأييد دولتين صينيتين أو دولة صينية وأخرى تايوانية ، وعدن تأييد انضمام تايوان للمنظمات الدولية التى تنضم اليها الدول ذات السيادة من جهة ، ومن جهة أخرى ، أكدت اضطلاعها بمسئولية ضمان " أمن" تايوان ، وزيادة تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان . أن التصرفات الأمريكية هذه جعلت العلاقات الصينية – الأمريكية فى ما بعد النصف الثانى من عام ١٩٩٩ تشهد تغييراً أكثر تعقيداً ، وأكثر غموضاً . ومن الواضح أن تفاقم حدة صراع التوحيد والاستقلال بين جانبى المضيق قد أصبح بمثابة المشكلة التايوانية التى تعد أهم عامل يلقى بظلاله على العلاقات الصينية – الأمريكية والتى تشمل بصورة مباشرة مبدأ صين واحدة الذى يعتبر أساس هذه العلاقات ، وسوف يبرز تأثير هذا الصراع للعيان مرة أخرى ، ويصبح أكثر وضوحا وجلاء فى المستقبل .

ثانياً: تغيّر السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية

بدأ التدخل الأمريكي فى مشكلة تايوان بصورة مباشرة فى يونيو عام ١٩٥٠ وحتى يومنا هذا لم تغير الولايات المتحدة موقفها الرئيس إزاء هذه المشكلة ، ويعنى ذلك أن الولايات المتحدة لم تغير أبداً موقفها من استغلال المشكلة للتدخل فى شئون الصين الداخلية ، كما تعتبر هذه المشكلة بمثابة وسيلة هامة لاحتواء الصين. ولكن فى مراحل التاريخ المختلفة ، وانطلاقا من المصالح الأمريكية ، شهدت السياسة الأمريكية تجاه هذه المشكلة تغيرات جلية فى مرات عديدة تتحلى بالتأثير البالغ على العلاقات الصينية – الأمريكية .

كما قامت الولايات المتحدة مرة أخرى بتغيير سياستها تجاه تايوان بدءا من النصف الثانى من عام ١٩٩٧ . وكان ذلك على أساس التغيرات الإستراتيجية الهامة للولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة حيث حددت إستراتيجيتها الأمنية فى القرن الجديد ، وتأتى الإستراتيجية الأمنية فى آسيا والباسيفيك فى المقام الأول . وشهد عام ١٩٩٩ تكوين الإطار المبدئى الكبير للسياسة الأمريكية المعدلة تجاه المشكلة التايوانية . ويمكن أن نتوقع أن التصرفات الأمريكية المحددة تجاه هذه المشكلة فى مرحلة طويلة جدا فى القرن الحادى والعشرين لا تخترق هذا الإطار الذى تم إنشاؤه ، ولكنها سوف تتقلب وتتأرجح بنسب متفاوتة ومتباينة داخل هذا الإطار الكبير . ويعد الإطار الكبير لهذه السياسة نتيجة تأثير مشكلة تايوان على أساس العلاقات الصينية – الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين ، وأن مثل ذلك التأثير سوف يظهر جليا داخل نطاق تلك العلاقات فى مرحلة طويلة جداً خلال هذا القرن.

(١) أوضاع تغيّر السياسة الأمريكية إزاء المشكلة التايوانية

بعد تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة فى عام ١٩٧٩ ، وبرغم وجود المشكلة التايوانية دائمًا فى ثمانينات القرن العشرين ، لكن لم تصبح مشكلة خطيرة تواجهها الولايات المتحدة ولا تتسم بتأثير بالغ وسيئ على المصالح الإستراتيجية أو المصالح المحددة للولايات المتحدة ، وذلك ليس بسبب أن المصلحة

الإستراتيجية المشتركة الكبرى من التصدى للتوسع السوفيتى قد فرضت ستاراً إلى حد كبير على صراع مصالح الطرفين بشأن مشكلة تايوان فحسب ، بل بسبب أيضاً سلسلة من الأحداث الكبرى مثل استعادة الصين مقعدها الشرعى فى الأمم المتحدة ، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة وغيرها من الأحداث الأخرى . وكانت السلطات التايوانية منهمكة آنذاك فى توطيد أركان القوة داخل الجزيرة بصورة رئيسية. وبرغم أن جانبى المضيق يواجهان دائما المجابهة العسكرية الشاملة ، لكن كانت علاقتهما هادئة نسبيا . ولذلك ، ففى حقبة الثمانينات – ومن منظور شامل – نجد أن السياسة الأمريكية تجاه تايوان قد تجسدت فى الحفاظ على إقامة علاقات مع تايوان ، ولم تقم الولايات المتحدة من أجل تحقيق ذلك بتعكير صفو الاتجاه الرئيس للعلاقات الصينية – الأمريكية .

وبعد قدوم عقد تسعينات القرن العشرين ، وفى ضوء الخلفية الكبرى للتطورات الهامة التى شهدتها الأوضاع الدولية إبان نهاية الحرب الباردة ، ولاسيما التأثير المباشر للتغيرات الكبرى فى العلاقات الصينية – الأمريكية ، أصبحت المشكلة التايوانية مشكلة كبرى تواجهها الولايات المتحدة فى منطقة آسيا ــ والباسيفيك ، ومن المرجح جدا أن ينجم عنها تأثيراً ضاراً لا يمكن الاستهانة به على المصالح الإستراتيجية أو المصالح المحددة للولايات المتحدة . وفى سبتمبر عام ١٩٩٢ ، وافقت إدارة بوش على بيع ١٥٠ طائرة عسكرية من طراز أف – ١٦ (F-16) لتايوان ، وسبب ذلك مصاعب جمة للعلاقات الصينية الأمريكية . ويعد ذلك المرة الأولى التى توجه فيها المشكلة التايوانية طعنة نجلاء للعلاقات الصينية – الأمريكية ، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما. ولكن أكبر ضربة قاصمة شهدتها تلك العلاقات من جراء هذه المشكلة كانت فى يونيو عام ١٩٩٥ عندما قام لى دينغ هوى بزيارة الولايات المتحدة بصفته "زميل دراسة" سابق فى أمريكا وتطور التداعيات المترتبة عن هذه الزيارة ، إن موافقة إدارة كلينتون على زيارته للولايات المتحدة قد أدت – فى المقام الأول إلى تدنى العلاقات الصينية – الأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ تأسيس علاقتهما الدبلوماسية. واستدعت الصين سفيرها من الولايات المتحدة بمقتضى بمقتضى "عودة السفير للتشاور". والأكثر خطورة أنه مع تفاقم حدة توتر الأوضاع على جانبى المضيق ، قامت

الولايات المتحدة فى الفترة من ديسمبر عام ١٩٩٥ إلى مارس عام ١٩٩٦ بإرسال حاملة الطائرات والجنود التى عبرت مضيق تايوان أو اقتربت من المناطق البحرية المتاخمة له . وتعد هذه المرة الأولى التى أصبح فيها الطرفان على وشك الاحتكام إلى السلاح منذ تأسيس علاقاتهما الدبلوماسية . وتبين هاتان الضربتان القويتان أنه بعد اندثار المصلحة الإستراتيجية المشتركة الكبرى من المواجهة المشتركة للاتحاد السوفيتى ، خرجت إلى حيز الوجود المشكلة الثانوية مرة أخرى فى ضوء تطور الأوضاع الجديدة . وشهدت جزيرة تايوان تغييراً ظهر بصورة رئيسة فى تطور القوة الانفصالية عن الوطن الأم داخل أورقة الجزيرة ، مما أدى إلى تفاقم حدة صراع الاستقلال والتوحيد بين جانبى المضيق ، وتوتر الأوضاع مرة أخرى فى مضيق تايوان . وجعل ذلك الولايات المتحدة ينتابها شعوراً عميقًا بمدى حساسية وحدة تأثير مشكلة تايوان على مصالحها . ولذلك ، من المؤكد أن تغيير الولايات المتحدة سياستها تجاه تايوان . ولكن يجب أن نؤكد أن التغيير المهم الذى شهدته العلاقات الصينية - الأمريكية على المستويات العليا منذ نهاية الحرب الباردة يعد أهم سبب رئيس دفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاه المشكلة التايوانية . وفى عقد التسعينات ، تركت التغيرات والتقلبات المتعددة التى شهدتها تلك العلاقات أثرًا سيئًا وواضحًا على المصالح الإستراتيجية والمصالح المحددة الكثيرة للولايات المتحدة ، ناهيك عن أن هذه المشكلة تعد من أهم الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تقلبات العلاقات الصينية ـ الأمريكية فى الوقت الحاضر . ومن ثم تغير السياسة الأمريكية تجاه الصين من المؤكد أن يقود إلى تغير السياسة الأمريكية تجاه تايوان أيضًا .

إن التغيرات فى العلاقات الصينية - الأمريكية ، وتوتر الأوضاع فى مضيق تايوان وتفاقم حدة صراع الاستقلال والتوحيد على جانبى مضيق تايوان وغيرها من العوامل الأخرى قد حددت الاتجاه الرئيس لتغّير السياسة الأمريكية تجاه تايوان والذى يتبلور فى استقلال مشكلة تايوان لأحكام السيطرة على تقدم الصين والحذر منها ، وتفادى أو تقليل إمكانية تورط الولايات المتحدة فى صراع عسكرى واسع النطاق فى مضيق تايوان . ومن أجل تحقيق ذلك ، تتدخل الولايات المتحدة بنشاط فى المشكلة التايوانية بصورة واضحة يوم بعد يوم ، ولا يصدر عنها رد فعل إزاء تغير

وتطور الأوضاع . وفى الوقت نفسه ، ونظرا لظهور هذه المشكلة فى العلاقات الصينية - الأمريكية مرة أخرى ، فان الولايات المتحدة تحرص أكثر على مكانة وتأثير الصين والعلاقات الصينية ــ الأمريكية على إستراتيجيتها الأمنية تجاه آسيا والباسيفيك . ولذلك ، تغيّر السياسة الأمريكية فى هذه المرة أكثر حرصًا واهتمامًا بالسياسة الأمريكية تجاه تايوان ودمجها بصورة وثيقة فى إستراتيجيتها الأمنية الكاملة لمنطقة آسيا والباسيفيك . وفى الواقع من المؤكد أن يؤدى ذلك إلى دمج سياسة تايوان بصورة مباشرة فى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لهذه المنطقة .

(٢) العوامل الرئيسة المؤثرة على السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية

منذ بدأت الولايات المتحدة التدخل فى المشكلة التايوانية والسياسة الأمريكية تجاه تايوان مرهونة دائمًا بالإستراتيجية الأمريكية فى آسيا والباسيفيك ، والسياسة الأمريكية تجاه الصين والتأثير المشترك للأوضاع السياسية الداخلية فى الولايات المتحدة ، وفى الوقت نفسه ، ترتبط السياسة الأمريكية إزاء تايوان بالأوضاع التى يشهدها مضيق تايوان إلى حد كبير ، وتظهر هذه العوامل تأثيراتها مع تغّير السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية مع انعطافة القرن الجديد .

أولا : تأثير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه آسيا والباسيفيك فى القرن الحادى والعشرين . تعد المشكلة التايوانية منذ ظهورها حتى الآن مسألة جوهرية فى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه آسيا والباسيفيك . ومن ثم ، كانت هذه الإستراتيجية دائمًا من العوامل المؤثرة والحاسمة فى السياسة الأمريكية تجاه هذه المشكلة . وبعد التغير المطرد الذى شهدته حقبة التسعينات من القرن العشرين تشكلت بصورة رئيسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه آسيا والباسيفيك فى القرن الحادى والعشرين وأصدرت الولايات المتحدة تقريرين حول « الإستراتيجية الأمنية القومية فى القرن الجديد » كل على حدة فى ديسمبر عام ١٩٩٨ ، وديسمبر عام ١٩٩٩ ، بالإضافة إلى عدد كبير من الوثائق الأخرى المتعلقة بالجوانب العسكرية - أكدت فيها أن هدف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية فى آسيا والباسيفيك خلال القرن الحادى والعشرين هو : بناء وصيانة الاستقرار النسبى فى منطقة آسيا والباسيفيك فى ظل

قيادة الولايات المتحدة ، وضمان توسيع نطاق الدور القيادى للولايات المتحدة فى هذه المنطقة . وقد حظى هذا الهدف الإستراتيجى بالثناء الكبير من جانب الولايات المتحدة حكومة وشعبًا ، ويشمل جوهر كافة السياسات الأمريكية المتعلقة بالمشكلة التايوانية ، وسيظهر هذا الهدف فى فترة طويلة جدًا فى القرن الحادى والعشرين تأثيرًا بالغًا على السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية .

ومنذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها ، والولايات المتحدة تعتبر دائمًا مشكلة تدهور الأوضاع فى مضيق تايوان ، التى تعد من صميم الشئون الداخلية للصين ، من عوامل عدم الاستقرار الرئيسة فى منطقة آسيا - الباسيفيك . ولذلك ، ترى الولايات المتحدة دائمًا أن ما أطلقت عليه صيانة سلام واستقرار الأوضاع فى مضيق تايوان يعد من النقاط الجوهرية فى استراتيجيتها الأمنية فى آسيا والباسيفيك . وفى الوقت نفسه ، تعتبر ذلك أيضًا نقطة انطلاق أساسية فى سياستها إزاء المشكلة التايوانية . وتتجسد الأهمية القصوى فى أن الولايات المتحدة تعتقد دائمًا أن تايوان تتحلى بهدف إستراتيجى مهم فى الحفاظ على « زعامتها » فى هذه المنطقة . وبادىء ذى بدء ، تستغل الولايات المتحدة المشكلة التايوانية لعرقلة تقدم الصين ، وإرجاء التوقيت الذى تصبح فيه الصين تمثل تهديدًا رئيسًا لزعامة الولايات المتحدة فى هذه المنطقة . **ثانيًا** : أن تايوان تتمتع بمركز إستراتيجى مهم فى شرق آسيا ، وتتحلى بثقل كبير فى الحفاظ على التواجد العسكرى الأمريكى وتوطيده فى شرق آسيا . **ثالثًا** : هل « تلتزم » الولايات المتحدة بتحمل مسئولية ما أطلقت عليه ضمان « أمن » تايوان أم لا ، حيث يتسم ذلك بالتأثير البالغ على ثقة بعض الدول فى منطقة آسيا والباسيفيك بـ « قدرة الولايات المتحدة على الزعامة » . ولذلك ، لن « تتخلى » الولايات المتحدة عن تايوان أبدًا ، ويعد ذلك جوهر السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية التى دامت عشرات السنين على هذا النحو ، وستكون أكثر وضوحًا فى المستقبل .

إن تأثير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية للآسيان والباسيفيك فى القرن الحادى والعشرين على السياسة الأمريكية تجاه تايوان جسد المصالح الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالمشكلة التايوانية ، وأبرز للعيان الأهداف الإستراتيجية الأمريكية إزاء هذه

المشكلة . ولذلك لا يُعد ذلك التأثير حاسمًا فحسب ، بل من المؤكد أن يستمر لآماد طويلة أيضًا .

ثانيًا : السياسة الأمريكية تجاه الصين وتأثير تطور وتغيّر العلاقات الصينية - الأمريكية . تعتبر السياسة الأمريكية تجاه الصين ، وتغيرات وتطورات تلك العلاقات منذ أن انبثقت من المشكلة التايوانية ، عاملاً مؤثرًا وحاسمًا في صياغة السياسة الأمريكية تجاه تايوان . ومنذ نهاية الحرب الباردة في أوائل تسعينات القرن العشرين ، شهدت العلاقات الصينية - الأمريكية تغيرات كبرى لم تعرفها من قبل ، والسبب الرئيس في ذلك يكمن في عدم ثبات السياسة الأمريكية تجاه الصين بصورة خطيرة بعد نهاية الحرب الباردة . وفي أواخر عقد التسعينات ، انجلت رويدًا رويدًا الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه الصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو في القرن الجديد بعد أن شهدت التغيرات المطردة ، وفي الوقت الحاضر ، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الصين وقوامها « الاتصال الشامل والاحتواء » بمثابة الإجماع في الرأي للإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي بصورة تزداد وضوحًا يومًا بعد يوم . وخرج إلى حيز الوجود نموذج العلاقات الصينية - الأمريكية واضحًا جليًا في منتصف حقبة التسعينات نظرًا لانتهاج هذه السياسة . وتجسد هذا النموذج في : « الصراع والتعاون في آنٍ واحد ، النزاع والتشاور جنبًا إلى جنب ، الصراع وعدم قطع العلاقات ، النزاع وعدم المجابهة » . وسوف يتجسد ذلك أكثر وضوحًا وجلاء في فترة طويلة جدًا خلال القرن الحادي والعشرين .

إن « الاتصال الشامل والاحتواء » يعد أكثر السياسات الأمريكية وضوحًا وازدواجًا التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه الصين منذ عام ١٩٤٩ . تهتم الولايات المتحدة اهتمامًا بالغًا بالصين والعلاقات الصينية - الأمريكية انطلاقًا من أن ذلك قد يجلب منفعة للمصالح الإستراتيجية الكبرى والمصالح المحددة المتعددة للولايات المتحدة. ولذلك تحتاج إلى الحفاظ على الاستقرار النسبي في العلاقات الصينية - الأمريكية ، ناهيك عن توسيع آفاق التبادلات والتعاون بين الدولتين في المجالات المتعددة بصورة مطردة من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ترى الولايات المتحدة مع تقادم الأيام أن الصين تعد من التهديدات الرئيسة الكامنة التي تواجهها ويجب عليها تعزيز الحذر من الصين

واحتوائها . وأصبح ذلك من النقاط الجوهرية الإستراتيجية الأمنية الأمريكية للآسيا والباسيفيك فى القرن الحادى والعشرين . إن الأزدواجية البارزة فى السياسة الأمريكية تجاه الصين قرر أن السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية من المؤكد أن تتحلى بالأزدواجية البارزة أيضًا . وأصبح ذلك أكثر بروزًا ووضحًا منذ عام ١٩٤٩ . من ناحية تحاول الولايات المتحدة بقدر المستطاع تخفيف حدة الصراع الناجم عن المشكلة التايوانية والذى تشهده العلاقات الصينية - الأمريكية ولاسيما تقليل الخسائر الفادحة التى تتعرض لها تلك العلاقات من جراء هذه المشكلة . ومن ناحية أخرى ، تعتبر الولايات المتحدة المشكلة التايوانية بمثابة وسيلة مهمة لاحتواء الصين والحذر منها بصورة واضحة . ولا تستغل الولايات المتحدة هذه المشكلة فى جلب المصاعب للصين واحتوائها بصورة مطردة ، وعدم تمكينها من تحقيق توحيد الوطن الأم ، وإرجاء مسيرة التنمية فى الصين ، والحد من التهديد الذى قد تسببه الصين للولايات المتحدة فحسب ، بل تعتبر هذه المشكلة ورقة سياسية مهمة فى إطار العلاقات الصينية - الأمريكية ، وتسعى من خلالها لتحقيق المزيد من المصالح الأمريكية .

إن السياسة الأمريكية تجاه الصين فى القرن الحادى والعشرين وتأثير تغيّر وتطور العلاقات الصينية - الأمريكية - المستقبلية على السياسة الأمريكية إزاء المشكلة التايوانية لم تظهر المصالح والأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل جسدت العديد من المصالح الأمريكية المحددة . ومن ثم ، من المؤكد أن تكون السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية فى فترة طويلة جدًا فى القرن الحادى والعشرين ، تجمع بين المضى قدمًا فى التدخل فى هذه المشكلة وعرقلة مسيرة توحيد الصين ، بالإضافة إلى محاولة تخفيف حدة خسائر المصالح الأمريكية الناجحة عن هذه المشكلة وانتهاج سياسة مزدوجة بارزة .

ثالثًا : الوضع السياسى داخل الولايات المتحدة وتأثير تغيّره وتطوره : شهدت الولايات المتحدة ظهور تيار مناوئ للصين مرة أخرى منذ تسعينات القرن العشريين ، ويعد ذلك من مظاهر تطور الوضع السياسى الداخلى فى الولايات المتحدة والذى يميل نحو المحافظة ، وقد نتج عن ظهور هذا التيار مرة ثانية تأثير جلى على العلاقات

الصينية – الأمريكية والسياسة الأمريكية تجاه الصين ، وبالتالى كان له أيضا تأثير مهم على السياسية الأمريكية ، إزاء المشكلة التايوانية . وتوجد قوة متصلبة مناهضة للصين ومؤيدة لتايوان فى الولايات المتحدة ، وقد انبثقت هذه القوة من الصلات المشتركة التى تربط بين الأيدلوجية عميقة الجذور المناوئة للصين والمعارضة للحزب الشيوعى الصينى ، وقوة إنفصال تايوان عن الوطن الأم . وفى الوقت الذى ظهر فيه تيار مناهضة الصين مرة أخرى قامت هذه الأيديولوجيا بتأييد القوة الانفصالية فى تايوان بصورة جلية أكثر وأكثر ، ودفع السياسية الأمريكية إزاء المشكلة التايوانية إلى الانحياز للجانب التايوانى ومؤازرته مرة تلو الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك ، أصبحت العلاقات الصينية – الأمريكية والمشكلة التايوانية من المسائل الشائكة بصورة أكثر وضوحا فى صراع الحزبين الحاكمين فى الولايات المتحدة ، وخاصة فى صراعهما على منصب رئيس البلاد . ومن المؤكد أن تكون السياسة الأمريكية تجاه هذه المشكلة تميل نحو تأييد الجانب التايوانى بصورة واضحة فى ضوء تنافس الحزبين على إظهار التأييد للقوة الانفصالية فى تايوان . وصفوة القول أن تغيّر وتطور الوضع السياسى الداخلى فى الولايات المتحدة يعد عاملا مهما فى دفع السياسية الأمريكية تجاه تايوان إلى الانحياز لمؤازرة الجانب التايوانى مرة أخرى .

ومنذ منتصف تسعينات القرن العشريين تزداد حدة الصراع بين جانبى مضيق تايوان وتظهر الأوضاع المتوترة فى هذا المضيق مرات عديدة من جراء قيام القوة الانفصالية فى جزيرة تايوان بأنشطة أكثر ضراوة للانفصال عن الوطن الأم . وبعد قدوم القرن الحادى والعشريين ، أصبح صراع الاستقلال والتوحيد بين جانبى مضيق تايوان أكثر عنفا وشراسة ، وظهرت من جديد الأوضاع المتوترة فى مضيق تايوان . ومن المؤكد أن ذلك سيدفع السياسة الأمريكية تجاة المشكلة التايوانية إلى إظهار الأزدواجية بصورة أكثر جلاء . ومن ناحية ، تعد الولايات المتحدة دائما أكبر مؤيد للسلطات التايوانية والقوة الانفصالية فى الجزيرة منذ ظهور المشكلة التايوانية حتى يومنا هذا وهناك صلة وطيدة بين تأييد الولايات المتحدة وزيادة عنف وشراسة أنشطة القوة الانفصالية فى الجزيرة منذ منتصف التسعينات . ولذلك ، ومع تفاقم حدة صراع

الاستقلال والتوحيد وتوتر الأوضاع فى مضيق تايوان ، فمن المؤكد أن تقوم الولايات المتحدة بتغيير تأييدها لتايوان بشكل أكبر فى المستقبل ، من ناحية أخرى إن ظهور الأوضاع المتوترة مرة أخرى فى مضيق تايوان لا يتوافق مع المصالح الأمريكية وسوف يسبب إعاقة كبيرة لتنفيذ الولايات المتحدة إستراتيجيتها الأمنية فى آسيا والباسفيك فى القرن الحادى والعشرين . ولذلك ، سوف تحرص السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية حرصا شديدا على الحيلولة دون نشوب الأوضاع المتوترة فى مضيق تايوان .

(٣) إطار السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية مع إنعطافة القرن .

فى عام ١٩٩٩ ، شهدت المشكلة التايونية بعض التصرفات الأمريكية التى توضح تشكيل الإطار المبدئى الكبير للسياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية مع إنعطافة القرن منذ تغّير هذه السياسية فى صيف عام ١٩٩٧ . وأيا كان تأكيد عدم ثبات السياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية مرة أخرى فى فترة طويلة جدا فى القرن الحادى والعشريين ، بل وحتى أن شهدت هذه السياسية تقلبات كثيرة ، لكن – بصفة عامة – لن تخترق هذا الاطار المبدئى الكبير الذى تم تكوينه .

أولاً : فى ظل زعامة الولايات المتحدة أصبح الهدف الرئيس الواضح للسياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية هو الحافظ طويلا على وضع " سلام دون سلام " فى مضيق تايوان . وبعد صيف عام ١٩٩٧ ، وفيما يتعلق بالمشكلة التايوانية ، دعت بعض الشخصيات الأمريكية المهمة فى الدوائر السياسية والمتخصصين علنا إلى وجوب تحقيق " عدم استقلال تايوان ، وعدم احتكام الصين إلى القوة ، والحفاظ على وضع السلام والاستقرار فى مضيق تايوان " . ويوضح ذلك محاولة الولايات المتحدة الواضحة والرامية إلى الحفاظ على وضع " سلام دون توحيد " بخصوص الأحوال فى مضيق تايوان . وبعد أن طرح لى دينغ هوى " نظرية دولتين " فى يوليو عام ١٩٩٩ ، أوضحت مجموعة من التصرفات الأمريكية بجلاء أن الهدف الرئيس للسياسة الأمريكية تجاه تايوان قد أصبح الحفاظ طويلا على وضع " سلام دون توحيد " فى مضيق تايوان .

وفى بداية طرح " نظرية دولتين " انتاب الولايات المتحدة القلق خشية قيام السلطات التايوانية بـ " إدراج نظرية الدولتين فى الدستور " والاضطلاع بمزيد من الأعمال الملموسة الأخرى التى ستؤدى - بالتأكيد - إلى تفاهم تدهور الأوضاع فى مضيق تايوان ، بل حتى تؤدى إلى حدوث صراع عسكرى . . لذلك بعد ١٢ يوليو بأكثر من عشرة أيام ، أعلنت الولايات المتحدة فى مرات عديدة تمسكها من جديد وعلنا بمبدأ صين واحدة و" عدم تأييد استقلال تايوان ، وعدم تأييد دولتين صينيتين أو دولة صينية وأخرى تايوانية ، وعدم تأييد انضمام تايوان للمنظمات الدولية التى تنضم إليها الدول ذات السيادة " . وبعد أن أكدت السلطات التايونية للولايات المتحدة أنها تلتزم بمسئولية عدم إدراج هذه النظرية فى الدستور" والتشريع" فى النصف الثانى من شهر يوليو ، تغير الموقف الأمريكى فى التو وأكدت الولايات المتحدة إلتزامها بمسئولية ضمان ما تطلق عليه " أمن " تايوان ، ووافقت على بيع أسلحة ومعدات عسكرية لتايوان بلغت قيمتها ٥,٥ مليون دولار أمريكى فى النصف الثانى من شهر يوليو ، بل حتى أعلنت أنها سوف تتدخل عسكريا " إذا استخدم الوطن الأم البر الرئيس الصينى القوة ضد تايوان . وتفرض هذه التصرفات الأمريكية قيودا على الوضع فى مضيق تايوان طويلا فى ظل زعامة الولايات المتحدة .

إن المحاولة الأمريكية للحفاظ على الوضع فى مضيق تايوان يعنى فى حد ذاته الحفاظ على وضع السلام النسبى فى هذا المضيق ، كما يعنى أيضا الحفاظ طويلا على عدم إمكانية توحيد جانبى المضيق . والهدف من ذلك كله تكريس حالة " سلام دون توحيد " ، والحفاظ على السلام النسبى فى المضيق تايوان تحتاج إليه الولايات المتحدة لتحقيق إستراتيجيتها الأمنية فى آسيا والباسيفيك فى القرن الحادى والعشريين ، وبالمثل الحفاظ طويلا على وضع عدم إمكانية توحيد جانبى المضيق تحتاج الولايات المتحدة أيضا فى إنتهاج سياستها تجاه الصين فى القرن الحادى والعشرين . ولذلك ، سوف يتسم هدف السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية بالاستقرار النسبى . وفى أغسطس عام ١٩٩٩ أعلن كلينتون الخطوط الرئيسية الثلاثة للسياسية الأمريكية تجاه هذه المشكلة وهى : مبدأ صين واحدة ، والحل السلمى لصراع جانبى المضيق وإجراء حوار سياسى بين جانبى المضيق ، ويعتبر ذلك من المظاهر الجلية لأهداف هذه السياسية .

ثانيًا : المحاولة الدائمة من استغلال تطور وتغيّر العلاقات على جانبى المضيق قد أصبحت الإتجاه الرئيسى للسياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية . وبعد إنقضاء فترة طويلة جدا من تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة فى أول ينياير عام ١٩٧٩ ، وكان الإتجاه الرئيس الدائم للسياسية الأمريكية إزاء مشكلة تايوان هو التأكيد على إظهار رد فعلها تجاه تطورات وتغيرات علاقات جانبى المضيق ، وذلك فى ضوء الشرط الضرورى من ضمان ما أطلقت عليه " أمن " تايوان . وفى صيف عام ١٩٩٧ بدأت الولايات المتحدة إجراء تعديل على سياستها تجاه هذه المشكلة . وأعلنت بعض الشخصيات المهمة فى الدوائر السياسية والمتخصصين دون وازع أو وارع أن الولايات المتحدة هى " الضامن " و " المتحكم " فى العلاقات بين جانبى المضيق . ويجسد ذلك بجلاء المحاولة الدائمة لإحداث تغيرات وتطورات فى علاقات جانبى المضيق . وفى عام ١٩٩٩ أظهرت بعض التصرفات الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية بوضوح أن الهيمنة على تلك العلاقات قد أصبحت الاتجاه الرئيس للسياسية الأمريكية تجاه هذه المشكلة .

إن المحاولة الأمريكية الرئيسة الساعية إلى السيطرة على تطورات وتغيرات علاقات جانبى المضيق تعد بمثابة تفوق الولايات المتحدة بصفتها دولة عظمى تهيمن على عالم أحادى القطب منذ منتصف تسعينات القرن العشرين ، و" خلق " أدلة محددة فى المشكلة التايوانية التى تخدم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية فى البيئة الدولية والتى جسدت السياسية الأمريكية تجاه مشكلة تايوان ، وإستراتيجيتها الأمنية ولاسيما العلاقة الوثيقة بين هذه الإستراتيجية وإستراتيجيتها الأمنية فى آسيا والباسفيك ويجب أن ننظر بعين الاهتمام إلى أن اتجاه هذه المشكلة ، والتدخل فى صميم الشئون الداخلية للصين ، وموقفها الثابت من عرقلة المسيرة الصينية لتوحيد الوطن الأم فحسب ، بل سوف تتدخل بنشاط وفاعلية فى تطورات ومتغيرات جانبى المضيق وتجعلها أكثر مواءمة للمصالح الأمريكية . ولذلك ، وفى فترة طويلة جدا فى القرن الحادى رالعشريين سوف تتعرض الصين لأقوى تأثير بالغ لحل مشكلة تايوان وتحقيق توحيد الوطن الأم من جانب الولايات المتحدة .

ثالثًا : إن تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان قد أصبح مرة أخرى جوهر السياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية . ومنذ ظهور هذه

المشكلة فى يونيو عام ١٩٥٠ حتى أول يناير عام ١٩٧٩ ، عندما تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة ، والعلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان تعد دائما جوهر السياسية الأمريكية تجاه مشكلة تايوان . وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيس العلاقات الدبلوماسية الصينية – الأمريكية ، وبرغم مضى الولايات المتحدة قدما فى الموافقة على بيع الأسلحة لتايوان بصورة أساسية والوجود الدائم للعلاقات العسكرية والأمنية بينهما ، لكن تدنت أهمية هذه العلاقات إلى حد ما فى إطار السياسية الأمريكية تجاه مشكلة تايوان . ومنذ صيف عام ١٩٩٧ ، تؤكد التغيرات التى شهدتها السياسية الأمريكية إزاء هذه المشكلة ، والشخصيات المهمة داخل الإدارة الأمريكية ، وتشمل الرئيس كلينتون والشخصيات المهمة العامة ، التزام الولايات المتحدة بمسئولية ما أطلقت عليه ضمان " أمن " تايوان بصورة مطردة ، وخاصة أن الولايات المتحدة أتخذت فى خلال عام ١٩٩٩ عدة خطوات مهمة من أجل تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان ، ويوضح ذلك كله أن تلك العلاقات أصبحت مرة أخرى جوهر السياسية الأمريكية تجاه مشكلة تايوان .

وهناك خصائص جديرة بالاهتمام جسدها تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان فى عام ١٩٩٩ : (١) تأكيد الشخصيات الرسمية الأمريكية بشكل أكبر ما أطلق عليه التزام الولايات المتحدة بمسئولية ضمان " أمن " تايوان ، والتنويه عن التدخل العسكرى الأمريكى إذا استخدمت الصين القوة ضد تايوان . ويبين ذلك بوضوح أن الولايات المتحدة تستغل تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بينها وبين تايوان وتعتبرها وسيلة مهمة للحفاظ على وضع " سلام دون توحيد " فى مضيق تايوان . (٢) زيادة مبيعات الأسلحة المتقدمة والمعدات العسكرية لتايوان التى تستخدم فى إقامة نظام مضاد للصواريخ ، وذلك من أجل توسيع آفاق الاتصالات بين كبار العسكريين فى الولايات المتحدة وتايوان ، وزيادة التعاون العسكرى والفنى بينهما وغيرها من المجالات الأخرى ، والتعجيل بإنضمام تايوان الحقيقى لعملية التخطيط التى تقوم بها الولايات المتحدة وتنفذها فى الوقت الحاضر بنشاط وفاعلية لإقامة نظام دفاع الصواريخ الميدانية فى شرق آسيا . وقد أصبح ذلك بيت القصيد فى توطيد تعزيز تلك العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان ، ويوضح ذلك أن تعزيز تلك العلاقات يعد جزءا من تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية فى آسيا والباسيفيك فى القرن

الحادى والعشرين ، ويعتبر أيضا من الأعمال المهمة التى تضطلع بها الولايات المتحدة للحذر من الصين واحتوائها.(٣) تدفع القوة المؤيدة لتايوان والمعارضة للصين فى الولايات المتحدة تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات وتايوان بنشاط ، ولا تتورع عن نشر كافة الآراء المتعلقة بهذا الموضوع فحسب ، بل تبذل قصارى جهدها لرفع الكونجرس الأمريكى إلى الموافقة على " قانون تعزيز أمن تايون "، وتحاول - فى الواقع - استعادة علاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان . (٤) أكدت إدارة كلينتون مجددا استعادة علاقات التحالف العسكرى بين الولايات المتحدة وتايوان يهدف إلى " رفع كفاءة القدرات الدفاعية لتايوان " فقط ذلك أن الولايات المتحدة مازالت تخشى من تعزيز تلك العلاقات قد يسبب خسارة فادحة للعلاقات الصينينة - الأمريكية .

إن تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان قد أظهر تماما أن الولايات المتحدة لن " تتخلى " إطلاقا عن موقفها إزاء تايون . وفى الوقت نفسه ، يعد ذلك إنتهاكا لسيادة الصين الأكثر مباشرة ووضوحا . ولذلك وبرغم محاولة الإدارة الأمريكية تقليل الخسارة الفادحة التى قد تتعرض لها العلاقات الصينية - الأمريكية جراء تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان ، لكن سيكون ذلك - بالتأكيد - من النقاط الشائكة والبارزة التى تشهدها العلاقات الصينية - الأمريكية فى المستقبل .

رابعًا : أصبحت الازدواجية البارزة من الخصائص الرئيسة للسياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية . وفى عام ١٩٩٩ أظهرات التصرفات الأمريكية المتعلقة بالأحداث المهمة التى تشهدها هذه المشكلة الأزدواجية الجلية فى السياسة الأمريكية . فمن ناحية تذرعت الولايات المتحدة بـ " الحفاظ على السلام والاستقرار فى مضيق تايوان " واقترحت على جانبى المضيق وشجعتها على إبرام " إتفاقية الصواريخ المتوسطة المدى " ، ومن ناحية أخرى ، توطيد العلاقات العسكرية والأمنية بينها وبين تايوان بنشاط ، وتتعجل - فى الواقع - إنضمام تايوان إلى نظام دفاع الصواريخ الميدانية . وبعد أن طرح لى دينغ هوى " نظرية دولتين " ، أعلنت الولايات المتحدة - اولا - تمسكها من جديد بمبدأ صين واحدة ، و " عدم تأييد استقلال تايون ، وعدم تأييد دولتين صينيتين أو دولة صينية وأخرى تايوانية ، وعدم تأييد انضمام تايون للمنظمات

الدولية التى تنضم إليها الدول ذات السيادة " على الصعيد الدولى تارة ، وتارة أخرى ، أكدت ما تطلق عليه التزامها بمسئوليتها من ضمان " أمن " تايوان ، بل حتى أعلنت أنها سوف تتدخل عسكريا إذا استخدمت الصين القوة ضد تايوان . أما بخصوص ما أطلقت عليه تايوان " انتخاب رئيس البلاد " فقد أعلنت الولايات المتحدة " أنها لا تؤيد أى مرشح فى الانتخابات بصورة محددة " من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أكدت مرة ثانية أن " الفائز فى الانتخابات لا يستطيع أن يلحق أضرارا بالمصالح الأمريكية " وتوضح هذه التصرفات الأمريكية بجلاء أن الأزدواجية الواضحة قد أصبحت من الخصائص الرئيسية للسياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية .

تعد الإزدواجية الواضحة فى السياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية – **فى المقام الأول** – تجسيدا مؤكدا لإزدواجية السياسية الأمريكية تجاه الصين فيما يتعلق بهذه المشكلة . وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على الأستقرار النسبى فى العلاقات الصينية – الأمريكية وتطوير التعاون والاتصالات مع الصين ، ناهيك عن تعزيز الحذر من الصين وإحتوائها . ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسبب أضراراً فادحة للعلاقات الصينية – الأمريكية من أجل مشكلة تايوان ، بالإضافة إلى أنها لن " تتخلى " أبدا عن تايوان ، وتستغل هذه المشكلة تماما لوقف تقدم الصين . وثانيا : أن الازدواجية الواضحة فى السياسية الأمريكية تجاه مشكلة تايوان تعتبر أيضا نتيجة حتمية للهدف الرئيسى الذى تضطلع به الولايات المتحدة من الحفاظ طويلا على وضع " سلام دون توحيد " فى مضيق تايوان . ومساعى الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف من المؤكد ان تمنع حدوث توتر فى مضيق تايوان ، ولاسيما إندلاع صرع عنيف مباغت ، فضلا عن تسويف وعرقلة تحقيق توحيد الصين . وثالثا : أن الأزدواجية الواضحة فى السياسية الأمريكية تجاه مشكلة تايوان تعد دليلا قاطعا على الاتجاه السياسى الرئيسى فى المحاولة الأمريكية للسيطرة على تطورات وتغيرات علاقة جانبى المضيق . ومن المؤكد ان هذه السيطرة الأمريكية ستفرض قيودا على بعض ممارسات السلطات التايونية التى تقوم بها دون وازع أو وارع للانفصال عن الوطن الأم ، وتحافظ على الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة على الوطن الأم البر الرئيس الصينى .

ونظرا لأن الولايات المتحدة تحافظ طويلا على وضع " سلام دون توحيد " فى مضيق تايوان ، فإن جوهر هذا الهدف السياسى الرئيسى هو البقاء على " عدم

التوحيد " ردحا طويلا . وأن الهدف الأمريكي والتايواني في هذا الخصوص متفق عليه . ولذلك نقول أن الأزدواجية الواضحة في السياسية الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية من المؤكد أن تكون في صالح مؤازرة الجانب التايواني بجلاء فعلى سبيل المثال ، تتمسك الولايات المتحدة بمبدأ صين واحدة ليس إلا حدا يمنع إقامة علاقات دبلوماسية ورسمية مع تايوان ولا تدخر وسعا في توفير التأييد الكامل لضمان " أمن " تايوان . ومن ثم من المؤكد أن تؤدي هذه الأزدواجية مرة أخرى إلى نشوب صراع التناقضات بين الصين والولايات المتحدة ، ومن غير المرجح أن تنتهي أو تخفف من حدة هذا الصراع . وجسد تطور الأحداث في عام ١٩٩٩ هذه النقطة ، كما أن تطورها في المستقبل سوف يستمر في إبراز ذلك للعيان أيضا .

ثالثا : تأثير مشكلة تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

تتسم دائما مشكلة تايوان منذ ظهورها حتى يومنا هذا بتأثير بالغ على العلاقات الصينية – الأمريكية . وتوضح مسيرة تطور تلك العلاقات التي دامت خمسين عاما ونيفا أن تأثير هذه المشكلة على تلك العلاقات هو – في الواقع – عبارة عن مساعي الطرفين الصيني والأمريكي وراء المصالح والأهداف الإستراتيجية في المراحل التاريخية المتباينة ، ناهيك عن مساعي تأثير تلك المساعي على العلاقات الصينية – الأمريكية . ومن منظور شامل نجد أنه عندما تكون العلاقات الصينية – الأمريكية طيبة ، فإن مساعي الطرفين الصيني والأمريكي وراء الأهداف والمصالح الإستراتيجية التي يسعى الطرفان وراءها بوضح ، بل حتى عندما يحدث صراع عنيف بين الطرفين ، فإن تاثير هذه المشكلة على تلك العلاقات يكون بارزا تماما . والجدير بالاهتمام – بصفة خاصة – أنه عندما تشهد العلاقات الصينية – الأمريكية التغيرات والتحولات الكبرى ، فإن تأثير هذه المشكلة على تلك العلاقات يكون مباشرا وبالغا .

وفي القرن الحادي والعشرين ، شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية مرحلة جديدة منذ أكثر من خمسين عاما بعد أن اجتازت سلسة من التقلبات والتغيرات الكبرى في تسعينات القرن العشرين . وفي ضوء التغيرات الجمة التي تشهدها المصالح والأهداف الإستراتيجية التي يسعى الطرفان وراءها وتعقيداته العلاقات

الصينيـة – الأمـريكية بشكل أكبـر من جـراء ذلك ، فـان تأثيـر هذه المشكلة علـى تلك العلاقـات شهد تغييرا كبيرا . ويمكن التوقع بأن المشكلة التايونية فى فترة طويلة جدا بعد دخولها القرن الحادى والعشرين سوف لا تصبح أكثر المشكلات بروزا مـرة أخرى فى العلاقات الصينية – الأمريكية فـحسب ، بل ستقود إلى عدم الاستقرار فى تلك العلاقات ، وستكون عاملا مهما ينتج عنه الأحداث الكبرى بين الصين والولايات المتحدة ومن ثم ، سيتعين على الطرفين الصينى والأمريكى أن يوليا اهتمـامـا كبيرا بالمشكلة التايوانية وتأثيرها عندما يقومان بمعالجة علاقاتهما .

(١) مشكلة تايوان تصبح مرة أخرى أكثر المشكلات بروزا فى العلاقات الصينية – الأمريكية

تعد مشكلة تايوان دائما أكثر المشكلات بروزا فى العلاقات الصينية – الأمريكية فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى أواخر عام ١٩٧٨ من جراء التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فى هذه المشكلة . وفى عام ١٩٧٢ ، بدأ تطبيع العلاقات الصينية – الأمريكية ، وأسست الصين والولايات المتحدة علاقـاتهمـا الدبلوماسية فى أول يناير عام ١٩٧٩ ويعتبر ذلك حدثين منفصلين شهدتهما تلك العلاقات فى ضوء قبول الولايات المتحدة مبدأ صين واحدة وقطع العلاقات الدبلوماسية وإلغاء المعاهدات مع السلطات التايوانية و" سحب القوات الأمريكية " . وظلت المشكلة التايوانية تلقى بظلالها على العلاقات الصينية – الأمريكية ، فى الفترة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩ ، ولكن كانت غير واضحة جدا . وبعد عام ١٩٨٩ ، ولاسيما بعد تفكك أوصال الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ ، وانتهاء الحرب بالباردة ، برزت المشكلة التايوانية فى إطار تلك العلاقات أكثر فأكثر ، ثم اصبحت أكثر المشكلات بروزا داخلها . وفى هذه الفترة ، وبرغم ما أطلق عليه مسألة حقوق الإنسان ، ومشكلة السماح للسلع الأمريكية بدخول السوق الصينى ومشكلة الملكية الفكرية وغيرها من المشكلات الأخرى التى نجم عنها الخلافات والصراعات المطردة بين الصين والولايات المتحدة ، لكن تدنت العلاقات الصينية الأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية من جراء

أزمتين خطرتين سببتهما المشكلة التايوانية . وكانت الأزمة الأولى فى سبتمبر عام ١٩٩٢ عندما وافقت إدارة جورج بوش على بيع ١٥٠ طائرة عسكرية من طراز إف - ١٦ (F-16) لتايوان . أما الأزمة الثانية كانت فى يونيو عام ١٩٩٥ عندما وافقت إدارة كلينتون على زيادة لى دينغ هوى للولايات المتحدة بصفته " زميل دراسة " سابق هناك وتطور التداعيات المترتبة على هذه الزيارة . أن المشكلة التايوانية وجهت ضربة قاصمة للعلاقات الصينية - الأمريكية وحظيت بالاهتمام الكبير من جانب الطرفين الصينى والأمريكى .

وبعد أن توصل الطرفان إلى إجماع حول المشكلة التايوانية ، قام الرئيس الصينى جيانغ زيمين Jiang Zemen بزيارة الولايات المتحدة فى أكتوبر عام ١٩٩٧ ، وقام نظيره الأمريكى كلينتون بزيارة الصين فى يونيو عام ١٩٩٨ . وجاء فى البيان الصينى - الأمريكى المشترك الصادر أثناء زيارة الرئيس جيانغ زيمين للولايات المتحدة أن :" الجانب الصينى يؤكد أن مشكلة تايوان تعد أهم المشكلات وأكثرها حساسية وجوهرية تشهدها العلاقات الصينية - الأمريكية ، ويلتزم بالمبادئ المنصوص عليها فى البيانات الصينية - الأمريكية الثلاثة المشتركة ، وأن تحسين معالجة المشكلة التايوانية يعد مفتاح التطور السليم للعلاقات الصينية - الأمريكية واستقرارها .

ويؤكد الجانب الأمريكى أن الولايات المتحدة تتمسك بسياسة صين واحدة وتحترم المبادئ الواردة فى تلك البيانات . وأثناء زيارته للصين ، أعرب الرئيس كلينتون عن سياستة تجاه تايوان بوضوح فى " عدم تأييد ثلاثة أشياء " والمقصود بها أن الولايات المتحدة " لا تؤيد إستقلال تايوان ولاتؤيد دولتين صينيتين أو دولة صينية وأخرى تايوانية ولا تؤيد انضمام تايوان للمنظمات الدولية التى تضم الدول ذات السيادة " . ومن الجلى أن الضربة القاصمة التى وجهتها المشكلة التايوانية للعلاقات الصينية - الأمريكية والاهتمام الكبير من جانب الطرفين الصينى والأمريكى بهذه المشكلة وتأثيرها يوضحان بجلاء أن هذه المشكلة قد أصبحت أكثر المشكلات بروزا داخل العلاقات الصينية - الأمريكية .

وتعد الضربة القاصمة التى شهدتها العلاقات الصينية - الأمريكية فى تسعينات القرن العشرين من جراء المشكلة التايوانية بمثابة نتيجة للتغيرات والتحولات الكبرى

التى مـرت بـهـا تلك العـلاقـات غداة نهـاية الحـرب البـاردة . وفى الواقـع ، تعـتـبـر هذه الضـربة أيضًـا من الدلائل المهـمـة على حـدوث مـثل تلك التـغيـرات والتـحـولات . ويجب التـأكيد على أنه منذ سـبـعينات القرن العـشـرين ، والصين تؤكد بوضـوح أن البناء الاقتـصـادى هـو الموضـوع الرئيس لها ، وأن الاسـتـقرار هو الخط الرئيس للإضطلاع بالإصلاح والانفتاح . ولذلك تنتهج الصـين دبلوماسية عامة تسهم فى إيجاد مناخ دولى ينعم بالسلم والاستقرار من أجل البناء الاقتصادى والإصلاح والانفتـاح ، ناهيك عن سياسة خـارجيـة مـلائمـة ، تشمل سياسـتـهـا تجاه الولايات المتـحـدة ، ترتكز على الاستقرار . بل حتى ظلت الصين تحافظ على الاستقرار فى سياستها برغم التغيرات الدولية الكبرى الناجمة عن نهاية الحرب الباردة . ولكن ، شـهدت السياسة الأمـريكيـة تجاه الصـين تغيّرات كبرى بسبب إنتهاء الحرب البـاردة . ولذلك ، التغيرات والتـحولات الكبرى فى العلاقـات الصينية – الأمـريكية إبان الحـرب الباردة قـد حددتها تغـيرات وتحـولات السـيـاسـة الأمـريكيـة تجـاه الصين بصـورة رئيسـة . وبعـد إنحـلال الإتحـاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ ، وإنتهـاء الحرب الباردة ، وفى مرحلة شـهدت ما أُطلق عليه « انتـصـار » الغرب ، وخاصـة « الانتـصـار » الأمريكى فى الصدارة ، ساد الولايات المتحدة الأمـريكية حكومـة وشعبا اعتـقاد واسـع النطاق مـفاده أنه نظرا لتمزيق أوصـال الاتحاد السوفيتى لا توجد ثمة ضرورة للتحالف مع الصين لمجابهة الاتحاد السوفيتى . ولذلك ، تدنت أهـمـيـة الصين والعـلاقـات الصـينيـة – الأمـريكيـة فى إطار المصـالح الإستراتيجية الأمريكية ، وتستطيع الولايات المتحدة معالجة المشكلات المتعددة المتعلقة بالمصالح الصينية ، بما فيها مشكلة تايوان ، ولا تعر « اهتماما » بالمصالح الصينية ولا تنظر بعين الاعتبار لرد الفعل الصينى كما كان الحال فى المـاضى . ولا ريب أن السبب المباشر الكامن وراء مـوافقة إدارة الرئيس جورج بوش فى سبتمبر عام ١٩٩٢ على بيع ١٥٠ طائرة عسكرية من طراز أف – ١٦ (F-16) لتايوان هو تلبية متطلبات انتـخابات الرئاسـة الأمـريكيـة آنذاك . ولكن السـبب الرئيس هو التـدنى الواضـح فى الاهتـمـام بالصـين والعلاقـات الصـينية – الأمـريكيـة . وفى منتـصـف حقـبـة التسـعينات ، بدأت الولايات المتحدة حكومة وشعبا الاهتمام من جديد بأهمية الصين والعلاقات الصينية – الأمريكية بالنسبة للمصـالح الأمريكية . ولكن هذا الاهتـمام يشمل جانبين ؛ أولهما : إدراك الولايات المتحدة أنها تحتاج مساعدة الصين فى الحفاظ على استقرار منطقة

آسيا والباسيفيك وحل مشكلة إنتشار أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع وغيرها من المشكلات الكبرى ، وفى الوقت نفسـه ، تعد الصين أكبر سوق واعد فى العالم ويتحلى بقوة جذب ضخمة بالنسبة للولايات المتحدة . وثانيهما ، أن الولايات المتحدة تعتبر الصين تمثل تهديدا كامنا ورئيسا وواضحا لها يوما بعد يوم مع تعاظم قوتها بصورة مطردة نسبيا . ويمثل هذان الجانبين بصوزة مشتركة أساس ازدواجية السياسة الأمريكية تجاه الصين ، ناهيك عن أنهما يعتبران أيضًا أساس تعزيز القوة المناهضة للصين داخل الولايات المتحدة منذ منتصف حقبة التسعينات ، وتعاظم التأييد لتايوان أكثر فأكثر . ولا ريب أن موافقة إدارة كلينتون فى يونيو عام ١٩٩٥ على زيارة لى دينغ هوى للولايات المتحدة بصفته « زميل دراسة » سابق هناك وتدخلها الخطير بعد ذلك فى أوضاع مضيق تايوان يشيران إلى افتقار معرفة كلينتون بمدى أهمية مشكلة تايوان بالنسبة للصين وله علاقة بأسلوبه البراجماتى . ولكن السبب الرئيسى فى استغلال الولايات المتحدة هذه المشكلة للحذر من الصين واحتوائها قد أصبح جزءا مهما فى السياسة الأمريكية تجاه الصين . وبالنسبة للصين ، فإن مشكلة تايوان تمت بصلة وثيقة بالقضية الكبرى لتوحيد الوطن الأم وسيادة الصين ووحدة أراضيها . ومنذ ظهور المشكلة التايوانية حتى يومنا هذا ، والصين تتمسك دائما بالموقف العادل والحازم من رفض تدخل الدول الأجنبية ، ولكن ، لم تلتزم الولايات المتحدة بمسئوليتها فى هذا الشأن ، وتؤكد تدخلها فى المشكلة التايوانية مرات عديدة ، ومن المؤكد أن يؤدى ذلك إلى ردود فعل عنيفة من جانب الصين . ومن الواضح أن تغيّر السياسة الأمريكية تجاه الصين واستفزازها وخاصة تأكيد تدخلها فى هذه المشكلة قاد المشكلة التايوانية إلى توجيه طعنة نجلاء للعلاقات الصينية – الأمريكية .

وبرغم أن العلاقات الصينية – الأمريكية فى تسعينات القرن العشرين شهدت أزمات خطيرة فى مرات عديدة ، لكن لم يسبب ذلك إنشقاقا فى العلاقات ولم يجعلها تعود إلى حالة المواجهة الشاملة . ويوضح ذلك أن الطرفين الصينى والأمريكى يدركان إدراكا واضحا أن الاستقرار النسبى فى العلاقات الصينية – الأمريكية ، والإتصالات والتعاون بين الصين والولايات المتحدة القائم على هذا الأساس يجب أن يتسم بالأهمية القصوى من جانب الطرفين فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وفى القرن الحادى والعشرين أيضًا . ولذلك ، يجب أن تحظى المشكلة التايوانية التى توجه

ضربات قواصم للعلاقات الصينية – الأمريكية مرات عديدة ، بالاهتمام الكبير من قبل الطرفين الصينى والأمريكى . ولا يهتم الجانب الصينى دائما بالمشكلة التايوانية لأنها تربط بالقضية الكبرى لتوحيد الوطن الأم فحسب ، بل ينطلق الاهتمام الصينى من دفع التطور السليم والمستقر للعلاقات الصينية – الأمريكية ويولى اهتماما كبيرا ويسعى جاهدا لتخفيف حدة الآثار الضارة والخطيرة الناجمة عن هذه المشكلة إزاء تلك العلاقات . وكما أشار الزعيم الصينى دينج شياو بنج Deng Xiao Ping فى الثمانينات إلى أنه فيما يتعلق بالمشكلة التايوانية ، فإن الصين لا تطلب من الولايات المتحدة أن تفعل ثمة شيء تجاه هذه المشكلة . إن الصين تطلب منها قط ألا تضطلع بأى دور فى هذه المشكلة ، ويعنى ذلك أن الصين تطلب من الولايات المتحدة لا تدس أنفها ولا تتدخل فى المشكلة التايوانية . كما تولى الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالضربات الخطيرة التى تتعرض لها تلك العلاقات من جراء المشكلة التايوانية ، وتنتابها المخاوف بصورة رئيسة من تعرض تلك العلاقات لخسائر جسيمة بسبب هذه المشكلة ، بل لتعرضها لانشقاق خطير . ولكن ، الولايات المتحدة ليست على استعداد إطلاقا لـ « التخلى » عن تايوان ، وفى الوقت الذى تتمسك فيه مجددا بمبدأ صين واحدة ، مازالت تصر أيضًا على التدخل فى المشكلة التايوانية .

واستعراض العلاقات الصينية – الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين يمكن أن يؤكد أن المشكلة التايوانية ستكون أكثر المشكلات بروزا بين الصين والولايات المتحدة . وفى تسعينات القرن العشرين ، أصبحت المشكلة التايوانية أكثر المشكلات وضوحا فى إطار تلك العلاقات . ويوضح ذلك بجلاء التفاقم الجلى فى حدة صراع المصالح الإستراتيجية والأهداف والتناقضات بين الصين والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وفى الوقت نفسه يبين استمرار الوضع المعقد والمتشابك من المصالح المشتركة الكبرى والأهداف المتشابهة . ويعد هذا الوضع نتيجة حتمية للتغيرات الكبرى فى المصالح الإستراتيجية وأهداف الطرفين الصينى والأمريكى ، وسوف يستمر طويلا فى فترة طويلة جدا . ولذلك كانت المشكلة التايوانية فى تسعينات القرن العشرين ، وستظل فى فترة طويلة جدا فى القرن الحادى والعشرين ، أكثر المشكلات بروزا فى العلاقات الصينية – الأمريكية بكل تأكيد .

(٢) المشكلة التايونية تعد أهم عامل فى العلاقات الصينية – الأمريكية يتسم بعدم الاستقرار والغموض

تعد المشكلة التايوانية بمثابة التناقض والنزاع الكبيرين والوحيدين بين الصين والولايات المتحدة التى يعجزان عن تسويتهما من خلال التشاور الثنائى . وبالإضافة إلى المشكلات والنزاعات الناتجة عن هذه المشكلة ، فمنذ يونيو عام ١٩٨٩ ، وتشهدالصين والولايات المتحدة أيضا مشكلات ونزاعات أخرى كبيرة وصغيرة ، نجم عن بعضها ضربات قوية للعلاقات الصينية – الأمريكية . فعلى سبيل المثال ، قامت الولايات المتحدة بقصف السفارة الأمريكية لدى يوغوسلافيا بالقنابل فى مايو عام ١٩٩٩ ، مما ترتب عليه عواقب وخيمة . وبعض التناقضات والنزاعات بين البلدين ترجع إلى تضارب المصالح المحددة والمتنوعة والمتعددة بين الصين والولايات المتحدة مثل مشكلة السماح للسلع الأمريكية بدخول السوق الصينى ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع وغيرها من المشكلات الأخرى . والأسباب المباشرة التى تقود إلى حدوث مثل تلك المشكلات والنزاعات تكمن دائما فى محاولة الولايات المتحدة فرض موقفها وسياسة القوة على الصين ، ولذا تلحق أضرارا بالمصالح الصينية . ويعد ذلك – فى الواقع – حالة سيكولوجية دائمة تعترى الولايات المتحدة عند معالجة علاقتها مع الدول الأخرى ، ومظاهر محددة تتسم بها العلاقات الصينية – الأمريكية على الصعيد السياسى . وبرغم أن تلك المشكلات والنزاعات جسدت الكثير من المصالح المتضاربة والصراعات بين الصين والولايات المتحدة ، وبعضها خطير جدا لكنها شهدت تحسنا بل التخلص منها بصورة رئيسة من خلال التشاور الثنئائى بدرجات متفاوتة ، لأن الطرفين الصينى والأمريكى فى خضم تلك المشكلات والصراعات تركا – فى الواقع – مجالا للمناورة والتشاور بدرجات مختلفة . ولكن المشكلات والصراعات التى تسببها مشكلة تايوان للصين والولايات المتحدة مختلفة تماما . و تمت هذه المشكلة بصلة وثيقة بالقضية الكبرى لتوحيد الوطن الأم ووحدة أراضى الصين وسيادتها . وفى هذا الخصوص لن تترك الصين مجالا للتشاور حول هذه المشكلة ، بل من المستحيل أن يتحقق ذلك إطلاقا . وتنطلق الولايات المتحدة من الحفاظ على مكانتها القيادية وتوسيع نطاقها استنادا إلى مصالحها وأهدافها الإستراتيجية فى منطقة آسيا والباسيفيك ،

ولن « تتخلى » البتة عن تايوان فى فترة يمكن توقعها . ولذلك ، وأيا كانت التغيرات التى يمكن أن تشهدها السياسة الأمريكية والتكتيك الأمريكى تجاه المشكلة التايوانية ، لكن لم تقدم الولايات المتحدة إطلاقا « تنازلات » فيما يتعلق بمساعى الصين لحل هذه المشكلة وتحقيق توحيد الوطن الأم . ومن الواضح أن تناقضات وصراعات الصين والولايات المتحدة بشأن المشكلة التايوانية هى تناقضات وصراعات المصالح الأساسية للطرفين اللذين يعجزان عن تسويتها من خلال التشاور الثنائى . إن المشكلات والصراعات بين الصين والولايات المتحدة الناجمة عن هذه المشكلة منذ منتصف حقبة التسعينات من القرن العشرين لم يتم تسويتها ولو مرة واحدة ، بل طرحت جانبا مؤقتا وسببت مشكلات ونزاعات جديدة . ولذلك ، أصبحت المشكلة التايوانية أهم عامل يتسم بعدم الاستقرار فى إطار العلاقات الصينية – الأمريكية يوجه ضربات خطيرة لتلك العلاقات ، ويعجز الطرفان عن إيجاد حل لتلك المشكلات والنزاعات من خلال التشاور الثنائى .

وقد أثبت تطورالأحداث الواقعية فى حقبة التسعينات من القرن العشرين بوضوح أن المشكلات والنزاعات بين الصين والولايات المتحدة من جراء مشكلة تايوان تتسم بالمباغتة الواضحة ، وعندما تحدث يكون من الصعب السيطرة عليها وتتفاقم حدتها مرة أخرى . وتتمسك السلطات التايوانية بانتهاج " دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة " ، وتبدد – للأسف - الكثير من الموارد المالية والجهد البشرى ، وتبذل قصارى جهدها لرفع مستوى " العلاقات الجوهرية " بين الولايات المتحدة وتايوان بصورة كاملة ويشمل ذلك شراء كميات هائلة من الأسلحة المتقدمة والمعدات العسكرية ، وتوطيد العلاقات العسكرية والأمنية بين أمريكا وتايوان ، ودفع الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين فيهما ، وحث الولايات المتحدة على " فتح آفاق دولية أمام تايوان " وغيرها من مظاهر التأييد والمؤازرة . وقد يتحقق فى مشكلة ما " اختراق " فى بعض الأحايين ، ويعد ذلك بمثابة سببا رئيسيا لحدوث مشكلات ونزاعات مباغتة بين الصين والولايات المتحدة جراء هذه المشكلة . وهناك قوة كبيرة داخل الولايات المتحدة تؤيد تايوان وتناوئ الصين ، وتقوم بالتنسيق الوثيق مع السلطات التايوانية لانتهاج " دبلوماسية البحث فى المسائل الخاصة " . ولا يؤدى ذلك إلى خلق المبررات وذيوعها المؤيدة لتصرفات السلطات التايوانية للانفصال عن الوطن الأم دون وازع أو وارع وإثارة

البلبلة والرأى العام فحسب ، بل تستغل هذه القوة الكونجرس الأمريكى ، ولا تدخر وسعا فى السعى وراء إعداد كافة الإقتراحات المؤيدة لتصرفات تلك السلطات للانفصال عن الوطن الأم ، وتمارس ضغوطا على الإدارة الأمريكية ، وتحاول تغيير موقف الإدارة الأمريكية السابقة التى تؤيد مبدأ صين واحدة منذ عام ١٩٧٩ . وقد تحرز تصرفاتهم " النجاح فى مشكلة ما أحيانا ، ويعد ذلك سببا رئيسيا آخر يقود المشكلة التايوانية إلى إحداث مشكلات ونزاعات بين الصين وأمريكا . وينطلق القادة الأمريكيون من متطلبات مصالحهم الخاصة بالصراع الحزبى وانتخابات الرئاسة وغيرها ، وينتهجون الأسلوب البراجماتى عند معالجة المشكلة التايوانية ، ويحاولون القيام بالأعمال التى تمنح التأييد والمؤازرة للسلطات التايوانية ، ومقايضة الأصوات الانتخابية وغيرها بالمصالح السياسية . كما يعتمدون دائما على الحظ ، أو فى الوقت الذى يضطلعون فيه بالأعمال التى تؤيد السلطات التايوانية يستمرون فى التأييد العلنى لمبدأ صين واحدة ، بل حتى يقومون ببعض الأعمال التى تُحسن العلاقات الصينية – الأمريكية ، و" مقايضة ذلك بموافقة الصين الضمنية " على تصرفاتهم ، أو يقومون بأعمال لا تتجاوز نطاق " قانون علاقاتهم مع تايوان " . ومن أجل تبرير تصرفاتهم هذه ، ينجم أحيانا عن سلوكهم بعض " التغيّرات المفاجئة " التى تعد بمنزلة سببا مهما يدفع المشكلة التايوانية إلى إحداث مشكلات ونزاعات مباغته بين الصين وأمريكا . ويفتقر الطرفان الصينى والأمريكى إلى مجال التشاور بشأن هذه المشكلة بسبب أن المشكلات والنزاعات التى تنجم عنها يكون من الصعب السيطرة عليها وتتفاقم حدتها مرات عديدة ، وقد قرر ذلك بصورة مشتركة أن المشكلة التايوانية هى أهم عامل يتسم بالغموض داخل العلاقات الصينية – الأمريكية ، وتسبب بصورة مباغتة مشكلات ونزاعات بين الصين والولايات المتحدة التى عندما تتحدث يكون من الصعب التنبؤ بمستقبلها .

إن كافة الأسباب التى قررت أن المشكلة التايوانية قد أصبحت أهم عامل يتسم بعدم الاستقرار والغموض فى إطار العلاقات الصينية – الأمريكية باقية ردحا طويلا . ولذلك ، ستكون هذه المشكلة فى فترة طويلة جدا فى القرن الحادى والعشرين أهم عامل يتسم بعدم الاستقرار والغموض داخل تلك العلاقات . وحتى إذا تمتعت العلاقات الصينية – الأمريكية – من المنظور الشامل – بالاستقرار النسبى ، إلا أن الصين

والولايات المتحدة قد يشهدان مشكلات ونزاعات مفاجئة مادامت تلقى المشكلة التايوانية بظلالها القاتمة على تلك العلاقات .

(٣) تأثير المشكلة التايوانية علي العلاقات الصينية - الأمريكية يتسم بالمحدودية

برغم أن المشكلة التايوانية تعد أكثر المشكلات بروزا فى إطار العلاقات الصينية - الأمريكية وأهم عامل يتسم بعدم الاستقرار داخل تلك العلاقات ، ومن الصعب أن يسوى الطرفان المشكلات والنزاعات الناجمة عن هذه المشكلة من خلال التشاور ، ولكن تطور الأحداث فى تسعينات القرن العشرين أثبت بجلاء مرة أخرى أن تأثير المشكلة التايوانية على العلاقات الصينية - الأمريكية يتسم بالمحدودية . وفى تسعينات القرن العشرين نتج عن هذه المشكلة نزاعات ومشكلات بين الصين والولايات المتحدة ، وكان أخطرها أزمتين ؛ حيث وقعت الأولى فى سبتمبر عام ١٩٩٢ عندما وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع ١٥٠ طائرة حربية من طراز إف - ١٦ لتايوان . أما الأزمة الثانية كانت فى يونيو عام ١٩٩٥ عندما وافقت إدارة الرئيس كلينتون على زيارة لى دينغ هوى للولايات المتحدة وقيامها بعد ذلك بإرسال حاملة طائرات لنشر الجنود وعبور مضيق تايوان . لكن لم يؤد ذلك كله إلى انشقاق فى العلاقات الصينية - الأمريكية التى عادت إلى أوضاعها الطبيعية بسرعة نسبيا .

وفى الحقيقة أن المشكلة التايوانية منذ ظهورها حتى اليوم تعد أهم عامل يعيق العلاقات الصينية - الأمريكية وإن كان ليس عاملا حاسما داخل تلك العلاقات إطلاقا . ومن ثم ، وبرغم أن المشكلة التايوانية لها تأثير خطير وكبير على تلك العلاقات ، بل حتى عندما تحدث تغييرا يمثل تحولا فى مسار تلك العلاقات وتتحلى بالتأثير البالغ ، لكن تطورات وتغيرات العلاقات الصينية - الأمريكية ، بما فيها التغيّرات التى تعد تحولا أم لا ، لا تتوقف على المشكلة التايوانية ، بل تكون مرهونة بتقييم الطرفين الصينى والأمريكى لمصالحهما الإستراتيجية فى مرحلة تاريخية محددة . ومن هذا المنطلق بدأت مسيرة تطبيع العلاقات الصينية - الأمريكية فى عام ١٩٧٢ ، وتأسيس

العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة ، والتغيرات التى شهدتها تلك العلاقات بعد شهر يونيو عام ١٩٨٩ . وفى الواقع ، وفى خضم التقلبات والتغيرات التى شهدتها تلك العلاقات إبان الحرب الباردة ، وبرغم الأزمتين الخطيرتين الناجمتين عن المشكلة التايوانية ، لكن اتجاه تلك العلاقات لم يتوقف على المشكلة التايوانية ، بل كان مرهونا على تقييم كل طرف لمصالحة الإستراتيجية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة . إن هاتين الأزمتين الخطيرتين لم يحدثا انشقاقا فى العلاقات الصينية – الأمريكية بسبب أن المصالح الإستراتيجية للطرفين الصينى والأمريكى تتطلب الحفاظ على عدم المساس بتلك العلاقات . واستعادت تلك العلاقات أوضاعها الطبيعية بسرعة نسبيا بعد تلك الأزمتين ، لأن المصالح الإستراتيجية للطرفين الصينى والأمريكى تحتاج إلى الاستقرار النسبى فى علاقات التعاون والاتصالات بين الصين والولايات المتحدة . ومن ثم ، تعد المشكلة التايوانية أكبر عائق يزيد حدة التقلبات وعدم الاستقرار داخل تلك العلاقات ، ولكن لم تحدد – ومن غير المرجح أن تحدد – أو تغير الاتجاه الرئيس للعلاقات الصينية – الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وقد قرر ذلك بصورة أساسية أن تأثير المشكلة التايوانية على العلاقات الصينية – الأمريكية يتسم بالمحدودية بكل تأكيد .

إن قوة النزاعات والمشكلات بين الصين والولايات المتحدة الناتجة عن المشكلة التايوانية ومدى تأثيرها على العلاقات الصينية – الأمريكية ، يتوقف بصورة كاملة على كيفية تدخل الولايات المتحدة . ولذلك ، مدى تأثير المشكلة التايوانية على تلك العلاقات هو فى الواقع يجسد مستوى التدخل فى هذه المشكلة ودرجة التوازن الحقيقى فى السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية وسياستها تجاه الصين بصفة عامة ، بل وحتى سياستها إزاء الأمن الإستراتيجى فى آسيا والباسيفيك . وبالنسبة للولايات المتحدة ، فإن سياستها تجاه المشكلة التايوانية والتى بموجبها قررت كيفية التدخل فى هذه المشكلة تعد دائما منذ ظهور هذه المشكلة حتى الآن جزءاً من سياستها تجاه الصين وإستراتيجيتها الأمنية فى آسيا والباسيفيك . وفى خضم التغيرات الكبرى التى شهدها الوضع الدولى منذ نهاية الحرب الباردة ، ومع تنوع وتعقد المصالح الإستراتيجية والمحددة للولايات المتحدة بصورة أكثر وضوحا ، أصبحت هذه السياسة أكثر بروزا وجلاء . وهدف الولايات المتحدة من الاستمساك بالتدخل فى المشكلة التايوانية يكمن فى استغلال هذه المشكلة للحذر من الصين واحتوائها ، وإرجاء التوقيت

- كما يزعمون - الذى تتبوأ فيه الصين المكانة القيادية وتمثل تهديدا رئيسا للولايات المتحدة فى منطقة آسيا والباسيفيك ، وليس الهدف - ومن غير المرجح أن يكون - إحلال العلاقات الأمريكية والتايوانية محل العلاقات الأمريكية الصينية ، وذلك لأن أهمية تايوان وأهمية العلاقات الأمريكية التايوانية لا يمكن مقارنتها إطلاقا بأهمية الصين وأهمية العلاقات الصينية - الأمريكية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية . ولذلك ، وبرغم أن الولايات المتحدة لن " تتخلى " إطلاقا عن تايوان التى سوف تجلب مشكلات للولايات المتحدة مع الصين مرة أخرى ، ولكن الولايات المتحدة - فى الوقت نفسه - سوف تبذل قصارى جهدها لتفادى أو على الأقل تخفف حدة الأضرار الخطيرة التى تعانى منها العلاقات الصينية - الأمريكية جراء مشكلة تايوان . ولا تسمح الولايات المتحدة أبدا لهذه المشكلة أن تحدث انشقاقا فى تلك العلاقات . ففى المقام الأول ، وفى الوقت الذى تقوم فيه الولايات المتحدة بتطوير " العلاقات الجوهرية " مع تايوان بصورة كاملة ويشمل ذلك توطيد العلاقات العسكرية والأمنية معها ، فالولايات المتحدة سوف تستمر فى التمسك بمبدأ صين واحدة ، ولا تسبب هزة عنيفة لأساس العلاقات الصينية - الأمريكية . وفى الواقع أن تمسك الولايات المتحدة بهذا المبدأ لا يظهر إلا فى عدم إقامة علاقات دبلوماسية رسمية أو اتصالات رسمية مع تايوان . ولذلك فمن المؤكد أن الموقف الأمريكى إزاء الصين يختلف اختلافا كبيرا . ثانيا : تقوم الولايات المتحدة تحت مظلة الحفاظ على السلام النسبى فى مضيق تايوان بتأكيد ما أطلقت عليه ضمان الالتزام بمسئولية " أمن " تايوان ، وتعزيز التعاون العسكرى الصينى - التايوانى ، وممارسة الضغوط على الصين . وفى الوقت نفسه ، تفرض قيودا على بعض تصرفات السلطات التايوانية العلنية الرامية إلى الانفصال عن الوطن الام ، وتؤكد ان التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة وتايوان يهدف فقط إلى تعزيز ما تطلق عليه تايوان " القدرات الدفاعية " مثل تأكيد أن المعدات العسكرية الكاملة التى تباع لتايوان هى معدات وأسلحة " دفاعية " برغم أن تلك المعدات والأسلحة المتقدمة هى - فى الواقع - دفاعية وهجومية . وقرر الموقف الأمريكى هذا والتصرفات الأمريكية المحددة أنه - فى ظل الأوضاع العادية - تتسم خطورة المشكلات والنزاعات بين الصين والولايات المتحدة من جراء مشكلة تايوان بالمحدودية . ولذا يكون تأثير هذه المشكلة على العلاقات الصينية - الأمريكية محدودا أيضا . ولكن فى ظل أحوال خاصة جدا ، ما زالت هذه

المشكلة تسبب أضرارا جسيمة للعلاقات الصينية – الأمريكية ، بل حتى هناك احتمال أن تؤدى إلى انشقاقها ، ويكمن ذلك بصورة أساسية فى أنه عندما يقع صدام عسكرى واسع على جانبى المضيق ، فالولايات المتحدة سوف تتدخل عسكريا فى هذا المضيق . ولذا فمن المؤكد أن تتعرض العلاقات الصينية – الأمريكية لخسائر فادحة ، بل وحتى لانشقاقها .

وبالنسبة للصين ، فإنها لن تقدم تنازلات إطلاقا ولا تجرى مشاورات مع الولايات المتحدة حول إيجاد حل للمشكلة التايوانية وتحقيق مبدأ التوحيد الكامل للوطن الأم . ولكن تولى الصين اهتماما كبيرا للحفاظ على الاستقرار النسبى فى العلاقات الصينية – الأمريكية . وإذا أبدت الولايات المتحدة المرونة فى مواقفها ، فإن الصين تضطلع بالتغيرات المناسبة ، مما يخفف من حدة النزاعات والمشكلات وطبعا إن ذلك لا يعمل على تسوية تلك النزاعات والمشكلات بصورة حقيقية ولكن – فى الواقع – يطرحها جانبا بصورة مؤقتة ، مما يسهم فى الحفاظ على الاستقرار النسبى فى العلاقات الصينية – الأمريكية ، ويحد من خطورة تأثير المشكلة التايوانية على العلاقات الصينية – الأمريكية .

وتعد المشكلة التايوانية بمثابة أكبر عائق ، وليست عاملا حاسما فى إطار العلاقات الصينية – الأمريكية ، ويعتبر ذلك خاصية رئيسة لهذه المشكلة داخل نطاق تلك العلاقات . ومنذ ظهور هذه المشكلة حتى اليوم وهى تتسم بهذه الخاصية وسوف تستمر على هذا النحو فى فترة طويلة جدا فى القرن الحادى والعشرين ، وبرغم مواقف الطرفين الصينى والأمريكى وتصرفاتهما المحددة فى تسعينات القرن العشرين تجاه المشكلات والنزاعات جانبا بصورة مؤقتة ، لكن حافظ الطرفان فى ضوء ذلك وبشكل كبير على الاستقرار النسبى فى علاقاتهما بما يتفق مع مصالحهما إلى حد ما . وحسب قبول الطرفين الصينى والأمريكى ، يمكن التنبؤ بأن تلك المواقف والتصرفات المحددة سوف تدوم فى فترة طويلة جدا فى خلال القرن الحادى والعشرين . ويقرر ذلك أنه فى هذه الفترة يتسم تأثير المشكلة التايوانية على العلاقات الصينية – الأمريكية بالمحدودية حسب الظروف العادية . ولكن ، نظرا لطبيعة المشكلة التايوانية من التطور والتغيّر ، وتمسك الولايات المتحدة بالتدخل فى هذه المشكلة ، فإنه لا يمكن التخلص من الأضرار الفادحة التى تسببها هذه المشكلة للعلاقات الصينية – الأمريكية بصورة كاملة فى ظل الظروف الخاصة جدا ، ولا حتى التغلب على إمكانية أن تقود هذه المشكلة تلك العلاقات إلى الانشقاق .

الفصل الثامن

إعادة النظر فى السياسة الأمريكية تجاه تايوان

تعد المشكلة التايوانية مشكلة جوهرية وأكثر المشكلات حساسية أيضًا داخل نطاق العلاقات الصينية – الأمريكية . وبعد يونيه عام ١٩٩٥ ، تدنت هذه العلاقات إلى أدنى مستوى منذ تأسيس الدولتين علاقاتهما الدبلوماسية بسبب موافقة الإدارة الأمريكية على " زيارة " الرئيس التايوانى لى دينغ هوى Li Deng Hui لجامعة أمريكية . وتقص الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ذلك نجد أنه بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها ، إنحرفت السياسة الأمريكية تجاه الصين عن الاتجاه الرئيس للرؤساء الأمريكيين السابقين من الاحترام المتبادل ، ولذلك فقدت ثقلها ونتج عنها عواقب وتقلبات خطيرة . ومن ثم ، يعد ذلك نقطة تحول ، وتتسم الحساسية الأمريكية تجاه هذه المشكلة بالمعرفة العميقة جدا . وتدفع إلى انتهاج سياسة اليقظة والحذر تجاه تايوان . وفى أكتوبر عام ١٩٩٧ ، قام الرئيس الصينى جيانغ زيمين بزيارة الولايات المتحدة ، وأصدر الجانبان الصينى والأمريكى بيانا مشتركا أعلنا فيه أن الدولتين يبذلان قصارى جهدهما لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجه نحو القرن الحادى والعشرين ، وأكدا من جديد سياسة صين واحدة . وفى يونيه عام ١٩٩٨ ، زار الرئيس الأمريكى كلينتون الصين ، وأصدر بيانا فى شنغهاى جاء فيه عدم تأييد " استقلال تايوان " ، وعدم تأييد " دولتين صينيتين " أو " دولة صينية وأخرى تايوانية " ، وعدم تأييد انضمام تايوان للأمم المتحدة . ومن الواضح أن سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان شهدت تغيّرا جديدا . وفى هذا الفصل نقدم تحليلا موجزا للتغيّرين اللذين شهدتهما السياسة الأمريكية الخاصة بالمشكلة التايوانية غداة انتهاء الحرب الباردة .

أولا : جدل حول السياسة الأمريكية تجاه الصين وتقلبات السياسة الأمريكية تجاه تايوان

فى أواخر عام ١٩٩١ تفكك الاتحاد السوفيتى فجأة ، وترتب عليه إنهيار التشكيلة الدولية من المعسكرين الكبيرين اللذين تكونا بعد الحرب وناوأ كل منهما الآخر . وتواجه دول العالم عالما جديدا يجب عليها أن تعرف مكانها من جديد ، وتثبت أقدامها من جديد داخله ، ولذا تقوم بإعادة النظر من جديد فى سياستها الخارجية . وبالنسبة للولايات المتحدة ، يعتقد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر أنه : " فى الاتجاه الجديد للنظام الدولى الذى تتشكل ملامحه أمامنا فى الوقت الحاضر ، فإن الولايات المتحدة لا يستطيع لأول مرة منذ فجر التاريخ أن تنسحب من هذا العالم ، ولا تستطيع أيضًا السيطرة عليه " . وتشتجر فجأة الآراء المتباينة حول تغيّر السياسة الخارجية الأمريكية التى تعانى من الهرج والمرج جراء وقوع الولايات المتحدة بين نارين وتورطها فى مثل ذلك المأزق . و " هناك أناس يؤيدون أن تقلص الولايات المتحدة مسئولية الالتزامات الدولية ، ثم تبذل قصارى جهدها لحل مشكلاتها الداخلية . وهناك أناس آخرون يؤيدون أن تشن الولايات المتحدة حربا مقدسة ، وتقوم بتطبيق الديمقراطية ونظام السوق الاقتصادى فى الدول التى مازالت تضطلع بالدكتاتورية والاقتصاد المخطط ، وهناك من يقترح إقامة نظام عالمى جديد تؤسس فيه الولايات المتحدة آلية متعددة الأطراف تمنع احتلال الدول ، وتصون البيئة وتحافظ على الرفاهية العالمية . وهناك أيضًا من يطالب بإعداد إستراتيجية جديدة للروح التجارية . وفى ضوء هذه الإستراتيجية تقوم الولايات المتحدة بإعداد سياسة خارجية جديدة ، وتعزيز الرفاهية وضمان القوة التنافسية للاقتصاد الأمريكى " [1] . وفى ضوء هذه الأوضاع يبدو من الصعب جدا أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة جديدة وحكيمة وشاملة تجاه الصين ، بالإضافة إلى أنه فى مرحلة التغيّرات التاريخية هذه ، تغيرت الإدارة الأمريكية فى اواخر عام ١٩٩٢ ، وتولى الحزب الديمقراطى السلطة فى البلاد بعد فراق دام ١٢ عاما عن البيت الأبيض ، وتفتقر إدارة كلينتون إلى الدبلوماسيين الأكفاء

(١) هارى ، وهاردينج : " الأوضاع الحالية والمستقبلية للعلاقات الأمريكية الصينية " ، دار شينخوا للنشر ، طبعة عام ١٩٩٣ ، ص ١١٤

الذين يتمتعون بالثقة فى بعض المجالات ، مما يزيد من صعوبة إعادة النظر فى السياسة الأمريكية تجاه الصين .

ونستطيع القول بأن السياسة الأمريكية تجاه الصين فى فترة محددة داخل الإدارة الأمريكية كانت سياسة تتسم بالتنوع والإختلاف ، وعانت القدرة السياسة لوزارة الخارجية الأمريكية على التحكم من الضعف بسبب الجدل العنيف الدائر حول السياسة الخارجية داخل الإدارة الأمريكية وخارجها ، والتصرف القيادى الأهوج من جانب وزير الخارجية الأمريكى وقتئذ كريستوفر ، ناهيك عن أن لجنة الأمن القومى التى تتمتع بسلطة التحدث باسم الدولة ولا يثار حولها الجدل . كما أن وزارة التجارة اضطلعت بدور قلما قامت به فى الماضى بسبب أن الرئيس كلينتون اعتبر " الأمن الاقتصادى " هدفا يتمتع بالأفضلية فى السياسة الخارجية . وأشار وزير التجارة الأمريكى الأسبق براون Braun ونائبه Garden (يتولى الآن منصب عميد كلية الإدارة فى جامعة يالو) إلى عشر دول ومناطق كبرى بما فيها الصين ، تتمتع " أسواقها الواعدة " بالأسبقية والأفضلية فى انتهاج " الدبلوماسية الاقتصادية " نحوها ، كما أديا دورا مهما لإقناع إدارة كلينتون بإحداث تغيير فى السياسة التى تربط بين منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية وما أطلق عليه أوضاع " حقوق الإنسان " فى الصين . وأشار Garden فى مقال نشرته " نيويورك تايمز " إلى أن : " الولايات المتحدة والصين سيكونان عملاقين عالميين لعدة أجيال قادمة فى المستقبل ووضع التجارة الأمريكية والصينية فى قلب مصالحنا العالمية سيجعلنا نتخذ استعدادات على أحسن وجه من أجل الجيل القادم وأفضل من أسلافنا الذين سبقونا منذ مائة سنة . «وازداد نفوذ مكتب التمثيل التجارى ومشاركته فى إعداد السياسة الأمريكية تجاه الصين بسبب اختلال الميزان التجارى بين الصين والولايات المتحدة ، وحقوق « الملكية الفكرية » وغيرها من المشكلات الأخرى، ناهيك عن أى الممثل التجارى Cant يتمتع بعلاقة شخصية ووثيقة مع الرئيس كلينتون . وقد قيل فى واشنطن فى فترة ما إن زمام المبادرة السياسية تجاه الصين انتقل من وزارة الخارجية إلى الإدارات الاقتصادية .

وشهدت السياسة الأمريكية تجاه الصين فى هذه المرحلة الاضطراب والجدل، وخاصة عند معالجة مشكلة تايوان ، وتجلى ذلك بوضوح تام فى الخلافات والتناقضات

بين الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى . ويعتقد الباحث الأمريكى Harry Harding أن العلاقات الأمريكية – الصينية تعد من أكثر المشكلات التى دار حولها جدل الحزبين الجمهورى والديمقراطى فى أواخر الأربعينات وفى الخمسينات ، ولكن توصلت آراء الحزبين فيما بعد إلى اتفاق من أجل إقامة علاقة تعاون إلى حد ما مع بكين . وفى عام ١٩٧٢ ، قام نيكسون بأول زيارة للصين تعبيرا عن رغبة الحزب الجمهورى فى التخلى عن سياسة مناهضة الصين فى الماضى ، والتوصل إلى علاقات انفراجية مع بكين . وبالمثل ، أصدر الرئيس ريجان بيانا حول مشكلة بيع الولايات المتحدة أسلحة لتايوان أعرب فيه عن أن الحزب الجمهورى وافق فى نهاية المطاف على تقليص العلاقات مع تايبيه (عاصمة تايوان) ، وبعد ذلك أسس علاقات مستقرة وواسعة مع الصين [١] . ولكن تعرض هذا الاتفاق بين الحزبين لتأثير بالغ بعد اندلاع الاضطرابات السياسة فى بكين عام ١٩٨٩ وانهيار الإتحاد السوفيتى . " تؤكد أى سياسة أمريكية ملائمة تجاه تايوان وجود الخلافات الكبيرة بين الإدارة الأمريكية وآراء الكونجرس التى تتسم بالقوة المؤثرة وتعرقل تلك الخلافات تنفيذ سياسة الدولة وتجعلها تعانى حالة دائمة من عدم الاستقرار وعدم التواصل " [٢] . وأشار Andrew Nathan و Robert Rose فى كتاب "[٢] السور العظيم وخدعة المدينة الخاوية " إلى حماس الكونجرس الأمريكى للمشاركة فى صياغة السياسة الموجهة نحو الصين ، وذكرا أن ذلك يشتمل – فى الواقع – على خطة بعض جماعات المصالح التى تسعى إلى " إضفاء الطابع السياسى العام " على كافة التعاملات والشئون مع الصين . وفى الحقيقة يبدو أن الصين تجذب بصورة كبيرة اهتمام جماعات المصالح الأمريكية بصورة تفوق سائر الدول الأخرى ، وتشمل تلك الجماعات مجموعات " حقوق الإنسان " المتعددة والمختلفة ، والمجموعات المتصلبة المناوئة للحزب الشيوعى الصينى ، وجناح المحافظين فى المؤسسات والنقابات العمالية ، ومجموعات حماية البيئة ، والمجموعات التى تدعو إلى فكرة مناهضة الأسلحة النووية وغيرها من المجموعات الأخرى . وقدم بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى اقتراحات أو مارسوا ضغوطا على البيت الأبيض بهدف جعل (الإدارة الأمريكية)

(١) انظر المصدر السابق ، ص ١١٣ – ١١٤

(٢) Managing the Taiwan Issue ; Key is Better Relation With China, Report of an Independent Task Force (New York : Council of Foreign Relations, 1995) , P. 22.

تنتهج سياسة تجاه الصين تساير مصالح المناطق الانتخابية التى اختاروها . وفى السنوات الأخيرة ، شهدت أروقة الكونجرس الأمريكى جماعة قامت بانتقاد السياسة الأمريكية تجاه الصين تتألف من هولميس من جناح اليمين بالحزب الجمهورى ، وجيلمان عضو مجلس النواب من الجناح المعتدل بالحزب الجمهورى وأعضاء من جناح حقوق الإنسان الليبرالى من الحزب الديمقراطى مثل إدوارد كنيدى ؛ حيث اتخذ هؤلاء الأعضاء من الكونجرس الأمريكى موقف انتقاد الصين حتى يتمكنوا من إظهار قدرتهم على معالجة المشكلات الدولية ، ناهيك عن تأييدهم السياسة الخارجية الأمريكية المناهضة للصين التى تهدد الولايات المتحدة وتتوعدها ، ماداموا - فيما يبدو - لا يدفعون ثمنا لشراء الأصوات المنتخبة [1] .

وتعد مساوئ تصرفات الكونجرس الأمريكى وجماعات المصالح مشكلة لا يهدأ حولها الجدل فى السياسة الأمريكية ، وأصبحت جزءا طبيعيا فى النظام السياسى الأمريكى . وهناك بعض المتخصصين الذين يعتقدون أن تلك المجموعات لا يجب إقصاؤها خارج النظام السياسى ، ولا يعترفون بالمشكلات التى نجمت عنها فحسب ، بل يعترفون بإنجازاتها التى حققتها أيضًا .

كما يظهر تسييس شئون الصين واتصالاتها مع الولايات المتحدة فى المشكلات الصينية التى أصبحت كبش فداء Scapegoat بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى وتكتلاتهما الداخلية ؛ حيث يحاول كل طرف أن يسقط الطرف الآخر . وفى أوائل إبريل عام ١٩٩٧ نشرت صحيفة " منتدى الرواد الدولية " مقالا أشار إلى أن : " السياسة الأمريكية تجاه الصين أصبحت مشكلة تشهد الجدل العنيف داخل الولايات المتحدة كما كان الحال فى الخمسينات ، ومن المرجح جدا أن ينجم عن ذلك نتائج وخيمة . ولا تقتصر الخلافات هذه المرة على الخلافات الأيديولوجية بين جناحى اليمين واليسار ، بل تمتد لتشمل خلافات التكتلات الحزبية للطرفين . وشكل بعض أعضاء هذين الجناحين تحالفا قلما نراه حيث يطالب جناح اليسار باعتبار حقوق الإنسان عاملا يحدد كيفية التعامل مع الصين ، وفرض كافة أنواع العقوبات الاقتصادية والسياسية

(١) أندرونيس ، وروبرت روس : " السور العظيم وخدعة المدينة الخاوية " ، مصدر سابق الذكر ، ص ٧٦ - ٧٧

عليها ، بينما يعتبر جناح اليمين الصين تمثل تهديدا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا " . كما نشرت صحيفة " التجارة اليومية " مقالا أكثر وضوحا فى هذا الخصوص ، وأشار إلى أن : " بعض أعضاء جناح اليمين بالحزب الجمهورى يحاولون وضع العراقيل أمام زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي آنذاك للصين ، وتشويه صورة نائب الرئيس آل جور بشدة ، ويبذلون قصارى جهودهم لرسم حد فاصل بين أعضاء الحزبين الجمهورى والديمقراطى : أعضاء الحزب الديمقراطى يجرون اتصالات مع الصينيين ، بينما أعضاء الحزب الجمهورى ليس لديهم اتصالات مع الصينيين . وفى الوقت نفسه ، يؤيد بعض أعضاء جناح اليسار بالحزب الديمقراطى مرشحا للرئاسة الأمريكية يمثل تحديا لنائب الرئيس آل جور ولا يدخرون وسعا فى استغلال شجب " التساهل مع الصين " للإفتراء عليه . ويتجسد هدف الجناحين اليمينى واليسارى فى إثارة بعض الجدل حول خوض انتخابات الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٩٨ واختيار مرشح الرئاسة الأمريكية فى عام ٢٠٠٠ ، وعقد مجلس الشيوخ جلسة استماع مغلقة حول " قضية السياسة تجاه الحزب الشيوعى الصينى تجلب أموالا " من جانب بعض أعضاء جناح اليمين فى الحزب الجمهورى بهدف تشويه صورة الحزب الديمقراطى ، ولكنهم لم يحسنوا اختيار الموضوع وكانت حيلتهم خرقاء ومكشوفة . إن التآمر الدائر بين الحزبين وجناحيهما حول السياسة الأمريكية تجاه الصين يعد بمثابة وسيلة للتشويه وتحقيق المكاسب ، ويجعل الناس يتذكرون المناظرة التى شهدتها الولايات المتحدة فى الأربعينات حول " من خسر الصين " ، واضطهاد الشخصيات التى اتخذت موقفا عادلا وموضوعيا إزاء المشكلة الصينية فى الحقبة المكارثية (*) فى الخمسينات .

وتعرض الكونجرس الأمريكى – بسبب المشكلة الصينية – لضغوط المصالح المحدودة والمنحازة للمناطق الانتخابية ، كما تعرض أيضاً للعواقب الوخيمة الناجمة عن قيام أصحاب مصالح التكتلات الحزبية " بالتسييس العام " للاتصالات والتعاملات مع الصين ، مما قدم فرصة خادعة وماكره لأنشطة الدعاية التى تقوم بها المجموعات خارج تايوان . وكشفت صحيفة " نيويورك تايمز " الأمريكية النقاب عن أن تايوان

(*) نسبة إلى جوزيف مكارثى Joseph Mccarthy (١٩٠٨ – ١٩٥٧) : شيخ أمريكى جمهورى . قاد حملة ضد العناصر اليسارية الأمريكية (١٩٥٠ – ١٩٥٤) . [المترجم] .

أنفقت أموالا طائلة للقيام بالدعاية لأعضاء الكونجرس الأمريكي ومجموعات المصالح المختلفة ، وأن المصدر الرئيس لتمويل تلك الأنشطة التي أنفقت أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي هو " ممتلكات حزب الكومنتانغ " (*) . وفي عام ١٩٩١ فقط سجلت وزارة العدل الأمريكية عشرين شركة للعلاقات العامة كانت تقوم بالدعاية لتايوان أنفقت خمسة ملايين ومائة ألف دولار أمريكي . وفي السنوات الأخيرة ، جذب " معهد تايوان " الاهتمام من كل صوب وحدب لضلوعه في أنشطة الدعاية ، وأنفق أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكي في غضون ثلاث سنوات لشركة أمريكية نظير قيامها بالدعاية ، وذلك من أجل إسهام ذلك المعهد في نجاح زيارة لي دينغ هوي للولايات المتحدة . وبعد أن تلقت إحدى الجامعات الأمريكية دفعتين من التبرعات ، قامت بدعوة لي دينغ هوي لزيارة الولايات المتحدة . ثم نجحت تايوان في إقناع الكونجرس الأمريكي ليطلب من البيت الأبيض إصدار التأشيرة . وفي خلال تسعة أشهر من عام ١٩٩٦ ، قام عشرون عضوا من الكونجرس الأمريكي ومائة وأربعة وعشرون من نواب الأعضاء « برحلات مجانية » إلى تايوان بدعوة منها والتي أنفقت أكثر من خمسمائة ألف دولار أمريكي في هذا الخصوص . إن أنشطة الدعاية التي قامت بها تايوان زادت من حدة الخلافات والتناقضات بين الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي بشأن المشكلة التايوانية . وفي ١٤ إبريل عام ١٩٩٧ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » افتتاحية بعنوان « عامل تايوان » Taiwan Factor أشارت فيها إلى أن : « أزمة العلاقات الصينية – الأمريكية في الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٦ ترتبط بتايوان بصورة واضحة . » « وأن هؤلاء الذين بذلوا جهودا مضنية من أجل الحصول على تأشيرة لزيارة لي دينغ هوي يعرفون أن العواقب الوخيمة الناجمة عن أعمالهم تلحق أضرارا بالعلاقات الصينية – الأمريكية . وطالبت الافتتاحية أيضا « بضرورة كبح جماح الأخطار الناجمة عن دبلوماسية تايوان » .

ونستطيع أيضا أن نستعرض الأفكار الواضحة للمناظرة الكبرى الدائرة حول السياسة الأمريكية تجاه الصين والناتجة عن المشكلة التايوانية من خلال تحليلات

(*) هو أيضاً حزب القوميون أو الوطنيون Nationalists . [المترجم] .

المتخصصين من ذوى الاتجاهات السياسية المختلفة . إن التيار المؤيد لرفع مستوى العلاقات مع تايوان أو تعزيزها يقدم الجوانب (الأسباب) الثلاثة الأساسية التالية :

أولاً : تغيّر وضع الصين فى الإستراتيجية العالمية الأمريكية . إن الاضطرابات السياسية التى شهدتها بكين فى عام ١٩٨٩ وانتهاء الحرب الباردة أدى ذلك إندثار أهم محورين فى السياسة الأمريكية تجاه الصين منذ زيادة نيكسون للصين فى عام ١٩٧٢ . فقد كان المحور الأول : « تشكيل حلف ضمنى من أجل التصدى للتوسع السوفيتى فى آسيا وفى المناطق الأخرى ، وتعرضت السياسة الخارجية السوفيتية لأضرار جسيمة بعد أن شهدت تغيرات فى ظل قيادة جورباتشوف ، ثم تعرضت أيضا للانهيار التام جراء سقوط الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية وما ترتب عليه منا انهيار الاتحاد السوفيتى . « والمحور الثانى : » تقلصت المشاركة الأمريكية فى التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى فى الصين جراء تشبث الدولتين بمواقفهما فى التجارة الثنائية والاستثمار ، ثم تعرضت هذه المشاركة للتخريب الكامل بسبب « أزمة ميدان تيان أنمين » (*) فى عام ١٩٨٩ . » (١) وسيطرت مثل تلك الأفكار فى فترة زمنية طويلة جدا على السياسة الأمريكية وعلى الدوائر الأكاديمية . ومازال هناك أشخاص يقدمون تحليلات على هذا النحو دون كلل . وفى عبارة أخرى ، اندثار العلاقة بين أطراف « المثلث الكبير » الذى كان يضم الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أثناء مرحلة الحرب الباردة أدى إلى تغيّر مكانة الصين فى الإستراتيجية العالمية الأمريكية . كما أن الاضطرابات السياسية التى شهدتها بكين فى عام ١٩٨٩ أدت إلى فشل الإستراتيجية الأمريكية ومفادها تحقيق « التحول السلمى » فى الصين من خلال « المشاركة فى التنمية الاقتصادية والإصلاح السياسى فى الصين » . ثم تغيرت أفكار الأمريكيين تجاه الصين من الوضع الصائب الدائم إلى الوضع الخاطئ

(*) هو ميدان « السلام السماوى » الذى يتوسط قلب العاصمة الصينية ، ويعد أكبر ميدان فى العالم وتبلغ مساحته ٤٥ هيكتارا ، وقد شهد مظاهرات طلاب الجامعات فى الصين التى تنادى بالديمقراطية والمزيد من الإصلاح السياسى فى البلاد وذلك فى عام ١٩٨٩ .

(١) صحيفة « واشنطن تايمز » الصادرة فى ١٩٩٤/٥/٢٤

الدائم ، وحتى نظرية « احتواء الصين » أحدثت ضجيجا وعجيجا لفترة من الوقت . وانبرى من بين الذين يقدمون النصح والمشورة الذى يدعو إلى اللعب بـ « الورقة التايوانية » ، اعتقادا بأنه لم تعد هناك ثمة حاجة إلى « الورقة الصينية » التى كانت من الأوراق السياسية لمناهضة الشيوعية السوفيتية الداعية إلى الحرب ، والآن قد حان الوقت للعب بورقة جديدة أخرى وهى ورقة الصين الجديدة « ورقة الصين الحرة » (١) .

ودعا البعض إلى تسليح تايوان انطلاقا من اعتقادهم بأنه « من المهم جدا أن تستمر الولايات المتحدة فى تقديم وسائل الحماية لتايوان ، لأن ذلك يعد بمثابة آلية لتحقيق التوازن والاستقرار فى مضيق تايوان » (٢) . ولايخفى البعض مطالبته من جديد بالتحكم والسيطرة على « حاملة طائرات لاتغوص » حيث يعتقدون » أن تايوان تتمتع بأهمية إستراتيجية قارية طويلة الأمد بالنسبة للولايات المتحدة لأنها تقع بين مضيق تايوان ومضيق Bashi (*) ، وهما يعتبران طريقين بحريين رئيسين يربطان شمال شرق وجنوب شرق آسيا بالشرق الأوسط . وإذا كان هناك حكومة تايوانية قوية ومخلصة تساعد فى حماية ، مثل الطرق البحرية ، فإن ذلك سوف يتوافق مع المصالح الأمريكية ، وتعهدت تاييه للولايات المتحدة إذا وقعت أزمة إقليمية كبرى . وبعد أن فقدت الولايات المتحدة قاعدة بحرية وأخرى جوية فى الفلبين ، أصبحت تايوان قاعدة حربية كامنة للولايات المتحدة فى غرب المحيط الهادى ، ومن الممتلكات الإستراتيجية التى لايجب أن يتنازل عنها واضعو الخطط العسكرية الأمريكية (٣) .

(١) صحيفة « واشنطن تايمز » الصادرة فى ١٩٩٤/٥/٢٤

(٢) James Lilley " U.S - Sino Relation and the prospect political Referm in China ", Speech to Women's National Democratic club, Federal News Service, May 31, 1994 .

(*) مضيق BASHI يقع بين جزيرة تايوان وجزر باتان BATAN فى الفلبين ويربط بين بحر الصين الجنوبى والمحيط الهادى . يبلغ عرضه ١٠٠ كم ، وعمقه يتراوح بين ٢٠٠٠ - ٥٠٠٠ متر ، وأكبر عمق له يبلغ ٥١٢٦ مترا . (المترجم)

(٣) Martin L, Lasater, "U.S. Interests in the New Taiwan:, ORBIS,Spring 1993, P. 247 .

ثانيًا : يمكن استغلال تايوان بصفتها وسيلة تحقق « التحول السلمى » فى البر الرئيسى الصينى . وتتحلى تايوان بالهدف بعيد الأجل ، وتضطلع بدور فى المساعدة فى إعداد طبقة من رجال الأعمال فى جمهورية الصين الشعبية ، ومع نمو هذه الطبقة فى البر الرئيس ، فإن وجهة نظرها إلى القيم وقوة تأثيرها يستمران فى الحد من سيطرة الحزب الشيوعى الصينى على الحياة الاقتصادية والسياسية فى الصين . وتضطلع الولايات المتحدة بدور قيادى فى هذه العملية من خلال تعزيز الاتصال بـ « جمهورية الصين » [١] . « إن سياسة الإصلاح » من الضرورى أن تنبثق من داخل جمهورية الصين الشعبية . ولكن وجود نموذج ناجح للإصلاح يفيد الولايات المتحدة . أن تايوان الجديدة تعد بمثابة النموذج الناجح [٢] . وقد أثبتت تايوان أن « مجتمع تعاليم الكونفوشيوسية القائم على أساس الحزب الواحد يمكن أن يتحول إلى « ديمقراطية » الأحزاب المتعددة » [٣] .

ثالثًا : تتمتع تايوان بمصالح تجارية هامة بالنسبة للولايات المتحدة . ومنذ أواخر الثمانينات أتخذت تايوان سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف حدة النزاع التجارى مع الولايات المتحدة وأذعنت للمطالب الأمريكية . ومن أجل تقليل العجز التجارى مع الولايات المتحدة ، أرسلت تايوان إلى الولايات المتحدة » مجموعات لشراء السلع الأمريكية مرات عديدة ، وعززت حماية حق الملكية للكتب والبرمجيات الأمريكية وغيرها من المنتجات الثقافية الأمريكية ، وزادت قيمة الدولار التايوانى الجديد ، ولذلك زادت تكاليف المنتجات التايوانية التى تصدرها للولايات المتحدة ، وانخفضت تكاليف المنتجات المستوردة . كما قامت بإصلاح المصارف ونظام التأمين بما يسمح بالمزيد

(١) Breet Lippencott, Taiwan Should Be Allowed to Join the world Commuinity".Heritage Foundation Reports, August 24, 1994, Back grounder, No. 132 .

(٢) Martin L. Lasater, " U. S. Interests in New Taiwan ", ORBIS, Spring 1993. P.246.

(٣) Managing the Taiwan ISSUE : Key is Better Relations With China, Report of anIndependent Task Force (New York : Council of Foreign Relations, 1995), P. 11 .

من المشاركة الأمريكية . وبحلول عام ١٩٩٤ ، انخفض العجز التجارى الأمريكى مع تايوان بمقدار أكثر من النصف وبلغ ٩٦ مليار دولار أمريكى فقط . « وانتشرت الاستثمارات التايوانية فى الولايات المتحدة ، وأودعت تايوان جزءا كبيرا من احتياطى العملة الصعبة فى الولايات المتحدة ، وظفرت الشركات الأمريكية بالعديد من مشروعات خطة إقامة المنشآت الأساسية التى تستمر ست سنوات وتبلغ استثماراتها ٢٢٠٠ مليار دولار أمريكى وتضلع تايوان بتنفيذها فى حقبة التسعينات » [١] .

ثانيًا : سياسة « اللاءات الثلاث » تجاه تايوان فى إطار الشراكة الإستراتيجية

أجرت إدارة كلينتون ما أطلقت عليه « مناقشة السياسة التايوانية » فى الفترة بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بسبب الأوضاع المعقدة المذكورة آنفا . وفى ٧ سبتمبر عام ١٩٩٤ أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى المسئول عن الشئون الآسيوية والباسيفيكية لورد فى مؤتمر تعزيز « هذه المناقشة » ، وقال : « إن الإدارة الأمريكية - قامت بدراسة العلاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان من أجل التوافق مع الأحوال المتغيرة المطردة التى تشهدها كل من الصين وتايوان ، وهدف الولايات المتحدة هو أنه فى الوقت الذى نعمل فيه على تقوية سياستنا ، نضطلع ببعض التغيرات الضرورية ، ثم ندفع المصالح الأمريكية فى ضوء متغيرات الأوضاع » . وحسب ما أعلنه المسئول الأمريكى فإن الرئيس الأمريكى كلينتون وافق على إجراء تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه تايوان شمل النقاط التالية :

١ - إجراء حوار اقتصادى مع تايوان على مستوى أقل من وزير تحت إشراف « الجمعية الأمريكية فى تايوان » ، والسماح لكبار مسئولى الإدارة الأمريكية الذين يتبعون الإدارات الاقتصادية والفنية بزيارة تايوان .

(١) انظر كتاب : « السور العظيم وخدعة المدينة الخاوية » ، مصدر سابق الذكر ، ص ص ٢١٣ - ٢١٤ .

٢ – لايقوم بزيارة تايوان كل من كبار القادة الأمريكيين أو كبار المسئولين الذين تولوا منصب وزير اقتصاد أو وزير فى النواحى الفنية ، وعدم السماح لكبار القادة التايوانيين بزيارة الولايات المتحدة ، ولكن يتم السماح لهم بعبور الأراضى الأمريكية فى حالة الضرورة .

٣ – عدم تأييد انضمام تايوان للأمم المتحدة ، ولكن الاعتراف بأن تايوان تستطيع أن تضطلع بدور « شرعى » فى بعض المشكلات الدولية .

٤ – تغيير اسم « لجنة التشاور حول شئون أمريكا الشمالية » ليصبح « البعثة التمثيلية الاقتصادية والثقافية لتايوان وأمريكا الشمالية لدى الولايات المتحدة » .

وبرغم أن لورد أعلن مجددا أن « التمسك بسياسة صين واحدة مازال يتوافق مع المصالح الأمريكية الأساسية على جانبى المضيق » ، ولكن أثبتت الحقائق أن « هذه المناقشة » تعد تراجعًا فى السياسة الأمريكية تجاه الصين وعن الموقف الذى حددته البيانات الصينية – الأمريكية الثلاثة المشتركة ، وأدت إلى تخلى الإدارة الأمريكية عن مسئوليتها التى أكدتها مرات عديدة للحكومة الصينية . وتوصلت « هذه المناقشة » إلى نتيجة مفادها « عدم السماح لكبار القادة التايوانيين بزيارة الولايات المتحدة » ، لكن تمت الموافقة على زيادة لى دينغ هوى للولايات المتحدة وما نجم عنها من عواقب وخيمة للغاية . ان تصرفات إدارة كلينتون هذه ، التى تعد تراجعا فى سياستها تجاه الصين ، اضطلعت بدور مهم فى مفهوم السياسة الخارجية ، ناهيك عن التأثيرات المباشرة التى تتسم بها الأوضاع السياسية المعقدة المذكورة آنفا .

وتنطلق السياسة الخارجية الأمريكية دائما من الصراع والاندماج بين « الواقعية » Realism و « المثالية » Idealism . وترى الواقعية أن دولة ما عندما تعالج العلاقات الدولية يكون أهم هدف لها هو مصالح الدولة وقوتها . وتقرر مصالح الدولة أنه من أجل الحصول على تلك المصالح فإن أى وسيلة يتم إتخاذها تتسم بالمعقولية ، حتى أن رئيس الوزراء الفرنسى Richelieu فى عهد الملك لويس الثالث عشر أطلق مقولة « حق الدولة » . ويعتبر أصحاب المذهب الواقعى السياسة الدولية بمثابة سياسة القوة ، ولذلك تحليل الوضع الدولى يكون انطلاقًا من مقارنة تغييرات قوى الدول ، وإعداد السياسة الخارجية فى ضوء مبدأ توازن القوى .

ولكن أصحاب النزعة المثالية يعالجون العلاقات الدولية انطلاقاً من الأيديولوجيا بصورة رئيسة ويعتبرون العدل ، والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من المبادئ التى تحمى وجهة نظرهم إلى القيم التى بدورها تتوافق مع هذه المبادىء بمثابة الأهداف الرئيسة الخارجية . ويمكن القول أن « مبادىء ولسون » التى أعلنها وودرو ولسون (*) أثناء الحرب العالمية الأولى تعد تجسيداً لـ « المثالية » الأمريكية . وأشار هنرى كيسنجر إلى أن : « نقطة الانطلاق فى السياسة الخارجية لمبادىء ولسون هى النظرية القائلة بأنه لايوجد نظير ولاند ولامثيل (Exceptionalism) للولايات المتحدة » . « وترى مبادىء ولسن أن الولايات المتحدة تتمتع بجوهر ممتاز ليس له نظير ويظهر فى أخلاقها وعدلها وقوتها الحقيقة التى لا تضاهى وليس لها مثيل . وتؤمن الولايات المتحدة إيمانا عميقا بعدالة قوتها وأهدافها لدرجة أنها - للأسف - تخوض غمار حرب عالمية من أجل إيمانها بإخلاقها وعدلها » [1] . وفى عبارة أخرى ، أن الولايات المتحدة تقوم بتقييم النظم السياسية والسياسة الخارجية والداخلية فى الدول الأخرى فى ضوء المعايير التى تحددها وجهة نظرها إلى القيم ، وترى أنه يقع على عاتقها واجب نشر النموذج الديمقراطى الأمريكى فى كافة أنحاء العالم . إن مفهوم الخط الدبلوماسى الذى شكل السياسة الخارجية فى مبادىء ولسن هو : « الأمن الجماعى ، وجعل المنافس يعتنق النموذج الأمريكى ، وتأسيس نظام دولى ينظر فى النزاعات ويتخذ قرارا بشأنها حسب أحكام القضاء ، ولا يؤيد إطلاقا منح تقرير المصير للأجناس » [2] .

وكل ما أعلنه كلينتون بشأن السياسة الخارجية أثناء سباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية وبعد أن تولى شئون البيت الأبيض بفترة قصيرة يتحلى بالطابع الجلى لمبادىء ولسن . واعتبر كلينتون الأمن الاقتصادى ، ونشر الديمقراطية والقوة العسكرية بمثابة المحاور الثلاثة الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية ، واهتم بنشر الديمقراطية على نطاق واسع بصفة خاصة فى بداية توليه السلطة فى البلاد . وألقى كلينتون خطاباً

(١) وودرو ولسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤) : سياسى أمريكى . زعيم الحزب الديمقراطى . الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية . (١٩١٣ - ١٩٢١) . فى عهده دخل الأمريكيون الحرب العالمية الأولى (المترجم) .

Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, P. 804 . (٢)

فى الأمم المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٩٣ جاء فيه : « أن الهدف الذى يجب أن نحرص عليه حرصًا شديداً فى عصر يجمع بين المخاطرة والفرصة جنبًا إلى جنب هو تنمية وازدهار الدول الديمقراطية التى تشكل جزءًا من المجتمع الدولى وقائمة على أساس السوق . وفى مرحلة الحرب الباردة ، بذلنا جهوداً مضنية من أجل كبح جماح تهديد يكمن داخل النظام الليبرالى . وفى الوقت الحاضر ، لاندخر وسعا من أجل توسيع النطاق الذى تتعايش داخله الدول ذات النظام الليبرالى، لأن كل ما نحلم به ليلا ونهاراً هو أنه يأتى يوم يستطيع كل فرد فى المعمورة أن يعبر عن آرائه ويجسد قوته بصورة جلية تماما فى مثل ذلك العالم ، وتتعاون الدول الديمقراطية التى تنعم بالتقدم والازدهار فيما بينها وتتعايش فى سلام » وفى ضوء هذا الاتجاه من السهل على واضع سياسة أن يوافق على ما شهدته تايوان من الإنتخابات المتعددة الأحزاب وغيرها من تحولات « إضفاء الطابع الديمقراطى فى البلاد » والمثالية التى نتجت عنها ، ناهيك عن تفاقم حدة الصراع والصدام مع البر الرئيسى الصينى فيما يتعلق بـ « حقوق الإنسان » و « الديمقراطية » وغيرها من المشكلات الأخرى . ومن الطبيعى أن يتمخض عن ذلك آثار سلبية على معالجة الولايات المتحدة لمشكلة تايوان ، ومن ناحية أخرى ، أن النقطة الأساسية فى السياسة الأمريكية تجاه الصين والتى أكدتها كثيراً الإدارة الأمريكية هى دمج الصين فى النظام العالمى الجديد الذى يتم تأسيسه حسب « النموذج الأمريكى » . وأشار مستشار شئون الأمن القومى للرئيس الأمريكى فى خطاب ألقاه أمام « لجنة الشئون الخارجية » إلى أن : « الاتجاه الذى تسير فيه الصين فى السنوات المقبلة يعد من أهم العوامل التى سوف تحدد ماهية القرن المقبل إذا كان قرن صراعات أم قرن تعاون . لقد أصبحت الصين دولة كبرى تنعم بالاستقرار والانفتاح ، ولا تحتل الدول الأخرى ، وتطبق التعددية السياسية ، وتحترم معايير السلوك الدولى ، وتبذل جهوداً مضنية معنا من أجل إقامة نظام أمنى عالمى . إن تغيّر الصين على هذا النحو يتوافق تمامًا مع المصالح الأمريكية . « إن التوهم الذاتى فى الفكر الدبلوماسى لمبادىء ولسون فى نظرية « أنه لايوجد مثيل ولا نظير للولايات المتحدة » جعل أمريكا تختار بلا وعى طريقًا دبلوماسيًا وعرًا ومحفوفًا بالمخاطر ، كما جعل تطوير العلاقات الصينية – الأمريكية لا تؤتيه ريح مؤاتية .

إن تصرفات الولايات المتحدة التى إتسمت بالتراجع إزاء المشكلة التايوانية ، جعلت العلاقات الصينية - الأمريكية تهوى فى بئر عميق . وفى الواقع تعد هذه التصرفات سببًا مباشراً لاندلاع الأزمة التايوانية فى مارس ١٩٩٦ . وأعرب الشعب الصينى عن عزمه وتصميمه على حماية سيادة البلاد ووحدة أراضيه مهما كان الثمن بعد تجربة إطلاق الصواريخ . وقد أيقظت هذه الأزمة الولايات المتحدة حكومة وشعبًا من سُباتها العميق . كما أدركت الولايات المتحدة من خلال ردود أفعالها التى تنطوى على مخاطر كبيرة تجاه الأحداث أن معالجتها السيئة للموضوعات المتعلقة بالمشكلة التايوانية فى حالة السلم والحرب تنطوى على احتمال قيام قوة "استقلال تايوان" بتوريطها فى صراع عسكرى . وكما ذكرنا أعلاه أنه يوجد أناس فى الولايات المتحدة ، ولاسيما بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى ، الذين يحاولون دائما اللعب بـ "ورقة تايوان" فى السياسة الأمريكية تجاه الصين . ولكن الضغط على الإدارة الأمريكية للموافقة على زيارة لى دينغ هوى شهد قيام تايوان باللعب بـ "الورقة الأمريكية" ، مما ألحق أضراراً بمصالحهم الشخصية . وفى جلسة الإدلاء بالشهادة بالكونجرس اعترف Rose مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الآسيوية والباسيفيكية بصراحة إن دعوة لى دينغ هوى لزيارة الولايات المتحدة تعد خطيئة .

وأخذت الولايات المتحدة بزمام المبادرة واقترحت إقامة "علاقة شراكة إستراتيجية" مع الصين ، ويدل ذلك على أن الولايات المتحدة أجرت تغييراً جديداً على سياستها الخاصة بالمشكلة التايوانية . وبعد نشوب الأزمة التايوانية ، قام بعض كبار الموظفين السابقين فى الإدارة الأمريكية بالدعاية لجانبى المضيق ، واقترح بعضهم "مشروعًا شاملاً " لحل هذه المشكلة . وكما ذكرت الصحف التايوانية أن من الأخبار التى نقلوها للجهات المعنية فى تايوان أن تايوان لا يمكن أن يساورها الأمل فى أن الولايات المتحدة تؤيد "استقلالها" دون قيد أو شرط . وأدركت الشخصيات المهمة والمؤثرة فى السياسة الخارجية الأمريكية أن السلطات التايوانية عندما تواجه تحدى سياسة صين واحدة تلحق الأضرار بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية والآسيوية والباسيفيكية والعالمية أيضًا . وبعد أن خضعت الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لآسيا والباسيفيك للدراسة والتغيير بعد إنتهاء الحرب الباردة تقرر بصورة أساسية إقامة علاقة شراكة إستراتيجية مع

الصين التى تتحلى بـ "أهم تأثير على آسيا فى القرن الحادى والعشرين" ، ويعد ذلك من المحاور الرئيسة فى هذه الإستراتيجية وذكر مستشار الأمن القومى فى إدارة الرئيس كارتر بروزنسكى فى كتابه "لعبة الشطرنج الكبرى" أن الصين يجب أن تكون "مرسى الشرق" فى الإستراتيجية الأمريكية لآسيا وأوروبا . وقد أظهرت الصين نموذجاً للدولة الكبرى من قوة التحمل الفولاذية ، وعدم السعى وراء المصالح الشخصية وتحمل المسئولية عندما بدأت الأزمة المالية الآسيوية فى يوليو عام ١٩٩٧ ، ناهيك عن إضطلاعها بدور بناء بعد إنفجار سباق التسلح النووى فى جنوب آسيا ويحدد ذلك بجلاء المكانة الإستراتيجية الهامة التى تتمتع بها الصين فى آسيا والباسيفيك وفى عالم بأسره .

ومن ناحية أخرى ، أدركت الولايات المتحدة من نتائج إنتخابات إختيار عمداء المدن فى تايوان التى أجريت فى أواخر عام ١٩٩٧ أن الحزب الديمقراطى التقدمى المؤيد لـ "استقلال تايوان" خطا خطوات مهمة على درب مساعيه الجادة والرامية إلى تولى شئون الحكم . ومن المؤكد أن تعاظم قوة "استقلال تايوان" زاد من المتغيرات الخطيرة التى تشهدها علاقات الصين وتايوان ، وأثر على استقرار ضفتى المضيق . ويتعين على الولايات المتحدة أن تحافظ على اليقظة والحذر من تطور هذه القوة .

"تدوى العواصف بشدة ، وتهطل الأمطار بغزارة ولا تتوقف أصواتها" . إن تدهور العلاقات الصينية – الأمريكية ، واضطرابها بعد يونيو عام ١٩٩٥ جعل السلطات الأمريكية تدرك إدراكاً واضحاً أهمية الحفاظ على تلك العلاقات وتطورها . وفى نوفمبر عام ١٩٩٦ ، ألقى وزير الخارجية الأمريكى الأسبق كريستوفر خطاباً فى جامعة فودان بشنغهاى أشار فيه إلى أن : "البعض يظن أن الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الأمريكية – الصينية قد تأثرت بسبب إنتهاء الحرب الباردة ، وأنا اعتقد أن العكس صحيح تماماً . وعندما يبدأ قرن جديد يجب أن نعزز أهمية العلاقات الأمريكية – الصينية وننميها مع تقادم الأيام . أن الولايات المتحدة والصين دولتين عظميين تتحملان مسئولية مشتركة ، ومن اللازم أن تحتلا مراكز قيادية بصفتهما دولتين نوويتين كبيرين ، وعضوين دائمين فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وأكبر دولتين اقتصاديتين فى العالم . وهناك مصلحة مشتركة تجمعنا فى إقامة وحماية نظام عالمى يعزز الرفاهية

والسلام فى العالم . إن تعزيز القدرة على تحقيق الأهداف الإقليمية والعالمية يعتمد فى نهاية المطاف على العلاقات الأمريكية – الصينية الوطيدة . ومع انعطاف القرن تتمتع الدولتان بفرصة إقامة علاقات واسعة ومستدامة فى عصر جديد" .

واستقبل الرئيس الأمريكي كلينتون نظيره الصينى جيانغ زيمين أثناء انعقاد مؤتمر أبيك فى مانيلا فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٩٦ وذكر أن : "الولايات المتحدة تتطلع أن ترى الصين دولة قوية تنعم بالاستقرار والأمن ، ولدينا مصالح إستراتيجية مشتركة فى العديد من المشاكل . ونشعر بغبطة أن نرى الدولتين الولايات المتحدة والصين يحرزان تقدمًا فى الكثير من المسائل فى الآونة الأخيرة . ونرغب فى إقامة علاقة تعاون وشراكة جيدة مع الصين" . وفى يناير عام ١٩٩٧ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت فى كلمة ألقتها بمناسبة تعيينها فى جلسة استماع باللجنة الدبلوماسية التابعة لمجلس الشيوخ أن : "إدارة كلينتون قررت أن إقامة علاقات متعددة الجوانب مع دولة مهمة مثل الصين ذات الأراضى الشاسعة المترامية الأطراف يتحلى بالضرورة المطلقة" .

وفى ضوء هذه الأوضاع قام الرئيس الصينى جيانغ زيمين بزيارة رسمية للولايات المتحدة فى أكتوبر عام ١٩٩٧ ، ووقع زعيما البلدين على "البيان الصينى – الأمريكى المشترك" حيث توصل الجانبان إلى إجماع حول بذل جهودها المضنية من أجل إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بين الصين والولايات المتحدة . وذكر كلينتون فى مراسم استقبال جيانغ زيمين : "يجب على بلدينا أن يتعاونا يدًا بيد ولا يتفرقا وتسير كل دولة فى طريق ، وسيكون تعاوننا من أجل إرساء أساس عالم أكثر خيرًا وأكثر أمنًا ، ونجعل هذا العالم ينعم بالسلام والرفاهية" . وذكر جيانغ زيمين فى كلمة شكر ألقاها أن : "الصين والولايات المتحدة لهما تأثير هام فى العالم . وفى ضوء الأوضاع الدولية الجديدة ، تزداد – ولا تتقلص – المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة ، وتنمو القوة الكامنة للتعاون ولاتنقص . وتتمتع الدولتان بالمصالح المشتركة الواسعة ، ويقع على عاتقهما مسئولية مشتركة إزاء المشكلات الكبرى المتعلقة ببقاء البشرية وتطورها ". "ويجب علينا أن نتحلى بوعى تاريخ رفيع المستوى وننظر إلى علاقة الدولتين باهتمام ونعالجها إنطلاقًا من رؤية إستراتيجية ". وعند مناقشة مشكلة تايوان فى إطار المحادثات الرسمية ، ذكر كلينتون إن الإدارة الأمريكية ستمضى قدما فى الاستمساك

بموقف صين واحدة ، وتحافظ على مبادئ البيانات الأمريكية - الصينية الثلاثة المشتركة ، ولاتؤيد استقلال تايوان ، ولاتؤيد انضمام تايوان للأمم المتحدة ، ولا تؤيد اقتراح خلق "دولتين صينيتين" أو "دولة صينية وأخرى تايوانية" .

وفى يونيو عام ١٩٩٨ ، قام الرئيس الأمريكى كلينتون بزيارة الصين رداً على زيارة نظيره الصينى لبلاده . وفى الواقع ، أن العلاقات الأمريكية - الصينية قد خرجت من النفق المظلم لأحداث عام ١٩٨٩ ، ومن الجلى ، أن الطرفين الصينى والأمريكى يبذلان قصارى جهدهما فى الوقت الحاضر لوضع العلاقات الثنائية على أساس يتمتع بقدم المساواة ويتسم بالآراء الأكثر تطلعًا للمستقبل والصالح العام ، والأكثر بحثًا فى المسائل الخاصة بالعلاقات . وبرغم أن الطرفين لم يصدرا أثناء هذه الزيارة بيانًا مشتركًا حول المشكلة التايوانية ، لكن ذكر كلينتون فى ندوة "بناء الصين فى القرن الحادى والعشرين" التى حضرها فى شنغهاى - ذكر بوضوح فيما يتعلق بالمشكلة التايوانية : ""أننا نؤكد على السياسة الأمريكية تجاه تايوان كلما سنحت لنا الفرصة ، ومؤداها عدم تأييد استقلال تايوان أو وجود دولتين صينيتين أو دولة صينية وأخرى تايوانية . وبالإضافة إلى ذلك ، أننا لا نعتقد أن تايوان يجب أن تنضم للمنظمات الدولية التى تشمل الدول ذات السيادة ، واعتقد أن سياستنا دائمًا واحدة ، وسياستنا الثابتة هى أنه يجب حل تناقض هذه المشكلة عبر الوسائل السلمية" .

وأحكمت أولبرايت قبضتها على السياسة الخارجية بوضوح منذ أن تولت وزارة الخارجية الأمريكية . ونظرا لأنها كانت مسئولة عن الاتصال بالكونجرس الأمريكى عندما كانت عضواً فى لجنة الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر ، لذلك تحسنت علاقتها مع البيت الأبيض ، ووزارة الخارجية والكونجرس كثيراً عما كانت عليه فى الماضى . وقد ساعد ذلك على استقرار العلاقات الصينية - الأمريكية وتطورها . وبرغم أن القوة المؤيدة لتايوان داخل الكونجرس الأمريكى حاولت بكل وسيلة ممكنة وبذلت قصارى جهدها لعرقلة سياسة "اللاءات الثلاث" التى تنتهجها إدارة كلينتون تجاه تايوان ، لكن ظلت الولايات المتحدة تتمسك بالإطار الرئيس لسياستها تجاه تايوان .

ثالثًا : استعراض سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه تايوان

شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية اختبارين صعبين بعد حدوث الأزمة التايوانية فى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦ . وكان الاختبار الأول فى يوليو عام ١٩٩٩ عندما قدم لى دينغ هوى جهاراً وعلنًا ما أطلق عليه "نظرية دولتين" . أما الاختبار الأخير كان فى ١٨ مارس عام ٢٠٠٠ عندما فاز تشين شيوى بيان مرشح الحزب الديمقراطى التقدمى والمؤيد لـ "استقلال تايوان" بأقل من ٤٠ ٪ من الأصوات الناخبة وأصبح "رئيسًا لتايوان" كما يزعمون . ومن الواضح أن الأزمة التايوانية فى الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٦ لقنت الولايات المتحدة درسًا ، وتجسد ذلك فى إتخاذها موقف الحذر عند مواجهة هذين الاختبارين اللذين قد ينجم عنهما ضربة موجهة للعلاقات الصينية – الأمريكية .

وبعد أن طرح لى دينغ هوى "نظرية دولتين" ، اتصل الرئيس الأمريكى كلينتون هاتفيًا بالرئيس جيانغ زيمين فى مساء يوم ١٨ يوليه عام ١٩٩٩ . وذكر كلينتون أنه أخذ بزمام المبادرة وأجرى الاتصال الهاتفى مع نظيره الصينى ليؤكد تعهد الإدارة الأمريكية الراسخ تجاه سياسة صين واحدة ، وأكد أن السياسة الأمريكية تجاه مشكلة تايوان لم تتغير ، ويستطيع الجانب الصينى أن يصدق تمامًا كل تصريحاته حول هذه المشكلة . وفى ٢٥ يوليه من العام نفسه ، أصدر Brazier رئيس الجمعية الصينية فى تايوان بيانًا فى تايبيه جاء فيه : "أن سياسة صين واحدة تعد حجر الزاوية فى السياسة الأمريكية وعلى مدى عشرين عامًا خلت تمسك بهذا المبدأ ست إدارات أمريكية سابقة تناوبت الحكم ، وأربع دورات للحزب الجمهورى ، ودورتان للحزب الديمقراطى." وأشار الرأى العام والدوائر الأكاديمية فى الولايات المتحدة إلى أن سياسة لى دونغ هوى على جانبى المضيق شهدت "تحولاً كبيرًا" و "حالة تخريب أحادية الجانب" و "صورة صانع المشاكل فى أذهان الجميع" وأذاعت الجهات الرسمية والرأى العام فى أمريكا أخبارًا واضحة وصحيحة مفادها أن الولايات المتحدة تعارض قيام لى دينغ هوى بتمديد مدة ولايته لنفسه ، ومؤامرة إعادة تعيينه ، وتعارض إدراج نظريته فى "الدستور" أو التصديق عليها من جهات تشريعية معينة . وقامت الولايات المتحدة بوضع سياسة أطلقت عليها المحاور الثلاثة" وهى : صين واحدة ، وإجراء حوار

بين ضفتى الصين والحل السلمى ، وذلك فى عملية مواجهة الأوضاع الخطيرة التى شهدتها منطقة تايوان بعد طرح "نظرية دولتين" .

وشهدت "إنتخابات" تايوان التى أجريت فى ٩ ديسمبر عام ١٩٩٩ كشف النقاب عن الفضيحة التى تورط فيها المرشح المستقل سونغ تشين يوى ، كما شهدت العملية الانتخابية تحولات كبرى وفاز مرشح الحزب الديمقراطى التقدمى تشين شيوى بيان بعدد أكبر من الأصوات ، وواجهت علاقات جانبى المضيق ضربات أكثر خطورة . وأتخذ البر الرئيس الصينى الاحتياطات اللازمة وأصدر تحذيراً صارماً بشأن احتمال نشوب أزمة . وفى ندوة الاحتفال بمرور خمس سنوات على حملة الرئيس جيانغ زيمين الداعية إلى "استمرار الكفاح من أجل دفع قضية توحيد الوطن الكبرى إلى الأمام" التى أقيمت فى ٢٨ يناير عام ٢٠٠٠ ، ألقى فيها نائب رئيس مجلس الدولة الصينى لى تشيان تشين كلمة أكد فيها أن : "الصينيين يتطلعون إلى السلام ، ويدركون تماماً أن الأخوة الصينيين فى تايوان يتوقون إلى السلام أيضاً . ولكن "استقلال تايوان" يدل فقط على اندلاع الحرب فى جانبى المضيق ." وفى مواجهة احتمال نشوب أزمة ، أكدت الولايات المتحدة تمسكها بسياسة صين واحدة من جهة ، ومن جهة أخرى ، أكدت أيضاً الحل السلمى لخلافات جانبى المضيق وشرحت موقفها من خلال الإعلان عن بيعها أسلحة ومعدات عسكرية جديدة لتايوان . وفى ٢٨ مارس أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن بيع معدات وأجهزة لتحسين كفاءة صواريخ صقر والرادارات الجوية . وفى أول فبراير عام ٢٠٠٠ وافق مجلس النواب الأمريكى بتحريض من القوة المؤيدة لتايوان بالولايات المتحدة على "مشروع قانون تعزيز الأمن فى تايوان" . ولكن ، الحفاظ على الأوضاع الحالية فى تايوان والحفاظ على السلام والاستقرار فى منطقة آسيا والباسيفيك يعتبران من المصالح الأساسية الأمريكية . ولذلك ، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على موقف تشين شيوى بيان المؤيد لـ "استقلال تايوان" جهاراً أو سراً . وكان موقفه من "استقلال تايوان" يتسم بالغموض فى بعض المناسبات أثناء العملية الانتخابية . وفى ١٩ فبراير نشرت صحيفة :الصين تايمز" التى تصدر فى تايوان ، مقالاً بقلم أحد الصحفيين العاملين بها بعد أن قام بزيارة خاصة للرئيس

المنتخب لى دينغ هوى الذى ذكر أثناء إجابته على الأسئلة أن الحزب الديمقراطى التقدمى ليس لديه ما يطلق عليه "برنامج استقلال تايوان" .

وبعد إعلان نتائج الانتخابات فى تايوان فى ١٨ مارس ، أرسل كلينتون مساعدة لشئون الأمن القومى الأمريكى فى زيارة للصين ، الذى أعلن أثناء استقبال جيانغ زيمين له : "أن الولايات المتحدة تتمسك بسياسة صين واحدة ، وتلتزم بالبيانات الأمريكية - الصينية الثلاثة المشتركة ، ولا تؤيد استقلال تايوان ، ولا تؤيد دولتين صينيتين ، ولا تؤيد انضمام تايوان للمنظمات الدولية التى تشترط تمتع الدول بالسيادة." وانتهجت الحكومة الصينية تجاه القائد الجديد للسلطات التايوانية سياسة مفادها "الاستماع إلى آرائه ، ومراقبة تصرفاته" ، وحماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها بحزم" ، وتوجيه إنذار لقوة " استقلال تايوان " من مغبة ممارسة أعمال متطرفة وفى الوقت نفسه أفسحت الحكومة الصينية مجالاً وتوقيتًا مقدمًا لتوحيد الوطن الأم بالوسائل السلمية ، وأظهرت النوايا الصادقة لعملية التوحيد السلمى . وكان موقف الصين هذا من أجل الحفاظ على العلاقات الصينية - الأمريكية ودفع تطورها إلى الإمام ، وقدمت إسهامات من أجل صيانة السلام والاستقرار فى منطقة آسيا - الباسيفيك .

ولكن هناك دائمًا قوى سياسية فى الولايات المتحدة تقوم بمد يد العون ومؤازرة العناصر المؤيدة لـ "استقلال تايوان" فى تايوان ، وتضع العراقيل أمام توحيد الصين . وتؤيد هذه العناصر ما يطلق عليه مشروع قانون تعزيز الأمن فى تايوان ، بل حتى تشجع تايوان للانضمام لـ "نظام دفاع الصواريخ الميدانية الأمريكى" ، وزيادة مبيعات الأسلحة لتايوان كمًا ونوعًا . ولا ريب أن هذه المشكلات وضعت العراقيل أمام تطوير العلاقات الصينية - الأمريكية بصورة طبيعية . ولاسيما أن رئيس السلطات التايوانية الجديد لا يرغب فى أن يغير موقفه من "استقلال تايوان" فى الوقت الحاضر ، ومازالت علاقات جانبى المضيق تواجه خطراً داهمًا . ولذلك ، تواجه العلاقات الصينية - الأمريكية أيضًا ضربة واختبار جديدين . ويعد ذلك مشكلة تواجهها الإدارة الجديدة

بعد الانتخابات الأمريكية فى عام ٢٠٠٠ . ومازالت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه تايوان تعتبر المصالح الأمريكية بمثابة اهتمامها الرئيس سواء كان الفائز فى الانتخابات ينتمى إلى الحزب الديمقراطى أو الحزب الجمهورى .

وتتمتع الصين ، بصفتها أكبر دولة نامية ، بمكانة استراتيجية مهمة لا يمكن إغفالها وتزداد أكثر فأكثر ، وخاصة فى التشكيل السياسى والاقتصادى الجديد فى عالم القرن الحادى والعشرين وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها . وتدرك الولايات المتحدة أن الحفاظ على العلاقات الأمريكية – الصينية وتطويرها يتسمان بالأهمية القصوى بالنسبة لها . ومشكلة تايوان لها حساسية عالية يجب معالجتها بحذر ويقظة حتى تتجنب الولايات المتحدة الحرص على القليل فتخسر الكثير . إن تسامح وتعاطف الولايات المتحدة مع القوة المؤيدة لـ "استقلال تايوان" سيؤدى بالتأكيد إلى عواقب تسبب أضراراً للمصالح الأمريكية . ومن الواضح أن إدراك الولايات المتحدة الصحيح والسليم لهدف ومحاولة قوة " استقلال تايوان" من توريطها فى صراع عسكرى يندلع بين الصين والولايات المتحدة يعمل على زيادة الوعى واليقظة لدى الأخيرة بصورة جلية. وفيما يبدو أن الولايات المتحدة أدركت أيضًا أن احتواء الصين أو عزلها سيجعلان الولايات المتحدة تخسر مجالاً مهمًا للمناورة بين مختلف المجموعات السياسية فى عالم تتشكل فيه التعددية القطبية بسرعة ، ولا تحصل على تأييد الدول الآسيوية أو الدول الكبرى فى العالم ، ولا يختلف ذلك عن العزلة الذاتية . ويعد ذلك الأساس الذى تنطلق منه رغبة الولايات المتحدة فى الحفاظ على العلاقات الأمريكية – الصينية وتطويرها . وفى الوقت نفسه ، يجب ألا يغرب عن البال أن الولايات المتحدة أصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل حقيقة الدولة العظمى الوحيدة فى العالم وتعتقد أنها "ظفرت" بالثقة الذاتية التى جلبتها الحرب الباردة . ويجعل ذلك روح مبادئ ولسون ترفرف فوق رؤوس واضعى السياسة الخارجية الأمريكية . ومن ثم ، سوف تتطور العلاقات الصينية – الأمريكية فى خضم المنعطفات وتتحسن وسط النزاعات بصورة لا يمكن تجنبها . ومن الصعب أن تتجنب الولايات المتحدة أيضًا الرؤية الغامضة وسط الأجواء الملائمة وتجعل العلاقات الصينية – الأمريكية تظهر منعطفات خطيرة جراء "الديمقراطية" والسوق فى تايوان ، والموقع الاستراتيجى لـ "حاملة طائرات لا تغرق" وغيرها من العوامل الأخرى.

وستظل تايوان عاملاً مهمًا وغير مستقر فى إطار تلك العلاقات قبل تحقيق التوحيد السلمى للصين . ولكن يجب أن تدرك الولايات المتحدة إدراكًا واضحًا وسليمًا أن مشكلة تايوان لها علاقة بسيادة الصين ووحدة أراضيها وتهز مشاعر الأمة الصينية ، ويجب أن يتسم موقف الولايات المتحدة بالعقلانية والبحث فى المسائل الخاصة بهذه المشكلة ومعالجتها بحذر واهتمام . كما يتعين عليها أن تساير تيار العصر وتؤيد ولا تعرقل التوحيد السلمى فى الصين . وبعد تحقيق التوحيد السلمى فى الصين ، تكون المشكلة التى تعد أكثر المشكلات حساسية وأهمية والتى تلقى بظلالها القاتمة على تطوير العلاقات الصينية – الأمريكية عرفت طريقها إلى الحل . وإن صين واحدة يسودها التوحيد يسهم بشكل أكبر فى تطوير علاقات التعاون والمنفعة المتبادلة بين الدولتين . وصفوة القول ، توجد صين واحدة فقط ، وتايوان جزء لا يتجزأ من الصين .

الفصل التاسع

العامل النفسى فى السياسة الأمريكية تجاه الصين

كان تفكك الاتحاد السوفيتى بمثابة إعلانا عن نهاية المجابهة ذات القطبية الثنائية فى تكوين العالم الذى دخل مرحلة جديدة يطلق عليها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، واندثر أساس علاقة التنسيق فى الإستراتيجية الأمريكية الصينية لمجابهة الاتحاد السوفيتى . وبرغم أن قادة البلدين أعلنوا أنهم يبذلون قصارى جهدهم لإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الحادى والعشرين بين الصين والولايات المتحدة ، لكن الدوائر السياسية والأكاديمية فى البلدين لم تستطع التوصل إلى إجماع حول إقامة أساس سياسى وإطار نظرى للعلاقات الأمريكية - الصينية الإستراتيجية الجديدة . ومازال الساسة والدوائر الأكاديمية فى البلدين يقيمون مناقشات حامية حول طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية واتجاه تطورها فى القرن الحادى والعشرين والتغيرات الناجمة عن ذلك وغيرها من المشكلات الكبرى التى يشهدها الوضع الدولى ويشمل جدل الطرفين المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والأيديولوجية ، ولكن قلما يتضمن الحالة النفسية لواضعى السياسة فى عملية إعداد السياسة ، وتفيد تحليلات علم النفس السياسى الحديث أن بيئة ومكانة واضعى السياسة تؤثران على طريقة تقييمهم وعلى أحوالهم النفسية فى مسيرة التخطيط لصياغة السياسات ، وتتسم الحالة النفسية لواضعى السياسة بتأثير لا يمكن إغفاله على مسيرة إعداد السياسة ، ومن ثم تكون نتائج السياسات المقررة المترتبة على ذلك متباينة . ويقدم هذا الفصل دراسة أولية للأحوال النفسية التى تشهدها عملية صياغة السياسة الأمريكية تجاه الصين ، كما يقدم - أيضًا - انطلاقًا من هذا الجانب - تحليلاً وشرحًا للمضمون الأكثر عمقا للسياسة الأمريكة تجاه الصين .

أولاً : الأوضاع الدولية لتطوير العلاقات الصينية – الأمريكية

شهد تكوين العالم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة خمس قوى كبرى أساسية ومحورية هى : الولايات المتحدة ، واليابان ، والصين ، وروسيا وألمانيا . ويتطور حاليا الإتجاه نحو التعددية القطبية الذى يشهد " دولة عظمى وحيدة وقوية " ، وتبرز أهمية العلاقات الاقتصادية فى العلاقات الدولية يوما بعد يوم . وتوضح التجارب التاريخية والواقعية أن قوة الدولة الكاملة تتجسد بصورة أساسية فى القوة الاقتصادية . وفى الوقت الحاضر تتكون وتتطور ثلاث مناطق اقتصادية كبرى هى : أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية وشرق آسيا ، وتظهر بوادر قوتها المتقاربة بصورة غير جلية أمام أعيوننا . ويبدأ مركز ثقل الهيكل الاقتصادى العالمى الانتقال من منطقة المحيط الأطلسى إلى منطقة آسيا والباسيفيك وفى أوائل حقبة الثمانينات تجاوز إجمالى التجارة الأمريكية فى آسيا والباسيفيك نظيره فى المحيط الأطلسى لأول مرة ، كما تجاوز إجمالى التجارة اليابانية فى المنطقة الآسيوية نظيره فى أمريكا الشمالية لأول مرة فى أواخر الثمانينات . وقد تجاوزت التجارة الداخلية والاستثمارات فى منطقة شرق آسيا نسبة ٥٠٪ . ومع تشكيل آليه "٣+١٠" ، يتطلع الناس إلى ظهور مجموعة اقتصادية مشتركة جديدة فى شرق آسيا ، وقد تصبح هذه المجموعة التى تتكون فى الوقت الحاضر مصدراً جديداً يمنح القوة للتنمية الاقتصادية فى العالم .

وتعد الصين ، بصفتها أكبر دولة نامية فى العالم ، أكبر دولة فى منطقة شرق آسيا تتمتع بأسرع تنمية اقتصادية وتتسم أسواقها بقوة كامنة . وحسب تقديرات قانون سعر المساواة للقوة الشرائية لمنظمة صندوق النقد الدولى ، كانت القيمة الإجمالية للناتج المحلى فى الولايات المتحدة تعادل ٢٢,٥٪ من القيمة الإجمالية للناتج المحلى العالمى فى عام ١٩٩٢ ، وبلغت فى اليابان ٧,٦٪، وفى الصين ٦٪ ، وألمانيا ٤٪ . وليس من الضرورى أن تكون طريقة التقييم هذه ملائمة لتقدير القوة الاقتصادية للصين ، ولكن يعترف المجتمع الدولى أن القوة الاقتصادية الكلية للصين تتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم . وفى عام ١٩٩٩ ، احتل الاقتصاد الصينى المكانة السابعة فى العالم ، بينما احتلت التجارة الخارجية الصينية المكانة التاسعة فى العالم . وتفيد إحصاءات وتقديرات بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى أنه فى ضوء سرعة التنمية

الاقتصادية الحالية فى الصين ، فإن القوة الاقتصادية الكلية للصين سوف تجاوز اليابان وتأتى بعد الولايات المتحدة فى أوائل القرن الحادى والعشرين ، والصين دولة تمتلك أسلحة نووية جنبا إلي جنب مع الولايات المتحدة فى منطقة آسيا والباسيفيك. وقد حددت الولايات المتحدة سياستها تجاه الصين فى ضوء تلك الأوضاع الدولية .

وفى ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وافق مجلس الشيوخ الأمريكى بأغلبية ساحقة على قرار منح الصين وضع العلاقات الاقتصادية الطبيعية الدائمة . ووصف رئيس اللجنة المالية فى مجلس الشيوخ وليم روذ التصويت على هذا القرار بقوله أنه : "يمثل لحظة حاسمة فى تاريخ مجلسنا ، وفى تاريخ بلادنا أيضًا " أن هذا القرار لا يقدم فرصة سانحة جديدة لممارسة التجارة فحسب ، بل سوف يسهم فى " مجابهة الصين التى من المرجح جداً أن تكون أكبر تحد لسياستنا الخارجية فى عشرات السنين المقبلة ويعنى ذلك معالجة علاقتنا مع نهوض الصين . " ولا يجسد تعليق المسئول الأميركى أهمية العلاقات التجارية للدولتين فحسب ، بل كشف النقاب عن الرؤية السايسية بعيدة المدى لعلاقات البلدين ، وجسد أيضًا الحالة النفسية لـ" نهوض الصين " التى تسيطر على عملية صياغة السياسة تجاه الصين ، لقد أصبح "نهوض الصين " من أبرز مظاهر تطور الوضع الدولى منذ نهاية الحرب الباردة ، كما أصبح كيفية مجابهة " نهوض الصين " والتعامل معه من أبرز نقاط الفكر الإستراتيجى الدبلوماسى للولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

ثانيًا : ازدواجية وتقلبات السياسة الأمريكية تجاه الصين

إجتازت العلاقات الصينية – الأميريكية مرحلتين مهمتين من التطور منذ أن قام الرئيس الأمريكى نيكسون بفتح البوابة الكبرى لتلك العلاقات على مصراعيها فى عام ١٩٧٢ . ففى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٩ ، أسست الدولتان الصين والولايات المتحدة علاقات تنسيقية وإستراتيجية من أجل مجابهة الاتحاد السوفيتى فى إطار مثلث العلاقات الإستراتيجية العالمى الذى يجمع بين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى والصين ، وخاصة بعد قيام الأخيرة بتطبيق الإصلاح والانفتاح فى أواخر السبعينات مما أدى إلى ازدهار وتنشيط التبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة ،

وفى الوقت نفسه ، تشجيع التبادل والتعاون فى المجالات الفنية والعلمية ، والثقافية والتعلمية ، وفى المجال العسكرى أيضًا ، وذلك من أجل منح العلاقات الودية بين الصين والولايات المتحدة حياة جديدة . كما شهدت علاقات البلدين تطوراً شاملاً فى المجالات السياسية ، والأمنية والاقتصادية ، والتجارية والعلمية والتربوية ، والثقافية ، وفى أواخر الثمانينات ، شن جورباتشوف حملة الإصلاح السياسى فى الإتحاد السوفيتى ، وتم تطبيق أفكاره الجديدة فى العلاقات الخارجية ، وتحولت العلاقات السوفيتية – الأمريكية ، من التوتر إلى الإنفراج ، ومن المجابهة إلي الحوار ، وتشهد علاقة الشراكة الإستراتيجية للتعاون بين الصين والولايات المتحدة لمجابهة الاتحاد السوفيتى تغييراً طفيفًا ، ولكن لم يتغير التكوين الأساسى لمثلث العلاقات الإستراتيجية .

وبعد اندلاع الاضطربات السياسية فى بكين في "٤يونيه" عام ١٩٨٩ ، وإنهيار الاتحاد السوفيتى فى أعقابها ، جعل ذلك ، مثلث العلاقات الإستراتيجية العالمى الذى يضم الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى والصين والذى تأسس منذ عشر سنوات خلت يشهد تغييرا جوهريا . وأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة فى العالم وانبثقت ولادة روسيا من أنقاض انهيار لاتحاد السوفيتى ، وأظهرت السياسة الخارجية لروسيا فى السنوات الأولى تقاربًا جليًا نحو الغرب ، وتتصنع الولايات المتحدة هيئة المنتصر فى الحرب الباردة ويساورها الأمل فى توطيد أركانها كدولة عظمى وحيدة ، وتعتمد على دعم الدول الغربية السبع لإقامة نظام جديد يتألف من عالم أحادى القطب . وجسدت حرب الخليج وكوسوفو بجلاء التصور الإستراتيجى الجديد فى العالم لدى الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٩٢ ، كشفت "نيويورك تايمز" التقارب عن مشروع المبادئ الاسترشادية لخطة دفاع وزارة الدفاع الأمريكية الذى أبرز للعيان ذلك التصور الإستراتيجى . ويتمحور هذا المشروع على تأكيد تربع الولايات المتحدة على عرش الشئون الدولية أو الإقليمية ، وعدم السماح للدول الأخرى أو تكتلات الدول أن تتبوأ المكانه القيادية فى أى منطقة وتشكل تحديًا للزعامة الأمريكية ، وفى ذلك الأثناء ، اكتظت أروقة الدوائر السياسية والأكاديمية الأمريكية بمشاعر التفاؤل ، وانتشرت فكرة مفادها أن لعبة الدومينو Domino يمكن أن تحدث

بسرعة فى الصين وبفاعلية . واتخذت الولايات المتحدة والتحالف الغربى التابع لقيادتها من حقوق الإنسان ، وانتشار الأسلحة النووية ، وتايوان والتبت وغيرها من المشاكل الأخرى ذرائع لممارسة الضغوط السياسية العنيفة على الحكومة الصينية ، وفرضت على الصين عقوبات اقتصادية وعسكرية صارمة ، وقامت بتعجيل عملية تمزيق أوصال الصين ، وتحقيق الزعامة للولايات المتحدة . وتوحيد النظام العالمى الجديد اعتماداً على السياسة الغربية من الديمقراطية والسوق الحرة . وفى هذه البيئة الدولية الخطيرة ، قامت الصين بدراسة الوضع وتقدير التطورات الممكنة ووضعها فى الحسبان ، وواجهت الوضع برباطة جأش ، واتخذت موقفًا مكبوتًا ومكبوحًا فى الخارج ، وتمسكت بالاستقرار ومواصلة الإصلاح والانفتاح فى داخل البلاد ، ومقاومة الضغوط ، وتمهيد الطريق أمام الوضع الجديد من استمرار الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية المطردة . وفى الوقت الذى فرضت فيه الولايات المتحدة العقوبات على الصين ، كان هناك لفيف كبير من السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيين الذين أدركوا الأرباح الطائلة فى السوق الصينى الذى ينعم بالتنمية المزدهرة ، واستمرت العلاقات التجارية الثنائية تشهد تطورا .

وإذا قلنا إن جورج بوش هو الرئيس الأمريكى الذى أعلن نهاية الحرب الباردة فى التاريخ ، فإن كلينتون هو أول رئيس مهد الطريق أمام انتهاج دبلوماسية أمريكية جديدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وكان الفكر الدبلوماسى لدى كلينتون نتيجة الدمج بين إرث فكر الحرب الباردة وفكر التحدى الجديد فى العالم الواقعى ، ويعنى ذلك الاندماج بين الواقعية والمثالية ، وسياسة القوة وسياسة المرونة ، وقد تجسد ذلك الفكر الدبلوماسى لكلينتون تجسيداً واضحًا وجليًا فى سياسته تجاه الصين .

وفى التنافس على الرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٩٢ ، وجه كلينتون انتقادات شديدة لسياسة الرئيس بوش تجاه الصين ووصف سياسة إدارة بوش تجاه بكين بأنها "استبدادية" و "مدللة" . وبعد أن اعتلى عرش البيت الأبيض فى عام ١٩٩٣ ، ربط الرئيس كلينتون بين منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ومشكلة حقوق الإنسان ، وفى الوقت نفسه ، قام بتجديد منح الصين هذا الوضع . وفى عام ١٩٩٤ ، أعلن كلينتون تجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا للصين ، والفصل بين مشكلة

حقوق الإنسان والتجارة فى آنٍ واحد، وبعد رفع مستوى العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان فى ١٩٩٥ ، وافق كلينتون على زيارة لى دينغ هوى للولايات المتحدة تحت ضغط الكونجرس وانتخابات الرئاسة الأمريكية آنذاك ، ولم يعرثمة اهتمام لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية السابقة فى هذا الخصوص ، مما جعل العلاقات الصينية - الأمريكية ، تهوى فى بئر عميق منذ تأسيس الدولتين علاقاتهما الدبلوماسية .

وفى الوقت الذى أعلن فيه البيت الأبيض الموافقة على زيارة لى دينغ هوى للولايات المتحدة ، ألتقى كلينتون بالسفير الصينى لدى الولايات المتحدة وأوضح له أن السياسة الأمريكية تجاه الصين لم تتغير ، وفى يوليو عام ١٩٩٦ ، التقى وزيرا خارجية البلدين فى بروناى Brunei ، وأكد وزير الخارجية الأمريكى وقتئذ كريستوفر أن السياسة الأمريكية تجاه الصين هى أن الولايات المتحدة تتمسك بسياسة "صين واحدة" ، وتعارض "دولتين صينيتين" أو " دولة صينية وأخرى تايوانية" ، وتعترف الولايات المتحدة أن جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة للصين ، وأن تايوان جزء من الصين كما تعارض الولايات المتحدة استقلال تايوان وانضمامها للأمم المتحدة ، وأجرى الرئيس كلينتون محادثات رسمية فى نيويورك مع نظيره الصينى جيانغ زيمين على هامش الاحتفال بمرور خمسين عاما على تأسيس الأمم المتحدة وأعرب كلينتون أيضًا عن أمله فى أن تشهد العلاقات الصينية - الأمريكية الاستقرار والتطور ، واقترح أن تؤسس الدولتان "علاقة شراكة بناءة" ، وأكد أن الصين القوية والمتقدمة والمفتوحة على العالم تتلاءم مع المصالح الأمريكية الأساسية ، كما أعرب عن تأييد بلاده لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية . ووافق زعيما البلدين على توسيع مجالات التعاون بما فيها المجال العسكرى . وبدأت علاقات الدولتين السير على الدرب الصحيح .

وتبادل الرئيس الصينى جيانغ زيمين ونظيره الأمريكى كلينتون الزيارات فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ، وفتحا آفاقا لتطوير العلاقات الصينية - الأمريكية ، وأصدرا بيانا مشتركا جاء فيه أن الدولتين قررتا إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة

للقرن الحادى والعشرين ، وتأسيس هيكل إيجابى من أجل التطور السليم والمستقر لتلك العلاقات فى هذا القرن ، وتحديد الإتجاه الصحيح لبذل الجهود المضنية من أجل البلدين ، ولكن ، فى عام ١٩٩٩ قام حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة بتجاوز صلاحيات مجلس الأمن الدولى وتخريب المعايير الرئيسة للعلاقات الدولية من خلال شن حملة مسعورة وهو جاء من القصف العشوائى ليوغوسلافيا ، وقصفت بالقنابل السفارة الصينية لدى يوغوسلافيا ، مما أدى ألى إصابة وقتل عدد من الدبلوماسيين الصينيين وخسائر فى الممتلكات . وفى ذلك الوقت ، شهدت الولايات المتحدة فى الداخل بروز تيار جديد مناوئ للصين أختلق ما يُطلق عليه " التبرع بالمال من أجل أهداف سياسية" و "قضية تجسس لى ونخه" (*) مما جعل العلاقات الصينية – الأمريكية تشهد تراجعا جديدا ومنذ عام ٢٠٠٠ ، ومع تقادم الأيام على قضيتى : "التبرع بالمال من أجل أهداف سياسية" و "التجسس" المذكورتين أعلاه ، بدأت العلاقات الصينية – الأمريكية الإتجاه نحو الطريق المستقيم رويدا رويدا . وأجرى الرئيس جيانغ زيمين ونظيره الأمريكى كلينتون محادثات رسمية على هامش مؤتمر الألفية الجديدة بالأمم المتحدة ؛ حيث أكدا رغبتهما فى إقامة علاقات صينية – أمريكية مستقرة وسليمة وبناءة ، ووضعا أساسا متينا لتطوير علاقات بلديهما فى القرن الحادى والعشرين .

لقد اجتازت العلاقات الصينية – الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة العديد من الصعوبات والعقبات والمنعطفات الخطيرة . وتجرى الدوائر السياسية ، والأوساط الأكاديمية فى البلدين مناقشات وتقييمات حول تطوير العلاقات الصينية – الأمريكية الحالية والمستقبلية . وهل السياسة الأمريكية تجاه الصين فى الوقت الحاضر احتواء أم اتصال ؟ أم هى سياسة احتواء واتصال معا ؟ وهل تستطيع الصين والولايات المتحدة إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة بينهما أم لا ؟ والآراء متباينة ومختلفة فى

(*) لى ونخه : عالم من اصل صينى كان يعمل فى معمل ألاموس بولاية نيومكسيكو وأقالته واشنطن من منصبه للاشتباه فى تسريبه أسرارا نووية دقيقة ، وقد أجرت المباحث الفيدرالية الأمريكية تحقيقات واسعة النطاق فى سبتمبر عام ١٩٩٩ عن تجسس الصين على عدد من الشركات الموردة لمكونات بناء صاروخ (دبليو-٨٨) [المترجم] .

هذا الموضوع . وتعتّرى الجميع مخاوف وتطلعات من زوايا متباينة . وسوف تحظى أهمية العلاقات الصينية – الأمريكية باعتراف السياسة فى البلدين مع تقادم الزمن ومن خلال المناقشات والمناظرات الكبرى التى تجريها الدولتان .

ثالثاً : العامل النفسى فى السياسة الأمريكية تجاه الصين

عندما تحليل السياسة الخارجية لدولة ما يعد تحليل الأحوال النفسية لواضعى السياسة فى عملية إعداد السياسة ، وفهم وتقييم المضمون السياسى للسياسة التى قاموا بإعدادها ، وتقديم اقتراح إجراءات المجابهة المناسبة – يعد جزءا لا يتجزأ من عملية التحليل السياسى . وأشار William Stone إلى أنه : " من حيث الجوهر يبدو أن هناك علاقة بين السلوكيات والسياسة ، حيث هناك اعتقاد بأن السلوكيات تجسد الحالة النفسية لكافة التصرفات بما فيها السلوك السياسى ".[١] ويقوم هذا الفصل بتحليل الأحوال النفسية لزمرة واضعى السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة . وتختلف الأحوال النفسية لجماعات المصالح المتباينة فى عملية إعداد السياسة بسبب الاهتمام بالمصالح ، ومن ثم يكون الأساس الذى نعتمد عليه فى عملية التحليل هو السياسة التى وُضعت موضع التنفيذ والتى خضعت للتغيير من جانب زمرة واضعى السياسة ، وليس السياسة التى تؤيدها جماعات المصالح الشخصية وغير الشخصية ، ويمكن مناقشة العوامل النفسية لعملية إعداد السياسة الأمريكية تجاه الصين فى ضوء الجوانب الأربعة التالية :

(١) تأثير لعبة الدّومينو يفقد الانتقام النفسى

فى حقبة الثمانينيات لم تستطع زمرة واضعى السياسة الأمريكية أن تفهم فهما صحيحا جوهر الإصلاح والإنفتاح وأهدافهما الإستراتيجية فى الصين ؛ حيث كانت تعتقد أن هذا الإصلاح والإنفتاح يتخلصان من الاشتراكية ويتحولان إلى اقتصاد

(١) وليم ستون : "علم النفس السياسى" ، دار الشعب للنشر بمقاطعة هيلونغ جيانغ ، طبعة عام ١٩٨٧ ، ص١ .

السوق الرأسمالى ولم تصبح الصين شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة لمجابهة الاتحاد السوفيتى فحسب ، بل أصبحت دولة تشجع فيها الولايات المتحدة الإصلاح والانفتاح عن قصد ، حتى تقدم للدول الاشتراكية الأخرى وقتئذ مثالا يحتذى به . وكانت تأمل الولايات المتحدة أن يؤدى الإصلاح الاقتصادى فى الصين إلى الحرية السياسية ذات النموذج الغربى على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفيتى تحت قيادة جورباتشوف . ويمكن أن تصبح الصين ثغرة إستراتيجية تنفذ من خلالها الولايات المتحدة لـ "تغريب" الدول الشيوعية . ومنذ تطبيق الإصلاح والانفتاح فى الصين ، يظهر بعض النشطاء بين الحين والآخر على مسرح الأحداث الذين يضطلعون بأنشطة الحرية السياسية ، وتؤازرهم الولايات المتحدة انطلاقا من حرصها على العدل والأخلاق ، ناهيك عن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق التطور السياسى فى الصين . وقد جسدت الاضطرابات السياسية التى وقعت فى عام ١٩٨٩ الهدف النهائى للسياسة الأمريكية تجاه الصين ، وعالجت الحكومة الصينية تلك الاضطرابات السياسية بحزم ، مما جعل الإستراتيجية الأمريكية لـ"تغريب" الصين تتعرض لانتكاسة عنيفة ، وكان رد فعل الولايات المتحدة غريبا . وكانت الدوائر الأكاديمية الأمريكية تخطط لبدء إضفاء الطابع الديمقراطى على السياسة فى الصين من خلال مسيرة الاقتصاد الحر ، وبالتالى أصاب الإفلاس نظرية تغيير النظام السياسى فى الصين ، ولاذ بالفرار إلى الخارج زمرة "من أبرز النشطاء السياسيين" الذين ظفروا بالحظوة فى عيون القوة الأمريكية المناوئة للصين ، وأصبحو أداة لمعارضة الحكومة الصينية تابعة للقوة الأمريكية المناهضة للصين ، كما أصبحوا أيضًا أداة لتضليل الرأي العام العالمى ، وحطمت الاضطرابات السياسة فى عام ١٩٨٩ أضغاث الأحلام لدى الأمريكيين ، واكتظت الولايات المتحمدة حكومة وشعبًا بمشاعر اليأس ، ولم تستطع الولايات المتحدة التى قهرت الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة ، أن تقبل كل ما يحدث فى الصين ، وتغيرت بمقدار مائة وثمانين درجة إزاء الأفكار التى تسيطر على الصين . وسرد خبير المشاكل الصينية الأمريكية Harry Harding التغيرات السلبية الأمريكية تجاه الفكر الصينى وأشار إلى أنه فى منتصف الثمانينات وصف البعض

الاقتصاد الصيني بأنه يتجه حقا نحو اقتصاد السوق الرأسمالي و « إن أوضاع حقوق الإنسان في الصين أفضل من أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٩ » وفي مطالع التسعينات قيل إن الاقتصاد الصيني « يطبق مركزية صارمة » وأن الصين « دولة تشهد أعنف كبت في العالم » (١) .

وما كادت عاصفة الاضطرابات السياسية لعام ١٩٨٩ تهدأ حتى أعقبها تفكك الاتحاد السوفيتي ، وانهيار الأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية تباعًا ، ويعد ذلك من الأحداث الدولية الكبرى ذات المغزى التاريخي العظيم والتي لم يتوقع أحد حدوثها ، وتستغل الولايات المتحدة انتصارها في الحرب الباردة ، وتتنبأ بانتصار الرأسمالية في العالم واندثار الاشتراكية ، ويغط الأمريكيون في نشوة الحلم الأمريكي من أن وجهة النظر إلى القيم والنظام السياسي في بلادهم يقومان بتحقيق توحيد العالم بشكل أكبر ، وشهدت الدوائر الأكاديمية والسياسية في الولايات المتحدة آنذاك ذيوع أفكار مفادها أنه في عضون ثلاث سنوات على الأقل وخمس سنوات على الأكثر سوف تتفسخ أوصال الصين ، وتعاني من الانتقالية ، وتسودها الاضطرابات والقلاقل على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي ، وشنت الولايات المتحدة انطلاقًا من هذه الحالة النفسية حملة على الصين بهدف فرض العقوبات عليها وعزلها ، ولكن جاءت التنمية الصينية مخيبة لتقديرات واضعي السياسة الأمريكية ، ولم يأفل نجم الحكومة الصينية فحسب ، بل استمرت في الحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المستمرة والمطردة . وكان التحول في الحالة النفسية الأمريكية من اليأس إلى الانتقام بارزًا للعيان وجليًا ، وتغيرت الصين تمامًا في أعين الأمريكان ، كما تغيرت مكانةالصين ودورها في الاستراتيجية العالمية الأمريكية ، وفي السنوات التالية لنهاية الحرب الباردة ، اضطلعت الحالة النفسية لواضعي السياسة الأمريكية ، التي تطورت من التوقعات إلى اليأس ثم دخلت مرحلة الانتقام بدور هام في عملية إعداد السياسة الأمريكية تجاه الصين .

(١) لي يون لونج : "مشكلة حقوق الإنسان في العلاقات الصينية – الأمريكية" ، دار شينخوا للنشر ، طبعة عام ١٩٩٨ ، ص١٥٩ .

(٢) التناقض النفسى بين المشاعر السياسية المناوئة والإغراء الاقتصادى :

فى مطلع التسعينات شهدت الولايات المتحدة والدول الغربية المتقدمة مرحلة خطيرة من التدهور الاقتصادى ، حيث انتشر الركود الاقتصادى ، وتوقف الإنتاج ، وزادت نسبة البطالة باطراد ، وأصبح البحث عن وسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية قضية فى غاية الأهمية بالنسبة لكافة الحكومات الغربية ، وفى سباق الانتخابات الأمريكية التى أجريت عام ١٩٩٢ ، كان من أهم العوامل التى مكنت كلينتون من الفوز على الرئيس بوش المنتصر فى حرب الخليج أنه تعهد بالعمل على تحقيق الإزدهار للاقتصاد الأمريكى المتدهور ، وبعد اختياره رئيساً للولايات المتحدة ، لم يدخر كلينتون وسعاً لفتح أسواق فى الخارج ، وتدعيم التصدير ، وتشجيع الإنتاج المحلى ، وزيادة فرص العمل ، وبالمثل سيطرت تلك الأفكار على الدول الغربية التى تنظر بعين الاعتبار إلى آسيا والسوق الصينى اللذين يتدفقان بالنشاط والحيوية ، وبدأت اليابان وأوروبا إلغاء العقوبات المفروضة على الصين والتسابق لمخاطبة ودها ، وفى ظل هذه الأحوال ، بدأت الأوساط التجارية الأمريكية ممارسة الضغوط على الإدارة الأمريكية ، وقامت وزارة التجارة الأمريكية بتصنيف الصين فى المرتبة العاشرة بصفتها تمتلك أكبر عاشر سوق واعد فى العالم بعد أن أدركت فرص التجارة وقوة التنمية الكامنة الوفيرة التى يغص بها السوق الصينى ، وفى السنة الأولى لتوليه الحكم ، ربط كلينتون بين التجارة مع الصين وسجل حقوق الإنسان فيها ، وفى العام الثالث قرر الفصل بينهما ، ثم قررت الولايات المتحدة بعد ذلك أنه عند معالجة العلاقات الصينية – الأمريكية ، فإن الخلاف حول مشكلة ما لا يؤثر على تعاون الدولتين فى المجالات الأخرى ، كما لا يؤثر على مجمل العلاقات الثنائية بأسرها .

وفى السنوات الأخيرة ، لم توهن أبداً عزيمة الولايات المتحدة فى وصم حقوق الإنسان فى الصين ، كما تسبب مشكلات للصين فى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنوياً ، ولكن وجهت الصين والدول الأخرى المؤيدة للعدالة لطمة قوية للولايات المتحدة ، وبعد أن فرضت الصين حظراً على المنظمة الدينية الشريرة « فالونج » قامت القوة المناوئة للصين داخل أروقة الكونجرس الأمريكى بإشعال ثورة ضد الصين تحت ذريعة انتهاكات حقوق الإنسان والحرية الدينية ، وشهدت مناقشة الكونجرس الأمريكى

للموافقة على منح الصين وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة محاولات مستميتة من جانب القوة الأمريكية المعادية للصين لإضافة شروط سياسية على تلك العلاقات ، وبعد مناقشات عنيفة انتصرت دوافع المصلحة الاقتصادية على المشاعر المعادية للنظام السياسى والأيديولوجى فى الصين ، ووافق الكونجرس الأمريكى بأغلبية ساحقة على مشروع قرار منح الصين العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة ، وقد جسد ذلك التناقض النفسى للتفاعل المتبادل بين عاملى التناقض المزدوج الاقتصادى والسياسى فى عملية إعداد السياسة الأمريكية تجاه الصين ، كما يعد ذلك أيضاً تجسيداً للتنافس الدولى فى كيفية انتهاج السياسة تجاه الصين .

(٣) التناقض النفسى للتفاعل بين المنافسة السياسية الداخلية والتخطيط الإستراتيجى الدولى :

وصل الرئيس كلينتون إلى سدة الحكم بفضل تعهده بالعمل على تحقيق الازدهار للاقتصاد الإمريكى ، وكان التطور السياسى داخل الولايات المتحدة يؤثر على قدرة إدارة كلينتون على إعداد السياسة الخارجية طوال ثمانى سنوات ، وفى انتخابات الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٩٤ ، سيطر الحزب الجمهورى بين عشية وضحاها على مجلس النواب والشيوخ بالكونجرس ، وبرغم نجاح كلينتون فى تجديد ولايته لفترة ثانية فى انتخابات الرئاسةعام ١٩٩٦ ، لكن ما زال الحزب الجمهورى يسيطر على هاتين المجلسين ، كما أحكم تيار المحافظين بالحزب الجمهورى قبضته على لجنة مجلسى النواب والشيوخ للشئون الخارجية ، وحتى كلينتون كان يشعر بالضعف والوهن فى تعاملاته مع الكونجرس الأمريكى ، وتعرضت قدرته على وضع السياسة الخارجية مراراً وتكراراً لهيمنة الكونجرس وعراقيل التكتلات السياسية الحزبية داخل البلاد .

وأدركت إدارة كلينتون أن الصين دولة كبرى تتمتع بثقل كبير فى منطقة آسيا والباسيفيك ، كما أنها عضو دائم فى مجلس الأمن الدولى ، وأكبر دولة فى العالم تغص بالفرص التجارية فى سوقها الواعد ، والحفاظ على علاقات طبيعية ومستقرة مع الصين يتناسب مع المصالح الأمريكية القومية والمصالح الأمنية عالميًا وإقليميًا ، ويتجسد الإطار الرئيس لسياسة كلينتون تجاه الصين فى بذل الجهود المضنية لدمج

الصين فى نظام إقليمى وعالمى تحت قيادة الولايات المتحدة من خلال « الاتصال الشامل مع الصين » والمشاركة الإيجابية ، والحفاظ على علاقات طيبة ومستقرة مع الصين وتطويرها ، وتشجيع الصين على التشاور والتعاون مع الولايات المتحدة فى المشكلات الدولية والإقليمية تحت رعاية الولايات المتحدة ، إن سيطرة الحزب الجمهورى على الكونجرس أعاقت بصورة رئيسة سياسة الاتصال لإدارة كلينتون مع الصين فى مجال حقوق الإنسان ، والتجارة ، وانتشار الأسلحة النووية ومشكلة تايوان وغيرها من المشكلات الأخرى .

إن قيام الولايات المتحدة برفع مستوى العلاقات السياسية مع تايوان تدريجياً ، وزيادة مبيعات المعدات العسكرية لها يعد جزءاً مهما من الإستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا منذ نهاية الحرب الباردة وبعد أن منيت سياسة الربط بين حقوق الإنسان والتجارة بالفشل ، ارتأت الولايات المتحدة أن اللعب بورقة تايوان السياسية لا يكلفها ثمنًا باهظًا ، وتستطيع أن تهيمن على الصين بصورة فعالة ، وفى سبتمبر عام ١٩٩٤ ، أجرت الولايات المتحدة تغييراً على سياستها تجاه تايوان ، ناهيك عن تغيير اسم مكتب تايوان لدى الولايات المتحدة ليصبح « قانون علاقات تايوان » ، وسمحت لموظفى تايوان بزيارة أى إدارة حكومية بالإضافة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، وفى أوائل عام ١٩٩٥ ، قام وزير المواصلات على مستوى نائب وزير ، وأعربت الإدارة الأمريكية عن أملها فى السيطرة على نطاق وسرعة تعزيز العلاقات الأمريكية ، التايوانية فى حدود ضمان علاقات أمريكية ، صينية مستقرة وطبيعية ، وفى أبريل من العام نفسه ، أعرب وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر للحكومة الصينية عن رفض بلاده لزيارة لى دينغ هوى للولايات المتحدة ، لأنها تعتقد أن هذه الزيارة تعد انتهاكًا لروح البيانات الصينية - الأمريكية الثلاثة المشتركة ، وفى أوائل مايو ، وافق مجلسا الشيوخ والنواب بأغلبية ساحقة على مشروع قرار يطلب من الرئيس الأمريكى السماح لرئيس تايوان لى دنغ هوى بزيارة أمريكا ، وممارسة الضغط على كلينتون بشكل أكبر ومن أجل أن يتماشى كشف الأوراق مع الكونجرس الأمريكى بشأن المشكلة التايوانية أفلتت من كلينتون - للأسف - كلمة مستهجنة على الصعيد الدبلوماسى وأصدر قراراً بالموافقة على زيارة لى دينغ هوى للولايات المتحدة حتى يجارى الرأى العام الأمريكى ، ولا يجعل الحزب الجمهورى الذى يسيطر على الكونجرس صاحب اليد العليا فى هذه

المشكلة واستقبل كلينتون السفير الصينى لدى الولايات المتحدة لطمأنة الصين ، وأكد أن زيارة لى دينغ هوى غير رسمية وذات طابع شخصى ، كما أكد مجدداً أن السياسة الأمريكية التى تؤيد « صين واحدة » لم تشهد ثمة تغييراً .

وفى الآونة الأخيرة تستغل القوة المعادية للصين داخل الكونجرس الأمريكى المشكلة التايوانية استغلالاً كاملاً ، وبالإضافة إلى حثها الولايات المتحدة على بيع أحدث الأسلحة لتايوان ، تحاول هذه القوة إجازة قرارين متعلقين بتايوان عاجلاً أو آجلا هما : « تعزيز قانون علاقات تايوان » وتأييد انضمام تايوان للأمم المتحدة ، وذلك بهدف تأييد النزعة الانفصالية لدى السلطات التايوانية بصورة مفضوحة ، وأعربت إدارة كلينتون بوضوح معارضتها لهذا التصرف انطلاقًا من النظر بعين الاعتبار إلى أهمية الحفاظ على علاقات طبيعية ومستقرة مع الصين .

وليس من الصعب أن ندرك فى ضوء هذه الأوضاع أن الولايات المتحدة شهدت بروز ظاهرة التناقض إزاء المشكلة التايوانية فى داخل البلاد والتى جسدت الصراع بين الحزبين فى الداخل من ناحية ، وعكست التفاعل المتبادل بين الإستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية تجاه الصين والسياسة داخل الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

(٤) التناقض النفسى بين تحقيق المطالب والتحديات المستقبلية فى الإستراتيجية العالمية :

تشهد الولايات المتحدة دائمًا مناقشات عنيفة حول السياسة الأمريكية تجاه الصين منذ نهاية الحرب الباردة ، وخلافات جدل الطرفين لا تركز على مكانة الصين الدولية المستقبلية ، بل تركز على الدور المحتمل الذى تضطلع به الصين فى المجتمع الدولى مستقبلاً ، ناهيك عن كيفية إعداد سياسة لمجابهة الصين التى تنهض فى الوقت الحاضر ، وأن التميز بين التيارات السياسية الكبرى فى الولايات المتحدة يمكن المرء من تصنيف تلك التيارات حسب مواقفها من السياسة الأمريكية تجاه الصين إلى نوعين هما : التيار المؤيد للاتصال مع الصين ، والتيار الآخر المؤيد لإحتوائها ، وهناك إجماع بين هذين التيارين مؤداه أنه لا يمكن الحد من سرعة التنمية التى تشهدها

الصين فى الوقت الحاضر وإنطلاقها إلى الإمام ، وتفيد تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أنه فى غضون فترة تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة مقبلة سوف يتجاوز الاقتصاد الصينى حجم الاقتصاد الأمريكى ، ومن ثم ، سوق تصبح الصين دولة قوية ، ومن المرجح أن تكون ندا للولايات المتحدة فى المجالات الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية فى منطقة آسيا والباسيفيك فى القرن الحادى والعشرين ، وأيا كانت المبالغة فى التقديرات المذكورة أعلاه ، إلا أنها تجسد الحالة النفسية التى تعترى عملية إعداد السياسة الأمريكية تجاه الصين .

وفى ضوء الإجمال المذكور آنفًا قام الساسة الأمريكيون الذين يمثلون التيارين المذكورين أعلاه ، واستراتيجيو الأمن الدولى لتحليل وتقييم الفرص التى جلبها نهوض الصين للولايات المتحدة والتحديات التى تواجهها الأخيرة بدقة ، وتجسد هذا التحليل الدقيق فى جانبين ، الأول : مكانة الصين والسياسة التى تنتجها فى النظام الدولى السياسى والاقتصادى والأمنى الحالى والذى يتسم بـ « دولة وحيدة عظمى وقوية » أما الجانب الثانى فقد ركز على مكانة الصين وسياستها التى من المرجح تنفيذها فى النظام الدولى المتعدد الأقطاب فى القرن الحادى والعشرين ، إن جوهر الجدل الدائر حاليا حول السياسة الأمريكية تجاه الصين من الاتصال أو الاحتواء يعد بمثابة مشكلة كيفية تحقيق الاندماج المتبادل بين السياسة الأمريكية تجاه الصين المعمول بها حاليًا والاستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى تجاه الصين .

والحقيقة الأساسية القائمة فى الوقت الحاضر أن الصين عضو دائم فى مجلس الأمن الدولى وتمتلك حق الفيتو ، ويتعاظم تأثيرها فى الشئون الدولية ، وفى شئون آسيا والباسيفيك أكثر فأكثر . ويتمتع الاقتصاد الصينى بأسرع تنمية مطردة فى العالم ، والقيمة الإجمالية للاقتصاد القومى وإجمالى التجارة الخارجية فى الصين تم تصنيفهما فى المراكز العشرة الأولى فى العالم. وقد أصبحت الصين تملك أكبر سوق واعد فى العالم . وقوة السوق الضخمة الكامنة التى تتميز بها الصين ليس لها مثيل ، ولا تستطيع أى دولة متقدمة تجاهل الفرص التجارية التى يقدمها هذا السوق . والصين دولة عسكرية كبرى تمتلك أسلحة نووية ، وأصبح هناك أرتباط وثيق بين الشئون السياسية والاقتصادية والأمنية على الصعيدين الدولى والإقليمى والتعاون

الصيني والمشاركة الصينية ، وإذا لم ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات طيبة مع الصين، وإذا فكرت في جلب المصاعب لها فإن جهودها الدبلوماسية المضنية في الحفاظ على الاستقرار وتوازن القوى في الإستراتيجية الدولية ، وفي محادثات مراقبة الأسلحة ونزع السلاح في العالم ، وفي مسيرة منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع - من الصعب أن تحرز نجاحًا ، ومن الصعب جداً أن تحتل الولايات المتحدة الصدارة في المنافسة على دخول السوق الصيني . أن تلك الحقائق المعترف بها جعلت واضعي السياسة الأمريكية يدركون ضرورة وأهمية الحفاظ على علاقات طيبة ومستقرة وبناءة مع الصين وتطويرها من أجل المصالح القومية الأمريكية .

وهناك خلافات حقيقة قائمة بين الساسة والمتخصصين في الولايات المتحدة حول مشكلة كيفية تحقيق الاندماج بين السياسة الأمريكية المعمول بها حاليًا تجاه الصين والأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى ، فهناك فريق يعتقد أن الصين في الوقت الحاضر وفي فترة طويلة جداً في المستقبل تكرس جهودها من أجل الإصلاح والإنفتاح في البلاد ، وتواجه تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة نتيجة الإصلاحات ، ويتركز اهتمام القادة الصينيين على شئون البلاد الداخلية ، وليس على الشئون الخارجية ، ولذا لا تشكل الصين تهديداً للدول المتاخمة لها ، ولا يمكن مقارنة القوة العسكرية ، والأسلحة الصينية بالولايات المتحدة ، ولا يمكن أيضًا أن تشكل الصين تهديداً مباشراً للولايات المتحدة في فترة طويلة جدًا . ومع تعزيز الإصلاح والانفتاح في الصين ، سوف تزداد شفافية سياسة الحكومة الصينية والديمقراطية السياسية رويداً رويداً . ومن ثم ، يجب أن تكون السياسة الأمريكية تجاه الصين هي " الاتصال الشامل " ، وتشمل هذه السياسة على مضمون الجوانب الأربعة التالية :

* تعزيز التعاون في الموضوعات التي تحظى بإتفاق الطرفين .

* الموضوعات التي يختلف عليها الطرفان يمكن إجراء حوار لإزالة أسباب الخلاف أو عدم السماح بتصعيد الخلافات حتى لا تؤثر على العلاقات الطبيعية والكاملة بين الدولتين .

* فرض القيود على تصرفات الصين وجعلها عضواً مسئولاً يحترم قواعد اللعبة فى المجتمع الدولى وذلك من خلال دمج الصين فى نظام سياسى واقتصادى وأمنى واقع تحت السيطرة الأمريكية عالميًا وإقليميًا .

إن عزل الصين عن المجتمع الدولى وانتهاج سياسة احتواء مُعادية نحوها لا يتوافق مع المصالح القومية الأمريكية فحسب ، بل عزل الصين من جانب الولايات المتحدة سيكون بمثابة مسعى عقيمًا فى إطار الاتجاه نحو التعددية القطبية فى تكوين العالم .

وهناك فريق آخر يرى أن الصين دولة اشتراكية وهى الحزب الشيوعى الحاكم ، وأن الخلافات والتناقضات الأيديولوجية بين الصين والولايات المتحدة لا يمكن تسويتها أبدًا . والحكومة الصينية هى حكومة « استبدادية » يحكمها حزبًا واحداً ، وتفتقر إلى الشفافية السياسية ، ومن الصعب التوقع بتطورها السياسى فى المستقبل . لقد تطورت الصين فجأة وأصبحت دولة اقتصادية عالمية كبرى ، ومن المؤكد ستصبح دولة عسكرية كبرى ، وتضطلع بالتوسع خارج حدودها ، وتشكل تهديداً للمصالح الأمنية الأمريكية فى منطقة آسيا والباسيفيك . ومن ثم ، تريد الولايات المتحدة أن تأخذ عبرة من سياستها تجاه اليابان ، ولا تدخر وسعًا فى إبطاء سرعة نمو الصين حتى لا تصبح دولة قوية عالمية ، وتنتهج سياسة احتواء وقائية تجاه الصين .

وتظهر خلافات واضعى السياسة الأمريكية تجاه الصين بجلاء فى الطبيعة المزدوجة لسياسة إدارة كلينتون تجاه الصين من تحقيق الاندماج بين الاتصال . وجسدت تقلبات سياسة إدارة كلينتون استخدام الإدارة الأمريكية للسياسة المزدوجة من الإتصال والاحتواء بالتناوب ، والجهود المضنية الأمريكية لتوسيع نطاق الفرص الأمريكية فى مسيرة التنمية بالصين . كما لم تدخر الإدارة الأمريكية وسعًا فى تجنب أو تقليل احتمال أن تشكل الصين تحديًا للولايات المتحدة .

رابعًا : توقعات تطور العلاقات الصينية - الأمريكية

ومجمل القول أن العلاقات الصينية - الأمريكية شهدت تطوراً فى خضم المنعطفات الخطيرة منذ نهاية الحرب الباردة ، ولكن تواجه تلك العلاقات دائمًا

صعوبات جمة وعقبات متزايدة وبرغم أن الحرب البادرة وضعت أوزارها منذ فترة طويلة ، ولكن مازال فكر هذه الحرب له تأثير فى العلاقات الدولية . وكان البحث عن خصم أو عدو هو محور النظرية الدبلوماسية فى مرحلة الحرب الباردة ، واليوم مازال محور السياسة الخارجية الأمريكية البحث عن خصم أو عدو المستقبل . وعندما تعامل الآخرين بصفتهم أعداء أو خصماء ، فإنهم يعتبرونك خصمًا أو عدوًا ويأخذون حذرهم منك . وأشار الخبير الأمريكى لإستراتيجية الأمن الدولى يوسفناى بجلاء إلى أنه إذا اعتبرت الصين عدوًا ، فربما تصبح عدوًا لك . كما أشار ديفيد أستاذ العلاقات السياسية والدولية بجامعة جورج واشنطن فى مقال نشره فى مجلة " الحياة " فى عددها الصادر فى ربيع عام ٢٠٠٠ بعنوان " العلاقات الصينية – الأمريكية الإستراتيجية : من الشراكة إلى الخصومة " – أشار إلى أن الأوضاع الحالية للعلاقات الإستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة والصين تجمع – فى الواقع – بين عاملى التعاون والمنافسة . ومازال هناك فرصة أمام الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الأمنيين لبذل الجهود المضنية لإقامة علاقات استراتيجية قد تعزز التعاون . إن تأسيس مثل تلك العلاقات يحتاج أيضًا إلى الاهتمام الدائم من جانب الطرفين وبذل جهودهما المضنية والدؤوبة فى هذا الخصوص إذا أرادا أن يتجنبا القيل والقال عن وجود علاقات عدائية حقيقية بينهما . وتستحق تحليلات هذين الخبيرين المتخصصين فى المشكلات الصينية التفكير فيها بإمعان .

ويوضح استعراض بدايات الحرب الباردة أن القادة الصينيين والأمريكيين فقدوا فرصة تأسيس علاقات طبيعية بين بلديهما بسبب افتقارهم إلى الفهم والثقة فيما بينهم، وقد تأخرت هذه الفرصة أكثر من عشرين عامًا . ومع إنعطافة هذا القرن ، تواجه الدولتان التغيرات المتعددة والمتتالية التى تشهدها البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، ويقع على عاتقهما مسئولية كبرى فى هذا العصر تجاه السلام والتنمية فى العالم . ولا تواجه العلاقات الصينية – الأمريكية الاختيار التاريخى للدولتين من التعاون والمجابهة فى السنوات المقبلة فحسب ، بل ترتبط تلك العلاقات بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية فى منطقة آسيا – الباسيفيك . والسياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة ثابتة وجلية ومفادها الحيلولة دون حدوث مجابهة وتطوير

التعاون ؛ لأن المجابهة تجلب الخسارة للطرفين ، والتعاون يحقق مكاسب الطرفين . لقد تم اختيار الرئيس الأمريكى الجديد ، ونعتقد أن سياسة الأجهزة الإدارية التابعة لبوش تجاه الصين يجب أن تكون السعى وراء تأسيس علاقات صينية - أمريكية تنعم بالاستقرار والتعاون ، بغض النظرعن التصريحات التى يطلقونها لوصف ماهية تلك العلاقات . ونأمل من الإدارة الأمريكية الجديدة أن تحقق هذه التوقعات . وفى القرن الجديد ، إذا تمكنت كل من الصين والولايات المتحدة المضى قدمًا فى تطوير علاقاتهما فى إطار علاقة الشراكة الإستراتيجية التى حددها بوضوح زعيمًا البلدين ، فإن مستقبل علاقاتهما سيكون مشرقًا ومضيئًا برغم أن الدولتين مازالا يواجهان صعوبات . إن التقدم يتمتع بالتأييد الشعبى ، والتراجع مناهض لرغبات الشعب .

وعند استشراف القرن الحادى والعشرين ، وبعد أن انتهت الحرب الباردة ، لايستطيع السياسيون الأمريكيون والصينيون أن يقترفوا نفس الخطأ الذى ارتكبوه فى بداية هذه الحرب ويتبارون فى " فقدان الفرصة " مرة أخرى .

المحرران فى سطور

ليو شيه تشنج

ولى شى دونغ

– بالنسة لكتاب « الصين والولايات المتحدة » .

هما خصمان أم شريكان

– هما محرران من أبرز المحللين السياسيين والاستراتيجيين فى مجال الشئون الخارجية فى الصين ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الصينية – الأمريكية .

– لهما العديد من الأبحاث والاطروحات فى مجال العلاقات الخارجية تناولت علاقات الصين مع الدول الغربية .

– قاما بتحرير العديد من الصحف والمجلات الدورية المعنية بالشئون السياسية .

المترجم فى سطور

الدكتور : عبد العزيز حمدى

- خريج قسم اللغة الصينية بجامعة عين شمس ١٩٨١

- حصل على دكتوراه الألسن ١٩٩٤

- رئيس قسم اللغة الصينية وآدابها - كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر .

- اختصاص بالصينولوجيا من دراسة اللغة والأدب والتاريخ والثقافة الصينية .

- له مقالات باللغة العربية عن الأدب الصينى الحديث والكلاسيكى ، ودراسة عن الأدباء الصينيين ، وأخرى عن الأمثال الصينية والعربية باللغتين الصينية والعربية .

- تأليف كتاب (التجربة الصينية) دار نشر أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة .

- ترجمة المسرحية الصينية (شروق الشمس) ونشرت فى سلسلة (من المسرح العالمى) - وزارة الاعلام بالكويت .

- ترجمة كتاب (الصينيون المعاصرون) من الصينية إلى العربية ، اصدار سلسلة عالم المعرفة - الكويت .

- ترجمة المسرحية الصينية (المقهى) ونشرت فى سلسلة المشروع القومى للترجمة .

- ترجمة المسرحية الصينية (تساى ون جى) ونشرت فى سلسلة المشروع القومى للترجمة .

- مراجعة الترجمة الصينية لكتاب (الامارات العربية المتحدة - شعب عريق ودولة فنية) الصادر عن دار الثقافة والفنون - بكين ، الصين الشعبية .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ - التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	چيرار چينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ - الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ - الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

العنوان	المؤلف	المترجم
٣٦ – نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	جين . ب . تومبكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (المجلد الأول)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	جيرار جينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ – صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ – ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ – حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ – النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ – المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ – الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ – راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ – مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ – غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ – امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ – المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ – النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ – النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ – الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ – الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢ – نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ – الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ – الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ – التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ – فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ – إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ – الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ – الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ – الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ – مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ – ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ – الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ – تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ – المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ – فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ – مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ – عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ – پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ – حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ – اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ – الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ – قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ – صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

العنوان	المؤلف	المترجم
١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت . على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان بروديل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود -
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى آنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان بروديل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ – شامبليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت . محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى ترويايا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت . سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

١٨٢ – العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ – چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت : فتحى العشرى
١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	ت : دسوقى سعيد
١٨٥ – أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ – الأرضة	بُزُرج علوى	ت : علاء منصور
١٨٨ – موت الأدب	ألفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ – العمى والبصيرة	پول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ – محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ – الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ١	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ – عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ – شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ – المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ – الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ – الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ – تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ – ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ – الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ – الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى – سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ – الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ – ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ – شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ – السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ – مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ – فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ – قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ – مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ – رايولا	خوايو كورتازان	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ - بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ - الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ - شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ - فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ - دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ - حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ - المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريا ديف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ - مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت : أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ - الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ - مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ - فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ - الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ - ديوان شمس تبريزى ج١	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ - الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ - مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ - العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩ - العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رايوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ - الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ - فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ - الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ - نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ - قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ - حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ - لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ - علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٥٢ - رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ - الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ - أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ – ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ – الغجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : ڤاروچان كازانچيان
٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٢	جوردون مارشال	ت بإشراف . محمد الجوهرى
٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ – مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ – روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ – مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ – فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عرودكى
٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ – الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ – السيدة بربارا	رومولو جالاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ – ت. س. إليوت شاعرًا وناقدًا وكاتبًا مسرحيًا	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ – فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ – الچينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ – البدايات	إسحق عظيموف	ت ظريف عبد الله
٢٧٩ – الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ – من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ – الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ – طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ – السهل يحترق	خوان رولفو	ت : على البمبى
٢٨٤ – هرقل مجنونًا	يوريبيدس	ت : أحمد عتمان
٢٨٥ – رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ – سياحت نامه إبراهيم بك ج٣	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ – الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت . محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ – الفن الروائى	ديفيد لودج	ت: ماهر البطوطى
٢٨٩ – ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ – علم اللغة والترجمة	جورج مونان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٣ - مقدمة للأدب العربى	روجر آلان	ت . نخبة من المترجمين
٢٩٤ - فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ - سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ - مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٢٩٧ - فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس - يوسف الأهوانى	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ - مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٩٩ - ثورة التكنولوچيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ - أسطورة بروميثيوس مج١	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين
٣٠١ - أسطورة بروميثيوس مج٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى
٣٠٢ - فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	ت . إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ - بـوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ - ماركس	ريـوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ - الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ - الحماسة - النقد الكانطى للتاريخ	چان - فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ - الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ - علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ - الذهن والمخ	انجوس چيلاتى	ت : جمال الجزيرى
٣١٠ - يونج	ناجى هيد	ت : محيى الدين محمد حسن
٣١١ - مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ - روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ - أمثال فلسطينية	خايير بيان	ت . عبد الله الجعيدى
٣١٤ - الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعى
٣١٥ - جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	ت :كاميليا صبحى
٣١٦ - محاكمة سقراط	أ. ف. ستون	ت : نسيم مجلى
٣١٧ - بلا غد	شير لايموفا - زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ - الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ - صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ - لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت محمد علاء الدين منصور
٣٢١ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ - وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو. إيوجين كليتباور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ - فن الساتورا	تراث يونانى قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ - اللعب بالنار	أشرف أسدى	ت . محمود سلامة علاوى
٣٢٥ - عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كرستين يوسف
٣٢٦ - المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ - مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ - يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ - رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

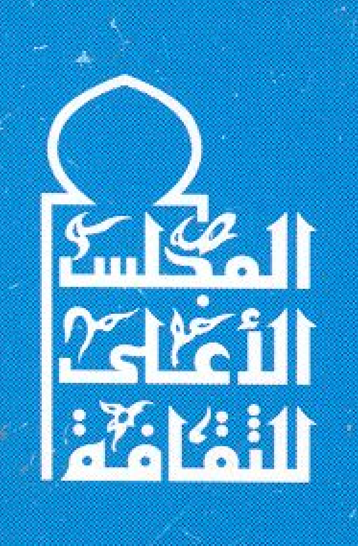
٣٣٠ – كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	ت : سامى صلاح
٣٣١ – عندما جاء السردين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٣٣٢ – رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٣٣ – الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٣٣٤ – لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٣٣٥ – عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٣٣٦ – متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٣٣٧ – فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٣٨ – نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٣	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٤٠ – اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٣٤١ – قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٣٤٢ – سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٤٣ – العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٣٤٤ – الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٣٤٥ – الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦ – سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٣٤٧ – الصبية الطائشون	جان كوكتو	ت : بكر الحلو
٣٤٨ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ١	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٤٩ – دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٣٥٠ – بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت : عطية شحاتة
٣٥١ – مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٥٢ – قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٣٥٣ – الفن الإسلامى فى الأندلس (هندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٤ – الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٥ – التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٥٦ – الميراث المر	بول سالم	ت : بدر الرفاعى
٣٥٧ – متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٣٥٨ – أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٣٥٩ – محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٣٦٠ – أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ت : ليلى الشربينى
٣٦١ – التصحر : التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢ – تلميذ بابنبرج	هاينرش شبورال	ت : سيد أحمد فتح الله
٣٦٣ – حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبري محمد حسن
٣٦٤ – حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٣٦٥ – سأم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٣٦٦ – نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد

٣٦٧ – القلم الجرىء	نخبة	ت : البرّاق عبد الهادى رضا
٣٦٨ – المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت : عابد خزندار
٣٦٩ – المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت : فوزية العشماوى
٣٧٠ – الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	ت : فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ – عاش الشباب	وانغ مينغ	ت : وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ – كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ – اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ – الخلود	ميلان كونديرا	ت : خالد أبو اليزيد
٣٧٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إدوار الخراط
٣٧٧ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ – المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ – ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت : جمال عبد الرحمن
٣٨٠ – حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ – أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت : رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ – تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت : أحمد محمد نادى
٣٨٣ – هدية الحجاز	محمد إقبال	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ – القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ – مشترى العشق	محمد على بهزادراد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ – دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ – أغنيات وسوناتات	چون دن	ت : بهاء چاهين
٣٨٨ – مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ – من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٩٠ – الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت : عثمان مصطفى عثمان
٣٩١ – الحافلة الليلكية	مايف بينشى	ت : منى الدروبى
٣٩٢ – مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانخا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٣٩٣ – فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	ت : زينب محمود الخضيرى
٣٩٤ – القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	ت : هاشم أحمد محمد
٣٩٥ – آلام سياوش	إسماعيل فصيح	ت : سليم حمدان
٣٩٦ – السافاك	تقى نجارى راد	ت :محمود سلامة علاوى
٣٩٧ – نيتشه	لورانس جين	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٨ – سارتر	فيليب تودى	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٩ – كامى	ديفيد ميروفتس	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٤٠٠ – مومو	مشيائيل إنده	ت : باهر الجوهرى
٤٠١ – الرياضيات	زيادون ساردر	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٢ – هوكنج	ج . ب . ماك ايفوى	ت . ممدوح عبد المنعم
٤٠٣ – ربة المطر والملابس تصنع الناس	توبور شتورم	ت : عماد حسن بكر
٤٠٤ – تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ت : ظبية خميس
٤٠٥ – إيزابيل	أندريه جيد	ت : حمادة إبراهيم
٤٠٦ – المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٤٠٧ – الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	ت : طلعت شاهين
٤٠٨ – معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	ت : عنان الشهاوى

٤٠٩ – انتصار السعادة	برتراند راسل	ت : إلهامى عمارة
٤١٠– خلاصة القرن	كارل بوبر	ت : الزواوى بغورة
٤١١ – همس من الماضى	جينيفر أكرمان	ت : أحمد مستجير
٤١٢ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج٢)	ليفى بروفنسال	ت : نخبة
٤١٣ – أغنيات المنفى	ناظم حكمت	ت : محمد البخارى
٤١٤ – الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	ت : أمل الصبان
٤١٥ – صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	ت : أحمد كامل عبد الرحيم
٤١٦ – مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	ت : مصطفى بدوى
٤١٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج٥	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨ – سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	ت : عبد الرحمن الشيخ
٤١٩ – العصر الذهبى للإسكندرية	جون ماريو	ت : نسيم مجلى
٤٢٠ – مكرو ميجاس	فولتير	ت : الطيب بن رجب
٤٢١ – الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى	روى متحدة	ت : أشرف محمد كيلانى
٤٢٢ – رحلة لاستكشاف أفريقيا جـ١	نخبة	ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٢٣ – إسراءات الرجل الطيف	نخبة	ت : وحيد النقاش
٤٢٤ – لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبد الرحمن الجامى	ت : محمد علاء الدين منصور
٤٢٥ – من طاووس حتى فرح	محمود طلوعى	ت : محمود سلامة علاوى
٤٢٦ – الخفافيش وقصص أخرى من أفغانستان	نخبة	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧ – بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ت : ثريا شلبى
٤٢٨ – الخزانة الخفية	محمد هوتك	ت : محمد أمان صافى
٤٢٩ – هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٠ – كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣١ – فوكو	كريس هيروكس وزوران جفتيك	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٢ – ماكياڤلى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٣ – جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	ت : حمدى الجابرى
٤٣٤ – الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	ت : عصام حجازى
٤٣٥ – توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ت : ناجى رشوان
٤٣٦ – تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٧ – رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨ – بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	ت : عايدة سيف الدولة
٤٣٩ – موت المرابى	صدر الدين عينى	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠ – قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	ت : محمد الشرقاوى
٤٤١ – رب الأشياء الصغيرة	أروندهاتى روى	ت : فخرى لبيب
٤٤٢ – حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ت : ماهر جويجاتى
٤٤٣ – اللغة العربية	كيس فرستيغ	ت : محمد الشرقاوى
٤٤٤ – أمريكا اللاتينية : الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	ت : صالح علمانى
٤٤٥ – حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	ت : محمد محمد يونس

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٥٤٠ / ٢٠٠٢





يقدم هذا الكتاب شرحًا كاملاً وطرحًا وافيًا عن وجهات النظر الدقيقة حول العلاقات الصينية - الأمريكية فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمن الدولى وكافة المجالات الأخرى، فضلاً عن مشكلة تايوان. إن التقلبات والتطورات التى شهدتها العلاقات الصينية - الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة جعلت حكومتى البلدين ومجتمعيهما يتمتعان بقدر وافر من التجارب والدروس تجاه العلاقات الثنائية، وتعمق التفاهم إلى حد ما إزاء السياستين الداخلية والخارجية اللتين تنتهجهما الدولتان، ويتمتع قادة البلدين ومؤسسات صناع القرار السياسى فيهما والجمهور الحريص على العلاقات الصينية - الأمريكية بالمعرفة الواضحة والجلية نسبيًا لما هية المجالات والمشكلات التى تنصهر فيها مصالح الطرفين، بالإضافة إلى ما هية الاختلافات والتناقضات بينهما.

